# الانساك

على مذاهب العلمساء

لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ٣١٨هـ

الهجلت الخامس

مققه وقدم له و خرج الحاديثه د. أبو حماد صغير أحمد الأنصار س



## حقوق الطبع محفوظة للناشر الطبعة الأولى

۲۲31<u>۵</u> \_ ۵۰۰۲م

#### الناشر

### مكتبة مكة الثقافية

هاتف: ۱۸۳۰-۷-۲۳۲۱۸۳۰

فاكس: ۲۳۲۲۸۳۱ - ۷-۱۷۹۰۰

ص.ب. ۲۳۲٦

رأس الخيمة – الأمارات العربية المتحدة

#### الرموز والمصطلحات التي استعملت في الدراسة والتحقيق:

لقد استعملت خلال ترجمة ابن المنذر ، ودراسة الكتاب ، وفي تحقيق الكتاب رموزاً ومصطلحات للاختصار والتسهيل ، وهمي ليسست بجديدة إلا البعض ، وقد يتبادر الذهن إلى الأصول في أول نظرة ، لأن معظمها قد تستعمل في كثير من الكتب المحققة ، وهي كالتالي :

١ -- حرف "ح" قبل الوقم إشارة إلى الحديث النبوي .

٧ حرف "م" قبل الرقم إشارة إلى المسألة الفقهية ، سواء كانت مجمعا عليها
 أو مختلفا فيها .

٣- "الأصل" إشارة إلى النسخة الخطية من كتاب الإشراف .

٤ – "ألف" إشارة إلى اللوحة الأولى من الورقة من المخطوطة المصورة .

٥- "ب" إشارة إلى اللوحة الثانية من الورقة من المخطوطة المصورة .

٦- وكذلك اختصرت أسماء الكتب ومؤلفيها عند ذكرها في الدراسة
 والتحقيق ، وهي كالتالى :

بق: البيهقي في السنن الكبرى.

ت: الترمذي في جامعه.

جه : ابن ماجه في سننه .

حم : أحمد بن حنبل في مسنده .

خ: البخاري في الصحيح.

د : أبو داود في السين .

شب : ابن أبي شيبة في المصنف .

ط: طبقات.

طف : ابن جرير الطبري في تفسيره .

عب : عبد الرزاق في المصنف .

قط: الدار قطني في السنن.

م: مسلم بن الحجاج في الصحيح.

مط : مالك بن أنس في الموطأ .

مي: الدارمي في السنن.

ن: النسائي في السنن.



#### ٥١ – كتاب النكام

#### اـ باب التحذير من فتنة النساء والحث على النكاح والترغيب فيه لمن قدر عليه

#### أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر قال:

- (ح ١٠٤٧) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " ما تركت بعدي في الناس فتنــة أضر على الرجال من النساء (١)
- (ح ١٠٤٨) وثبت عنه ﷺ أنه قال : " يا معشر الشباب ! من استطاع منكم الباعة (٢) فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء " (٣) (١) .

#### ٢- باب مناكحة الأكفاء وما عليه أمر الناس

ثبت عن عائشة أنها قالت إن أبا حذيفة بن عتبــة تــبني ســالماً

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في النكاح من حديث أسامة بن زيد ١٣٧/٩ رقم ٥٠٩٦.

<sup>(</sup>٣) الوجاء : بكسر الواو وهو لغة رض الخصيتين أو رض عروقهما ، ومعناه أن الذي يعتاد الصوم ويتمادى عليه فإن شهوته تسكن . كما أن من يرض خصيتيه تنقطع شهوته . وراجسع غريسب الحديث لأبي عبيد ٧٣/٧-٧٤ ، ٤٥/٤ . والنهاية ١٨٥/١ ، واللسان ١٨٥/١ .

<sup>(</sup>٤) أخرجه "خ" في الصوم ١١٩/٤ رقم ١٩٠٥ ، وفي النكاح ١٠٦/٩ ، ١٦٢ رقمم ٥٠٦٥ ، وفي النكاح و"م" في النكاح " بساب استحباب النكساح لمسن تاقست نفسسه إليسه الخ ... ١٠١٨/٢ رقم ٤٠٠١١ ، من حديث عبد الله بن مسعود .

وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة ، وهو مولى لامرأة من الأنصار (١٠). (ح ١٠٤٩) وثبت أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة بنت قيس : " أنكحي أسامة ، قالت : فنكحت فجعل الله فيه خيراً واغتبطت به " (٢٠) .

#### قال أبو بكر:

م ٢٥٥٧ – واختلفوا في باب الكفاءة .

فقالت طائفة : الكفاءة في الدين ، وأهل الإسلام بعضهم أكفاء ببعض كذلك قال مالك ، وسئل مالك عن نكاح المولى من العرب ، فقال : لا بأس ، ألا ترى إلى ما في كتاب الله تبارك وتعالى : ﴿ يا أَيِّهَا النَّاسِ إِنَا خَلْقَنَاكَ مَ مَن ذَكِرُ وَأَنْنَى ﴾ الآية (٣) .

وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : ما بقي (<sup>4)</sup> شيء من أمر الجاهلية ، غير أني لسست أبالي (<sup>6)</sup> أي المسلمين نكحت ، وأيهم أنكحت (<sup>7)</sup> .

وعن ابن مسعود أنه قال لأخته : أنشدك الله أن تزوجين إلا مسلماً ولو كان أحمراً رومياً ، أو أسود حبشياً ، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز ، وحمّاد بن أبي سليمان ، وبه قال عبيد الله بن عمدير ، وابسن سيرين ، وابن عون .

وحكى البوطي عن الشافعي أنه قال : الكفؤ هو في الدين .

 <sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في النكاح ١٣١/٩ ، و"عب" ١٥٥/٦ رقم ١٠٣٣٢ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه "م" في الطلاق ١١١٤/٢ رقم ٣٦ ( ١٤٨٠ ) .

<sup>(</sup>٣) سورة الحجرات: ١٣.

<sup>(</sup>٤) وفي "عب" " فيّ شيء " .

<sup>(</sup>٥) في الأصل " لا أبالي " .

<sup>(</sup>٦) أخرجه "عب" ١٥٢/٤ رقم ١٠٣٣١.

رح • • • • ١) وقد ثبت أن نبي الله قال: " تنكح المرأة الأربع ، لما لها ولجمالها ، ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك " (١) .

وفيه قول ثان: وهو أن العربية لا تزوج من المولى ، وكان الثوري يرى التفريق إذا نكح [٢/٢/ب] المولى عربية ويشدد فيه ، وبه قال أحمد ، وقال : يفرق بينهما وقال أصحاب الرأي : قريش بعضها أكفاء لبعض ، والعرب أكفاء بعضهم لبعض ، فإذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفء فللأولياء أن يفرقوا بينهما ، ولا يكون ذلك إلا عند القاضي ، ولا يكون أحد من العرب يكفؤ لقريش ، ولا يكون أحد من العرب يكفؤ لقريش ، ولا يكون أحد من العرب من الموالى بكفؤ للعرب .

# ٣- باب إباحة النظر إلى المرأة قبل الخطبة إذا أراد خطبتها

#### قال أبو بكر:

(ح 1 • • ١) روينا عن السنبي ﷺ أنسه رخسص في النظسر إلى المسرأة إذا أراد الرجل نكاحها (٢) .

<sup>(</sup>١) أحرجـــه "خ" في النكـــاح مـــن حـــديث أبي هريـــرة ١٣٢/٩ رقـــم ٥٠٩٠ ، و"م" في الرضاع ١٠٨٦/٢ رقم ٥٠ ( ١٤٦٦ ) .

<sup>(</sup>Y) فيه أحاديث ، أحسنها حديث أبي هريرة قال : قال رجل : أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال رسول الله على : " أنظرت إليها ؟ قال : لا ، قال : فأذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً " . أخرجه "م" ١٠٤٠/٢ رقم ٧٥ ( ١٤٢٤ ) . وقد بوب البخاري " باب النظر إلى المرأة قبل التزويج " وذكر فيه حديث المرأة التي جاءت لتهب نفسها لرسول الله على فنظر إليها رسول الله على فصعد النظر إليها وصوبه الحديث ١٨١/٩ رقم ١١٠٥ .

م ٢٥٥٨ – ورخص في ذلك الأوزاعي قال: ينظر إليها، ويجتهد، وينظر إلى مواضع اللحم، وقال الثوري: لا بأس أن ينظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها إلى وجهها وهي مستترة بثيابها.

وقال الشافعي ، ينظر إلى وجهها وكفيها ، وقال أحمد : لا بأس به ما لم يرمنها محرماً ، وبه قال إسحاق .

#### ك باب إباحة التعريض بالخطبة للمرأة في العدة

قال الله جل ذكره : ﴿ وَلا جِنَاحَ عَلَيْكُ مَ فَيَمَا عَرَضَتَ مَ بِهُ مِنَ خطبة النساء ﴾ الآية (١) .

(ح ١٠٥٢) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال لفاطمة بنت قـــيس : " انتقلـــي إلى أم شريك ولا تسبغيني بنفسك " (٢) .

م ٢٥٥٩ - وكان ابن عباس يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلا جِناحِ عَلْمِكَ مَ فَيْمَا

عرضت م به من خطبة النساء ﴾ الآية ، قال : يقسول : بسأني فيسك لراغب ، ولوددت أبي تزوجتك .

وممن رخص في مثل قوله : إنك لجميلة ، وإنك لحسناء ، إنك لنافقة (٣) ، إنك إلى خير مجاهد ، وبمعناه قال الشوري ، والأوزاعي : وألفاظهم ومعانيهم في ذلك قريبة بعضها من بعض .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٧٣٥ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه "م" في الطلاق ٢/٥١٦ رقم ٣٨ ( ١٤٨٠ ) .

<sup>(</sup>٣) أي أنك غالية الثمن بمثابة السلع التي تنفق ، ومنه حديث عمر : من حظ المسرء نفساق أيسه ، قال ابن أثير : أي من حظه وسعادته أن تخطب إليه نساءه من بناتسه وأخواتسه ، ولا يكسسدن كساد السلع التي تنفق . النهاية ٩٩/٥ .

م • ٢٥٦٠ واختلفوا في الرجل يخطب المرأة في العدة ، جاهل بذلك ويسمى الصداق ويواعدها فكان مالك يقول : فراقها أحب إلي ، دخل بها أم لا يدخل ويكون تطليقة واحدة ، ثم يدعها حتى تحل ويخطبها .

قال الشافعي : وإن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ، ولم يعقد النكاح في الحالين ، [ ٣/٢/الف] حتى تنقضي العدة ، فالنكاح ثابت ، والتصريح لهما مكروه (١) .

#### ٥ باب اختطاب النساء وعقد نكاحهن

رح ١٠٥٣) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا يخطب أحدكم على خطبة الله على خطبة الخيه " (٢) .

(ح 100٤) وفي بعض الأخبار عن النبي ﷺ أنه لهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك (٣).

م ٢٥٦١ – وقد اختلف في هذا فكان مالك يقول: تفسير قول النبي على " لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه " أن يخطب الرجل المرأة ، فتركن إليه ويتفقان على صداق معلوم ، فتراضيا عليه ، وهي تشترط لنفسها ، فتلك الحال التي لهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ، وبنحو قسول مالك قال يجيى الأنصاري ، والشافعي ، وأبو عبيد .

<sup>(</sup>١) قاله الشافعي في الأم ٥/٣٧.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "خ" في النكاح من حديث ابن عمر ١٩٨/٩ رقــم ١٤٢٥ ، في النكــاح ١٠٣٢/٢
 رقم ٥٠ ( ١٤١٢ ) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" بهذا اللفظ ١٩٩/٩ رقم ١٤٤٥.

#### واحتج الشافعي ، وأبو عبيد :

(ح ١٠٥٥) بحديث فاطمة بنت قيس ، أن زوجها طلقها فقال لها النبي على : " إذا حللت فأذنيني ، فلما حلت أخبرته أن معاوية ، وأبا جهم خطباني ، فقال رسول الله على : أما معاوية فصعلوك لا ماله له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكحي أسامة ، قالت : فكرهته وقال : أنكحي أسامة ، فنكحته فجعل الله فيه خيراً ، فاغتطبت به " (١) .

وقال الشافعي: كان بيناً أن الحال الستي يخطب فيها رسول الله على أسامة ، غير الحال الستي نهسى عسن الخطبة فيها (٢).

م ٢٥٦٧ – وقد اختلفوا في عقد نكاح من خطب على خطبة أخيه في الحال المنهي عنه ، فكان مالك يقول : إن لم يكن دخل عليها ، فرق بينهما ، وإن كان دخل مضى النكاح وبئس ما صنع .

وقال الشافعي : هي معصية يستغفر الله منها ، فإن تزوجت بتلك الحال فالنكاح ثابت بعد الخطبة .

قال أبو بكر: هكذا أقول ، لأن النكاح لا يخلو من أحد معنيين ، إما أن يكون انعقد فلا معنى للتفريق بين زوجين قد انعقد نكاحهما بغير حجة ، أو لا يكون انعقد ، فغير جائز أن تصير امرأة ليست بزوجة بالوطئ زوجة [٣/٣/ب].

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ٣٥٤.

<sup>(</sup>٢) قاله الشافعي في الأم ٥/٣٩.

#### ٦ باب الخطب عند النكاح

- (ح ١٠٥٦) روينا عن النبي ﷺ أنه قال : "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمـــد لله أقطع " (١) .
- (ح ۱۰۵۷) وروینا عنه ﷺ أنه قال : " كل خطبة لـــيس فيهـــا شـــهادة فهـــي كاليد الجذماء " (۲) .
- (ح ١٠٥٨) وثبت عن ابن مسعود أنه قال : علمنا رسول الله و خطبة الحاجة ، الحمد لله ، نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم يقرأ هذه الآيات (٣) الثلاث : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسِ اتقوا مربك مالذي خلقك من نفس واحدة وخلق منها نروجها وبث منهما مرجالاً كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذي تسآون به والأمر حام إن الله كان عليك مرقيباً ﴾ الآية (٤).

﴿ يِا أَيِّهِا الَّذِينِ آمَنُوا اتَّقُوا اللهُ وقولُوا قَولاً سديداً ، يصلح كم

<sup>(</sup>۱) أخرجه "ج" في النكاح من حديث أبي هريسرة ٢١٠/١ رقسم ١٨٩٤ ، و"حسم" ٣٥٩/٢ والحاكم قال السندي : الحديث قد حسنه ابن الصلاح والنووي وأخرج ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك .

<sup>(</sup>۲) أخرجه "ت" في النكاح من حديث أبي هريرة ٣٥٦/٢ رقم ١١٠٨ ، وقال : هـــذا حـــديث حسن غريب ، و"د" في الأدب ١٧٣/٥ رقم ٤٨٤١ ، و"حم" ٣٤٣ ، وذكـــره الحافظ في الفتح وقال : فيه مقال ٨/١ ، وقال المباركفوري : تحسين الترمذي بتعدد الطرق .

<sup>(</sup>٣) في الأصل " هؤلاء " .

<sup>(</sup>٤) سورة النساء : الآية الأولى .

أعمالك مريغفر لك مرذنوبك مرومن يطع الله ومرسوله فقد فأنر فونراً عظيماً ﴾ الآية (١).

﴿ يِا أَيْهِا الدِّينِ آمَنُ وَا اللهُ حَسَىٰ تَفَاتُ وَلا تَمْدُونَ إِلا وَأَسْتُمُ مُسْلُمُونَ ﴾ (٢) الآية (٣) .

#### قال أبو بكر:

م ۲۰۲۳ ما أحب ترك هذه الخطبة عند النكاح ، فإن اختصر على بعضها أو زاد عليها ، أو تركها وعقد النكاح ، فالنكاح جائز وقد روينا عن ابن عمر أنه عقد نكاحاً فما زاد على أن قال : قد أنكحتك على أن عسك بمعروف أو تسرح بإحسان (<sup>1)</sup>.

وروينا عنه أنه قال : نحمد الله تعالى ، ونصلي على السنبي ، وقسد أنكحتك على ما أمر الله تبارك وتعالى ، إمساك بمعروف أو تسسريح بإحسان ، وقد روينا عن الحسين بن علي أنه زوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق (°) العرق (۲) .

ولا أعلم أحداً من أهل العلم أفسد نكاحاً، ترك المعاقد الخطبة عنه .

<sup>(</sup>١) سورة الأحزاب : ٧١ .

<sup>(</sup>۲) سورة آل عمران : ۱۰۲ .

 <sup>(</sup>۳) أخرجه "د" ۱۹۱۷ (قسم ۲۱۱۸ ) و"ت" ۲۵۵/۲ رقسم ۱۱۰۷ ) و"ج" ۱۰۹/۱ رقم ۲۲۰۸ ) و"ج" ۱۰۹/۱ رقم ۲۲۰۸ ) و"مي" ۲۲۰۸ رقم ۲۲۰۸ کلهم في النکساح ، و"ن" في الجمعة ۳۵/۸ .
 رقم ۱٤٠٤ ، و"حم" ۲/۲۱ .

<sup>(</sup>٤) أخرجه "عب" ١٨٩/٦ رقم ١٠٤٥٣ .

العرق بالسكون: العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم ، جمعه عراق ، يقال : عرفست العظهم ،
 اعترقته ، وتعرقته : إذا أخذت عنه بأسنانك . النهاية ٣٠/٠ ٣ .

<sup>(</sup>٦) روى له "عب" ١٨٨/٦ رقم ١٠٤٥١ وفيه " يتعرق العظم " .

#### ٧ باب النشر والنهاب في النكاح وغيره

م ٢٥٦٤ - واختلفوا في القوم ينشرون السكر ، واللوز ، وما أشبه ذلك وقت النكاح ، فكره ذلك قوم ، وممن روي عنه أنه كره أبو مسعود البدري ، وعكرمة ، وابن سيرين ، وعطاء ، وعبد الله بن يزيد الخطمى .

ورخص فيه الحسن البصري ، والنخعي ، وقتادة ، وأبو عبيد . قال أيو يكر : [ ٢/٤/ألف ] وبه نقول .

رح ١٠٥٩) لأن النبي ﷺ لما نحر البدن فإنه قال : " من شاء اقتطع " (١).

وأباح الأخذ من لحومهن ، وكذلك إذا أباح لهم مالك اللوز ، والسكر فلهم أخذ ذلك .

## جماع أبسواب نكساح الأوليساء ٨ـ باب إبطال النكاح بغير ولي

#### قال أبو بكر:

(ح ١٠٦٠) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا نكاح إلا بولي " (٢) .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "د" في حديث طويل وفيه هذا اللفظ ٢/ ٣٦٩ رقم ١٧٦٥ و"حم" ٤/ ٣٥٠ ، مسن حديث عبد الله بن قرط ، ولفظهما ، قال : قال النبي على الله عند الله يسوم النحر ، ثم يوم النقر ، قال : وقرب إلى رسول الله شمس بدنات أو ست فطفقسن يزدلفن إليه بآيتهن يبدأ ، فلما وجبت جنوبها قال كلمة خفيفة لم أفهمها ، فقلت : ما قال ؟ قال : من شاء اقتطع " .

<sup>(</sup>٣) أخرجه "د" من حديث أبي موســـى الأشــعري ٢/ ٥٦٨ رقــم ٢٠٨٥ ، و"ت" ٢/ ٣٥١ رقم ٢٠٨٥ ، وقت المخــاري ، = رقم ١١٨٠ ، و"ج " ١/ ٥٠٥ رقم ١٨٨١ ، هذا الحديث ليس على شـــوط البخــاري ، =

م ٢٥٦٥– واختلف أهل العلم في النكاح بغير ولي .

فقال كثير من أهل العلم: لا نكاح إلا بولي ، روي هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعن علي بن أبي طالب ، وابن مسسعود ، وابسن عباس ، وأبي هريرة ، وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعمر بن عبد العزيز ، وجابر بن زيد ، والثوري ، وابن أبي ليلي ، وابن شبرمة ، وابن المبارك ، والشافعي ، وعبيد الله بسن الحسس ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثان : وهو أن الولي والسلطان إذا أجازه جاز ، وإن عقد بغير ولي ، روينا هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، والحسن بن صالح ، وإسحاق ، وأبي يوسف .

وفيه قول ثالث : وهو ألها إذا تزوجت بغير إذن وليها كفواً لهـا ، جائز ، كذلك قال الشعبي ، والزهري .

وفيه قول رابع: وهو قول من فرق بين المسكينة ، والمعتقبة ، ومن كل امرأة لها قدر وغنى ، وكان مالك يقسول : إذا لم يكسن لها خطب فلا بأس أن تستخلف على نفسها مسن يزوجها ، فأما كل امرأة لها قدر وغنى ، فلا ينبغي لها أن يزوجها إلا الأولياء أو السلطان .

وفيه قول خامس: وهو أن البكر أو الثيب إذا زوجت نفسها بشاهدين وهو كفء فهو جائز ، هذا قول النعمان .

<sup>=</sup> ولذا ذكر لفظ الحديث في الترجمة واستنبط هذا الحكم من الآيات والأحاديث الأخرى الستي ساقها ، وراجع لما في الحديث : فتح الباري ٩/ ١٨٣ رقم ١٣٠٥ .

قال أبو بكر : أما تفريق مالك بين المسكينة والتي لها قدر وغنى ، فغير جائز ، لأن النبي على قد ساوى بين أحكامهن في الدماء فقال :

(ح ١٠٦١) " المسلمون تكافؤ دماؤهم " (١).

وإذا كانوا في الدماء سواء ، فهم في غير ذلك شيء واحد .

وأما ما قال النعمان ، فمخالف للسنة ، خارج [ ٢/٤/ب ] عــن قول أكثر أهل العلم ، وبالخبر عن رســول الله على نقــول : ويــدل قوله : ﴿ وإذا طلقتـم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ﴾ الآيــة (٢) ، على أن للولى منع المرأة من نفسها .

م ٢٥٦٦ - واختلفوا في الولي ، فقالت طائفة : الأولياء العصبة ، هكذا قال مالك ، والليث بن سعد ، والثوري ، والشافعي .

وخالفهم أبو ثور وقال : كل من لزمه اسم ولي ، يعقد النكـــاح ، وبه قال محمد بن الحسن .

<sup>(</sup>١) من حديث ابن عباس أخرجه "ج" في الديات ٢/ ٨٩٥ ، ومن حسديث علمي أخرجه "د" في الديات ٤/ ٣٠٣ ، و"ن" في القسامة ٨/ ١٩ .

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۳۲ .

 <sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في التفسير ٨/ ١٩٢ رقــم ٢٥٤، وفي النكــاح ٩/ ١٨٣ رقــم ١٦٣٠،
 وفي الطلاق ٩/ ٤٨٢ رقم ٣٣٠٠.

# ٩- باب استئمار الأولياء النساء الثيبات ، واستئذان الأبكار عند النكاح

(ح ١٠٦٣) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " لا تسنكح الثيب حسى تسستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : وكيف إذنها يسا رسول الله قال : الصمت " (١).

قال أبو بكر: ودل هذا الحديث على أن البكر الله أمرنا باستئذاها ، البالغ إذ لا معنى لاستئذان من لا إذن لها ملن الله المعنى إذ سكوتها وسخطها سواء .

م ٢٥٦٧ - واختلفوا في البكر البالغ يعقد عليها أبوها النكاح بغير إذلها .

فقالت طائفة : نكاحه إياها جائز ، كذلك قال مالك ، وابـــن أبي ليلى ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وأبطلت طائفة نكاحها فقالت: لا يجوز للأب أن يسزوج البالغ البكر والثيب إلا بإذنها هذا قول الأوزاعي، والثوري، وأبي شور، وأبي عبيد، وأصحاب الرأي.

وبه نقول .

وذلك لأن النبي على قال قولاً عاماً: " لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر ".

وكل من عقد نكاحاً على غير ما سنه الرسول في فباطل لأنه الحجة على الخلق ، فليس لأحد أن يستثني من السنة إلا بسنة مثلها ، فلما ثبت أن أبا بكر الصديق زوج عائشة من رسول الله في وهي

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في النكاح ٩/ ١٩١ رقم ١٩٧٧ ، وفي الحيــل ١٢/ ٣٣٩ رقــم ١٩٧١ مــن حديث أبي هريرة .

صغيرة ، لا أمر لها في نفسها ، كان عقد الأب على البكر الصغيرة وهي لا أمر لها في نفسها جائز ، وكان ذلك مستثنى من قول رسول الله على : " لا تنكح البكر حتى تستأذن " .

(ح ١٠٦٤) وقد روينا عن ابن عباس أن [ ٢/٥/الف ] بكراً زوّجها أبوها وهـــي كارهة ، فأتت النبي ﷺ ، ففرق بينهما (١) .

م ٢٥٦٨ – واختلفوا في الولي غير الأب يزوج البكر البالغ ، فتقول : زوجني بغير إذين ، وقال الزوج : بل قد أذنت ، ففي قول الشافعي ، وأبي ثـــور ، ويعقوب ، ومحمد : تستخلف فإذا حلفت بطل النكــاح ، وفي قــول النعمان : لا يمين عليها .

م ٢٥٦٩ - فإن لم تحلف ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : يحلف الزوج ، ويثبت النكاح ، وفي قول يعقوب ومحمد ، يلزمها النكاح إذا نكلت .

#### ١٠ـ باب صفة إذن الثيب والبكر

(ح 1.70) ثبت أن رسول الله ﷺ قال في البكر: "سكوتها رضاءها " (٢). م ٢٥٧٠ و ممن قال بأن إذنها صماقها شريح والشعبي ، وابن سيرين ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وابن شبرمة ، والنعمان .

<sup>(</sup>۱). رواه "د" في النكاح ۲/ ۷۷٦ رقــم ۲۰۹۳ ، و"ج" في النكــاح ۱/ ۲۰۳ رقــم ۱۸۷۵ ، وعندهما " فخيرها النبي ﷺ " أشار الحافظ إلى هذا الحديث وقــال : رجالــه ثقــات : فــتح الباري ۹/ ۱۹۲ ، وراجع التلخيص الحبير .

 <sup>(</sup>۲) أخوجه "خ" في النكاح ٩/ ١٩١ رقم ١٩١٧، وفي الإكراه ١٢/ ٣١٩ رقــم ١٩٤٥، وفي الحيل ١٢/ ٣١٩ رقم ١٩٤٦ من حديث عائشة بألفاظ مختلفة " رضاها صمتها "ن" وسسكاتما أذنها "و" إذنها صماتما ".

وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق في الثيب إذا زوجت ، فضحكت أو بكت أو سكتت فلا يجوز حتى تتكلم .

وقال أبو ثور : لا يكون إذن الثيب إلا بكلام .

قال أبو بكر: وكذلك نقول ، وإذن البكر صماها إذا عرفت قبل أن تستأذن إذها صماها ، فإذا عرفت ذلك لزمها إذا استوذنت فصمت

#### ١١\_ باب إبطال نكاح الثيب تزوج بغير رضاها

م ٢٥٧١ - أجمع عوام أهل العلم أن نكاح الأب ابنته الثيب بغير رضاها لا يجوز ، هذا قول مالك ، والشوري ، والسشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

م ٢٥٧٢ - وقد روينا عن الحسن البصري أنه قال : نكاح الأب جائز على ابنته بكراً كانت أم ثيباً ، كرهت أم لم تكره (٢) .

وقال النخعي : يزوج الرجل ابنته ، إذا كانست في عياله ولا يستأمرها ، فإذا كانت بائتة في بيتها مع عيالها ، استأمرها .

قال أيو يكر: وبالقول ( الأول ) (٣) أقول لحديث حنساء .

 <sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في النكاح ٩/ ١٩٤ رقم ١٩٤٨ ، وفي الإكسراه ١٢/ ٣١٩ رقــم ١٩٤٥ ،
 وفي الحيل ١٢/ ٣٤٠ رقم ٦٩٦٩ .

<sup>(</sup>٢) كذا روى له "شب" من طريق علية عن يونس عن الحسن ٤/ ١٣٦.

<sup>(</sup>٣) سقط لفظ " الأول " من الأصل.

دخل في ذلك جميع الأولياء الآباء وغيرهم ، إلا الصغيرة التي لا أمر لها في نفسها فإنها مخصوصة بالسنة .

#### ١٢ـ باب نكاح الأب بنته الصغيرة البكر

(ح ۱۰۲۸) ثبت أن أبا بكر زوج عائشة عن رسول الله ﷺ ، وهي إذ ذاك بنت سبع سنين (۲) .

م ٢٥٧٣ - وأجمع أهل العلم على أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز، إذ زوجها من كفؤ ، هذا قول مالك ، والثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، [ ٢/٥/ب ] وعبيد الله بسن الحسسن ، والسفافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي تسور ، وأصحاب السرأي ، وحجتهم في ذلك حديث عائشة .

وبه نقول .

م ٢٥٧٤ – واختلفوا في إنكاح سائر الأولياء ، اليتيمة الصغيرة ، فكان مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وأبو ثور يقولون : ليس لغير الأب أن يزوج اليتيمة الصغيرة ، فإن فعل فالنكاح باطل .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٦٣.

<sup>(</sup>٢) أخرجه "خ" في النكاح ١٩٠/٩ رقم ١٩٣٥ ، من حديث عائستة ، ولفظه : أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين ، وفي رواية للملم : تزوجها وهي بنت سبع ٩/ ٢٠٨ ، قال النووي : فالجمع بينهما أنه كان ست لمسلم : تزوجني النبي وأنا بنت سبع ٩/ ٢٠٨ ، قال النووي : فالجمع بينهما أنه كان ست وكسر ، ففي رواية اقتصرت على السنين ، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها ، شرح مسلم للنووي ٢/ ١٠٣٨ رقم ٦٩ ( ١٤٢٧ ) .

وقال الثوري: لا يجوز نكاح الأخ ، والعم الصغيرة إلا أن تكون قد بلغت ، فيستأمرها ، وبه قال ابن أبي ليلي .

وقالت طائفة: إذا زوج الصغيرين غير الأب ، فلها الخيار إذا بلغا ، روي هذا القول عن الحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، وطاووس ، وعطاء بن أبي رباح ، وقتادة ، وابن سيرين ، والأوزاعي .

وكان أحمد يقول: لا أرى للولي ولا للقاضي أن يسزوج اليتيمسة حتى تبلغ سبع سنين ، فرضيت فسلا خيار لها .

واختلف أصحاب الرأي في الرجل يروج ابنة أخيه بابن أخيه ، وهما صغيران ، وهو وليها ، ثم يكبران ، والجارية لا تعلم بذلك .

فقال النعمان : لهما الخيار ما لم تعلم بالنكاح ، وإذا علمت ، فالسكت فهو رضا وهذا قول محمد .

وقال أبو يوسف : لا خيار لهما إذا كبرا ، والنكاح جائز .

م ٢٥٧٥ – واختلفوا فيه إن مات أحدهما قبل أن يبلغ فيختار .

فقالت طائفة : لا يتوارثان ، كذلك قال طـــاووس ، وإســـحاق ، ووقف أحمد عن الجواب فيها .

وقال النعمان : أيهما مات ورثه الآخر .

وقال قتادة في الصغيرين أنكح أحدهما أبوه ، والآخسر وليسه ، ثم ماتا ، فإن مات الذي أنكحه أبوه ، ورثه الآخر ، فإن مسات السذي أنكحه وليه ، لم يرثه .

قال أبو بكر: النكاح باطل ، فإذا بطل النكاح لم يتوارثا .

#### ١٣ باب نكاح الأب ابنته الطفل

م ٢٥٧٦ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن نكاح الأب ابنته الصغيرة جائز ، كذلك قال الحسن البصري ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، وسفيان الثسوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسماق ، وأصحاب الرأي .

واحتج أحمد بحديث ابن عمر أنه زوّج ابنه وهو صفير ، وأهمم اختصموا [ ٦/٢/ألف ] إلى زيد فأجازاه (١) .

#### 12 باب انكاح الأوصياء

م ٢٥٧٧– واختلفوا في انكاح الوصي الصغير أو الصغيرة .

فقالت طائفة: ليس إلى الوصي من ذلك شيء ، روي هذا القول عن الشعبي ، والنخعي ، والحارث العكلي ، وبـــه قـــال الشــوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثان : وهو أن إنكاح الوصي جائز ، كذلك قال الحسن البصري ، وحماد بن أبي سليمان .

وفيه قول ثالث: وهو أن الغلام يزوجه الأب والوصي ،ولا يزوجه من الأولياء غير الوصي والأب ، ووصي الوصي أيضاً ، وأما الجاريــة فلا يزوجها إلا أبوها ، لا يزوجها أحد من الأولياء ، ولا الأوصــياء حتى تبلغ للحيض ، فزوجها الوصي برضاها ، جاز ،وكذلك وصــي الوصي إن زوجها برضاها ، فذلك جائز ، هذا قول مالك .

<sup>(</sup>١) رواه الأثرم بإسناده ، ذكره ابن قدامة في المغنى ٩٩/٦ .

وفيه قول رابع: وهو أن الوصي ، والولي لا يرى لواحد منهما أن يزوج ، إلا بمشاورة صاحبه ، فإن اختلفا ، رفعا أمرهما إلى السلطان ، فيرى في ذلك رأيه ، روي هذا القول عن ابن شهاب .

وفيه قول خامس: وهو أن الوصي إذا زوج الصغير أو الصغيرة ، وهو وليهما فهو جائز ، ولهما الخيار ، إذا أدركا ، ولو لم يكن لهما ولي ، ولم يكن الوصي بولي لم يكن النكاح بجائز ، من قبل الوصي ، لأنه ليس بولي ، وليس يجوز على الصغير أو الصغيرة إلا نكاح الولي ، هذا قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر: قال الله تبارك وتعالى: ﴿ والذين هـم لفروجهـم حافظون ﴾ الآية (١).

م ٢٥٧٨ – وقد أجمع أهل العلم على أن اليتيمين الصغيرين فرجاهما محظور محرم ، إلا بالمعنى الذي أباحه الله عز وجل .

م ٧٩٥٧ - وقد أجمعوا على أن عقد الأب عليهما يبيح الفرج المحظور .

واختلفوا في عقد سائر الأولياء عليهم النكاح ، فغيير جمائز أن يباح فرج قد أجمعوا على تحريمه ، إلا ياجماع مثلمه ، أو خمير عمن رسول الله على المعارض له ، وقد دلت الأخبار الثابتة عمن رسول الله على يابطال هذا النكاح ، وقد ذكرناه فيما مضى .

#### ١٥ باب ولاية المرأة

م ٧٥٨٠ – واختلفوا في المرأة تزوج نفسها ، [ ٢/٢/ب ] فقال أكثرهم : لا يجوز ذلك ، وبه قال أبو هريرة ، وابن عمر ، وعبد الملك بن مـــروان ،

<sup>(</sup>١) سورة المؤمنين : ٥ ، وسورة المعارج : ٢٩ .

والثوري ، ومالك ، والشافعي .

وبه نقول ، وذلك :

رح 1.79) لقول النبي ﷺ: " أيما امرأة نكحت بغـــير إذن وليهـــا فنكاحهـــا باطل " (١).

وكان عطاء بن أبي رباح يجيز ذلك إذا كـان بـشهادة ، وقــال النعمان : للمرأة أن توكل من يزوج ابنتها ، ونكاحها نفسها جــائز ، وإذا ولت رجلاً يزوج ابنتها فجائز .

#### 17. باب ولاية الكفار

م ٢٥٨١ – أجمع عامة من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر لا يكون ولياً لابنته المسلمة ، لقطع الله تبارك وتعالى الولاية بين المسلمين والكافرين ، هذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، والنعمان وأصحابه ومن تبعهم .

وليس للذمي حق في أحكام المسلمين ، والنكاح من أعالي أحكامهم ، وقد منعه الله تعالى على لسان نبيه المبيراث ، والقود ، والعقل ، والنكاح إلى وليها من المسلمين ، فإن لم يكن فالسلطان ولي من لا ولى له .

<sup>(</sup>۱) رواه "د" في النكاح ٢/ ٥٦٦ رقم ٢٠٨٣ ، و"ت" في النكاح ٢/ ٣٥٧ رقم ١٦٠٤ ، و"جه" ا/ ٢٠٥ رقم ١٦٦٠ كلهم و"جه" ١/ ٦٥ رقم ١٦٧٩ ، و"مي" ٢/ ٦٢ رقم ٢١٩٠ ، و"حم" ٦/ ٦٥ كلهم من حديث عائشة بهذه الزيادة " فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجروا فالسلطان ولى من لا ولى له "

#### ١٧ باب ولاية العبد

م ٢٥٨٧ - واختلفوا في النكاح الذي يعقده العبد .

فقال مالك ، والشافعي ، وأبو عبيد : لا يجوز .

قال أبو بكر: وبه نقول ، فإذا لم يكن العبد ولياً لنفسه ، فهـو لأن يكون ولياً لغيره أبعد .

وقال النعمان: إذا كان الوالد عبداً ، أو مكاتباً ، أو مسديراً ، أو مرتداً ، أو عبداً أعتق بعضه ، ليس لأحد من هؤلاء ولايسة في أن يزوج صغيراً أو صغيرة .

وقال أصحاب الرأي : إذا زوج البكر البالغ أبوها ، وهو عبد ، أو مدير ، أو مكاتب ، أو ذمي ، أو مرتد فرضيت به ، فهو جائز إلا ترى ألها لو زوجت نفسها رجلاً كان جائزاً .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، وإنما جاء الكوفي إلى مسألة يخالف فيها ، جعلها حجة أخرى يخالف فيها ، ومن شاء فعل ذلك .

#### 18. باب ولاية السفيه

م ٢٥٨٣ – كان ابن عباس يقول : لا نكاح إلا بشاهدي عدل ، وولي مرشـــد ، وبه قال الشافعي .

وقال مالك: لا نكاح لمولى عليه ولاء عبد ، وقال الثوري: المعتقد ليس بولي ، ولا الصبي ، وكذلك قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وقال أبو ثور: غير الرشيد ليس بولى [ ٧/٢/ألف] .

قال أبو بكر: وكذلك نقول.

#### ١٩ باب المرأة تزوج بغير إذنها ، فتجيز النكاح

م ٢٥٨٤ – واختلفوا في المرأة تزوج بغير إذنها ، فتجيز النكاح .

فكان الشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور يقولون : النكاح باطل ولا يجوز ، ويستأنف ، وقال أحمد : يعجبني ذلك .

وقال أصحاب الرأي : إذا أجازته ، جاز .

وفيه قول ثالث : وهو أن ذلك لا يثبت بإجازها ، إلا أن يكون قريباً ، هذا قول مالك

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

#### ٢٠ باب الوليين يزوجان المرأة بأمرها

#### قال أبو بكر :

م ٢٥٨٥ – أكثر أهل العلم يقولون : إذا زوج المرأة الوليان بأمرها ، فالنكاح للأول ، هكذا قال الحسن ، والزهري ، وقتادة ، وابن سيرين ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٢٥٨٦ - فإن دخل بما أحدهما ففي قول عطاء بن أبي رباح ، ومالك : الــــذي دخل بما أولى .

وقال قتادة ، والثــوري ، والــشافعي ، وأهــد ، وإســحاق ، والنعمان : هي زوجة الأول ، وروي هذا القول عن على .

وقال قتادة ، والشافعي : لها مهرها على الــواطئ ، ولا يقربهـــا الزوج حتى تنقضي عدتما .

قال أبو بكر: وهذا أقول.

رح ١٠٧٠) روينا عن السنبي ﷺ أنسه قسال : " إذا زوج الوليسان فسالأول أحق " (١) .

م ٢٥٨٧ – واختلفوا في الوليين يزوجان ، ولا يعلم أيهما زوج أولاً .

فكان أبو ثور يقول: يفرق بينهما، والفرقة أن يقول لهما القاضي طلقاها، حتى يتبين ممن كانـــت زوجتــه، ثم يتزوجهــا بعـــد مــن شاءت منكما.

وقال الثوري : يخيرها السلطان لكل واحد منهما على تطليقه ، فإن أبيا ، فرق السلطان بينهما ، ففرقة السلطان فرقة .

وقال عطاء ، والشافعي : النكاح باطل ، وقدال أصحاب الرأي : يفرق بينهما .

قال أبو بكر : النكاح مفسوخ لاحتمال أن يكونا عقدا النكاح معاً ، وقد روينا عن شريح ، وعمر بن عبد العزيز ، وحماد بن أبي سليمان : أنما تخير ، فأيهما اختارت فهو زوجها .

# ۲۱ باب عقد الرجل نكاح امرأة على نفسه يكون هو وليها وخاطبها

م ٢٥٨٨ – اختلف أهل العلم في الرجل يخطب المرأة وهو وليها [ ٧/٧/ب ] .
فقالت طائفة : يعقد النكاح على نفسه إذا أذنت له في ذلك
ويشهد ، هذا قول الحسن البصري ، وبه قال مالك ، وربيعه ابن أبي عبد الرحمن ، والثوري ، وأبو ثور ، وإسحاق .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "د" ۲/ ۷۰ رقسم ۲۰۸۸ ، و"ت" ۲/ ۳۵۸ رقسم ۱۱۱۲ ، و"مسي" ۲/ ۳۳ رقم ۹۹ ۲ ۲ کلهم في النكاح من حديث سمرة بن جندب و"حم" ۵/ ۸ ، ۱۸ .

وفيه قول ثان : وهو ألها تولي أمرها أولى الناس بها بعده ، كـــذلك قال قتادة ، وعبيد الله بن الحسن ، غير أن قتادة قال : فإن تزوجها فجائز ، غير أن ذلك حسن .

وفيه قول ثالث : وهو أن تجعل أمرها إلى رجل يزوجها منه ، روي هذا القول عن المغيرة بن شعبة ، وبه قال أحمد .

وفيه قول رابع: وهو أن السلطان يزوجها منه ، حكى ذلك عن الشافعي .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

(ح ١٠٧١) لأن النبي أعتق صفية وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها (١) .

وللناس الإقتداء برسول الله ﷺ في جميع أفعاله ، إلا يخص الله على عز وجل رسوله ﷺ بشيء ، فتلك كلها قد بينها ف كتابه ، أو على لسان نبيه ﷺ .

#### ٢٢ باب اجتماع الولاة وافتراقهم

وقالت طائفة: الأب أولى من الابن ، هذا قول الشافعي ، وقـــال أحمد: أحقهم بالمرأة أن يزوجها أبوها ، ثم الابن ، وقد حكـــي عـــن النعمان أنه قال: أيهما زوج جاز .

قال أبو بكر: الأول أولى .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في النكاح من حديث أنس بن مالك ٩/ ١٢٩ رقم ٥٠٨٦.

#### ٢٣ باب الجد والابن ، والجد والأخ ، والأب والأخ

م ٢٥٩٠ واختلفوا في الجد ، والابن ، فكان الشافعي يقول : الجد أولى . م ٢٥٩١ – واختلفوا في الجد ، والأخ ، فقال مالك : الأخ أولى بإنكاح أختـــه من الجد .

وقال الشافعي : الجد أولى من الأخ ، وقال أحمد : الجد أعجب إلى ، وكذلك قال إسحاق .

م ٢٥٩٢ – واختلفوا في الأب ، والأخ ، فكـان الــشافعي يقــول : الأب أولى بإنكاحها ، وبه قال إسحاق ، وأحمد .

وكان مالك يقول في المرأة الثيب لها أب وأخ ، فزوجها الأخ ، النكاح جائز .

وقال الشافعي [ ٨/٨/الف ] وأحمد : الأخ أولى من العم .

#### 22 باب مغيب بعض الولاة

م ٢٥٩٣ – واختلفوا في الرجل يزوج المرأة ، ولها من هو أقرب إليها منسه مسن العصبة ، فكان الشافعي يقول : النكاح باطل .

وقال مالك : النكاح جائز ، إذا أصاب وجه النكاح .

وقال أحمد في الأب والأخ إذا كان الأب غائباً ، أو طالت غيبته ، وموضعها بعيد ، فزوج الأخ جاز .

<sup>(</sup>١) أخرجه "ن" في النكاح هذا الحديث بكامله ٦/ ٨١ - ٨٢ رقم ٣٢٥٤ وذكر الحسافظ ابسن حجر قصة زواج في الإصابة وأشار إلى حديث النسائي وقال : سنده صحيح ٤/ ٤٥٩ .

وقال إســـحاق في أخ لأب وأم ، وأخ لأب ، إذا زوج الأخ مـــن الأب فالنكاح جائز ، وقد أخطأ .

وأجاز أصحاب الرأي إنكاح من غير أقرب إليها منه ، إذا كـــان في أرض منقطعة ، وإن كان ذلك في الـــسواء ، ومـــا أشـــبهه فهـــو بمترلة الحاضر .

#### 20 ـ باب منازل الأولياء

#### قال أبو بكر:

م ٢٥٩٤ – أما الذين رأوا أن نكاح بعض عصبة المرأة جائز ، وإن كان غيره أقرب ، والمسائل عنهم فعل في هذا الباب ، وأما من قال إذا زوج المرأة بعض أوليائها ، وثم من هو أقرب منه إليها ، فالنكاح باطل فقد نزل غير واحد منهم الأولياء منازل ، فممن هذا مذهبه الشافعي .

قال الشافعي: " لا ولاية لأحد مع الأب ، وإذا مات الأب فالجد أبو الأب ، ثم الأجداد على هذه المنازل ، فإن لم يكن أحد من هؤلاء ، فالأخوة ، وإذا اجتمع الأخوة فبنو الأب والأم أولى من غيرهم ، فإن لم يكونوا فبنو الأب ، وهكذا قال في بني الأخوة والعمومة ، الجواب فيه عنده على هذا المثال " (1).

وقال أحمد : أحق الناس بالمرأة أن يزوجها أبوهـــا ، ثم الابـــن ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم العم .

وفي كتاب ابن الحسن : الأخ للأب والأم أولى من الأخ لـــــلأب ، وكذلك العمان ، العم للأب والأم أولى من العم للأب .

<sup>(</sup>١) قاله الشافعي في الأم ٥/ ١٣.

قال أبو ثور في أخ لأب وأم ، وأخ لأب : إن زوج الأخ لـــــلأب فهو جائز .

م ٢٥٩٥ – وإذا كانت أمة بين جماعة ، فكوتبت ، فعتقت ، فإن مواليها زوجها برضاها فهو جائز ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، والكوفي .

#### 27. باب منع الأولياء المرأة النكاح

م ٢٥٩٦ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السلطان يزوج المرأة ، إذا أرادت النكاح ، ودعت إلى كفؤ وامتنع الولي أن يزوجها ، وهذا على مذهب مالك [ ١٨/٣ ] ، والثوري ، والـــشافعي ، وأحمــد ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وروينا معنى هذا القول عن عثمان ، وشريح ، والنخعي . وكذلك نقول .

#### 27\_ باب الشهود في النكاح

م ٢٥٩٧– اختلف أهل العلم في عقد النكاح بغير شهود .

فقالت طائفة: لا نكاح إلا بشاهدي عدل ، ولي مرشد ، هذا قول ابن عباس ، وقال عطاء: لا نكاح إلا بسشاهدين ، وبه قال سعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، والحسن البصري ، والنخعي ، وقتادة ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد .

وقالت طائفة : النكاح جائز بدون شهود ، كذلك قال عبد الله ابن إدريس ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وعبيد الله ابن الحسن ، وأبو ثور .

وزوج ابن عمر ولم يحضر النكاح شاهدين ، وفعل ذلك الحسسن ابن علي ، زوج ابن الزبير وما معهما أحد ، ثم أعلنوه بعد ، وروينا أن همزة بن عبد الله خطب على ابنه إلى سالم ، فزوجه وما معهما غيرهما .

وأجازت طائفة النكاح بغير بينة إذا أعلنوه ، هذا قول الزهـــري ، ومالك ، وأهل المدينة .

وفيه قول رابع: وهو أن النكاح لا يجوز إلا بشاهدين ، ويجوز أن يكونا أعميين ، أو محدودين في قذف ، أو فاسقين ، ولا يجوز لو كانسا عبدين ، هذا قول أصحاب الرأي .

وأجازوا النكاح بشهادة الفاسقين ، الجمع على شهادهما ، للصواب المجمع على فسقهما ، وأبطلوا النكاح بشهادة العبدين اللذين قد اختلفوا في قبول شهادهما ، والنظر دال على قبول شهادهما .

قال أبو بكر: وليس يثبت عن النبي الشيش شهيء (١) في إثبات الشاهدين في النكاح ، وكان يزيد بن هارون يعيب أصحاب السرأي ، يقول : أمر الله عز وجل الإشهاد على البيع فقال : ﴿ وأشهدوا إذا تبايعتم ﴾ الآية (٢) ، وأمر بالنكاح ، ولم يأمر بالإشهاد عليه ، وزعم أصحاب الرأي أن البيع جائز وإن لم يشهد عليه ، وأبطلوا النكاح الذي لم يأمر الله بالإشهاد عليه .

<sup>(</sup>١) جاء في الحاشية " خبر بدل شيء " .

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۸۲ .

قال أبو بكر: فإن اعترض معترض ، فاعتل بخبر ابن عباس ، فبازاء ابن عباس من أصحاب رسول الله الله الله الله الله الله الله عباس من أصحاب رسول الله الله الله عبر شهود ، ابن عمر ، وابن الزبير ، والحسن بن علي ، مع أن الخبر الثابت عن رسول الله [ ۱۹/۲ الف ] الله يدل على صحة النكاح الذي لم يحضر شهود .

(ح ١٠٧٣) ثبت أن أنس بن مالك أنه قال : كنت رديف أبي طلحة فاشترى رسول الله على جارية بسبع أرؤس ، فقال الناس : ما ندري أتزوجها ، أم جعلها ، أم ولد ؟ فلما أراد أن يركب ، حجبها فعرفوا أنه تزوجها (1).

قال أبو بكر : فاستدل من حصر النبي على تزويجها بالحجاب .

م ٢٥٩٨ - واختلفوا في النكاح بشهادة رجل واحد وامسرأتين ، فأجساز ذلسك الشعبي ، وأصحاب الرأي .

وكان النخعي ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد يقولون :لا يجوز . وفي قول من أجاز النكاح بغير شهود ، إذا أعلنوه ، النكاح جائز .

#### 28 باب نكاح السر

قال أبو بكر: أحل الله عز وجل النكاح، وحرم الزنا. (ح ١٠٧٤) وجاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: " أعلنوا النكاح " (٢٠).

<sup>(</sup>١) أخرجه "م" في النكاح ٢/ ١٠٤٥ رقم ٨٧ ( ١٢٦٥ ) ، وهناك أطول مما هنا .

 <sup>(</sup>۲) رواه "ت" في النكاح ۲/ ۲٤۷ رقم ۲۰۹۱ ، و"ج" في النكاح ۲/ ۲۱۱ رقم ۱۸۹۰ كلاهما
 من حديث عائشة بمذا اللفظ وبأتم ، وراجع سلسلة الأحاديث الضعيفة ۲/ ۲۰۹ .

- م ٢٥٩٩ وممن روينا عنه أنه كره نكاح السر ، عمر بن الخطاب ، وعروة بــن الزبير ، والشعبي ، ونافع مولى ابن عمر ، وعبد الله بن عتبة .
- م • ٢٦٠- واختلفوا في النكاح يعقد ببينة عادلة سراً ، فقـــال مالـــك : يفـــرق بينهما ، ويجوز إن لن يحضره شهود إذا أعلنوه .

وفي قول الشافعي : النكاح جائز ، ولا يكون ذلك نكاح السر . وقال النعمان في نكاح السر : لا يفرق بينهما .

قال أبو بكر: النكاح جائز إذا عقد بما يعقد به النكاح.

## جماع أبواب المهور وسننها

#### ٢٩ باب وجوب المهور وما فيها من التغليظ

قال الله تعالى : ﴿ وَآتُوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ الآية (١) .

وقال عز وجل : ﴿ فأنكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجوبرهن ﴾ الآية (٢) .

- (ح ١٠٧٥) وثبت أن نبي الله ﷺ قال : " أحق الشروط أن يوفي به ما استحللتم به الفروج " (٣) .
- (ح ١٠٧٦) وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن : قلت لعائشة : يا أمتاه ! كم كـــان صداق رسول الله ﷺ ؟ قالت : اثنتي عشرة أوقية ونش (\*) .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٤.

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۲۵ .

 <sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في الشروط ٥/ ٣٢٣ رقم ٣٧٧١ ، وفي النكاح ٩/ ٢١٧ رقم ٥١٥١ ، مــن
 حديث عقبة بن عامر ، و"م" في النكاح ٢/ ١٠٣٥ رقم ٦٣ ( ١٤١٨ ) .

<sup>(</sup>٤) أخرجه "م" في النكاح من حديثه ٢/ ١٠٤٢ رقم ٧٨ ( ١٤٣٦ ) .

وكان مجاهد يقول: الأوقية أربعون درهماً، والسنش عــشرون درهماً، والنواة خمسة دراهم (١).

#### ٣٠\_ باب المفالاة في المهر والتوسع في ذلك

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وإِن أَمْرِدَتُر اسْتَبِدَالَ مُرْوِجُ مَكَانَ مُرْوِجٍ ، وآتيتُ مُ إحداهن قنطامراً ﴾ (٢) .

م ٢٦٠١ - وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه تزوج أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب بأربعين ألف درهم ، وأن ابن عمر أصدق صفية عـــشرة آلاف درهم ، وكان ابن عمر يزوج بناته على عشرة آلاف .

وروي أن الحسن بن علي تزوج امرأة ، فأرسل إليها بمائة جارية مع كل جارية ألف درهم ، وعن ابن عباس أنه تزوج شميلة على عــشرة آلاف ، وتزوج أنس بن مالك على عشرة آلاف .

قال أبو بكر: النكاح بكل ما ذكرناه جائز ، لا اختلاف أعلمه ، ولا حد لأكثر الصداق لا يتجاوز ذلك ، وإنما تكلم أهل العلم في أدبى الصداق .

#### ٣١\_ باب التوقيت في المهور واختلاف أهل العلم في ذلك

م ٢٦٠٧ - اختلف أهل العلم في أدبى ما يجوز من الصداق.

<sup>(</sup>١) كذا روى له "عب" ٦/ ١٧٧ رقم ١٠٤٠٨ .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۲۰ .

فقالت طائفة: لا وقت في الصداق ، كثر أم قل همو ما تراضوا به ، هذا مذهب الحسن البصري ، وعمرو بن دينار ، وعبد الكريم ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وروينا عن سعيد بن المسيب أنه قـــال : لـــو أصـــدقها ســـوطاً ، لحلت به .

وفيه قول ثان : وهو أن أقل المهر ربع دينار ، هذا قول مالك بن أنس .

وفيه قول ثالث: وهو أن أقل المهر عشرة دراهم ، هـذا قـول أصحاب الرأي .

وفيه قول رابع : وهو أن أقل المهر خمسة دراهم ، هذا قول ابسن شبرمة .

وقد حكي عن النخعي ثلاثة أقاويل : أحدها أنه كره أن يتـــزوج بأقل من أربعين درهماً .

وحكي عنه أنه قال في الصداق: الرطل من ذهب ، وحكي عنه أنه قال: أكره أن يكون مثل مهر البغي ، ولكن العشرة والعشرين ، وقال الأوزاعي: كل نكاح وقع على درهم فما فوقه ، ولا ينقصه قاضى .

وقال أبو عمرو: الصداق عندنا ما يتراضى عليه الزوجسان مسن قليل أو كثير.

 (ح ١٠٧٧) وقد قال [ ١٠/٢/ألف ] رسول الله ﷺ: " التمس ولو خاتماً من من حديد " (١).

وليس لأحد أن يحد حداً يفرض به فريضة إلا بحجــة ، ولا نعلـــم حجة تثبت صداقاً معلوماً ، لا يجوز غيره .

#### ٣٢ـ باب النكاح بالحكم والتفويض

م ٣٠٠٣- اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة على حكمه أو حكمها . فقالت طائفة : لها صداق نـسائها ، كـذلك قـال الـشافعي ، وأحمد .

وفيه قول ثان : وهو أن لها سنة رسول الله ﷺ في الصداق وهـــو أربعمائة وثمانون درهماً ، هذا قول إسحاق .

وقال عطاء : إذا تزوجها على حكمه ، فحكم عــشرة دراهــم ، قال : يجوز .

وقالت طائفة : غير ذلك كله في الرجل يتزوج المرأة على حكمــه أو حكمها ، أن النكاح جائز ولها مهر مثلها ، إن مــات أو ماتــت ، والمتعة إن طلقها قبل الدخول ،هكذا قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكان مالك بن أنس يقول في المفوض إليه : إن تأكدوه قبل أن يدخل بما فهو بالخيار إن شاء أعطاها صداق نسسائها ، وإن شاء فارقها ، وكانت تطليقه ولها المتاع ، وليس لها إذاً إعطاء صداق مثلها إلا ذلك .

قال أبو بكر: إن مات أو ماتت ، فلها صداق مثلها على :

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في النكاح ٩/ ١٣١ رقم ٥٠٨٧ في حديث طويل وأكثر من موضع ٪

(ح ١٠٧٨) حديث معقل بن يسار ، وهو في معنى من لم يسم (١) .

لأن المجهول ، والحرام من المهر في معنى من لم يسم مهراً ، فإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة ، لأن الله تبارك وتعالى جعل لمن طلق قبل الدخول ، وفرض نصف ما فرض ، فلما كان هذا في معنى ، من لم يفرض ، كانت لها المتعة إذ ذلك سبيل من لم يسم ولم يفرض

# ٣٣ باب قولهم: مهر مثلها

م ٤٠٢٠- كان الشافعي يقول: "متى قلت: لها مهر نسائها ، فإنما أعني أخواها وعماها ، وبنات أعمامها ، ونساء عصبتها ، وليس أمها من نسائها ، وأعني مهر نساء بلدها في شباها ، وعقلها ، وأدبها ، وسيرها ، وجمالها ، وصرامتها (٢) . وبكراً كانت أم ثيباً ، لأن المهسور تختلف بحذه الأحوال " (٣) .

قال أبو بكر : وهذا من أحسن ما سمعت في مهـــر المشــل ، والله أعلم .

وقال مالك : صداق مثلها في موضعها ، وجمالها ، ومالها ، ومالها ، والخباء الناس فيها .

 <sup>(</sup>۱) وهو أن النبي ﷺ قضى في بروع بنت وأشق ونكحت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهــر نسائها ، وقضى لها بالميراث ، رواه "د" في النكاح ٢/ ٥٨٨ رقــم ٢١١٤ ، و"ت" ٣/ ٣٧٧ رقم ١١٤٨ ، و "ج" ١/ ٢٠٩ رقم ١٨٩١ .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " صحاحتها " والتصحيح من الأم ، ولعل الكلمة " صباحتها " وهو بمعنى الجمال ومنه الصبيح والصبيحة : الوضيء الوجه ، راجع اللسان ٣/ ٣٣٨ .

<sup>(</sup>٣) قاله الشافعي في الأم ٥/ ٧١.

وحكي عن النعمان أنه قال : نسائها أخوالها ، وبنات عمها ، وعن ابن أبي ليلى أنه قال : أمها وخالاتها .

وقال أبو ثور نحواً من قول الشافعي : ولم يذكر بكراً ولا ثيباً ولا صبيحة ، وفي كتاب ابن الحسن : نسائها أخواها لأبيها ، وأمها وعماها ، وبنات عماها ، وليس أمها ولا خالتها من نسسائها ، إلا أن تكون من عشيرها وبنات عمها .

## ٣٤ باب عقد النكاح على المهر المجهول

م ٢٦٠٥ واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة على المهر المجهول ، مثل أن ينكحها على ثمرة لم يبد صلاحها ، أو على ثوب ، أو دار ، أو سلعة لم يرها واحد منهما ولم يصفها .

فكان الشافعي يقول : لها نصف صداق مثلها ، وقال الثوري : إن تزوجها بصك (١) على رجل ، فلها صداق مثلها .

وقالت طائفة : لها مهر مثلها إن مات أو ماتت أو دخل بها ، ولها المتعة إن طلق قبل الدخول ، هذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك في المرأة تزوج على الجنين ، أو تزوج بخمر ، أو تزوج بغمر ، أو تزوج بغمر ، أو بغمرة لم يبد صلاحها ، أو بعبد آبق ، أو جمل شارد ، إن دخل بها لم يفرق بينهما ، ولها مهر مثلها ، وإن أدرك النكاح قبل أن يدخل بها فسخ .

<sup>(</sup>١) الصك بالفتح الكتاب فارسي ، معرب ، والصك الذي كان يكتب للمهسرة يجمسع صسكاكاً وصكوكاً كانت الأرزاق تسمى صكاكاً لأنها كانت تخرج مكتوبة ، اللسان ١٢/ ٣٤٤ .

قال أبو بكر: ليس يخلو النكاح على ما ذكرناه أن يكون ثابتاً ، فلا يفسد بفساد المهر ، أو يكون مفسوخاً فلا معنى لإثبات النكاح بدخول رجل على غير زوجته ، ولكنا نجعل النكاح ثابتاً ، ونجعل مساسمي من ذلك لغواً في معنى من لم يسم شيئاً .

ففزع أصحابنا لما طولبوا بإبطال النكاح على المهر الحرام ، والمجهول إلى قوله: ﴿ لاجناح عليك م إن طلقت م النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدم، وعلى المقتر قدم، متاع ما لمعروف حقاً على المحسنين ﴾ الآية (١).

فإذا كان الفزع إلى هذه الآية ، فيجب أن يوجب على من نكـــح امرأة على ما ذكرناه إن دخل ، صــداق المئــل ، وإن طلــق قبــل الدخول ، والمتعة ، فلما أن يقول قائل ، إن طولب بفساد النكاح على ما ذكرناه ، حكم هذا حكم من لم يسم ، فإن طلق [ ١١/٢/ألـف] قبل الدخول ، فلها نصف صداق المثل ، فذلك اختلاف من القول .

## ٣٥ باب النكاح على الخمر والخنازير وما أشبهه

## قال أبو بكر :

م ٣٦٠٦ ـ واختلفوا في المسلم يتزوج المرأة المسلمة على الخمر ، والحنزير ، وما أشبه ذلك .

فقال أكثر أهل العلم إن دخل بها فلها مهر مثلها هذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأبي ثور .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٦ .

م ٢٦٠٧ واختلفوا فيه إن مات ، أو ماتت قبل الدخول ، ففي قول أبي ثـــور ، وأصحاب الرأي : لها صداق نسائها ، وإن طلق قبل الـــدخول فلـــها نصف مهر مثلها .

وقد ذكرت مذهب مالك في مثل هذه في الباب قبل . وقال أبو عبيد : لا يثبت هذا النكاح أبداً ، إذا تزوجها على خمر ، أو خترير .

## مسائسيل

م ٢٦٠٨ واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة على عبد فيستحق ، فروينا عسن شريح أنه قال : لها قيمته ، وبه قال ابن أبي ليلى ، وأصحاب الرأي ، وأبو ثور ، وبه قال الشافعي إذ هو بالعراق ، ثم رجع مصر فقال : لها مهر مثلها .

م ٢٦٠٩ فإن تزوجها على أن تحسبه عبداً ، فخرج حراً ، ففيه أقاويل . أحدها : أن لها القيمة ، كذلك قال مالك ، وبه كان يقول الشافعي إذ هو بالعراق ، وهو قول أحمد ، وأبي ثور ، وأبي يوسف .

م • ٢٦١٠ وكذلك قال أبو يوسف إذا تزوجها على دن من خل فإذا هو خمـــر، لها القيمة، وفي آخر قول الشافعي : لها مهر المثلث.

م ٢٦١١ – وقال أبو عبيد إن علما أنه حر ، فالنكاح غير ثابت ، وإن لم يعلما بذلك ، فلها قيمة مثله عبداً ، وفي قول الشافعي : لها مهر مثلها في كل مسألة من هذه المسائل .

وقد روينا عن الشعبي ، والنخعي ألهما قالا : إذا ساقه إلى امرأتـــه رجلاً حراً ، قال : وهو بحاله حتى يفك نفسه ، أو يفكه الذي رهنه .

## قال أبو بكر:

م ٢٦١٢ - فإن نكحها على عبدين ، فخسرج أحسدهما حسراً ، ففسي قسول الشافعي : لها مهر مثلها ، وفي قول النعمان :ليس لها إلا العبد الباقي . وفي قول أبي يوسف : لها العبد الباقي ، وقيمة الحر عبداً ، وفي قسول محمد : لها العبد ، إلا أن يكون مهرها أكثر فيتبلغ به ذلك .

قال أبو بكر : الجواب في هذه المسائل كلها عندي ، كالجواب في المهر المجهول .

# ٣٦ باب المرأة تنكح على أن يحجها الزوج

م ٣٦٦٣ - واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة على أن يحجها الزوج .

فكان النجعي يقول : ذلك جائز ، فإن طلقها قبل الدخول بما فلها النصف ما يحج به مثلها .

وزعم أبو عبيد أن النكاح على الحج جائز في مذهب الأوزاعـــي، ومالك، والثوري، وأصحاب الرأي.

م ٤ ٢٦٦- فإن طلقها قبل الدخول ، فإن مالكاً (١) قال : عليه نصف قيمة الحملان (٢) ، وكذلك قال الأوزاعي ، وزادوا النفقة والكسوة ، وبه قال أبو عبيد .

وفي قول الشافعي: لها صداق مثلها ، لأن الحمسلان مجهول ، لا يوقف له على حد ولا مقدار ، وفي القول الدي ذكرته ، إن دخل كها ، أو مات ، أو مات ، فصداق مثلها ، وإن طلقها قبل الدخول فالمتعة .

<sup>(</sup>١) في الأصل: " مالك ".

<sup>(</sup>۲) الحملان : بالضم ، ما يحمل عليه من الدواب ، اللسان ۲۳/۱۸۵ .

# ٣٧\_ باب الصداق يكون عتقاً

م ٧٦١٥ – واختلفوا في الرجل يتزوج امرأة على عتق أبيها فلم يبع .

فروينا عن الشعبي أنه قال : لها قيمته ، وزعم أبو عبيد أن هذا قول مالك ، والثوري ، والأوزاعي .

وحكى العدين عن الثوري أنه قال : أحب إلي أن يكون لها مهــر مثلها .

وحكى صفوان عن الأوزاعي أنه قال : إن لم يكن دخل بها ، فسخ النكاح ، وإن دخل بها فلها صداق مثلها .

## ٣٨ باب النكاح يعقد على بيت وخادم

## قال أبو بكر :

م ٢٦١٦ – واختلفوا فيمن تزوج امرأة على بيت وخادم .

فقال مالك : ذلك جائز ، ويؤخذ خادم وسط ، والبيت إن كان من بيوت الأعراب ، وبيوت قد عرفوها ، فإن تزوجها على بيت من بيوت الحضر ، فذلك جائز إذا كان معروفاً .

وقال أصحاب الرأي : لها من ذلك خادم وسط ، وقال يعقوب ، ومحمد : وهو على قدر الغلاء والرخص في كلّ بلد .

وقال النعمان : أربعون ديناراً للخادم ، وأربعون ديناراً للبيت .

وفي قول الشافعي : لها صداق مثلها ، وفي قــول الثــوري : إن دخل بها ، أو ماتت ، أو مــات ، فــصداق مثلها ، وإن طلقها قبل الدخول ، فالمتعة .

وبه نقول .

## ٣٩ باب ذكر المهور تكون منها عاجلة وآجلة

## قال أبو بكر:

م ٢٦١٧– واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة على المهر ، عاجل وآجل .

فقالت طائفة : ذلك كله بحال ، هذا قول الحسن (١) البصري ، وهاد ابن أبي سليمان ، وبه قال الثوري ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثان : وهو أن الآجل في ذلك في طلاق أو مسوت ، كذلك قال الشعبي ، والنخعي .

وفيه [ ٢/٢ / ألف ] قول ثالث : وهو أن ينظر ، فإن كان الأمر عند أهل ذلك البلدان المؤخر ، لا يؤجل إلا عند موت أو طلاق ، فإنه ينظر إلى مثل صداق تلك المرأة بالنقد ، فتعطى مثل ذلك إن كان دخل كها ، وإن لم يكن دخل كها ، فإنه يخير الرجل فإما أن يعجل في ذلك ، وإما أن يفسخ ذلك النكاح ، هذا قول مالك .

وفيه قول رابع: وهو أن الأجل لا يحل حتى تطلق ، أو يخرجها من مصرها ، أو يتزوج عليها ، فإذا فعل ذلك حل العاجل والآجل ، هذا قول إياس بن معاوية ، وقتادة .

وفيه قول خامس : وهو أن الآجل يحل إلى سنة ، وذكر الأوزاعي عن (٢) مكحول أنه قال : الأجل يحل عندنا إلى سنة بعد دخوله بها ، وهو قول عبيد الله بن الحسن .

وفيه قول سادس: وهو أن لها صداق مثلها ، هذا قول الشافعي .

<sup>(</sup>١) روى له "شب" من طريق هيثم عن يونس عنه قــال : هـــو حــال إلا أن تكــون لــه مــدة معلومة ٤/ ١٦٠ .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " الأوزاعي ومكحول " .

# ٠٠. باب المهور يشترط الأولياء لأنفسهم معها شيئاً معلوماً

## قال أبو بكر:

م ٢٦١٨ – اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة على أن لأبيها كـــذا وكـــذا شيئاً اتفقا عليه سوى بالمهر .

فقالت طائفة : كل ذلك للمرأة ، روينا هذا القول عن عطاء ، وطاووس ، وعكرمة ، وعمر بن عبد العزيز ، وبنه قال مالك ، والثوري ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثان : روي عن علي بن الحسن أنه زوج ابنته رجـــلاً ، واشترط لنفسه عـــشرة آلاف يجعلها في الحج ، والمساكين ، لما زوج ابنته .

وقال الشافعي : لها مهر مثلها إذا اشترط الولى هذا الشرط .

وفيه قول ثالث : وهو أن ذلك لا يجوز لغير الأب ، لأن يد الأب مبسوطة في مال ولده ، يأخذ منه ما شاء ، هذا قول أحمد ، وإسحاق .

## ١٤ باب المهر والبيع

## قال أبو بكر:

م ٢٦١٩ – واختلفوا في الرجل ينكح المرأة على ألف درهـــم ، علـــى أن ردت عليه عبداً .

ففي قول أبي ثور : إن وطئها أو مات ، أو ماتـــت ، فلـــها مهـــر مثلها ، وإن طلقها قبل الدخول ، فالمتعة .

وفيه قول ثان : وهو أن النكاح جائز ، فإن طلقها قبل أن يدخل ها ، قسمت الألف على قيمة العبد وعلى مهر مثلها ، فما أصاب

قيمة العبد ، فهو لها ثمناً بالعبد ، وما أصاب المهر ، فهو مهر يرد نصف ذلك إن كانت قد قضته ، هذا قول أصحاب الرأي [ ٢/٢/ب ] .

وفيه قول ثالث : فإن لم يكن مات بدخول ، فسخ النكاح ، وإن مات بالدخول ثبت النكاح ، وصيرت إلى مهر مثلها ،هذا قول مالك .

واختلف قول الشافعي في هذه المسألة ، فقال إذ هو بالعراق : إن طلقها قبل الدخول فلها نصف صداق مثلها ، وقال بمـــصر : فيهـــا قولان :

أحدهما : أن ذلك جائز ، ويسقم ما أعطاها على قيمــة العبــد ، والمهر .

والقول الثاني : أن لها صداق مثلها إن دخل ، ونصف صداق مثلها إن لم يدخل بها .

م • ٢٦٢٠ وإن نكحها على ألف درهم على أن ترد عليه ألف درهم ، ففي قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي : إن مات أو ماتت ، أو وطيها ، فلها صداق مثلها ، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة .

وفي قول الشافعي : لها صداق مثلها ، ويترادّان الألفين .

#### مسألسية

م ٢٦٢١ – واختلفوا في الرجل ينكح المرأة على ألف درهم إن لم يكن له زوجة ، فإن كانت له زوجة فالصداق ألفين .

فقالت طائفة : لها مهر مثلها ، هذا قول الشافعي .

وقال أبو ثور : إن دخل بها أو مات ، أو ماتت ، فصداق مثلها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة .

وقال النعمان : إن كانت له امرأة فلها ألفا درهم ، وإن لم يكن له امرأة فلها مهر مثلها ، ولا ينقص من الألف شيئاً ، ولا يجاوز بجا ألفين ، والمهر الأول جائز ، والشرط الثاني فاسد ، يكون لها فيه مهر مثلها ولا يجاوز بها أكثر مما سمّى لها ، ولا ينقص من أقل مما سمّى لها .

وقال يعقوب ومحمد: لها جميع ما سمّى ، لها كما سمّى ، لا يستقص منه ولا يزاد عليه في الشرط الأول ، والآخر على ما سمّى ، وليس هذا بمترلة قوله: هذا ، أو هذا .

وفيه قول خامس : وهو أن لها أوكسهما ، والنكاح جائز . وكان أحمد وإسحاق يقولان : هم على ما اشترطوا عليه .

## ٤٢ باب النكاح على تعليم القرآن

م ٢٦٢٢ – واختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة على أن يعلمها القرآن .

فقالت طائفة : النكاح ثابت ، وعليه أن يعلمها ما شرط لها ، هذا قول الشافعي ، فإن طلقها قبل الدخول ففيها للشافعي قولان :

أحدهما : أن لها نصف آخر تعليم تلك السورة .

والآخر : أن لها مهر مثلها .

وقال إسحاق : النكاح جـائز ، ويجعــل لهــا مهــر مــا ســن رسول الله ﷺ في بناته ، ونسائه [ ١٣/٢/ألف ] .

## ٤٣ باب النكاح على العروض

#### قال أبو بكر:

(ح ۱۰۷۹) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه تزوج أم سلمة على متساع يــساوي عشرة دراهم (۱).

## قال أبو بكر:

مثل قيمة ما وصف.

م ٣٦٦٣ – فإذا تزوج الرجل المرأة على عرض قدر عرفاه ، فالنكاح ثابت ، ولها العرض الذي عقد عليه النكاح ، وإن كان العرض موصوفاً معلوماً إلى أجل معلوم ، جاز إذا وصف كما يوصف في المسلم ، وإن كسان العرض غائباً عنها ، وقد وصفه لها ، فالنكاح جائز في قول مالك . وقال أبو ثور : إن وصف لها فجائز ، وإن كان على غير الصفة فلها

وقال أصحاب الرأي : إذا تزوجها على خادمة (٢٠ ولم ترها بعينها ، ثم رأتما فكرهتها ، فلا خيار لها ، وليس كالبيع ، إلا أن يكون عيباً فاحشاً فتردها وتأخذ قيمتها صحيحة .

<sup>(</sup>١) من حديث أنس رواه أبو يعلى ، والبزار ، والطبراني وفيه الحكم بن عطية وهو ضعيف ، ومــن حديث أبي سعيد الحدري رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمرو بن الأزهر وهو متروك ، قالـــه الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٢٨٢ .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " خادم " .

## ٤٤ باب الشغسار

#### قال أبو بكر:

(ح ١٠٨٠) ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه لهي عن الشغار (١) .

وفي حديث ابن عمر ، قال : والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوج الرجل الآخر ابنته ، وليس بينهما صداق (٢) .

م ٢٦٢٤ – واختلفوا في الرجل ينكح الرجل ابنته على أن يزوجه الآخـــر ابنتـــه يكون مهر كل واحدة منهما نكاح الأخرى .

فقالت طائفة : النكاح جائز ولكل واحدة منهما صداق مثلها ، هذا قول عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، ومكحول ، والزهري ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

فإن طلقها قبل الدخول بها ، فلها المتعة في قول النعمان ، ويعقوب .

وقالت طائفة : عقد النكاح على الشغار باطل ،وهلو كالنكاح الفاسد في كل أحكامه ،هذا قول الشافعي،وأحمد،وإسحاق ،وأبي ثور . وكان مالك ، وأبو عبيد يقولان : نكاح الشغار مفسوخ على حال .

وفيه قول ثالث: وهو ألهما إن كانتا لم يدخل بهما ففسخ النكاح، ويستقبل النكاح بالبينة، والمهر، وإن كانتا قد دخل بهما فلهما مهر مثلهما، هذا قول الأوزاعي.

<sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في النكاح ١٦٢/٩ رقم ١١٢٥ وفي الحيل ٣٣٣/١٢ رقم ٦٩٦٠ من حمديث ابن عمر . و "م" في النكاح ١٠٣٤/٢ رقم ٥٧ (١٤١٥) .

 <sup>(</sup>۲) هذا شطر أخير من الحديث الأول ، وتفسير الشغار ليس من كلام النبي على المام وإنما هـو مـن قول ابن عمر ، أو قول نافع ، أو قول مالك ، راجع فتح الباري ١٦٢/٩ .

م ٢٦٢٥ و اختلفوا والمسألة بحالها ، وقد سميا لكل واحد منهما مهراً مسمى .

فكان الشافعي يقول: " النكاح ثابت ، ولكل واحدة منهما مهر مثلها ، إن دخل بها أو مات ، ونصف مهر مثلها إن طلق قبل الدخول " (١).

وكره مالك هذا النكاح ، ورآه من وجه الشغار ، وبمعناه قال الأوزاعي .

وقال أصحاب الرأي: النكاح في ذلك ثابت ، ولكل واحدة منهما ما يسمى لها .

وقال أحمد : أما إذا كان صداق فليس بشغار [ ١٣/٢/ب] .

# 33 باب المهر يختلف في السر والعلانية

## قال أبو بكر:

م ٢٦٢٦– اختلف أهل العلم في المهر يختلف في السر والعلانية .

فقالت طائفة : المهر مهر العلانية ، هذا قول الشافعي ، وابسن أبي ليلى ، والثوري ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وبه قسال السشافعي ، إلا أن يكون شهود المهرين واحد ، فيثبتون على أن المهر مهر السر .

وقال آخرون : يجوز السر ويبطل العلانية ، هذا قـــول شـــريح ، والحسن البصري ، والزهري ،والحكم بن عتيبة ، ومالك ، وإسحاق .

وقال النعمان : المهر هـو الأول ، والـسمعة باطـل ، وكـان الأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز يقولان : يؤخذ بالأول من صداقهما سراً كان أو علانية إذا شهد .

<sup>(</sup>١) قاله الشافعي في الأم ٥/٧٧ ..

وقال أبو ثور : المهر مهر السر .

قال أبو بكر: إذا تصادقا ، أو ثبت بينة على عقد في السر بمهر مسمى ، ثم أظهروا أكثر من ذلك ، فالمهر مهر السر ، وإن لم يثبت بذلك بينة ، فالمهر ما أظهروا .

## ٤٦ باب المهر يختلف الزوجان في مبلغه

## قال أبو بكر:

م ٢٦٢٧ – اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة فيقول السزوج: نكحتها بألف ، وتقول المرأة: نكحني بألفين ، فقال الشعبي ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وأبو ثور: القول قول الزوج مع يمينه.

وقالت طائفة : القول قول المرأة ما لم تجاوز صداق مثلها ، هكـــذا قال الحسن البصري ، والنخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثالث: وهو ألها إذا قالت: تزوجني بألف، وقال: بـــل بخمسمائة، ومهر مثلها عشرة آلاف، فلها ألف، لألها أباحت فرجها به، هذا قول أحمد.

وفيه قول رابع : وهو أن لها مهر مثلها ، هـــذا قـــول الثـــوري ، والشافعي ، بعد أن يتحالفا عند الشافعي .

وفيه قول خامس : وهو أن القول قول المرأة ، والزوج بالخيـــار ، إن شاء أعطى ما قالت المرأة ، وإلا تحالفا ويفسخ النكاح ، ولا شيء على الزوج من الصداق ، إذا لم يكن دخل بما .

فإن اختلفا بعد ما قد دخل بها ولم يطلقها ، فادعت ألفين ، وقال الزوج : لا بل تزوجتك بألف ، فالقول قول السزوج ، هذا قول مالك .

وفيه قول سادس : وهو أن قول المرأة إلى مهر مثلها ، والقول قول الزوج فيما زاد على ذلك .

وإن طلقها قبل أن يدخل بها فالقول قول الزوج في نصف المهـــر ، هذا قول النعمان ، ومحمد .

وفيه قول سابع: وهو أن القول قول الزوج في المهر إن طلق أو لم يطلق إلا أن يجيء من ذلك [ ٢/٤ / ألف ] بشيء قليل ، فلا يصدق الزوج هذا قول يعقوب .

وفيه قول ثامن : في الأب والزوج يختلفان في المصداق ، إن لهما صداق نسائها ، غير ألها لا تنقص من ألف شيئاً ، وإن كان أكثر من ذلك لم يزد على ألفين ، هذا قول قتادة .

# ٧٤ باب اتفاقهما في المهر واختلافهما في القبض

م ٢٦٢٨ – واختلفوا في الرجل والمرأة (١) يختلفان في قبض الصداق ، وقد أنكرت المرأة القبض ، فقالت طائفة : القول قول المرأة مع يمينها ، هذا قسول الشعبي ، وسعيد بن جبير ، وبه قال ابن شبرمة ، وابسن أبي ليلسى ، وشريح ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وحكي ذلسك عن النعمان .

وقالت طائفة : إن كانت مدخولاً بها فالقول قول الزوج ، فـــإن لم يكن دخل بها ، فالقول قول المرأة ، تحلف بالله ما رفع إليّ شــــيئاً ، ولا وصل إليّ ، ثم تأخذ حقها ، هذا قول مالك .

 <sup>(</sup>١) في الأصل " المرأتان " .

وقال سليمان بن يسار ، وسعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عتبة ، والقاسم بن محمد ، وخارجة بن زيد ، وعروة بن الزبير : إن دخــول المرأة على زوجها يقطع الصداق إلا أن يكون لهــا تفريــع شــهودٍ ، أو كتاب بعد دخولها ، وليس لها إلا يمينه .

قال إياس بن معاوية ، وأبو عبيد : إذا دخل بها ، فلا دعوى لها عليه في العاجل .

وفي الباب قول ثالث: وهو أن على الزوج المهر ما كان حيّاً بعد أن تحلف المرأة على دعوى الزوج، وإن مات فجاءت ببينــة علــى صداقها أخذت به ورثته، وإن لم يكن لها بينة، فلا شيء على ورثته، هذا قول الزهري.

م ٢٦٢٩ - فإن ماتا ، واختلف ورثته وورثتها في القبض ، فالقول قول ورثتها مع أيماهم ، ما يعملون ألها تنصف المهر ، ثم يقبض الصداق إذا كان معلوماً ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وبه قال يعقوب ، ومحمد .

وقال النعمان يستحسن في هذا أن يبطل المهر إلا أن تقوم البينــة على أصل المهر ليؤخذ ورثته .

وفي قول مالك : إن مات الزوج ، فلا شيء لها إن كان دخل بها ، فإن لم يكن دخل بها ، فالصداق لها .

قال أبو بكر: القول قولها ، وقول ورثتها من بعدها في هذه المسألة ، والتي قبلها مع أيماهم ، منا لم تكن بينسة تنشهد لها بالبرأة .

# 44 باب التعريض في [ ١/١٤/٢] المهر من غير أن يفرض ثم يحدث الموت بالزوج

## قال أبو بكر:

م ٢٦٣٠ – اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة ولم يسم لها مهراً ، ثم يمــوت أو تموت

فقالت طائفة: لا مهر لها ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، روينا هذا القول عن علي ، وبه قال زيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن عمر . وبه قال الزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، والسشافعي ، غير أن الشافعي قال : إن لم يثبت فيه خير .

وقالت طائفة : لها مهر مثل نسائها ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، هذا قول ابن مسعود ، وبه قال الثوري ، وأحمد ، وإساحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

(ح ١٠٨١) وقد ثبت مثل قول ابن مسعود عن رسول الله ﷺ (١) . وبه نقول .

# ٤٩. باب إباحة دخول الرجل بالمرأة قبل أن يعطيها شيئاً

#### قال أبو بكر:

م ٣٦٣١ – واختلفوا في الرجل ينكح المرأة ، ثم يدخل عليها قبل أن يعطيها شيئاً من مهرها .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٧٨ .

فقالت طائفة: لا يدخل عليها حتى يعطيها شيئاً ، روينا معنى هذا القول ، عن ابن عباس، وابن عمر ، وبه قال الزهري ، وقتادة ، ومالك .

وقال مالك : يعطيها أدباً ما يكون ربع دينار ، وكذلك ثلاثة دراهم (١) .

ورخصت طائفة : أن يدخل عليها قبل أن يعطيها شيئاً ، هذا قول سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والنخعي .

قال أبو بكر : إن رضيت بدخوله عليها ، قبل أن تقبض شيئاً ، فلا بأس به ، إذ لا نعلم حجة تمنع منه .

## مسألــــة

م ٢٦٣٢ - كل من نحفظ من أهل العلم يقول : للمرأة أن تمنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها ، فإن دخل برضاها ، ثم طالبته بالــصداق ، فكان الشافعي يقول : لا تمنع منه ما دام ينفق عليهـــا ، وبـــه قـــال يعقوب ، ومحمد .

## ٥٠ باب الزوج يعسر بالصداق

م ٣٦٣٣ – واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة فيعسر بالصداق ، فكان الـــشافعي يقول : هو يخير إذا لم يكن دخل بها .

<sup>(</sup>١) في الأصل ثلث دراهم .

# ٥١ـ باب اختلاف أهل العلم في معنى قوله: [ ١/١٥/٢نف ] ﴿ إِلاَ أَنْ مِنْوِنَ ﴾ الآية

م ٢٦٣٤ - واختلف وا في معنى قول : ﴿ إِلا أَن يَعِفُونَ أُو يِعِفُوالذِّي سِده عَدَةَ النَّالِيةَ (١) .

فقالت طائفة : الذي بيده عقدة النكاح ، الزوج ، روي هذا القول عن عليّ ، وابن عباس ، وجبير بن مطعم .

وبه قال شریح ، وسعید بن المسیب ، وسعید بن جبیر ، ومجاهد ، ونافع بن جبیر ،ونافع مولی ابن عمر ، وإیاس بن معاویسة ، وجسابر ابن زید ، وابن سیرین .

وبه قـــال الثـــوري ، والـــشافعي ، وإســـحاق ، وأبـــو ثـــور ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن الولي كذلك ، قاله علقمة ، والحـــسن ، وطاووس .

وقال الزهري : ولي البكر ، وقال مالك ، هو الأب في بنته البكر ، والسيد في أمته .

وقال أحمد : عفو الأب جائز عن صداق ابنته البكر .

 <sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٧ .

وقد روينا عن ابن عباس رواية هي أحسن إستناداً من الروايسة الأولى ، أنه قال : إنعقب فذلك ، وإن عفا وليها الذي بيده عقدة النكاح ، جائز ، وإن أبت .

قال أبو بكر : القول الأول أصح ، لأنما المالكة للشيء لا ملك لأحد معها ، يدل على صحة ما قلناه قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طَبِنَ اللَّهِ عَنْ شَيَّ مَنْهُ نَصْلًا مُرْبًا ﴾ (١)

# ٥٢ـ باب اختلاف أهل العلم في وجوب الصداق بالخلوة وإرخاء الستر

م ٢٦٣٥ - اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة ثم يخلو بها .

فقالت طائفة : إذا غلق باباً ، أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق ، كذلك قال عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر .

وهذا مذهب عروة بن الزبير ، وعلي بن الحـــسن ، والزهـــري ، وبه قال ســفيان الثـــوري ، والأوزاعـــي ، وأهـــد ، وإســـحاق ، وأصحاب الرأي .

وبه قال مالك : إن دخل عليها في بيتها ، صـــدق عليهـــا ، وإن دخلت عليه في بيته ، صدقت عليه .

وقالت طائفة (٢): لا يجب المهر إلا بالمسيس ، كذلك قال شريح ، والشعبي ، وطاووس ، وابن سيرين ، والشافعي ، وأبو ثور .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٤.

<sup>(</sup>٢) كلمة "طائفة" كانت ساقطة من الأصل.

واحتجـــوا بقولـــه تعــالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقَتُمُوهُنَّ مِنْ قَبِلُ أَنْ تَسُوهُنَ ﴾ الآية (١).

وقد روي عن ابن مسعود (7)، وابن عباس ، ألهما قالا ذلك ، ولا يصح ذلك عن أحد منهما .

فأما حدیث ابسن عبساس (٣) فإنمسا رواه لیسث بسن سسلیم ، ولیث [ ١٥/٢/ب ] یضعف ، وحدیث ابن مسعود منقطع .

#### 

م ٣٦٣٦ - واختلفوا في الصائم ، أو المحرم يخلو بامرأته ثم يطلقها ، فكان إسحاق يقول : إنما ثبت لها جميع المهر إذا جاء العجز من قبله .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٣٧.

<sup>(</sup>٣) روى له "بق" من طريق الحسن بن صالح عن فراس عن الشعبي عسن عبد الله بسن مسعود قال : لها نصف الصداق وإن جلس بين رجليها ، ثم قال : وفيه انقطاع بسين السشعبي وبسين ابن مسعود ٧/ ٢٥٥ .

<sup>(</sup>٣) رواه "عب" عن ابن جريج قال : أخبرين ليث عن طاووس عن ابن عباس قدال : لا يجب الصداق حتى يجامعها لها نصفه ٦/ ٢٩٠ رقم ١٠٨٨٢ ، و"بق" من طريق سعيد بن منهصور حدثنا هيثم ابنا الليث ٧/ ٢٥٤ ، أما ليث بن أبي سليم فهو ضعيف ، ذكره ابسن حبان في "كتاب المجروحين وقال : كان من العباد ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يسدري ما يحدث له ، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما لسيس في أحاديثهم ، كل ذلك كان منه في اختلاطه ، تركه يجبي القطان ، وابسن مهدي ، وأحمد بسن حنبل ، ويجبي بن معين ٢/ ٢٣١ .

وقال النسائي : ضعيف كوفي ، كتاب الضعفاء والمتروكين ٣٠٣ ، وله ترجمة في التساريخ الكبير للبخاري ٧/ ٣٤٣ .

وقال النعمان : في المحرم يخلو بامرأته ثم يطلقها ، عليه نصف المهر ، وإن كان هو صائم عن تطوع فعليه المهر كاملاً .

م ٢٦٣٧ – وقال في المجبوب يخلو بامرأته ثم يطلقها ، عليه المهر كاملاً .

وقال يعقوب ، ومحمد في المجبوب يخلو بامرأته : عليه نصف المهر . وكان عطاء يقول : إن الصداق يجب بالخلوة ، وإن أصبحت عذراء ، وإن كانت حائصًا ، وهذا مذهب أحمد ، وابس أبي ليلى ، والثوري .

وفي قول الشافعي : إذا طلق من هذه صفته ، فلها نصف الصداق في هذه المسائل .

# ٥٣ باب الواهبة نفسها بلا مهر ، ولا تسمية شيء

م ٢٦٣٨ – واختلفوا في المرأة تهب نفسها للرجل ، ويقبل ذلك الرجل .

فقالت طائفة : لا يكون هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ ، إنما خص الله بكا نبيه ﷺ ، هذا قول عطاء ، والزهري ، وبـــه قـــال مالـــك ، والشافعي ، وربيعة ، وأبو عبيد .

وهكذا نقول .

وأجاز بعضهم هذا ، وإن لم يــسم مهــراً إذا اختلــف كانــت ببينة ، ثم يؤخذ لها صداق المثل عند الــدخول ، روي هـــذا القــول عن النخعي .

وأجاز أصحاب الرأي ذلك إذا وهبت نفسها للرجل وقبلها بشهود ، ولا مهر مسمى ، يلزمه لها مهر مثلها إن مات عنها أو دخل ها ، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة .

# ٥٤ باب المهر يزيد وينقص عند الزوج أو عند المرأة

م ٢٦٣٩ – واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة على جارية فلتلد أولاداً ، أو علــــى ماشية فتنتج بعد قبضها ذلك ، ثم يطلقها الزوج .

فقالت طائفة: النتاج، وولد الأمــة للمــرأة، يرجــع الــزوج بنصف ما أصدقها، إن كان ذلك لم ينقص، هذا قــول الــشافعي، وأبي ثور.

وقال أصحاب الرأي في النتاج وولد الأمة كما قـــال الـــشافعي ، قالوا : فإن طلقها الزوج، رجع بنصف قيمتها .

قال أبو بكر : " فإن لم تكن المرأة قبضت الخده ، ولا [ ١٦/٢ /ألف ] الماشية حتى تنجب عند الزوج ، أو ولدت المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل عليها ، فالنتاج وولد الأمة للمرأة ، وينظر إلى الماشية ، فإن كانت بحالها يوم أصدقها ، أو أزيد (١) فهي لها ، ويرجع بنصف قيمة الماشية دون النتاج ، وإن كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها ، كان لها الخيار فإن شاءت أخذت منه أنصاف قيمتها يوم أصدقها إياها ، وإن شاءت أخذت أنصافها ناقصة "هذا قول الشافعي (٢).

وقال أصحاب الرأي : إذا ولدت الخادم عند النووج قبل أن تقبضها المرأة ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، كانت الخادم ، والولد بينهما للمرأة نصف الخادم ونصف الولد ، وللنووج مثل ذلك ، وكذلك الماشية . وكان مالك يقول : كل عرض أصدقها ، أو عبد

<sup>(</sup>١) في الأصل " فهو " والصحيح ما أثبته ، وكذا في الأم .

<sup>(</sup>٢) قاله الشافعي في الأم ٥/ ٦٣.

فعملوه عليهما جميعاً ونواه عليهما جميعاً ، إذا طلقها قبل السدخول ، وإن كانت رقيقاً فماتت لم تغرم المرأة من عندها شيئاً .

#### قال أبو بكر:

فقال أبو ثور: إن كان الزوج منحها الدار، فلها نصف الـــدار، ونصف ما نقصها، وإن كان لم يمنحها كان لها نصف الدار.

واختلف قول الشافعي في هذه المسألة ، وأصبح قوليه عند أصحابه : ألها بالخيار إن شاءت أحددت نصف العرصة (١) ، وإن شاءت أخذت نصف مهر مثلها .

وقال أصحاب الرأي: إن الهدمت من غير عمله فهي بالخيار ، إن شاءت أخذت نصف الدار ناقصة ، ولا ضمان على النووج ، وإن شاءت أخذت نصف قيمتها صحيحة ، ولم تعرض للدار .

وإن الهدمت من عمله فهي بالخيار ، إن شاءت ضمنته نصف الهدم وأخذت نصف ما بقي من الدار ، وإن شاءت ضمنته نصف قيمة الدار صحيحة ، ولا تأخذ من الدار شيئاً .

م ٢٦٤١ – واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة ويصدقها دراهم (٢) ، وتقبض ذلك ، ثم تبتاع بما جهازاً ، أو طيباً ، ثم يطلقها قبل الدخول .

ففي قـول مالـك ، والأوزاعـي تـرد عليـه نـصف المتاع ونصف الطيب .

<sup>(</sup>١) به كل بقعة من الدار ، والسنة لسيس في بنساء جمعها : عسواص وعرصسات وأعسواص ، القاموس : ٢/ ٣١٩ ( مادة عرص ) .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل " دراهماً " .

وفي قول ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والشوري ، والـــشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الرأي : ترد نصف المهر والمتـــاع [ ١٦/٢/ب ] الذي اشترت لها .

قال أبو بكر : وكذلك أقول ، لقوله تبارك وتعالى : ﴿ فنصف ما فرضت ﴿ الآية (١) والذي فرض الزوج دراهم .

م ٢٦٤٢ – واختلفوا في الرجل يتزوج المرأة ، ويمنع أن تشتري شيئاً من المتاع .

ففي قول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : لا يجــبر على شراء ما لا تريد شرائه ، والمهر لها تفعل به ما شاءت .

وحكي عن مالك أنه قال: ليس لها أن تقضي به وبينها ، ولا تنفق منه في غير ما يصلحها لغير بيتها ، إلا أن يكون الصداق شيئاً كثيراً ، فتنفق منه شيئاً يسيراً ، وتقضي به من دينها شيئاً يسيراً من المهر الكثير .

قال أبو بكر: لا فرق بين القليل والكثير، والصداق مال مــن مالها، وتفعل به ما شاءت، وتصرفه حيث شاءت

# ٥٥ باب المرأة تنكح بغير صداق فتطالب بأن يفرض لها صداق

وقال أصحاب الرأي : يفرض لها مهراً .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٧ .

م ٢٦٤٤ – فإن طلقها وقد فرض لها مهراً ، ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : لهــــا نصف ذلك إذا طلقها قبل الدخول .

وفي قول أصحاب الرأي : إذا دخل بها أو مات عنها فذلك لها ، وإن طلقها قبل الدخول، فلها المتعة ، لأن أهل الفريسضة لم يكسن في عقد النكاح .

وفيه قول ثالث: قاله مالك، وهو أن عليه أن يفرض صداق مثلها من مثله، وهي امرأته، فإن كره أن يفرض لها صداق مثلها من مثله، فرق بينهما و فرقته بتطليقه ثانية.

# ٥٦ باب الأب يعقد على ابنه الصغير نكاحاً ويطالب بالصداق

م ٢٦٤٥ واختلفوا في الأب يزوج ابنه الصغير فيطالب بالصداق .

فقال الحسن ، والحكم ، وقتادة : الصداق في مال الابسن ، وبسه قال الثوري ، والأوزاعسي ، وأحمد ، وأبسو تسور ، وإسسحاق ، وأصحاب الرأي .

وفيه قـول ثـان: وهـو أن الـصداق علـى الأب إن كـان الغلام يـوم تـزوج، لا مـال لـه، وإن كـان للغـلام مـال، فالصداق في مال الغـلام، إلا أن يـسمى الأب الـصداق عليـه، هذا قول مالك.

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، لأن النكاح إذا ثبتت أحكامه ، فلا يجوز إلزام غير [ ١٧/٢/ألف ] الزوج ، إلا أن يصمنه ضامن ، فيلزمه الضمان .

## ٥٧ باب المرأة تهب الصداق لزوجها ، ويطلقها قبل الدخول

م ٣٦٤٦ واختلفوا في المرأة تنكح على صداق معلوم ، وقمب صداقها للزوج ، ويطلقها قبل الدخول بما .

فقالت طائفة : لا يرجع عليها بشيء قبضته أو لم تقبض ، هذا قول مالك ، وأحمد ، ولم يذكر أحمد القبض .

وقال أبو ثور : يرجع عليها بنصفه ، قبضته أو لم تقبضه .

وقال أصحاب الرأي : إذا وهبته له ، ولم تقبضه ، وطلقها قبل الدخول فليس لواحد منهما على صاحبه شيء ، وإن كانت قبضت منه المهر ، ثم وهبته له ، ثم طلقها قبل الدخول ، فله عليها نصف المهر .

وقال الشافعي بالعراق : لا يرجع عليها في واحدة من الحالين . وقال بمصر : فيها قولان ، أحدهما : لا يرجــع عليهـــا بــشيء ، والثاني : أن له أن يرجع بنصفه قبل القبض وبعد القبض .

## ٥٨ باب دخول الرجل بغير امرأته

م ٢٦٤٧ - روينا عن على بن أبي طالب أنه قال في أختين أهديتا إلى أخوين ، فأدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها ، فقال علي : لهما الصداق ، ويعتزل كل واحد منهما امرأته حتى تنقضي عدهما .

وبه قال النخعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وإسحاق ، وهـــو قـــول الشافعي ، وأصحاب الرأي .

م ٢٦٤٨ – واختلفوا في الرجل ينكح ذات محرم منه ، وهمو لا يعلم ويدخل بها ، ثم يعلم ذلك .

فقالت طائفة : يفرق بينهما ، ولها مهرها ما استحل من فرجها ، روي هذا القول عن القاسم بن محمد ، والنخصي ، وسالم ، ومكحول .

وبه قال الأوزاعي ، ومالك ، والنوري ، والشافعي ، وأبو عبيد . وفيه قول ثان : وهو أن لها نصف الصداق ، وهكذا قال طاووس . وفيه قول ثالث : وهو أن لا شيء لها ، روي ذلك عن الشعبي .

وفيه قول رابع: وهو أن لها ما أخذت مسن الصداق، ويبطل الآجل، هذا قول الحسن.

وفيه قول خامس : وهو أن لها الأقل من صداق مثلها ، أو ما سمي لها ، حكى أبو عبيد هذا القول عن أصحاب الرأي .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

# ٥٩ باب تحريم فرج الأمة إلا ببيع أو هبة [ ١٧/٢/ب ]

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ والذين هـم لفروجهـم حافظون إلا على أنرواجهـم أو ما ملكت أيمانهـم فإنهـم غير ملومين ﴾ الآية (١) .

وحرم الله تبارك وتعالى الزنا في كتابه ، فلا يحل الفرج إلا بنكاح ، أو ملك يمين ، ومن وطي فرجاً بغير إحــدى الجهــتين فقــد تعــدى

<sup>(</sup>١) سورة المؤمنون : ٥-٦ ، وسورة المعارج : ٢٩-٣٠ .

لقوله تعالى: ﴿ فَمَنَا اللَّهُ عَلَى وَمَاءُ ذَلَكُ فَأُولِنُكُ هَمَالِعَادُونَ ﴾ (١).

م ٢٦٤٩ – وثبت أن ابن عمر قال: لا يحل نكاح جارية إلا جارية يملك بيعها،

ونكاحها، وعتقها، وهذا مذهب الحسن البــصري، وعمــرو بــن

دينار، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، والثوري، وأكثر علمــاء
الأمصار.

# ٦٠ باب المرأتين تنكحان على ألف درهم صداق

م ٢٦٥٠ واختلفوا في الرجل يتزوج امرأتين على صداق ألف درهم .

فقالت طائفة : الألف بينهما نصفين ، ولكل واحدة منهما نصفها ، هذا قول أبي ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن الألف بينهما على قدر مهر كل واحدة منهما ، هذا قول النعمان : فإن كانت إحداهما في عدة ، أو لها زوج فالألف كلها للتى نكاحها صحيح .

وقال يعقوب: الألف بينهما على قدر مهورهما ، فما أصاب إلى نكاحها صحيح ، فهو لها إن دخل بها أو مات عنها ، وإن طلقها قبل الدخول فلها نصفه ، وما أصاب الأخرى فهو لها إن دخل بها ، إذا كان ذلك مهر مثلها ، وإن طلقها فلا شيء لها .

وللشافعي في هذه قولان: أحدهما ، أن الألف مقسوم على قدر مهورهما ، قال: وقد قيل : لكل واحدة منهما (٢) صداق مثلها .

 <sup>(</sup>١) سورة المؤمنون : ٧ ، وسورة المعارج : ٣١ .

 <sup>(</sup>٣) " لكل واحدة منهما " تكررت في الأصل .

## ٦١ ـ باب صداق أهل الشرك إذا أسلموا

م ٢٦٥١ – واختلفوا في الرجل المشرك ينكح المرأة بخمر ، أو خترير ، ثم يسلمان قبل أن تقبض ذلك المرأة .

فكان الشافعي يقول: لها مهر مثلها ، وإن كانت قبضته قبل أن يسلما ، فليس لها غيره ، أو إن قبضته بعد أن أسلما فلها مهر مثلها ، وهذا قول أبي ثور .

واحتجا بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيِّهَا الذِّينِ آمَنُوا اللَّهُ وَذَهُ وَا مَا بِقَيْ مَنَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ ا

وقال أصحاب الرأي : إذا تزوج الحربي الحربية على غير مهسر ، أو على هبة ، ثم أسلما ، فلا شيء لها عليه قبل الإسلام ، وإذا تسزوج الذمي الذمية على غير مهر ، وذلك [ ١٨/٢/ألف ] جائز عنسدهم ، فلا شيء لها وإن أسلما ، وهذا قول النعمان .

وفي قول أبي يوسف ومحمد : لها مهر مثلها يؤخذ به .

#### مسألية

م ٢٦٥٢– واختلفوا في الرجل يتزوج امرأة على طلاق امرأة أخرى .

فقال الثوري : لها مهر مثلها إن دخل عليها ، وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة ، وإن مات عنها فلها مهر مثلها ، وبه قال أبو ثور ، وابن نصر ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول .

سورة البقرة : ۲۷۸ .

وفي قول الشافعي : لها مهر مثلها إن دخل ، ونصف مهر مثلها إن طلق قبل الدخول .

## ٦٢\_ مسائل من باب الصداق

م ٣٦٥٣ – كان مالك يقول : إذا زوج الرجل أمته فالــصداق للأمــة ، إلا أن ينتزعه السيد منها .

وفي قول الشافعي: الصداق للسيد.

م ٢٦٥٤ – وليس للرجل أن يقبض صداق ابنته البالغ التي تلي مال نفسسها ، إلا بإذنها ، فإن قبض لم يبر الزوج منه في مذهب مالك ، والمسافعي ، وأصحاب الرأي ، ويجوز أن يقبض مهر ابنته البكر الصغيرة ، وبريء الزوج بدفع ذلك إليه في قولهم جميعاً .

م ٢٦٥٥ – وقال مالك : إذا أهدى لها وأكرمها ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، لم يأخذ منها من ذلك شيئاً ، وكذلك مذهب الشافعي ، والنعمان .

## قال أبو بكر :

م ٢٦٥٦ - فإن اختلفا فقالت : هو كرامة ، وقال : بل هو من المهسر ، فسالقول قوله مع يمينه ، وهذا قول الشافعي ، وبه قال النعمسان ، إلا الطعسام الذي يؤكل ، فإن القول فيه قول المرأة .

قال أبو بكر: القياس ألا فرق بين الطعام وغيره .

# ٦٣ باب الشروط في النكاح

م ٢٦٥٧ – اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة ويشترط لها أن لا يخرجها من دارها ، ولا يتزوج عليها ، ولا يتسرى ، ونحو ذلك من الشروط .

فأبطلت طائفة هذه الشروط ، هذا مذهب عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، وإياس بن معاوية ، وابن سيرين ، والشعبي ، والنجعي ، والزهري ، وقتادة ، وهـشام بن هـبيرة ، ومالك ابن أنس ، والليث بن سعد ، والشوري ، والـشافعي ، وأصحاب الرأي .

وكان الشافعي يقول: إن كان انتقصها بشرط شيئاً من مهر مثلها ، فلها مهر مثلها .

وقد روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال في رجل تــزوج امــرأة وشرط لها دارها ، [ ١٨/٢/ب ] فقال : شرط الله قبـــل شــرطهم ، ولم يره شيئاً .

وألزمت طائفة هذه الشروط ، وأمرت بالوفساء بهسا ، ورويسا عن عمر بن الخطاب أنه اختصم إليه في امرأة شرط لها زوجهسا أن لا يخرجها من دارها ، فقال عمر : لها شرطها .

وقال عمرو بن العاص : أرى يعني لها شرطها ، وهذا مذهب جابر ابن زيد ، وطاووس ، وبه قال الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق . وقال إسحاق لقول عمر : مقطع الحقوق عند الشروط .

(ح ١٠٨٢) لقول النبي ﷺ: " أحق الشروط أن يوفي بها مـــا اســـتحللتم بـــه الفروج " (١).

وكان عطاء يقول: إن نكح امرأة وشرطت عليه ، أنك إن نكحت ، أو تسريت ، أو خرجت بي ، فإن لي عليك كذا ، وكذا من المال ، قال: فإن نكح فلها ذلك المال ، قال: وهو من صداقها . وقال الزهري: هو زيادة في صداقها .

 <sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ٥٧٥ .

قال أبو بكر: أصح ذلك أن يثبت النكاح، وتبطل الشروط. (ح ١٠٨٣) لقول النبي ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطـــل، وإن كانت مائة شرط " (١).

وهذه الشروط خلاف كتاب الله ، بل فيه تحريم ما أباحه الله للزوج من النكاح ، ومالك اليمين .

والجواب في الاشتراط على كل واحد من الزوجين على صاحبه ، أن لا ينكح بعده ، كالجواب في هذه المسائل .

وأبطل سفيان الثوري ، والشافعي ، والمزين ، وأصحاب الرأي هذه ا الشروط .

# 74 باب اشتراط الولي في النكاح إن جئت بالمهر إلى كذا وإلا فليست لك بزوجة

م ٢٦٥٨ – واختلفوا في الرجل ينكح المرأة على أنه جاء بالمهر إلى كذا ، وإلا فلا نكاح بينهما .

فقالت طائفة : النكاح ثابت ، والشرط باطل ، هذا قول عطاء ، والثوري .

وفيه قول ثان : قاله مالك ، وهو كراهية هذا النكاح ، وإنه ليس بشيء ، رواه الوليد بن مسلم عنه .

وفيه قول ثالث : وهو أن لا بأس بذلك ، روينا هذا القول عن ابن عباس وبه قال الزهري ، والأوزاعي .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في حديث طويل في المكاتب ٥/ ١٨٧ رقسم ٢٥٦١ ، وفي المسشروط ٥/ ٣٥٣ رقم ٢٧٣٥ من حديث عائشة .

وإن ماتا توارثا في قول الأوزاعي .

وقال أحمد وإسحاق : الشرط باطل ، والنكاح جائز ، وشبه أبـو عبيد ذلك بنكاح المتعة .

قال أبو بكر: قول أحمد وإسحاق حسن.

# 70. باب الخيار في النكاح

م ٢٦٥٩ – اختلف أهل العلم [ ١٩/٢/الف ] في الرجل ينكح المرأة على أنهــــا أو أحدهما بالخيار ثلاثاً أو إلى مدة معلومة .

فكان الشافعي ، وابن القاسم صاحب مالك يقولان : النكاح باطل .

وقال أبو ثور : النكاح جائز ، والخيار باطل ، وزعم أبو ثــور أن المسألة لا خلاف فيها ، وحكى ذلك عن الكوفي .

وقال الثوري في رجل زوج امرأة على رضا أمها ؟ قـــال : لا أرى شيئاً حتى ترضى أمها ، وبه قال أحمد .

# ٦٦ باب التقصير عن أداء بعض حقوق المرأة

فرخصت طائفة في ذلك ، روي عن عطاء ، والحسن ألهما كانا لا يرى بأساً بتزويج النهاريات ، وعن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يتزوجها على أن يجعل لها من الشهر أياماً معلومة .

وكرهت طائفة ذلك ، كره ذلك محمد بن سيرين ، والزهـــري ، وكره تزوّج النهاريات حماد بن أبي سليمان ، وابن شبرمة .

وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا سألت أن يعدل عليها ، عدل .

قال أبو بكر: النكاح جائز، والشرط باطل.

وقد حكي عن مالك قول ثالث : (١) وهو إن أدرك قبل أن بيني بها فسخ النكاح ، وإن بني بها ثبت النكاح وبطل الشرط .

وقال الأوزاعي : لا يفسخ نكاحه ، وهو جائز عليها ، وشرطه ما لم يتزوج عليها ضرة ، فإذا تزوج عليها فعليه أن يعدل .

## ٦٧ باب نكاح المتعة

رح ١٠٨٤) ثبت أن رسول الله ﷺ لهي عن نكاح المتعة (٢) .

م ٢٦٦١ – ودل قوله ﷺ : " ألا وأن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة " على أن الفسخ لا يجوز أن يقع عليه .

وقد روينا أخباراً عن الأوائل بإباحة ذلك ، وليس لها معنى ، ولا فيها فائدة مع سنة رسول الله على .

م ٢٦٦٢ - وممن نهى عن المتعة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وقال القاسم بسن محمد : تحريمها في القرآن : ﴿ والذين هـ ملفر وجهـ محافظون إلا على أنرواجهـ م أو ما ملكت أيمانهـ م فإنهـ م غر ملومين ﴾ الآية (٣) .

 <sup>(</sup>١) في الأصل " قولا ثالثا " .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "خ" في النكاح ١٦٦/٩ رقم ١١٥٥ من حديث علي ، ولفظه : " إن عليا رضي
 الله عنه قال لابن عباس : أن النبي ﷺ في عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمسن خيسبر " .
 و"م" في النكاح ١٠٢٣/٢ رقم ١٧ ( ١٤٠٥ ) .

<sup>(</sup>٣) سورة المؤمنون : ٥ ، ٦ – وسورة المعارج : ٢٩ ، ٣٠ .

روي عن ابن مسعود أنه قال : نسخها آية الطــــلاق ، والعــــدة ، الميراث ، وروي عن على أنه قال ذلك .

وقال ابن عمر: ما أعلمه إلا السفاح ، وقال [١٩/٢] ابن الزبير: المتعة الزنا الصريح ، ولا أعلم أحداً يعمل بما إلا رجمته ، وقال الحسن البصري: ما كانت المتعة إلا ثلاثة أيام حتى حرمها الله تعالى ورسوله

وممن أبطل نكاح المتعة مالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا أعلم أحداً يجيز اليوم نكاح المتعة إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول يخالف القائل به الكتاب والسنة .

م ٣٦٦٦٣ - واختلفوا فيما على من نكح نكاح متعة ، فقـــال الـــشافعي : إن لم يصبها فلا مهر لها ، وإن أصابها فلها مهر مثلها وعليها العدة .

وقال أبو ثور : إن لم يكن دخل بها فكما قال الشافعي ، وإن دخل بها ولم يعلم لهى النبي رجل فكما قال الشافعي ، فإن تزوج رجل مبتدع على هذا ، فرق بينه وبين المرأة ، وأدبه الإمام وعاقبه .

## ٦٨ باب الرجل يغر بالعيب يكون بالمرأة

م ٢٦٦٤ – اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة ، ثم يظهر علمي جنون ، أو جذام ، أو برص .

فقالت طائفة : له الخيار ، فإن علم قبل الدخول فارقها ولا شيء عليه ، وإن لم يعلم حتى دخل فعليه المهر ، وروي هذا القــول عــن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب .

وبه قال جابر بن زيد ، ومالك ، والسشافعي ، وإسحاق في هذه العيوب ، وفي العيب في الفرج ، وقال أبو ثـور ، وأبـو عبيـد في الجذام ، والجنون ، والبرص مثله ، وقـال جـابر ، والأوزاعـي في العفلاء (١) كذلك .

وفيه قول ثان : وهو أن الحرة لا ترد من عيب كما ترد الأمـــة ، هذا قول النخعي ، والثوري ، وأصــحاب الـــرأي ، وروي ذلـــك عن على .

م ٢٦٦٥ واختلفوا في العيب يكون بالزوج ، فكان الزهري ، والسشافعي يقولان : لها الخيار مثل ما للزوج ، وذلك أن يكون به جنون ، أو جذام ، أو برص .

وفيه قول ثان : وهو أن لا شيء لها وهو أحق بها ،هذا قول عطاء . وقال الحسن : في البرص مثله .

وقال مالك : في الجذام يفرق بينهما وقال في البرص : لا يفرق .

# ٦٩ باب رجوع الزوج بالصداق على من غره

فكان عمر بن الخطاب يقول : على وليها المهر لزوجها كما غره ، وبه قال الأوزاعي .

وقال الزهري ، وقتادة : إن كان الولي علم ، غرم وإلا استخلف بالله ما علم ، ثم هو على الزوج .

العفلاء: امرأة ذات العفل بالفتح وهو نبات لحم في قبل المرأة يمنع الجماع ، وهــو القــرن .
 كذا في اللسان ٤٨٤/١٣ .

وفيه قول ثالث: وهو أن السذي أنكحها إن كسان أبوها ، وأخوها ، [۲۰/۲/ألف] أو من يرى أنه يعلم ذلك منسها غسرم ، وإن كان ابن عم ، أو مولى ، أو من العشيرة من لا يرى أنه يعلم ذلسك ، فليس عليه غرم ، هذا قول مالك ، وترد المرأة ما أخذت من صسداق نفسها ، ويترك قدر ما يستحل به منها .

وفيه قول رابع : وهو أن لا يرجع بالمهر عليها ولا على وليها ، هكذا قال الشافعي بمصر ، وقد كان يقول قبل كقول مالك .

قال أبو بكر: احتج من قال: للزوج الخيار بخسبر عمسر بسن الخطاب ، ومن حجة من لا يرى له خياراً ، أهم لو وصفوها بالبصر ، فوجدت عمياء ، أو بالجمال فوجدت على غير ذلك ، ألها لا تسرد ، فحكم ما اختلفوا فيه من تلك العيوب حكسم مسا أجمعسوا عليسه من هذه ، مع إجماعهم على صحة نكاحها ، وإن لم تر ، أو توصسف بخلاف الإماء وغيرهن .

م ٢٦٦٧ - واختلفوا في سائر العيوب فقال النجعي : لا ترد الحرة من عيب ، وقال الزهري في التي زنت ، وسرقت ، ولم يعلم همي امرأته لا يفارقها ، وهذا على منذهب مالك ، والمشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وقال عطاء في التي زنت ، وسرقت ولم يعلم حتى نكحها ، ثم أخبر قبل أن يجامعها قال : ليس لها شيء .

م ٢٦٦٨ - وقال أبو ثور: إذا تزوج امرأة وشرطوا ألها جميلة ، أو صحيحة ، أو بصيرة ، فإذا همي عميماء ، أو مقطوعة اليمد ، أو عموراء ، أو مفلوجة ، أو قبيحة ، فالقياس أن له الرد إن كان فيه اخمتلاف ، وإن كان إجماع ، فالإجماع أولى من النظر .

قال أبو بكر : ليس في شيء من ذلك خيار ، ولا أعلم أحداً ممن حفظنا عنه وافق أبا ثور على مقالته هذه .

وثمن ألزم الزوج من هذه صفتها ، ولم يجعل له الخيار : الشــوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

## ٧٠ باب العقيم من الرجال

م ٢٦٦٩ - واختلفوا في الرجل يتزوج بالمرأة ، ثم يوجد عقيماً ولا يولد له .

فروينا عن الحسن أنه قال : تخير .

وقال أحمد : ينبغي أن يبين عسى امرأته تريد الولد ، وبــه قــال إسحاق .

وفي قول الشافعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي : لا خيار لها . وكذلك نقول .

## ٧١ باب الغرور بالنسب

م ٢٦٧٠ وَاختلفوا فِي الرجل يغر بالنسب ، فيوجـــد دونـــه ، وهـــو كفــؤ بالنسب الدون .

قال الشافعي : فيها قولان : أحدهما أن لا خيار لها ، وبه أقول . والآخر إن النكاح مفسوخ .

م ٢٦٧١ - ولو غرته بنسب فوجدت دونه ، ففيها قولان ، أحدهما : أن له عليها مثل ما لها عليه من [٢٠/٢/ب] رد النكاح .

والثاني: لا خيار له ، لأن الطلاق بيده ، هذا كله قول الشافعي . وقال أصحاب الرأي في المرأة تغر الرجل بنسب : النكاح لازم ، لأن الطلاق بيده ، وإن انتسب لها إلى غير أبيه ، وتزوجته على ذلك ، ثم علمت فلها الخيار ، لأنه قد غرها ، وإن كان كفواً لها أن تقيم معه بغير إذن الأولياء ، وإن لم يكن كفواً ، لم تقم معمه إلا أن يسشاء الأولياء ، هذا قول النعمان .

#### ٧٢\_ باب الأمة تغر الحر بنفسها

م ٢٦٧٢ – واختلفوا في الرجل يأذن لأمته في النكاح ، ويوكل وكيلاً لــــذلك ، فيغر الرجل الوكيل ، أو هي فيتزوجها على ذلك ، ووطيها وأولــــدها أولاداً ، والنكاح ممن يحل له تزويج الإماء .

إن أراد أن يقيم على النكاح أقام ، وكان عليه قيمة أولادها يسوم سقطوا من بطن أمهم ، لسيد الأمة ، ويرجع بجميع ما أخذ منه مسن قيمة الأولاد ، على الذي غره إن كان الوكيل ، وإلا عليها إذا عتقت يوما ولا يرجع بالمهر ، هذا قول الشافعي بمصر .

وقد كان يقول بالعراق : يرجع بالمهر قال : وكذلك قضى عمر ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس .

وفي قول مالك ، والثوري ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي : Y قيمة للأب Y . فيمن مات منهم قبل أن يستحق .

م ٣٦٧٣ - وكان الشافعي ، وابن أبي ليلى يقولان : قيمتهم يوم يسقطون . وقال مالك ، والثوري : القيمة يوم يحكم عليه .

<sup>(</sup>١) كان في الأصل " على الأب " والظاهر ما أثبته .

وكان الثوري ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : يرجع الأب بقيمة الأولاد على من غره .

## ٧٣ باب حكم ولد الأمة

م ٢٦٧٤ – أجمع أهل العلم على أن العجمي ، والمولى إذا تـــزوج أمـــة قـــوم ، فأولدها ، أن الأولاد رقيق .

م ٢٦٧٥ - واختلفوا في العربي تزوج أمة قوم فأولدها .

فقالت طائفة: لا رق عليهم وتقوم الأولاد على الأب ، روي هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وبه قال سعيد بن المسيب ، والمشافعي كذلك قال إذ هو بالعراق . ثم وقف عنه بمصر ، وهذا مذهب الأوزاعي ، والنوري ، وأبي ثور ، وإسحاق .

وقالت طائفة : أو لاده رقيق ، هذا قول مالك ، وأصحاب الرأي . قال أبو بكر :

وقد أجمع أهل العلم أن العرب والعجم يمستوون في المدماء ، فإذا استووا في الدماء عند الجميع ، واختلفوا فيما دون الدماء ، كان حكم ما اختلفوا فيه حكم ما أجمعوا عليه ، مع دلالة السنة .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في حديث طويل وفيه هذا اللفظ ١٧٠/٥ رقم ٢٥٤٣ ، و ٨٤/٨ رقم ٤٣٦٦ ، وراجع مجمع الزوائد ٢٦/١٠ .

# ٧٤ باب الخيار للأمة إذا أعتقت وهي تحت زوج عبد

م ٢٦٧٦- أجمع أهل العلم على أن الأمة إذا أعتقت وهي تحت عبد أن لها الخيار .

م ٢٦٧٧– واختلفوا في الأمة تعتق وهي تحت حر .

فقالت طائفة : لها الخيار .

روينا هذا القول عن عطاء ، وابن سيرين ، والشعبي ، ومجاهـــد ، والنخعي ، وهماد بن أبي سليمان ، وبه قال الثوري ، وأبـــو ثـــور ، وأصحاب الرأي .

وقالت طائفة : لا خيار لها إذا كان الزوج حرا ، كـــذلك قـــال ابن عمر ، وابن عباس ، والحسن ، وابن المسيب ، وعطاء ، وسليمان ابن يسار ، وأبو قلابة ، ومالك ، وابـــن أبي ليلـــى ، والأوزاعـــي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وكذلك نقول.

(ح 1 • ١ • ١) للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أن زوج بريرة كان عبداً (') . (ح ١ • ١ • ١) قال ابن عباس : اسمه مغيث كأني أنظر إليه في سكك المدينة ، وهو يبكى (٢) .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في النكاح من حديث عائشة قالت : كانت في بريرة ثــــلاث ســــنن ، وعتقــــت فخيرت ١٣٨/٩ رقم ١٩٧٠ . وفي الطلاق ٤٠٤/٩ رقم ٢٧٩٥ .

<sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في الطلاق وفيه " فقال النبي ﷺ لعباس : يا عباس ! ألا تعجب من حب مغيث ؟ بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثاً ؟ فقال النبي ﷺ : لو راجعته ، قالت : يا رسول الله : تــــامرين ؟ قال : إنما أنا أشفع ، قالت : لا حاجة لي فيه ٤٠٨/٩ رقم ٢٥٨٣ .

# ٧٥\_ باب الوقت الذي يكون إليه الخيار للأمة إذا أعتقت

م ٢٦٧٨ - واختلفوا في الوقت الذي يكون إليه الخيار للأمة إذا أعتقت .

فقالت طائفة : لها الخيار ما لم يمسها ، كـــذلك قـــال عبـــد الله ، وحفصة ابنا عمر بن الخطاب ، وسليمان بن يسار ، وأبـــو قلابـــة ، ونافع ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، وأحمد .

وقال آخرون : لها الخيار وإن أصيبت ما لم تعلم ، فإن علمت ، ثم أصابحا فلا خيار لها ، كذلك قال عطاء ، والحكم ، وحماد بن أبي سليمان ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق .

وقال الثوري : بعد أن تحلف ما علمت .

وقال الشافعي: لا أعلم في التأقيت (١) شيئا يتبع ، إلا قسول حفصة ، فإن ادعت الجهالة ففيها قولان أحسدهما: لا خيسار لهسا ، والآخر: بأن لها الخيار قال: وهذا أعجب إلى .

قال أبو بكر: قول الثوري حسن.

م ٢٦٧٩ – واختلفوا في اختيار الأمة نفسها هل يكون ذلك طلاقا ، أو فسخا ؟ . فقال الحسن ، وقتادة : هي تطليقة بائنة .

وقال النخعي ، وحماد بن أبي ســــليمان ، والــــشافعي ، وأحمـــد ، [٢١/٢] وإسحاق : لا يكون طلاقاً .

وبه نقول .

م ٢٦٨٠ – واختلفوا في الأمة تخير قبل أن يدخل بما ، فتختار فواقه .

التأقيت : والتوقيت هو أن يجعل للشيء وقــت يخــتص بــه وهــو بيــان مقــدار المــدة ،
 اللسان ٢١٣/٢ .

فقالت طائفة: لا صداق لها ، كذلك قال النخعي ، ومكحــول ، والزهــري ، ومالــك ، والثــوري ، والأوزاعــي ، والــشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وبه نقول .

وفيه قول ثان : وهو أن لها نصف الصداق ، هذا قول قتادة .

وكان ابن شبرمة يقول: في ذلك الصداق للمولى.

# ٧٦ باب أحكام العنين

م ٢٦٨١ – واختلفوا فيما يضرب للعنين من الآجل .

فكان عمر بن الخطاب يقول: يؤجل سنة ، وروي ذلك عن ابسن مسعود ، والمغيرة بن شعبة ، وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، والنخعي ، وقتادة ، وحماد بن أبي سليمان ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، والنعمان وصاحباه .

وفيه قول ثان : ذكره النعمان أن الحارث بن أبي ربيعة أجل رجلا عشرة أشهر لم يصل إلى أهله .

وفيه قول ثالث : قاله الحكم قال : هي امرأته أبداً لا يؤجل .

وقد روينا عن سعيد بن المسيب قولا رابعاً : وهو إن كانت حديثة العهد يؤجل سنة ، أو خمسة أشهر إن كانت قديمة العهد .

قال أبو عبيد : وإنما نرى العلماء وقتت فيه سنة ، لأن السداء لا يستجن في (١) البدن أكثر من ستة أشهر حتى يظهر .

<sup>(</sup>١) كذا في الأصل ، وفي المغنى لابن قدامة " الداء لا يستمر في البدن " ٦٦٩/٦ .

وكان مالك يقول : أجل العنين ستة أشهر .

م ٢٦٨٢ - وقال عطاء : يؤجل سنة من يوم تخاصمه ، وبه قال مالك ، والشوري ، والسشافعي ، وأحمد ، وإستحاق ، وأبو ثاور ، وأصحاب الرأى لها سنة من يوم ترافعه .

# ٧٧ باب الرجل ينكح المرأة على أنه عنين

م ٣٦٨٣ – واختلفوا فيه إن تزوجها على أنه عنين .

فقالت طائفة: لا خيار لها ، روي هذا القول عن عطاء ، وبه قال الثوري ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وابس القاسم صاحب مالك .

وفيه قول ثان : وهو ألها إذا سألت أن يؤجل يؤجل ، هكذا قـــال الشافعي ، وكان يقول بالعراق : كقول جمل أهل العلم .

وقوله ، وقول غيره : إذا علم أن بهما جنونه ، أو جمداها ، أو برصا ، لا خيار لها ،وجعل حكم المرأة كحكم الرجل ،وهذا مثله .

# ٧٨ باب اختلاف الرجل وزوجته في وصولهإليها بعد النكاح

م ٢٦٨٤ – واختلفوا في الرجل والمرأة يختلفان في الوطيء [٢٢٢/الف] .

فقال كثير منهم: إن كانت بكراً أريها النساء ، وإن كانت ثيباً فالقول قول الرجل مع يمينه ، هكذا قال الشوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وكذلك نقول ، كالمولى يختلف وزوجته في الوطىء .

وفي هذه المسألة أقاويل سوى هذا ، أحدها : إنا ننظر امرأة لها حظ وجمال تزوج منه ، وتصدق من بيت المال ، ويدخل عليه يسأل عنه ، ويؤخذ مما تقول ، روي هذا القول عن سمرة .

وقال عطاء: يعسرف ذلك بنطفته ، يرميها لهم ، وقال الأوزاعي: تدخل مع زوجها ، وتقعد امرأتان فإذا فرغ من وطيه ، نظرتا (١) في فرجها فإن كان فيه المني فهو صادق ، وإلا فهو كاذب .

وحكى عن مثل ذلك عن مالك .

# ٧٩ باب مطالبة من وطيء مرة

م ٢٦٨٥ – واختلفوا في الرجل ينكح المرأة ، ويطأها مرة ، ثم تطالبه بالجماع .

فقال كثير أهل العلم : إذا وطيها مرة لم يؤجل أجل العنين ، روي هذا القول عن عطاء بن أبي رباح ، وطاووس ، وعمرو بن دينــــار ، والزهري ، وقتادة ، وأبي هاشم ، والحسن البصري .

وبه قال يحيى الأنصاري ، ومالك ، والأوزاعـــي ، والـــشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قـــول ســـفيان ، وأهل العراق من أصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : إذا وطئها مرة واحدة ، ثم يمسك ، ورافعتهِ ، أجل لها لوجود العلة .

 <sup>(</sup>١) في الأصل " نظراً " .

وحكى ابن القاسم عن مالك في الرجل يكف عن امرأته من غــــير يمين فلا يطأها فترفع ذلك ، قال : لا يترك ، وذلك لم يكن له عــــذر حتى يطأ ، أو يفرق بينهما .

## ٨٠ باب ما يجب لامرأة العنين إذا اختارت فراقه

م ٢٦٨٦ – واختلفوا فيما يجب لامرأة العنين إذا اختارت فراقه .

فقالت طائفة : لها الصداق كاملاً ، هذا قول عمر بن الخطاب ، وروى ذلك عن المغيرة بن شعبة .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي كذلك قال بالعراق ، ولم أجد في الكتب المصرية ، وبه قال أحمد ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي .

وقال شريح ، وأبو ثور : لها نصف الصداق .

قال أبو بكر : الأول أولى بمن قلد الصحابة ، والثاني أشبه بظاهر الكتاب .

م ٢٦٨٧ – واختلفوا في زوجة العنين إذا اختارت فراقه ، فقال مالك [٢٢/٢] والثوري ، والنعمان وأصحابه : يكون تطليقة بائنة .

وكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : يفسخ وليس بطلاق .

وبه نقول .

م ٢٦٨٨– واختلفوا في عدة زوج العنين .

فقالت طائفة : عليها العدة ، كذلك قال عطاء ، وعروة بن الزبير ، ومالك ، والشافعي ، ولا يشبه هذا مذهبه .

وقال أبو ثور : لا عدة عليها .

وبه نقول .

## ٨١ باب نكاح الخصي

م ٢٦٨٩ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن أحكمام الخصي المجبوب ، وغير المجبوب في ستر العمورة في المصلاة ، والإمامة ، وما يلبسه في حال الإحرام ، وما يصيبه من الميراث ، ويسهم له في الغنائم ، أحكام الرجال (1).

م • ٢٦٩- واختلفوا في نكاحه ، فقالت عامة أهل العلم : نكاحه جائز ، وعليه أن يعلمها ولا يغرها ، هذا قول الزهري ، وأهــل المدينــة ، وأهــل الكوفة ، والشافعي ، وعامة أهل العلم .

وقد روينا عن عمر أنه قال لخصي تــزوج: أكنــت أعلمتـها؟ قال: لا ، قال: فاعلمها ، ثم خيرها ، وقد روي عــن سـعيد بــن المسيب أنه قال: لا ينكح الخصي المرأة المسلمة ، وعــن علــي أنــه قال: لا يحل للخصي أن يتزوج امرأة مسلمة ، ولا يثبت ذلك عنهما .

قال أبو بكر: لا بأس بنكاح الخصي، إذا تسبين ولم يغسر، وذلك أنه رجل ، قسال الله تعسالى: ﴿ وَإِنْ كَانُوا أَخُوهُ مُرْجَالًا وَلِمُاءً ﴾ الآية (٢).

م ٢٦٩١ – وقد أجمعوا على أن الذي يجب له ميراث رجل .

م ٢٩٩٢ – وأجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن المجبوب إذا نكح امرأة ، ولم تعلم أن لها الخيار إذا علمت ، كذلك قسال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠٣ رقم ٣٩٧ .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۱۷٦ .

م ٢٦٩٣ - واختلفوا فيما يجب لها من الصداق إذا اختارت الفراق .

فقالت طائفة : لها جميع الصداق ، حكي هذا القول عن الزهري ، وبه قال أبو عبيد ، وحكى ذلك عن الثوري .

وقال الشافعي: نصف المهر، وبه قال أبو ثور، وقال يعقسوب، وهمد بن الحسن في المجبوب: إذا خسلا بمسا فعلمست بسذلك، فا نصف الصداق.

## ٨٢ باب الخنثي

م ٢٦٩٤ – كان الشافعي يقول في الخنفى : لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يبول ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

غير أن الشافعي قال : إذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء ، وإذا نكح بواحد لم يكن له أن يسنكح بسالآخر ، ويسرث ويسورث من حيث يبول .

#### ٨٣ باب الإحصان

م ٧٦٩٥ واختلفوا في الزوجة الذمية هل تحصن المسلم أم لا ؟ .

فقال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، وسليمان بن موسى ، [٢٣/٢/الف] والزهري ، وقتددة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو تسور : إذا دخل عليها فهو محصن .

وفيه قول ثان : وهو أن لا تحصنه ، هذا قول مجاهد ، والــشعبي ، والنخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

## ٨٤ باب الأمة تحصن الحرأم لا ؟

م ٢٦٩٦ - واختلفوا في الأمة هل تحصن ؟ .

فقالت طائفة : إذا نكحها ، ووطيها فهو محصن ، هذا قول سعيد ابن المسيب ، وعبد الله بن عتبة ، والزهري ، ومالك ، والشافعي .

وقال عطاء ، وابن سيرين ، والحــسن البــصري ، وقتــادة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي : لا تحصن .

# ٨٥ باب الحرة تكون تحت العبد

م ٢٦٩٧– واختلفوا في الحرة تكون تحت العبد .

فقالت طائفة : يحصنها ، هـذا قـول سـعيد بـن المـسيب ، والحسن البصري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور .

وكان عطاء ، والنخعي ، وأصحاب الرأي يقولون : لا يحصن العبد الحرة .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

 <sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في الحدود من حديث ابن عمر ١٢٨/١٢ رقم ١٦٦٦ ، ١٦٦ رقــم ١٨٤٠ ،
 و"م" في الحدود ١٣٢٦/٣ رقم ٢٦ ( ١٦٩٩ ) .

# ٨٦ باب النكاح الفاسد هل يكون به المرء محصناً ؟

م ٣٦٩٨ – واختلفوا في الرجل ينكح المـــرأة نكاحـــا فاســـداً ، ويطأهـــا هـــل يكون محصناً ؟ .

فقال أكثر أهل العلم : لا يكون ذلك إحصاناً ،كذلك قال عطاء ، وقتادة ، ومالك ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وخالفهم أبو ثور فقال: يكون محصناً، لأن النكاح الفاسد عامــة أحكامه النكاح الصحيح، والقياس على الأغلب من المعابى.

م ۲۹۹۹ و أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل بعقد النكاح لا يكون محصناً حتى يدخل بما ويصيبها ، وممن حفظنا ذلك عنه ، علي ابن أبي طالب ، وجابر بن عبد الله ، وعطاء ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

# ٨٧ باب الصبية التي لم تبلغ والمعتوهة

#### قال أبو بكر:

م • • ٢٧٠ كان مالك ، والأوزاعي يقولان : الصبية التي لم تبلـــغ لا يحـــصنها ، وتحصنه .

وقال الشافعي ، وأبو ثور : تحصنه .

وقال أصحاب الرأي : لا تحصنه الصبية ، وإن كـــان [٣/٣/ب] مثلها تجامع ، ولا المغلوبة العقل .

م ٢٧٠١ – وقال مالك في الصبي إذا كان مثله يجامع ، وجامع امرأة لا يحصنها . وقال الشافعي : يحصنها .

وقال في المعتوهة : والصبية تجامع مثلها ،تحصن الرجل إذا جامعها.

م ٢٧٠٠ وقال أصحاب الرأي في المرأة المسلمة لا يحصنها السزوج العبد، ولا الزوج الصبي ، وإن كان مثله يجامع ، ثم قسالوا : وإن جامع الصبي ، أو العبد ثم ماتا ، وانقضت عدقا ، فإن ذلك الجماع يحلها لزوج ، إن كان طلقها ثلاثا .

قال أبو بكر : وهذا اختلاف من القول .

#### ٨٨. باب إحصان العبد والإماء

م ٢٧٠٣– واختلفوا في إحصان العبيد والإماء .

فقالت طائفة: لا يحصن الحرة العبد إلا أن يعتق ، وهو زوجها فيصيبها بعد عتقه ، هذا قول الحسن البصري ، والنحعي ، ومالك ، وقال مالك في الأمة تكون تحت الحر ، فتعتق ، وهي تحته قبل أن يفارقها ، إنه يحصنها إذا أصابها بعد العتق ، وبه قال أصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو ألهما إذا كانا زوجين مملوكين فعتقا ، ثم وطيها بعد العتق ، لا رجم على واحد منهما إن زنيا ، لأن أصل نكاحهما كان في الرق ، إلا أن يفترقا بعد العتق بطلاق أو غيره ، ثم يتزوجها ، ثم يزبى بعد التزويج ، هذا قول الأوزاعي .

وكان أبو ثور يقول: إذا كانت الأمــة تحــت حــر أو عبــد، ودخل بما، ثم زنت فإنها تكون محصنة ترجم، إلا أن يكــون لأهـــل العلم إجماع بخلاف هذا القول فتجلد بالإجماع.

# ٨٩ باب إحصان أهل الكتاب

م ٤ · ٢٧٠ واختلفوا في الزوجين الكتابيين يسلمان ، وقد أصابحا الــزوج قبـــل أن يسلما .

فقالت طائفة : ذلك إحصان ، وعليهما الرجم إذا زنيا ، هذا قول الزهري ، والشافعي .

رح ١٠٨٩) واحتج الشافعي بخبر ابن عمر أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا (١٠). وبه نقول .

وقال مالك في النصرانية يطلقها النصراني ، ثم تسلم فتحدث : لا أرى عليها الرجم حتى توطأ بنكاح صحيح في الإسلام .

# ٩٠ مسائل من هذا الباب

م ٢٧٠٥ إذا دخل الرجــل بــالمرأة فأولـــدها أولاداً ، ثم أنكــر أن يكــون [٢٧٠٠ إلف] دخل بها ، لم يقبل ، وأنكرت ، لم يقبل قولها ، لأن الولد لا يكون إلا بوطيء ، وبه قال أصحاب الرأي ، وأبو ثور .

م ٢٧٠٦ وإذا شهد عليهما شهود ، بإقرارهما بالوطيء ، كانا محصنين في قولهم جميعاً ، وقالوا جمعياً : وإن دخلت عليه فأقهم معهها ، ثم مسات أو ماتت (٢) فزين الباقي منهما ، لم يرجم حتى يقر بالجماع .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٨٨ .

<sup>(</sup>Y) في الأصل " ثم ماتا " .

م ٢٧٠٧ – واختلفوا في المسلم الحسر يتزوج المسرأة الحسرة ويسدخل بمسا، ثم يرتسدان، ثم يرجعسان إلى الإسسلام، ثم يزنيسان ففسي قسول أبي ثور: عليها الرجم.

وقال أصحاب الرأي: سقط الإحصان عنهما.

# ٩١\_ باب اختلاف أهل العلم في الزوجين يختلفان في متاع البيت

م ٢٧٠٨ - واختلفوا في الرجل يفارق زوجته أو يموت عنها ، ويختلفان في متاع البيت في حياهما ، أو يختلف ورثتهما بعد وفاهما .

فقالت طائفة: من أقام منهما على المتاع بينة أنه له ، يثبت لـه ، وإن لم يكن له بينة ، فالمتاع بينهما نـصفان بعـد الأيمـان ، هـذا قول الشافعي ، وهو قول عثمان البتي وقال : هذا لمثل الصلح .

وبه نقول .

وقال ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة : ما كان للرجال فهو للرجل ، وما كان للنساء فهو للمرأة ، وما كان يكون للرجال والنساء فهو للرجل ، وبمعناه قال الثوري ، والحكم .

وفيه قول ثالث: وهو إنما كان من بنات النساء فهو للمرأة ، وما كان من بنات الرجال فهو للرجل ، وما كان من سوى ذلك فهو بينهما ، هذا قول أحمد بن حنبل .

وفيه قول رابع: وهو أن ما كان للرجال فهو للرجل ، وما كان للنساء فهو للمرأة ، وما كان مما يكون لهما فهو للمرأة ، هذا قول الحكم .

وقد اختلف فيه عنه ، وبه قال ابن أشوع .

وفيه قول خامس: وهـو أن للرجــل إذا مــات ، أو طلــق ، فمتاع البيت كله للرجــل إلا الــدرع ، والخمــار ، ومــا أشــبه ، هذا قول ابن أبي ليلى ، وقد اختلف فيه عنه .

وفيه قول سادس: وهو أن لها أن توفى عنها زوجها ما غلقت عليه بابحا، إلا ما كان من متاع الرجل ، السرداء ، والطيلسان (١) ، والقميص ، ونحوه ، هذا قول الحسن البصري .

وحكى عنه أنه قال : إلا سلاح الرجل ، ومصحفه .

وفيه قول سابع: إن ثياب المرأة للمرأة ، وثياب الرجل للرجل ، وما يستأجروا فهو للذي هو في يديه ، هذا قول حماد ابن أبي سليمان .

وفيه قول ثامن: وفي موت أحد الزوجين ما كان يكون للرجال فهو للرجل (٢) ، وما كان يكون للنساء [٢٤/٢] فهو للمرأة ، وما يكون للنساء والرجال فهو للباقي منهما ، وإن كان طلاقاً فما يكون للرجال فهو للرجل ، وما يكون للنساء فهو للمرأة ، وما كان يكون للنساء والرجال فهو للرجل ، هذا قول النعمان .

وفيه قول تاسع : وهو أن تعطى المرأة من متاع المرأة ما يجهز بـــه مثلها ، ويكون ما بقي للزوج ، هذا قول يعقوب .

وفيه قول عاشر : وهو أن ذلك كله في الحياة والمسوت إن بقيست المرأة ، أو ماتت ما يكون للمرأة والرجل فهو للرجل على كل حال ، هذا قول محمد بن الحسن .

<sup>(</sup>١) الطيلسان : ضرب من الأكسية جمعه طيالس وطيالسة . اللسان ٧/٤٣٦ .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " للرجال " .

م ٢٧٠٩ ـ واختلفوا في الحسر ، والمملوك إذا كانسا زوجيين ، فافترقا ، واختلفوا في متاع البيت .

فقال أحمد ، وأبو ثور : الجواب فيهما كالجواب في الحرين . وقال أصحاب الرأي : إذا كان أحدهما حر ، والآخـــر مملـــوك ، أو مكاتب أو مدبر ، أو أم ولد ، فالمتاع كله للحر .

# ٩٢ باب نكاح نساء أهل الكتاب

م ٢٧١٠ - اختلف أهل العلم في تأويــل قــول الله تعــالى : ﴿ وَلاَ تَنكَحُدُوا اللهُ تعــالى : ﴿ وَلاَ تَنكَحُدُوا اللهُ تعــالى المشركات حتى يؤمن ﴾ الآية (١) .

فقالت طائفة : حرم الله نكاح المشركات في سورة البقرة ، ثم نسخ من هذه الجملة نساء أهل الكتاب ، فأجلهن في سورة المائسدة ، روي هذا القول عن ابن عباس .

وقال آخرون: ليس في الآيتين ناسخ ولا منسوخ، ولكن الله تبارك وتعالى أراد بالآية في سورة البقرة المشركات سوى أهل الكتاب، روي هذا القول عن قتادة.

وقال سعيد بن جبير : في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكُمُوا الْمُشْرِكَاتُ حَتَى يُؤْمِنَ ﴾ الآية ، أهل الأوثان ، والمجوس .

م ٢٧١١ – واختلفوا في نكاح نساء أهل الكتاب .

فرخص في نكاحهن أكثر أهل العلم ، روي إباحة ذلك عن عمــر ابن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وجابر بن عبد الله ، وطلحة .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٢١ .

وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، والحسس البصري ، وطاووس ، وسعيد بن جسبير ، والزهسري ، والشوري ، والشافعي ، وعوام أهل المدينة ، وأهل الكوفة .

قال أبو بكر: أباح الله نكاح نساء أهل الكتاب، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿ اليوم أحل لك مالطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لك موالحصنات من المؤمنات والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب ﴾ الآية (١). ولا يصح عن أحد من الأوائل أن حوم ذلك.

م ٢٧١٢ – واختلفوا في نكاح نساء أهل الكتاب من أهل دار الحرب .

فكره ذلك ابن عباس ، ومجاهد ، وأبو عياض ، والثوري .

وقال مالك [٧٥/٢/الـف] في نكاح نساء أهل دار الحرب من أهل الكتاب : إن كان المسلم إذا نكحها ترك أن يخرج بما ، فلا بأس ، وإن خافوا الحبس ، فلا ينبغي لمسلم أن يترك ذريته في أرض الكفر .

# ٩٣ باب نكاح الذمية على المسلمة

م ٣٧١٣ – واختلفوا في الذمية تنكح على المسلمة ، فكره ذلك ابن عباس .
ورخص فيه سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والسشعبي ،
والنخعي ، والحكم ، وحماد ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ،
وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، لأن ما أحله الله حلال بكل حال .

 <sup>(</sup>١) سورة المائدة : ٥ .

# ٩٤ باب نكاح نساء أهل المجوس

م ٢٧١٤ – واختلفوا في نكاح أهل المجوس .

فنهى عن نكاحهن الحسن البصري ، والزهـــري ، والأوزاعـــي ، ومالك وأهل المدينة ، والثوري ، والنعمان ومـــن تبعهمـــا ، وهـــو قول الشافعي ، وإسحاق .

وقد روينا أن حذيفة تزوج مجوسية فقال لـــه عمـــر : طلقهـــا ، وقال أحمد : نساء المجوس لا تعجبني .

#### مسألسة

م ٥ ٧٧١ – واختلفوا في المسلم يجبر زوجته الذمية على الاغتسال من الجنابة .

فكان مالك ، والثوري [ يقولان ] (١) لا يجبرها على الاغتسال من الجنابة . وقال الثوري : ولكن يجبرها على الغـــسل مــن الحيــضة ، وكذلك قال الشافعي .

واختلف قول الشافعي في اغتسالها من الجنابة ، فقال بالعراق ، وفي كتاب الجمع من الأختين : " يجبرها على غسل الجنابة " (٢) .

وقال في كتاب سير الواقدي : " ليس له أن يجبرها عليه " (٣) .

<sup>(1)</sup> ما بين القوسين كان ساقطاً من الأصل.

 <sup>(</sup>۲) قاله في كتاب النكاح في " باب نكاح حرائر أهـــل الكتـــاب " ولفظـــه : ولـــه عنـــدي والله تعالى أعلم ، أن يجبرها على الغسل من الجنابة . وعلى النظافة بالاستعداد ، وأحــــذ الأظفـــار .
 الأم ٥/٨ .

<sup>(</sup>٣) في "باب النصرانية تحت المسلم "قال بعد قوله: "جبرت على الغسل مسن الحيسضة ، فإن امتنعت أدبت حتى تفعل ، قال : فأما الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنباً ، فتؤمر به كما تؤمر بالغسل من الوسخ والدخان وما غيرهما ، ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنعت منه لأنه غسل تنظيف لها . الأم ٢٦٩/٤ .

قال أبو بكر: وهذا أصح.

## ٩٥ جماع أبواب النكاح المنهى عنه

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ حرمت عليك مأمها تكم وبنا تكم وأخوا تكم ﴾ الآية (١).

م ٢٧١٦ – وأجمعت الأمة على تحريم أن ينكح الرجل أمه .

م ٢٧١٧ – واختلفوا في معنى قوله تعالى : ﴿ وأمهاتنسائك م ﴾ الآية .

فقال أكثر أهل العلم: إذا تزوج الرجل المرأة ، ثم طلقها قبل الدخول ، أو ماتت عنه ، فإلها حرام عليه ، روينا هذا القول عن ابسن مسعود ، وابن عمر ، وعمران بن حصين ، وجابر بسن عبد الله ، ومسروق ، والحسن البصري ، وعطاء ، وطاووس ، والزهري .

وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والـــشافعي ، وأحمـــد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن أريد بالابنة ، والأم الدخول [٢/٥٢/ب] جميعاً ، روي هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وبه قال مجاهد .

وقال زيد بن ثابت : إن طلق الابنة طلاقا قبل أن يـــدخل بمـــا ، تزوج أمها ، وإن ماتت موتا ، لم يتزوج أمها .

قال أبو بكر : وبالقول الأول أقول ، لــدخول جميــع أمهــات النساء في عموم الآية .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٢٣.

# ٩٦ـ باب نكاح الربائب اللواتي في الحجور

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَرِبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حَجُومُ كُمُ مَنْ نَسَاءُ كُمُ اللَّهِ (١) .

م ٢٧١٨ – وأجمع علماء أهل الأمصار على أن الرجل إذا تزوج المرأة ، ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له تزويج ابنتها ، كذلك قال مالك ، ومن تبعه من أهل المدينة ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

ومن وافقهم من أهل الكوفة ، والأوزاعي ، ومن قال بقوله مسن أهل الشام ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبسو ثسور ، ومن تبعهم من أهل الحديث .

وقد روي عن جابر بن عبد الله ، وعمران بــن حــصين ، ألهمــا قالا : إذا طلقها قبل أن يدخل بها ، يتزوج ابنتها .

وقد روينا عن علي بن أبي طالب (٢) رواية تخالف هذه الروايسات كأنه رخص فيه ، إذا لم تكن في حجره وكانت غائبة ، وقد أجمع كل من ذكرناه ومن لم نذكره من علماء الأمصار على خلاف هذا القول . واحتج بعضهم في دفع حديث على .

(ح ١٠٩٠) لقول النبي على : " لا تعرضن على ربائبكم ولا أخواتكم (٣) .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٢٣.

<sup>(</sup>۲) أثر على رواه "عب" ۲۷۸/٦-۲۷۸ رقم ۱۰۸۳٤ ، قال الحافظ : أخرجه ابن المنذر وغـــيره والأثر صحيح عن علي ، وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله ، إذا تزوج بنت رجل كانـــت تحته جدتما ، ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد . فتح الباري ۱۵۸/۹ .

<sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في النكاح في حديث طويل ١٥٨/٩ رقــم ١٥٩، ١٥٩ رقــم ١٥٩٠ وفي النفقات ١٦٩، ١٥٩ وقم ٣٧٢، وفيه " بناتكم " بدل " ربائبكم " .

ولم يقل اللاتي في حجري ، ولكن سوي بينهن في التحريم . م ٢٧١٩ – واختلفوا في معنى الدخول الذي به يقع تحريم نكاح الربائب .

فقالت طائفة : الدخول الجماع ، وروي ذلك عن ابن عباس ، وبه قال طاووس ، وعمرو بن دينار ، وعبد الكريم .

وفيه قول ثان : وهو أن تحريم ذلك التفتيش ، والقعود بين الرجلين ، هكذا قال عطاء .

وقال حماد بن أبي سليمان : إذا نظر الرجل في فرج امسرأة ، فسلا ينكح أمها ، ولا ابنتها ، وقال الأوزاعي : إذا دخل بأمها فعراها ، ولمسها بيده ، وأغلق باباً ، وأرخى ستراً ، فلا يحل به نكاح ابنتها .

قال أبو بكر : فإذا تزوج بامرأة ودخل عليها ، حرم عليه نكاح ابنتها وابنة ابنتها ، وإن كان أسفل من ذلك ببطون كثيرة .

# ٩٧ باب نكاح نساء الآباء وحلائل الأبناء ٢٦/٢٦/ألف

قال الله تبسارك وتعسالى : ﴿ وَلاَ تَنْكُمُوا مَا نُكُمُ آمَائُكُمُ من النساء ﴾ الآية (١) .

فإذا تزوج الرجل المرأة حرمت على أبيه وابنه ، دخه بها أو لم يدخل بها ، وعلى أجداده ، وعلى ولد ولده من الذكور

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٢٢.

<sup>(</sup>٢) سورة النساء : ٢٣.

والإناث أبداً ما تناسلوا ، لا يحل لبني بنيه ، ولا لبني بناته .

ولم يذكر الله تبارك وتعالى في الآيتين دخولاً ، فـــصارتا محـــرمتين بالعقد ، والملك ، والرضاع في ذلك مترلة النسب .

(ح 1 • 9 1) لقول رسول الله ﷺ: " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " (1) . م • ٢٧٢ – وممن حفظنا ذلك عنه عطاء ، وطاووس ، والحسن ، وابن سيرين ، ومكحول ، وقتادة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . ولم يحفظ عن أحد خلافهم .

م ٢٧٢١ – واختلفوا في الرجـــل يـــشتري الجاريـــة ، ثم يجردهــــا أو يقبلـــها ، أوَ تحل لابنه إن ملكها وطيها أم لا ؟

فقالت طائفة : إن جردها لم تحل لابنه وطيها ، روي هذا القول عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وبه قال القاسم بن محمد ، والحسن البصري ، ومكحول .

وقال النعمان ، ويعقوب : إذا نظر رجل إلى فرج امرأة من شهوة ، حرمت على ابنه ، وعلى أبيه ، وتحرم عليه أمها ، وابنتها .

وقال مالك : إذا وطىء الأمة ، وقعد منها مقعداً لـــذلك ، وإن لم يفض إليها ، أو قبلها ، أو باشرها ، أو غمزها تلذذاً ، فلا تحل لابنه ، ولا لأبيه .

وقال الشافعي : إلها تحرم عليه باللمس ، ولا تحرم عليه بالنظر دون اللمس ، كذلك قال الشافعي ، وحكي ذلك عسن ابسن أبي ليلسى ، وروى معنى ذلك عن مسروق ، ومجاهد ، والأوزاعي .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في الشهادات ٢٥٣/٥ رقسم ٢٦٤٦، وفي الخمسس ٢١١/٦ رقسم ٣١٠٥، وفي النكاح ١٣٩/٩ رقم ٥٠٩٩ رقسم ٣٣٨ رقسم ٥٢٣٩ مسن حسديث عانسشة ، و"م" في الرضاع ١٠٦٨/٢ رقم ٢ ( ١٤٤٤ ) .

#### قال أبو بكر:

م ۲۷۲۲ - أجمع أهل العلم على أن عقد النكاح على المرأة يحرمها على ابنه ، وأبيه .

م ٣٧٧٣ - وأجمعوا على أن عقد الشراء على الجاريـــة لا يحرمهـــا علــــى أبيــــه ولا ابنه ، كان في ذلك فرقاً بين الشراء ، وعقد النكاح .

وإذا اشترى رجل جارية فلمس أو قبّل ، حرّمت على أبيه وابنه ، ولا أعلمهم يختلفون فيه ، فوجب تحريم ذلك تسليماً لهم ، ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللمس ، لم يحرم ذلك لاختلافهم ، ولا يسصح عن أحد من أصحاب رسول الله على خلاف ما قلناه .

#### مسألسة

م ٢٧٧٤- وأجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار [٢٦/٢] على أن الرجل إذا وطيء امرأة بنكاح فاسد ، أنها تحرم على أبيه ، وابنه ، وعلى أجداده ، وولد ولده ، كذلك مذهب مالك ، والأوزاعي ، والسفافعي ، والشوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي تسور ، وأصحاب الرأى .

# ٩٨ باب الجمع بين الأختين

م ٢٧٧٥ - أجمع أهل العلم على أن عقد نكاح الأختين في عقد واحد لا يجــوز ، لقوله تعالى : ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين ﴾ الآية (١) .

١) سورة النساء : ٢٣ .

م ٢٧٢٦ - وأجمعوا على أن شراء الأمتين الأختين جائز ، وكذلك المرأة وابنتــها صفقة واحدة .

م ٢٧٢٧ - وكره أكثر أهل العلم الجمع بسين الأحستين الأمستين بسالوطيء ، ومحمن روي ذلك عنه عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلسي ابن أبي طالب ، وعمار بن ياسسر ، وابسن مسسعود ، ومعاويسة . وكره ذلك جابر بن زيد ، وعطاء ، وطاووس .

ونحى عنه الأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وحرم ذلك إسحاق . وقال أحمد : لا يجمع بينهما ، وبه قال أبو ثور ، وحكسي ذلك عن الكوفي .

واختلف فيه عن ابن عباس ، فروي عنه أنه قال : حرمتهما آية وأحلتهما آية (١) ، ولم أكن أفعله .

قال أبو بكر: ونحن نكره من ذلك ما كرهه أهل العلم.

#### قال أبو بكر:

م ۲۷۲۸ – وإن ملك أختين مملسوكتين ، فسوطيء إحسداهما ، ثم أراد وطسيء الأخرى ، لم يطأها حتى يخرج التي وطيها من ملكه ببيسع أو عتسق ، أو ما يحرم فرجها عليه .

وممن روينا عنه أنه قال: إذا وطيء إحداهما لا يطأ الأخرى حقى يخرجها من ملكه ، على بسن أبي طالب ، وابسن عمسر ، والحسسن البصري ، والأوزاعسي ، وكذلك قسال السشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أنه إذا غشى إحسداهما ، ثم أراد أن يغسشى الأخرى ، يعتزلها ، ولا يطأها حتى تنقضى عدة هذه الستى اعتسزل ،

<sup>(</sup>١) في الأصل " حرمتها وأحلتها " والتصحيح من الأوسط ٢١٧ ألف ، والإجماع ١٠ ألف .

ثم إن شاء غشى الأخرى ، بعد أن يسضمر في نفسسه أن لا يقسرب أختها ، هكذا قال قتادة .

# ٩٩\_ باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها

(ح ۱۰۹۲) ثبت أن رسول الله على قال: " لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، لا الكبرى على الصغرى ، [۲۷/۲/ألف] ولا الصغرى على الكبرى " (١) .

وبه قال مالك وأهل المدينة ، والأوزاعي وأهل الشام ، وسفيان الثوري وأهل العراق من أصحاب السرأي وغيرهسم ، والسشافعي وأصحابه ، وكذلك قال أبو عبيد ، وأبو ثور ، وسائر أهل الحديث . وكذلك نقول ، ولست أعلم في ذلك اليوم اختلافاً .

(ح 1 • ۹۳) ويبطل على معنى النبي ﷺ: " يحسرم مسن الرضاع مسا يحسرم من النسب " (٢) .

نكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها من الرضاعة .

<sup>(</sup>۱) أخرج "خ" الشطر الأول من الحديث في النكاح من حسديث جسابر وأبي هريسرة ١٦٠/٩ رقم ١٦٠/٥ . والشطر الثاني وهو " لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى " مسع الشطر الأول رواه "ت" ٣٦٧/٢ رقم ١١٢٨ ، و"د" ٣٣/٢ وقم ٢٠٨٤ ، و"مي" ٢٠/٢ رقم ٢١٨٤ كلهم في النكاح من حديث أبي هريرة .

۲) تقدم الحديث راجع رقم ۱۰۹۱.

# ١٠٠ باب الجمع بين امرأة الرجل وابنته من غيرها بالنكاح

م ٢٧٣٠ اختلف أهل العلم في الجمع بين امرأة الرجل وابنته من غيرها بالنكاح ، فأجاز أكثر أهل العلم نكاحها ، فعل ذلك عبد الله ابن جعفر ، وعبد الله بن صفوان بن أمية .

وأباح ذلك محمد بن سيرين ، وسليمان بن يـــسار ، والشــوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا أعلم ذلك حراماً .

وبه نقول ، وذلك أي لا أجد دلالة أحرم بها (1) . الجمع بينهما ، وقوله : ﴿ فَأَنْكُحُوا مَا طَابِ لَكُمْ مِنْ النَّسَاءُ ﴾ الآية (٢) . يبسيح نكاح جميع النساء إلا من حرم بالكتاب ، أو السنة ، أو اتفاق .

وكـــذلك قولـــه: ﴿ وأحل لكـــما ومراء ذلك ﴾ الآيـــة (٣) ، الا ما حرمت السنة .

وقد روينا عن الحسن البصري ، وعكرمة ألهما كرهـا ذلـك ، وأما الحسن فقد ثبت رجوعه عنه .

وأما إسناد حديث عكرمة ففيه مقال .

# ١٠١ـ باب الرجل ينكح المرأة وينكح ابنه ابنتها من غيره

م ٢٧٣١ - واختلفوا في الرجل ينكح المرأة ، وينكح ابنه ابنتها .

<sup>(</sup>١) في الأصل " به " .

<sup>(</sup>٢) سورة النساء: ٣.

<sup>(</sup>٣) سورة النساء : ٢٤ .

فرخص في ذلك أكثر أهل العلم ، وممن رخص فيه عطاء بن أبي رباح ، والزهري ، وقتادة ، والثوري ، وأهل العراق من أصحاب الرأي وغيرهم ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد وإسحاق .

وبه نقول .

وقد روينا عن طاووس أنه كان يكره أن ينكح الرجل ابنة امرأة قد كان أبوها وطيها ، فما ولدت من ولد قبل أن يطأها أبوه ، فلا بأس بأن ينكحها ، وما ولدت من بعد أن وطيها أبوه ، فلا يتزوج شيئاً من ولدها .

وقد اختلف فيه عن مجاهد .

## ١٠٢ باب الجمع بين بنات العم

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَأَنْكُحُوا مَا طَابُ لَكُمْ مِنْ النَّسَاءُ مُنْنَى وَثَلَاتُ وَمِرْبَاعِ ﴾ الآية (١).

م ٧٧٣٢ - واختلف أهل العلم في الجمع بين بنات العم .

فرخص فيه أكثر أهل العلم ، [٢٧/٢] وممن كان لا يسرى بسه بأساً الحسن البصري ، والحسن بن الحسين بن علي ، والأوزاعسي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وعامة أهل العلم .

وكره عطاء الجمع بينهما . وبه قال جابر بــن زيـــد ، وســعيد ابن عبد العزيز .

قال أبو بكر: النكاح جائز إذا جمع بينهما، ولا أعلم أحداً أبطل هذا النكاح.

 <sup>(</sup>١) سورة النساء : ٣ .

# ١٠٣ باب نكاح المرأة بعد أختها والخامسة بعد الرابعة

م ٣٧٧٣- أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها ، ليس له أن ينكح أختها ، أو أربعاً سواها حتى تنقضى عدة المطلقة .

م ٢٧٣٤ – واختلفوا فيه إن أراد نكاح أختها ، أو أربعاً سواها ، وقـــد طلقهـــا طلاقًا لا يملك رجعتها .

فقالت طائفة : ليس له ذلك حتى تنقضي عدة التي طلقها ، روي معنى ذلك عن على ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس .

وهذا مذهب مجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، والنخعي ، والثوري ، وأحمد ، وأصحاب الرأي .

وقالت طائفة : له أن ينكح أختها وأربعاً سواها ، هذا قول عطاء ، أثبت الرايتين عنه .

ومن قال: له أن يتزوج أختها قبل أن تنقصني عدة المطلقة ، زيد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، ولا أحسبه إلا قول مالك .

وبه نقول .

# ١٠٤ـ باب تحريم زوجة المرء إذا فجر بأمها

م ٢٧٣٥ - اختلف أهل العلم في الرجل يفجر بأم امرأته .

فقالت طائفة : تحرم عليه امرأته ، روي هذا القول عن عمران ابن حصين . وبه قال الحسن ، والشعبي ، وعطاء ، والثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وكذلك إن وطيء الابنة ، والأم زوجته ، حرمت عليه .

وقالت طائفة : إذا غشى أم امرأته ، أو ابنة امرأته ، لم تحرم عليه زوجته ، وكذلك قال ابن عباس ، وبه قال سعيد بن المسيب ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور .

وكذلك نقول ، وذلك أن الصداق لما أن يقع ، ووجوب العدة ، والميراث ، ولحوق الولد ، ووجوب الحد ، وثبت حكم الزنا ، ارتفع أن يحكم له بحكم النكاح الحلال المباح .

# ١٠٥ باب نكاح الرجل المرأة وقد زني بها

م ٢٧٣٦– واختلفوا في الرجل يزيي بالمرأة ، ثم يريد تزويجها .

فرخص فيه أهل العلم ، روينا الرخصة فيه عن [٢٨/٢/ألف] أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وابن عمسر ، وجابر بن عبد الله .

وبه قال طاووس ، وسعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، وعطاء ، والحسن ، وعكرمة ، والزهري ، والثوري والشافعي .

وكذلك نقول .

وفيه قول ثان : وهو أن ينكحها إذا تابا ، وتوبتهما أن يخلو كـــل واحد منهما بصاحبه ، ولا يهم به ، هكذا قال قتادة ، وبه قال أبــو عبيد ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثالث : وهو ألهما لا يزالان زانيين ما اجتمعا ، روي هذا القول عن ابن مسعود ، وعائشة ، والبراء بن عازب .

# ١٠٦ـ باب الرجل يكون له الزوجة يراها تزني ، أو يزني رجل له زوجة

م ٣٧٣٧ – واختلفوا في الرجل تكون له الزوجة تـــزين وهــــي عنــــده ، أو زبى رجل له زوجة .

فقالت طائفة : هما على نكاحهما ، هكذا قال مجاهد ، والنخعي ، وعطاء بن أبي رباح ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقد روي عن على أنه فرق بين رجل وامرأته ، زبى قبل أن يدخل هما ، وروي عن جابر بن عبد الله ، والحسن البصري ، والنخعي ألهم قالوا : يفرق بينهما في البكر إذا زنت وليس لها شيء .

وكان ابن عباس يرخص في وطيء الجارية الفاجرة . روي أن سعيد ابن المسيب فعل ذلك .

قال أبو بكر: لا يحرم على الرجل وطيء زوجته الفـــاجرة ، ولا على سيد الأمة وطيها إذا فجرت ، ولعل من كرهها كره ذلك علـــى غير معنى التحريم .

# ١٠٧ باب نكاح المريض

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٣٨ - أباح الله النكاح في كتابه ، وندب إليه ، والنكاح مندوب إليه ، والمريض غير ممنوع منه .

وممن روينا إباحة ذلك عنه ، الزبير بن العوام ،وقدامة بن مظعون ، وعبد الملك بن مروان ، والحسن البصري ، والشعبي ، والنجعي .

وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيـــد ، وأصحاب الرأي ، وهو مذهب الشافعي .

وفيه قول ثان : وهو أن من نكح وهو مريض ، لا ترثه إذا فعل ذلك ضراراً ، هذا قلول الزهري ، وبه قلا مالك ، وقال القاسم ، وسالم : إن كان فعل ذلك ضراراً مصاراً لم يجز ، فإن لم يكن مضاراً جاز .

وقال مالك : إن لم يدخل بها فرق بينهما ولا مهــر لهــا ، فــان دخل بها ، فلها مهرها لما استحل مــن فرجهــا ، يبـــدأ بــه قبـــل الوصايا ، والعتق .

وقال قتادة : إن كان تزوجها من حاجة [ ٢٨/٢/ب ] به إليها من خدمة ، أو قيام ، فإنها ترثه .

# ١٠٨ باب أحكام المفقود

م ٢٧٣٩– واختلف أهل العلم في امرأة المفقود كم تربص .

فقالت طائفة : تربص أربع سنين ، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ، ثم تزوج ، كذلك قال عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان .

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن عمــر ، وعمر ابن عبد العزيز ، وعطاء بن أبي رباح ، ومالك بن أنس وأهـــل المدينة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد (١).

وفيه قول ثان : وهو أن امرأة المفقود لا تنكح أبداً حتى يأتيها يقين وفاته ، روينا ذلك عن على ، رواية ثانية عنه .

وبه قال ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، والشوري ، والـــشافعي ، والنعمان ، ويعقوب ، ومحمد .

 <sup>(</sup>١) في الأصل " ابن عبيد " وهو خطأ .

وقد احتج بعض من يقول بالقول الأول : بأن اتباع خمسة مسن أصحاب رسول الله على أولى بنا .

ودفع أحمد حديث علي فقال : لم يتابع أبو عوانة عليه .

وقال بعضهم : من حيث وجب تأجيل العنين تقليد عمر ، وابسن مسعود ، وجب كذلك تأجيل امرأة المفقود ، لأن العدد الذين قسالوا تؤجل ، أكثر ، وفيهم ثلاثة من الخلفاء .

(ح ١٠٩٤) وقد قال النبي ﷺ: " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " (١).

ومن حجة بعض من لا يرى تأجيل امرأة المفقود ، أن يقول : قـــد ثبتت الزوجية بالكتاب ، والسنة ، والإتفاق ، ولا يجــوز الانتقـــال عنه إلا إلى مثله .

ولا نعلم حجة من حيث ذكرناه توجب ذلك .

# ١٠٩ باب نكاح امرأة المفقود عند لقاء الحرب

م • ٢٧٤- واختلفوا في المفقود بين الصفين ، فقالت طائفة : تؤجل امرأته سنة ، كذلك قال سعيد بن المسيب ، وقال : إذا فقد في غير صف فأربع سنين .

وقال الأوزاعي : إذا فقد ولم يثبت عن أحد منهم أنهم قتلوا ، ولا أسروا فعليهن عدة المتوفى عنهن ، ثم يتزوجن .

<sup>(</sup>١) رواه "ت" في العلم ٣٠٨/٤ رقم ٣٠٨/٤ ، و"د" في السنة ١٣/٥ رقــم ٢٠٠٧ ، و"ج" في المقدمة ١٣/١ رقم ١٦-١٠ رقم ٤٣/١ ، و "مي" في المقدمة ٤٣/١ رقم ٩٦ . كلهم من حـــديث العرباض بن سارية في حديث طويل ، وفيه هذا اللفظ .

وقال مالك: ليس في انتظار من يفقد عند القتال وقت. وجعل أبو عبيد حكمه حكم امرأة المفقود، وبه قال أبو الزناد. والجواب في هذه عند الثوري، والشافعي، وأصــحاب الــرأي كجوابهم في امرأة المفقود.

# ۱۱۰ باب تخییر المفقود عند قدومه بین امرأته وبین صداقها إن قدم بعد النكاح

م ٢٧٤١ – واختلفوا في المفقود يقدم ، وقد نكحت [ ٢٩/٢/ألف ] امرأته .

فقال عمر بن الخطاب : يخير بين زوجته وبين أن يأخذ صداقها ، وروي ذلك عن عثمان ، وعلى .

وبه قال عطاء ، والحسن ، وخلاس بن عمــرو <sup>(۱)</sup> ، والنخعــي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفي قول الثوري ، والشافعي ، وأهـــل الكوفـــة : هـــي زوجـــة الأول .

وفيه قول ثالث : وهو أن الزوج الأول لا حق له فيها ، ولا يخــير إذا جاء وقد تزوجت ، هذا قول مالك .

<sup>(</sup>١) كان في الأصل " خداش بن عمرو " والذي ظهر لي أنه خلاس بن عمرو وهو الذي تكـــرر في الكتاب ، وراجع فهرس الفقهاء من هذا الكتاب .

## ١١١\_ باب النفقة على زوجة المفقود

م ٢٧٤٢ - روينا عن ابن عمر أنه قال: ينفق عليها الأربع سنين من مال المفقود، لأها حبست نفسها عليه.

وقال ابن عباس: تستدين ، فإن جاوزها قضت من مالمه ، وإن مات ، قضت من نصيبها من الميراث .

وقالا جميعاً: ينفق عليها من مال زوجها في العدة بعد الأربع سنين ، وهو أربعة أشهر وعشراً .

وقال مالك ، والــشافعي ، وأحمــد ، وإســحاق ، وأصــحاب الرأي : ينفق عليها من مال زوجها .

# ١١٢ باب ميراث المفقود

م ٣٧٤٣ - واختلفوا في قسم مال الرجل الذي فقد ، فقال الشعبي : لا يقسم ماله حتى يعلم وفاته .

وقال غيره : أو نأي من الوقت ما لا يعيش مثله . هـذا قـول أصحاب الرأي . ويشبه مذهب مالك ، والشافعي .

وقال قتادة : إذا قضت أربع سنين من حين ترفع امــرأة المفقــود أمرها ، فإن ماله يقسم بين ورثته . هذا قول قتادة ، وأحمد .

وقال أحمد : إذا قدم المفقود ، وقد انقسم ميراثه ، ما أدركه بعينه

قال أبو بكر: لا يجوز قسم ميراثه إلا أن يعلم يقين وفاته .

#### مسائــــل

م ٤٤٧٤ – واختلفوا في العبد يغيب عن امرأته ، فلا يدرى أين هو ؟ .

فقالت طائفة : يضرب لها نصف أجل الحرة ، هذا قول الزهري ، ومالك ، وأحمد .

وقال الأوزاعي : على الأمة مثل نصف ما على الحرة إلا الظهار . وفي قول النوري ، والشافعي ، وأهل العراق : لا تزوج حتى تعلم يقين وفاته .

وقال مالك : في الرجل يخرج في التجارة إلى البلد المعلوم ، ويفقد ، قال : يكتب إلى ذلك البلد ، ويطلب ، ويسضرب لامرأته أجل مفقود .

ودفع أحمد أن يكون لها حكم المفقود وقال : إنما المفقود من خرج من بيته ، يريد حاجة فلم يرجع ، أو فقد بين الصفين .

وقال غيرهما: تفسير المفقود ، الرجل يخرج في [٢٩/٢] وجمه فيفقد ولا يعرف موضعه ، ولا يعلم مكانه ، ولا يبين أمره ، هكذا قال يعقوب ، ومحمد .

#### 

م ٢٧٤٥ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن زوجة الأسير لا تنكح حتى تعلم يقين وفاته ما دام على الإسلام ، هذا قول النخعي ، والزهري ، ومكحول ، ويحيى الأنصاري ، ومالك ، والمشافعي ، وأبي شور ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي .

# ١١٣ باب العبد يأبق وله زوجة

م ٢٧٤٦ – واختلفوا في العبد يأبق وله زوجة .

فقالت طائفة: هي زوجة حتى يموت ، هكذا قال الأوزاعي ، والشوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وروي ذلك عن الشعبي . وفيه قول ثان : وهو أن إباقة خلاق،وكذلك قال الحسن البصري. وفيه قول ثالث : وهو أن يضرب لها نصف رجل الحر في كل امرأة يأبق عنها إذا لم يدر أين أبق ؟ هذا قول مالك .

وبالقول الأول أقول .

# ١١٤ باب المرأة يبلغها وفاة زوجها فتنكح ثم يأتيها الزوج

م ٢٧٤٧ - كان الثوري يقول : إذا غاب الرجل عن امرأته ، فبلغها أنه مات ، فتزوجت ، ثم جاء زوجها الأول ، وقد دخل بها الثاني ، فلها المهر من الآخر ، يعتزلها الآخر ، ثم تمضي عليها العدة ، ثم ترجع إلى الأول ، والولد للزوج الآخر ، كذلك قال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال ابن أبي ليلى ، ويعقوب : إن الولد للآخر .

وقال مالك : هي امرأة الأول .

قال أبو بكر: وكل من نحفظ عنه يقول: إن الولد للآخر، إلا النعمان فإنه زعم أن الولد للأول، لأنه صاحب الفراش.

قال أبو بكر: وبالقول الأول نقول ، لأنه نكاح فاسد ، وأحكامه على عامة أموره ، أحكام النكاح الصحيح .

# ١١٥ باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك رجعتها فيراجعها الزوج ولا تعلم به فتتزوج ، فجاء الزوج الذي راجع

م ٢٧٤٨ – واختلفوا في الرجل يطلق المسرأة ، ثم يراجعها ، ويسشهد علم تلك (١) الرجعة ، ثم تنقضي العدة ، وتتزوج المسرأة وهسي لا تعلم برجعة الأول ، ثم جاء الزوج الأول .

فقالت طائفة : الزوج الأول أحق بها ، دخل بها الثاني أو لم يدخل ، هذا قول الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي [٣٠/٢ألف] .

وبه قال أبو عبيد ، وروي ذلك عن على بن أبي طالب .

وفيه قول ثان : وهو أن الزوج الثاني إن كان دخل بما ، فلا سبيل للأول عليها ، وإن لم يكن دخل بما فهي للأول ، روي هذا القول عن عمر بن الخطاب .

وفيه قول ثالث : وهو ألها إن تزوجت ولم يدخل بها زوجها ، فـــــلا سبيل لزوجها الأول إليها ، هذا قول مالك ، وروي هذا القول عـــن سعيد بن المسيب ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد ، ونافع .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقــول ، لأن الله تبـــارك وتعــــالى قال : ﴿ وَبِعُولِتُهُنَ أَحْقَ بِرِدُهُنَ ـَـفُذَلِكُ ﴾ الآية (٢) .

فإذا كن ذلك حقاً للمطلق ، لم يجز إبطال ما يثبت له بكتاب الله من نكاح لم ينعقد ، ولا فرق بين هذه وبين تلك التي بلغتها وفاة زوجها ، فتزوجت وجاء الزوج الأول .

<sup>(</sup>١) في الأصل " ذلك ".

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۲۸ .

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٤٩ - ولو لم تكن نكحت وانقضت العدة ، وادعى الزوج أنه راجعها في العدة ، فأكذبته المرأة ، فإنها تستحلف في قول الشافعي ، وأبي ثـــور ، وعمد .

وقال النعمان : لا يكون يميناً في النكاح ، ولا في الرجعة .

قال أبو بكر: بظاهر السنة أقول ، وذلك لثبوت السنة .

(ح ١٠٩٥) " بأن البينة على المدّعي واليمين على المدّعي عليه (١) .

وهذه مدّعي عليها ، فاستحلافها يجب على ظاهر الحديث .



<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في الرهن 0/0 (قم 120 (قم 120 ) والشهادات 140 (قم 120 ) وفي التفسير 110 (قم 120 ) من حديث ابن عباس ، وفيه قصة امرأتين تنازعتا والقمت إحداهما الأخرى .

# ٥٢ – كتـاب الرضاع

#### قال أبو بكر:

(ح 1 • ۹٦) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة " (١) .

#### قال أبو بكر:

م ٧٧٥٠ - وممن قال بأن الرضاع يحرم منه ما يحرم من الولادة ، ابن مــسعود ، وابن عباس ، وعائشة .

وقال بكل هذا القول أهل المدينة ، والثوري ، والنعمان ومن تبعهما من أهل الكوفة وأهل الشام ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وكل من حفظنا عنه من أهل العلم ، وإنما اختلفوا في فروع منها ، أنا أذكرها إن شاء الله تعالى .

قال الله تبسارك وتعسالى : ﴿ وأمهاتكم اللاتي أمرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ﴾ الآية (٢) .

فلما حرم الله الأم والأخت من الرضاعة ، احتمل أن لا يحرم غيرهما ، واحتمل أن يحرم من الرضاعة ما تحرم من النسب ، فلما ثبت أن رسول الله [ ٢/٣٠/ب ] على قال : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " ، وجب قبول ذلك عن رسول الله على .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٩١ .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۲۳ .

- م ٢٧٥١ فإذا أرضعت المسرأة الرجل جاريسة ، حرمت على أبيه ، وعلى ابنه ، وعلى بني بنيسه ، وعلى بني بناته ، وعلى كل ولد له ذكر ، وولسد ولسده ، وعلى كل جدد لسه من قبل أبيه وأمه .
- م ٢٧٥٢ وإذا كان المرضع غلاماً حرم عليه ولسد المسرأة الستي أرضعت ، وأولاد الرجل الذي أرضع هذا السصبي بلبنسه ، ولا تحسل عمتسه مسن الرضاع ولا خالتسه ، ولا ابنسة أختسه ، ولا ابنسة أخيسه من الرضاعة .
- م ٣٧٧٣ و لا بأس أن يتزوج الرجل المرأة التي أرضعت ابنه ، وكذلك ابنة المرأة التي أرضعت التي هي أخت ابنه ، ولأخي هذا الصبي أن يتزوج المرأة التي أرضعت أخاه ، ويتزوج ابنتها التي هي رضيع أخيه ، وما أراد مسن ولسدها ، وولد ولدها ، إنما يحرم نكاحهن على المرضع .
- م ٢٧٥٤ وللرجل أن يتزوج ابنة عمه ، وابنة عمته مسن الرضاعة ، وابنة خالته من الرضاعة ، لأن نكاحهن مباح مسن النسسب ، والرضاع يقوم مقامه .
- م ۲۷۵۰ ولا يجمع الرجل بين أختين من الرضاعة ولا بين المسرأة وعمتسها ، ولا بين المرأة وخالتها من الرضاعة ، وكل هذا على مذهب مالسك ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ٣٧٥٦ ولا يتزوج الرجل ابنته من الرضاعة ، ولا بنات ابنته ، لا بنسات أخيه من الرضاعة ، ولا بنات أخته من الرضاع ، لأن تحسريم ذلك كتحريمه من النسب .
- م ٣٧٥٧ والعبد ، والمكاتب ، والمدبر ، والأمسة ، وأم الولسد ، والمكاتبسة ، والحرة في ذلك كله سواء .

# ١ـ باب توقيت الرضاعة المحرمة ومبلغها من عدد المص

م ٢٧٥٨ - اختلف أهل العلم فيما يحرم من عدد المص من الرضاع.

فقالت طائفة : يحرم قليله وكثيره ، روي هذا القول عن علمي ، وابن مسعود ، وبه قال ابن عمر ، وابن عباس ، وطاووس ، والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي ربساح ، ومكحسول ، والزهري ، وقتادة ، والحكم .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وقالت طائفة: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، كذلك قال ابسن مسعود ، وابن الزبير ، وروي ذلك عن عائشة ، وسليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير ، وأحمد ، وإسحاق .

وممن قال أن الرضعة والرضعتين [ ٣١/٢/ألف] لا تحرمان ، وإنحــــا تحرم ثلاثة رضعات : أبو عبيد ، وأبو ثور .

وفيه قول ثالث: وهو أن الذي يحرم خسس رضعات ، هكذا قال الشافعي .

(ح ۱۰۹۷) وروى الشافعي عن عائشة ألها قالت : نزل القرآن بعشر رضعات معلومات تحرمن ، ثم صرن إلى خس تحرمن (١) .

وفيه قول رابع : حكي عن عائشة أنها قالت : لا تحرم من الرضاعة إلا سبع رضعات .

وفيه قول خامس : وهو رواية أخرى ، رويناها عن عائـــشة ألهـــا أمرت أم كلثوم أختها أن ترضع سالم بن عبد الله عـــشر رضـــعات ، ليدخل عليها .

<sup>(</sup>١) أخرجه "مط" ٧٦/٦) ، ومن طريقه الشافعي في الأم ٧٦/٥ وفي المستند ٤٤٥/٨ ، أخرجــه "م" في الرضاع ١٠٧٥/٢ رقم ٢٢ ( ١٤٥٢ ) .

قال أبو بكر : وبخبر رسول الله نقول ، وهو قوله : (ح ١٠٩٨) لا تحرم الاملاجة ، ولا الاملاجتان (١) .

وأدبى ما يكون العدد بعد الاثنين المثلاث ، قلنا بذلك استدلالا ، بحديث رسول الله ﷺ ، ولولا ذلك ما كان بحد الذي يجب أن يقال ، إلا بظاهر قوله : ﴿ وأمها تكد اللاتي أم ضعنك م ﴾ الآية (٢) .

# ٢ـ باب الرضاعة التي يقع بها التحريم

قال أبو بكر:

(ح ١٠٩٩) ثبت أن رسول الله على قال: إنما الرضاعة من المجاعة (٣).

ودل على صحة هذا القول ، قوله تبارك وتعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ الآية (<sup>4)</sup> فدل ذلك على أن لا حكم لما ارتضع المولود بعد الحولين .

م ٢٧٥٩ - وجاءت الأخبار عن أصحاب رسول الله علي موافقة لهذا القول.

روينا معنى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وأم سلمة .

وبمذا نقول .

 <sup>(</sup>١) أخرجه "م" في الرضاع ١٠٧٥/٢ رقم ٢٤.

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۲۳ .

<sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في السشهادات ٥/٤٠٥ رقسم ٢٦٤٧ ، وفي النكساح ١٤٦/٩ رقسم ٢٠١٥ من حديث عائشة ، و"م" في الرضاع ١٠٧٨/٢ رقم ٣٢ ( ١٤٥٥ ) .

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة : ٣٣٣ .

وليس تخلو قصة سالم أن تكون منسوخاً ، أو خاصاً لسالم ، كما قالت أم سلمة ، وسائر أزواج النبي على ، ومن بالخاص ، والعام ، والناسخ ، والمنسوخ ، أعلم ؟ (١) .

وثمن مذهبه أن لا رضاع إلا ما كان في حال الصغر ، مالك ، والثوري ، وأهل العراق ، والأوزاعي ، والمشافعي وأصحابه ، وأبو عبيد ومن تبعه .

# ٣- باب توقيت الحولين في الرضاعة

م ٢٧٦٠ واختلف أهل العلم فيما يحرم عن الرضاع في الحولين وبعدهما .

فقالت طائفة : ما كان في الحولين فهو يحرم ، ولا يحرم ما كان بعد الحولين كذلك قال ابن عباس ، وروي عن ابن مسعود .

وقال [ ٣١/٢/ب ] الزهري ، وقتادة : لا رضاع بعد الفصال . وثمن قال لا رضاع بعد الحولين ، الشعبي ، والثوري ،والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور . والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور . وقد اختلف فيه عن مالك فقال في الموطأ : كقول هؤلاء (٢) .

وحكى عنه ابن القاسم أنه قال: الرضاع الحولين، والأيام بعد الحولين ، وحكى عنه الوليد بن مسلم أنه قال: ما كان بعد الحولين من رضاع شهراً أو شهرين ، أو ثلاثة فهو من الحولين ، وما كان بعد ذلك فهو عبث .

<sup>(</sup>١) راجع فتح الباري ١٤٩/٩ .

 <sup>(</sup>۲) قال يجيى : وسمعت مالكاً يقول : الرضاعة قليلها وكثيرها إذا كان في الحسولين تحسرم ، فأمسا
 بعد الحولين فإن قليله وكثيره لا يحرم شيئا ، وإنما هو بمترلة الطعام ٤٣/٢ .

وفيه قول ثالث : حكي عن النعمان أنه قال : وما كان بعد الحولين إلى ستة أشهر فهو رضاع .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، لظاهر قوله: ﴿ والوالدات مرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ الآية (١).

### 2. باب الرضاع بلبن الفحل

م ٢٧٦١ – واختلفوا في تحريم الرضاع بلبن الفحل ، فحرمـــت ذلـــك طائفــة ، ونهت عنه . وروي معنى ذلك عن علي ، وبه قـــال ابـــن عبـــاس ، وعطاء ، وطاووس .

وكره ذلك مجاهد ، والحسن البصري ، والشعبي ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير .

وحرم ذلك مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

ورخصت فيه طائفة ، وممن رخص فيه سعيد بن المسسيب ، وأبسو سلمة ابن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بسن يسسار ، والنخعى ، والقاسم ، وأبو قلابة .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول ، استدلالا بحديث عائشة في قصة عمها .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(ح ١١٠٠) قال لها النبي ﷺ : " أنه عمك فليلج عليك " (١) . وبقوله :

(ح ١١٠١) " يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (٢) .

## ٥ باب الرضاعة بالوجور ، والسعوط، والحقنة

م ٢٧٦٢ – واختلفوا في الوجور (٣) والسعوط (٢) باللبن .

فقالت طائفة : الوجور ، والسعوط في الحولين يحرم ، كذلك قـــال الثوري ، والشافعي ،وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وبه قال الشعبي ، وقال مالك في الوجور كذلك .

قال أبو بكر : وإنما يحرم الوجور ، والسعوط عندهم على قدر مذاهبهم فيما يحرم من عدد الرضاع .

وفيه قول ثان : روي عن عطاء الخراسايي أنه سأل عن سعوط اللبن للصغير ، فقال : لا يحرم شيئاً .

وقال الشافعي في الحقنة (٥) قولان :

وحكى بعض البصريين عن مالك ،وأبي حنيفة ألهما قالا : تحسرم الحقنة .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "مط" في حديث طويل وفيه ههذا اللفظ ٢/٧٤ ، و"م" في الرضاع ١٠٧٠/٢ رقم ٧ ( ١٤٤٥ ) .

<sup>(</sup>٢) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٩١ ، ١٠٩٣ .

 <sup>(</sup>٣) قال النووي : الوجور بفتح الواو ، وهو ما صب في وسط الفم في الحلق . قديب الأسماء واللغات ٢ق ١٨٩/٢ وكذا في القاموس ١٥٨/٢ ، واللسان ١٤١/٧ .

<sup>(</sup>٤) السعوط: بفتح السين ، وهو ما يجعل من السدواء في الأنسف ، النهايسة ٣٦٨/٢ وكسذا في القاموس ٣٧٧/٢ ، واللسان ١٧٦/٩ .

<sup>(</sup>٥) الحقنة : بالضم وهو أن يعطى المريض الدواء من أسفله وهي معروفة عند الأطباء .

# ٦- باب الاسترضاع بلبن الفجور ، وألبان أهل الذمة [٣٢/٢]

م ٣٧٦٣ – اختلف أهل العلم بالاسترضاع بلبن الفاجرة ، والذمية ، فرخص فيه ابن سيرين ، والحسن ، والنخعي ، وكذلك قسال الثسوري في لسبن الفاجرة ، وبه قال مالك في لبن النصرانية .

وكره مجاهد أن يسترضع بلبن الفجور ، وحكى أبو عبيد ذلك عن مالك ، وكره ذلك أبو عبيد .

ورخص في لبن النصرانية ، والمجوسية إذا كان من نكاح .

م ٢٧٦٤ - وكره أحمد ، وإسحاق لبن ولد الزنا أن يرضع به .

والشافعي يرى حكم ألبان كل من ذكرناه حكم ألبان العفائف المسلمات ، وبه قال أبو ثور .

وبه نقول .

## ٧ باب رضاع الضرار وما يفسد منه وما لا يفسد

م ٢٧٦٥ - اختلف أهل العلم في الرجل ينكح المرأة الكبيرة ، ثم ينكح صغيرة ترضع ، فترضع الكبير الصغيرة ، ولم يدخل بالكبيرة ، فقال الشافعي : تحرم عليه الأم بكل حال ، ولا مهر لها ولا متعة ، ويفسد نكاح الصغيرة ، فيكون فسخاً وليس بطلاق ، ولها نصف المهر ، ويرجع على امرأته بذلك .

وبه قال أبو ثور ، وأصحاب السرأي ، إلا أن أصحاب السرأي قالوا : يرجع بنصف المهر على المرأة ، إن كانت أرادت الفساد .

وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد : نحواً مــن قــول الشافعي .

وبه نقول .

وكان الأوزاعي يقول : إن دخل بالأولى أو لم يـــدخل بهـــا فهـــي امرأته ، ويترع الصبية ولها نصف صداقها ، على امرأته الأولى .

وحكى أبو عبيد عن ابن أبي ذوئيب أنه كان لا يرى رضاع الضرار يحرم شيئا ، ولا يفسد نكاحها .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

## ٨ باب رضاع البكر التي لم تنكح

م ٢٧٦٦ أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن البكر التي لم تسنكح ، لو (١) نزل بها لبن ، فأرضعت به مولسوداً أنسه ابنسها ، ولا أب لسه من الرضاعة ، هذا مذهب مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٢٧٦٧ – قال مالك : المرأة التي كبرت وأئست إن درت <sup>(٢)</sup> وأرضـــعت أنهــــا تكون أماً ، وبه قال الأوزاعي ، وهو مذهب الشافعي ، وأبي ثور .

وبه نقول.

م ٢٧٦٨ – وقال مالك ، والشافعي في الرجل يرضع الصبية ، ويدر عليها ، لا يكون رضاعاً عنه ، غير ألهما كرها نكاحها .

<sup>(</sup>١) في الأصل " ولو " وفي كتاب الإجماع /١٠٨ رقم ١١٨ " ثم" بدل " لو " .

 <sup>(</sup>۲) درت : من الدرة بالكسر اللبن يقال : در يدر ويدر بكسر الدال وضمها الناقة إذا حلبت ،
 وإذا اجتمع في الضرع من اللبن شيء كثير . القاموس ۲۹/۲ ، واللسان ۳٦٤/٥ .

#### ٩ باب اللبن يخلط به الطعام

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٦٩ - واختلفوا [ ٣٢/٣/ب ] في اللبن يخلط به الطعام .

فكان الشافعي يقول : إذا وصل إلى جوفه فهو يحرمه ، إن كان اللبن الأغلب ، أو الطعام .

وفيه قول ثان : وهو أن الأغلب إذا كان الطعام لا عين للبن فيه ، ولا طعم ، لا يحرم شيئاً ، هذا قول أبو ثور

وقال أصحاب الرأي : إذا كانت النار فلمست اللبن ، وأنضجت الطعام حتى تغير فليس ذلك رضاع ، وإن كان الطعام هــو الغالــب فليس برضاع ، وهذا قول يعقوب ، ومحمد .

وفي قول أبي حنيفة : لا يكون رضاعاً .

م ٧٧٧٠ والرضاع يحرم في دار الحرب والشوك ، كما يحسرم في دار السسلام في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

## 10. مسائل من كتاب الرضاع

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٧١ - كان الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، وابن القاسم صاحب مالك يقولون في صبين شربا لبن بهيمة : إن ذلك لا يكون رضاعاً ، ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم .

و به نقول.

م ٢٧٧٧ - وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : لو أن امرأة حلبت ما يحسرم مسن اللبن في إناء ، ثم ماتت فأسقيه صبياً ، حرم عليه ما يحرم بالرضاع ، وهي حية .

م ٢٧٧٣ – واختلفوا فيه إن حلب من ثديها بعد الموت ، فأسقيه صبياً (١) .

ففي قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي : هــو الرضـاع يقـع بــه التحريم ، وذلك أن الشيء الذي يقع به التحريم اللبن ، وبــه قــال الأوزاعي ، وابن القاسم صاحب مالك .

وكان الشافعي لا يجعل لما حلب بعد الموت حكماً ، قال : لأنه لا يكون للميت فعل .

قال أبو بكر: القول الأول أصح ، لأن المعنى الذي يقع به التحريم اللبن ، واللبن قائم في حياتها وبعد وفاتها ، وليس الذي يقع به التحريم الميتة ، إنما هو اللبن ، ولا يقال : مات اللبن بموتها ، لأن اللبن لا يموت ، غير لأنه في ظرف ميت فهو لبن نجس .

م ٢٧٧٤ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته: هي أمه من الرضاعة ، أو أخته ، وذلك يحتمل ، ثم قـــال مكانـــه: غلطـــت ، أو وهمـــت ، فقـــال الشافعي: لا يقبل منه ، ولا تحل له واحدة منهما ، وبه قال أبو ثور .

وبه قال أصحاب الرأي إذا صدقته بعد إقراره ، ورجوعه ، فلمه أن يتزوجها إن شاء ، وكذلك لو أقرا جميعاً بلذلك ، ثم اكذبا أنفسهما ، وقالا (٢) : أخطأنا ، ثم تزوجا (٣) ، فإن النكاح جائز ، لا يفرق بينهما

<sup>(</sup>١) كان في الأصل " صبي " .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " قال " .

<sup>(</sup>٣) في الأصل " تزوجتا " .

قال أبو بكر: قول الشافعي أصح.

فقالت طائفة : اللبن منهما جميعاً ، كذلك قال الشافعي إذ هو بالعراق .

وقال بمصر : وإذا ثاب (١) لها لــبن في الوقــت الــذي يكــون [ ٣٣/٢ ألف ] لها فيه لبن من الحمل الآخر ، كان اللبن من الأول بكل حال ، ولو كان لبنها انقطع فلم يثب حتى كان هذا الحمل الآخــر ، في وقت يمكن أن يثوب فيه اللبن من الآخر ، ففيها قولان :

أحدهما : إن اللبن من الأول .

والآخر : انقطع لانقطاع اللبن ، ثم ثاب من الآخر .

وقال أبو ثور: اللبن من الأول حتى يصير في الحال الستي يسترل للحامل لبن ، فإذا كان ذلك ، كان اللبن للآخر ، وإن أمكن أن يكون منه كان منهما ، وقال النعمان: اللبن للأول حتى تلد .

وقال يعقوب : إذا عرف أن هذا اللبن من الحمل الثاني ، فهو مـــن الحمل الآخر .

وقال يعقوب : استحسن أن يكون منهما جميعاً حتى تضع .

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٧٦ - وقد أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن حكم لبن الأول ينقطع بالولادة من الزوج الثاني .

<sup>(</sup>١) ثاب ، يشوب : يرجع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبِيتَ شَابِةَ لَلْنَاسَ ﴾ سسورة البقرة : ١٧٥ ، أي مرجعاً ، اللسان ١/ ٢٣٦ ، والنهاية ١/ ٢٢٧ .

# ١١\_ باب الشهادة على الرضاع

م ٢٧٧٧– واختلفوا في البينة التي يجب قبولها في الرضاع .

فقال عطاء وقتادة ، والشعبي ، والشافعي : لا يقبل من النساء أقل من أربع .

وقالت طائفة : ثنتين يعني امرأتين ، هكذا قال الحكم .

وفيه قول ثالث : وهو أن شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاع إذا كانت مرضية ، وتستحلف مع شهادتها ، كذلك قال ابن عباس . وبه قال أحمد ، وإسحاق ، قالا : فإن كانت كاذبة يبيض ثديها .

وممن قال بأن شهادة المرأة الواحدة تجوز ، طاووس ، والزهـــري ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، وابن أبي ذؤيب .

وقالت طائفة : يجوز رجلان ، أو رجل وامرأتـــان ، وروي هــــذا القول عن عمر بن الخطاب .

وبه قال أصحاب الرأي ، والشافعي .

# ١٢ باب جماع أبواب نكاح الإماء

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ومن لا يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾ الآية (١) .

م ٢٧٧٨ – واختلف أهل العلم في الرجل يخشى على نفسه في المملوكة وهو يجد طولاً لنكاح حرة .

<sup>(</sup>١) سورة النساء : ٢٥ .

فقالت طائفة: من وجد صداقاً لحرة ، لم يكح أمة ، هذا قول جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وعطاء ، وطاووس ، والزهري ، ومكحول .

وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : يسنكح الأمة إذا خاف العنت (١) .

وكره الحسن ، وابن سيرين ، وجابر بــن زيـــد نكـــاح الإمـــاء في زمانهم (٢) .

وفيه قول ثان : وهو له أن ينكحها إذا خشي أن يبغي بها ، كذلك قال عطاء ، وبمعناه قال قتادة ، والنخعي ، والثوري .

واختلف عن مالك في هذه المسألة فقال مرة : لا يسنكح الأمة على حرة ، فإن فعل ذلك جاز النكاح [ ٣٣/٢] والحسرة بالخيار إن شاءت أقامت معه ، وإن شاءت اختارت نفسها .

وقال في الموطأ: " لا ينبغي للحر أن يتزوج أمة وهو يجد طولاً لحرة ، إلا أن يخشى العنت ، وذكر قوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منك مطولاً ﴾ (٣) .

وقال مجاهد : مما وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة ، وقال مسروق : إذا كان مؤسراً ، وقال مسروق : إذا كان تحست الحسر أمه ،

<sup>(</sup>١) العنت : بفتحتين قال ابن الأثير : المشقة والفساد والهلاك ، والإثم والغلط ، والخطأ والزنا كـــل ذلك قد جاء ، وأطلق العنت عليه . النهاية ٣٠٦/٣ وراجع الملسان ٣٦٥/٢ ، ٣٦٦ .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل " زماهما " .

 <sup>(</sup>٣) قاله في النكاح في باب نكاح الأمة على الحرة ٩/٢ .

فوجد سعة ، فنكح عليها حرة ، فهي طلاق كالميتة يسضطر إليها ، فإذا أغنى الله فاستغنه .

قال أبو بكر: ظاهر الكتاب يدل على ما قال جابر ، وابسن عباس ، وكل ما أبيح بشرطين ، لم يجز أن ينكح بشرط واحد ، وقال الله عز وجل : ﴿ ومن المستطع منك مطولاً ﴾ الآية (١) ، فإذا لم يجد الرجل طولاً لنكاح حرة ، وخشي العنت على نفسه ، حل له تزويج الأمة .

# ١٣ـ باب نكاح الأمة على الحرة والحرة على الأمة

م ٢٧٧٩ – اختلف أهل العلم في نكاح الأمة على الحسرة ، فقسال جسابر بسن عبد الله : لا ينكح الأمة على الحرة ، وبه قال سعيد بسن المسيب ، والحسن ، والزهري ، والشافعي .

وفيه قول ثان : وهو أن لا ينكح الأمة على الحرة إلا بأمرها ، فإن اجتمعتا عنده ، فللحرة ثلثا السنة ، وللأمة الثلث ، هذا قول عطاء .

وقال مالك : يجوز النكاح ، والحرة بالخيار .

قال أبو بكر: لا يجوز نكاح الأمة على الحرة .

م ٢٧٨٠– واختلفوا في نكاح الحرة على الأمة .

فقالت طائفة: النكاح ثابت ، كذلك قال سعيد بـن المــسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصــحاب الــرأي ، وروي معنى ذلك عن على .

٣٠٠ سورة النساء : ٢٥ .

وفيه قول ثالث : وهو أن نكاح الحرة يكون طلاقاً للأمة ، هـــذا قول ابن عباس ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول رابع قاله النخعي قال : إذا تزوج الحسرة علسى الأمسة فارق الأمة ، إلا أن يكون له منها ولد ، فإن كان ذلك ، لم يفسرق بينه وبين ولده .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

#### 12. باب عدد ما ينكح الحر من الإماء

م ٢٧٨١ - اختلف أهل العلم في عدد ما ينكح الحر من الإماء .

فقالت طائفة : له أن يسنكح أربعاً ، هسذا قسول الزهسري ، والحارث العكلى .

وقال مالك : إذا خشي على نفسه العنت ، ولم تكفه واحدة ، فليتزوج حتى تجتمع عنده أربع نــسوة [ ٣٤/٢/ألـف ] وبــه قــال أصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو ليس له أن يتزوج من الإماء إلا اثنتين ، هذا قول حماد بن سليمان .

وكذلك نقول.

# ١٥. باب نكاح حرة وأمة في عقد (١)

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٨٢ – كان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصـــحاب الـــرأي يقولون : في الرجل يتزوج حرة وأمة في عقد ، يثبت نكاح الحـــرة ، ويبطل نكاح الأمة ، وروي ذلك عن الحسن البصري .

وبه نقول .

وكان مالك يقول كما قال هؤلاء .

ومرة قال : إذا علمت الحرة بذلك ، فلا خيار لها ، وإن لم تعلم فلها الخيار .

قال أبو بكر: كما قال الثوري ومن وافقه ، أقول .

## ١٦ـ باب نكاح الأمة اليهودية والنصرانية

#### قال أبو بكر:

م ٣٧٨٣ - واختلفوا في نكاح الأمه اليهودية والنصرانية ، فكره ذلك كستير مسن أهمل العلم ، همذا قسول الحمسن البصري ، ومكحول .

وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، ويجيى الأنصاري ، والليث بن سعد ، والشافعي .

وقال مجاهد : لا ينبغي للمسلم أن ينكح المملوكة النصرانية .

<sup>(</sup>١) في الأصل " عقدة " والتصحيح من الأوسط ٢٢٨/٣/ب.

وفيه قول ثان : روينا عن ابن ميسرة أنه قال : إماء أهل الكتساب بمترلة حرائرهم .

وحكي عن أصحاب الرأي ألهما أجازوا نكاح الأمـــة اليهوديـــة والنصرانية .

# ١٧ باب وطيء الأمة المجوسية بملك اليمين

م ٢٧٨٤ – واختلفوا في الأمة المجوسية يطأها مالكها ، فقـــال مـــرة الهمـــداني ، والزهري : لا يحل ذلك ، وهو قول سعيد بن جـــبير ، والنخعـــي ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي .

وأباح ذلك طاووس .

## ١٨ ـ باب الأمة الكتابية يطأها المسلم بملك اليمين

م ٢٧٨٥ - واختلفوا في وطيء إماء أهــل الكتــاب بملــك الــيمين ، فأبــاح النخعي ، ومالك ، والشافعي ، والكــوفي ، وعــوام أهــل العلــم وطئهن بملك اليمين .

وحكى عن الحسن أنه كره ذلك .

قال أبو بكر: وهن داخلات في جملة قوله: ﴿ والذين هـم لفَـروجهـم حـافظون إلاعلــي أنرواجهــم ، أومـا ملكــت أيمانهـم ﴾ الآية (١) ، غير خارجات عن ذلك بحجة .

 <sup>(</sup>١) سورة المؤمنون : ٥ – ٦ ، وسورة المعارج : ٢٩ – ٣٠ .

# ١٩ـ باب إنكاح [ ٣٤/٢] الرجل أمته من عبده بغير مهر

م ٢٧٨٦ - واختلفوا في الرجل يزوج أمته من عبده بغير مهر ، فكان ابن عبده عبدا ، والشوري ، والسفافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي يقولون : لا بأس بذلك .

وقال الأوزاعي: يصدقها ما شاء ، ولو درهماً ، ويحسضر ذلك رجلين وقال مالك: لا يجوز أن يزوج الرجل أمته عبده بغير صداق ، فإن مات بالدخول مضى النكاح. وفرض ربع دينار فصاعداً .

قال أبو بكر: النكاح ثابت ، ولا يجوز أن يفسد العقد بفساد المهر

# ٢٠ باب إكراه الرجل عبده وأمته على النكاح

م ٢٧٨٧ - واختلفوا في إكراه أمته وعبده على النكساح ، فكسان مالسك ، والثوري يقولان : له أن يكرههما ، إلا أن مالكساً قسال : لا يجوز الضرار من ذلك .

وفي قول أصحاب الرأي : ذلك جائز ، وبـــه قـــال أبـــو ثـــور ، وقال الأوزاعي في الأمة كذلك .

وقال الشافعي إذ هو بالعراق : لا فرق بسين الأمة والعبند في ذلك .

ثم رجع عن العبد بمصر ، فقال : ليس له أن يكرهه على النكاح ، فإن فعله فسخ ، وأجاز ذلك في الأمة .

# ٢١ باب إكراه الرجل أم ولده على النكاح

م ٢٧٨٨ - واختلفوا في إكراه الرجل أم ولده على النكاح ، فكان ربيعسة يكره أن يزوجها بغير إذنها ، وبه قال المشافعي إذ همو بالعراق ، وقال : وهو مفسوخ ، وكذلك قال بمصر مرة ، وقال مسرة : لما أن يزوجها .

وقال مالك آخر مرة : ليس له أن يزوجها .

# ٢٢ باب بيع الأمة ولها زوج

م ٧٧٨٩ – واختلفوا في بيع الأمة ولها زوج .

فقالت طائفة : بيعها طلاقها ، كذلك قال ابن عباس ، وروي ذلك عن ابن مسعود ، وأبي بن كعب .

وهو قول سعيد بن المسيب ، والحسن ، ومجاهد .

وقالت طائفة : ليس بيعها طلاقها ، روي هذا القول عن عمر ابن الخطاب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص .

وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وبه نقول ، استدلالاً :

(ح ١٩٠٧) بأن النبي ﷺ خير بريرة بعد أن بيعت (١) .

ولم يكن ليخيرها لو كان انفسخ النكاح بالبيع .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ .

#### مسألسة

م • ٢٧٩- واختلفوا في الأمسة تسنكح بغيير إذن السبيد ، فبلغ السبيد فيجيز النكاح .

فقالت طائفة : لا يجوز ذلك ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : إذا تزوج الأمة [ ٣٥/٣/ألف ] لقوم بغـــير إذن مولاها ، ثم لم يدخل بها ولم يرها حتى تزوج حرة ، ثم أجاز مـــولى الأمة النكاح ، لم يجز ، ولم يزوج الحر الأمة بغير إذن مولاها .

ثم إن المولى أعتق الأمة ولم يعلم بالنكاح ، كان هذا العتق إمــضاء النكاح ، وإجازةً له وتسليماً ، ولا خيار للأمة .

# ٢٣ باب عقد السيد نكاح أمته على نفسه بإيجاب العتق لها

(ح ١١٠٣) ثبت أن رسول الله ﷺ أعتق صفية ، وجعل عتقها صداقها (١) . م ٢٧٩١ وقد اختلفوا في الرجل يعتق الأمة ويجعل صداقها عتقها ، فممن فعل بعد رسول الله ﷺ أنس بن مالك ، وهو الراوي عنه خربر صفية وتزويج النبي ﷺ إياها .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وطاووس ،وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، والنخعي ، والحسن البصري ، والزهري ، وأحمد ، وإسحاق .

وكره ذلك ابن عمر ، ومالك ، والشافعي .

قال أبو بكر : وبالثابت عن رسول الله ﷺ أقسول ، وهمو حجة الله على خلقه ، ولهم الاقتداء به في جميع أموره ،

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٧١ .

إلا أن يخصه الله عز وجل بشيء ، فيكون مما يخصه به في كتابه أو على لسان رسوله خاصاً له ، وما لم يكن كذلك ، فلسيس لأحد أن يزعم أن شيئا من الأشياء خاص له ، إذ لو كان ذلك كذلك ، لم يشأ أحد من الناس فيما لا يوافق أصحابه من السنن أن يقول : ذلك خاص لرسول الله على .

م ٢٧٩٢ - وليقل من أراد أن يعتق أمته و يجعل عتقها صداقها : قد أعتقتك ، على أن تزوجتك و جعلت صداقتك عتقك .

وقال أحمد : إن قال : قد أعتقتك وجعلت صداقك عتقك ، فهو جائز .

#### 

م ٣٧٩٣ – واختلفوا في الرجل يعتق أمته ويتزوجها ، ويجعل صداقها عتقها ، إن طلقها قبل الدخول ، فقال قتادة : لا شيء عليها .

وقال الثوري: تسعى في نصف قيمتها في قول من قال: عتقها صداقها.

وقال الحسن البصري: تؤدي إليه نصف ثمن قيمتها ، وقال الحكم: ترد نصف ثمنها .

وقال الأوزاعي: مهرها نصف قيمتها ، فلها من ذلك النصف ، وتؤدي إلى سيدها النصف ، وذلك ربع قيمتها .

# مسألــة [ ۲/۳۵/ب]

م ٢٧٩٤ واختلفوا في السيد يزوج أمته ، فيتلفها السيد بقتل ، أو يبيعها حيث لا يقدر عليها الزوج ، فكان النعمان يقول : إذا قتلها قبل أن يــــدخل ها ، ولا له .

وقال يعقوب ، ومحمد : المهر في الأمة لمولاها .

وقال النعمان في الحرة إذا قتلت ، أو قتلت نفسها قبل أن يـــدخل عليها ، فلها المهر كاملاً عليه .

وقال أبو ثور : إن لم يدخل بما حتى قتلها المولى ، كـــان الـــصـداق لها ، وهو للولى .

م ٣٧٩٥ – وكذلك إن باعها المولى في موضع لا يقدر عليها ، فقد أسساء والمهر لها ، وللمولى الذي باعها ، أن يأخذه بذلك .

#### مسألسة

م ٣٧٩٦ ـ واختلفـــوا في الرجـــل يـــزوج أمتـــه ، ويمتنـــع أن يبـــؤا لهـــا معه بيتاً .

فقال مالك : لا يجب لها نفقة حتى يبؤا بهـــا الـــزوج إلى مترلــة ، أو تبيت عنده ، وإن كان يأتيها في بيت أهلها ، فلا نفقة عليه .

وقال النعمان :إن لم يبؤ لها بيتاً ، فلا سكنى له ولا نفقــة ، وقــال الثوري : لا نفقة لها إن حبسوها عنه ، كذلك قــال الــشافعي ، إن النفقة لا تجب لها حتى يبؤا بها بيتاً .

وقال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق إذا قالوا : تعمل بالنهار ، ونبعثها إليك بالليل ، فعليه النفقة .

## ٢٤ باب أم ولد النصراني تسلم

م ٢٧٩٧ - واختلفوا في أم ولد النصرابي تسلم .

فقالت طائفة : إن أبى أن يسلم السيد ، قومت عليه ، وبيعت في قيمتها ، وإن مات قبل أن يؤدي فهي حرة ، هذا قول الثوري .

وفيه قول ثان : وهو أن تقوم قيمة ، ثم يلقى الــشطر ، ثم تــؤدي الشطر الباقى وهى حرة ، هذا قول الأوزاعي .

وفيه قول ثالث: وهو ألها حرة ، ولا شيء عليها ،هذا قول مالك. وفيه قول رابع: وهو أن تقوم فتدفع قيمتها إلى سيدها من بيت

المال ، ولا سبيل له عليها ، هذا قول عمر بن عبد العزيز .

وفيه قول خامس : وهو أن تؤيي إليه كل يوم قيمة خدمتها ، فادت الحدمة ما يبلغ قيمة رقبتها قبل أن يموت مولاها ، فهي حرة ، وإن مات المولى قبل ذلك عتقت ، هذا قول عبيد الله بن الحسن .

وفيه قول سادس : وهو ألها تعزل عنه ، ويؤخذ بالنفقة عليها ، وله أن يستعملها فيما شاء إلى أن يموت ، فإذا مات فهي حرة ، هذا قول الشافعي .

وبه نقول.

# ٢٥\_ باب ٢ / ١/٣٦/١٤ ] أمة بين رجلين زوجها أحدهما

م ٢٧٩٨ – أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الأمة إذا كانـــت بـــين رجلين فزوجها أحدهما أن النكاح جائز (١) .

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٠٩ رقم ٢٣٣ .

م ٣٧٩٩ واختلفوا فيه أن زوّجها أحدهما بغير إذن الآخر ، فكان الــشافعي يقول : النكاح باطل وإن أجازه الذي لم يزوج ، وبه قال أبو ثــور ، وذكر ابن القاسم أنه مذهب مالك .

وقال أصحاب الرأي : للآخر أن يبطل النكاح ، فإن فعل كان له نصف مهر مثلها ، والذي زوج نصف ما سمى لها السزوج ، إلا أن يكون نصف مثلها أقل ، فيكون له الأقل .

قال أبو بكر: النكاح باطل حتى يجتمعا على النكاح، فإن أدرك قبل الدخول أبطل، وإن دخل عليها فلكل واحد منهما نصف مهر مثلها.

#### ٢٦\_ مسائل من هذا الباب

م ٣٨٠٠ - واختلفوا في وصي اليتيم يزوج أمة لليتيم ، وفي الأب يـــزوج أمـــة ابنه الطفل .

فقالت طائفة: ذلك جائز، وكذلك المكاتب يزوج أمته والعبد المأذون له في التجارة كذلك جائز، ويأخذ الصداق وكل ذلك زيادة في المال، هذا قول أبي ثور.

وقال أصحاب الرأي في الأب والوصى والمكاتب هكذا .

م ٢٨٠١ – واختلفوا في العبد المأذون له في التجارة يزوج أمته ، فقال النعمــــان ، ومحمد : لا يجوز .

وقال يعقوب : يجوز ، لأنه من التجارة .

وقال الشافعي: ليس للمكاتب ، ولا للعبد الماذون له في التجارة أن يزوجا ما بأيديهما من الإماء ، لأهما لا يعقدان على أنفسهما ، فكذلك لا يعقدان على ما بأيديهما .

وقال في ولي اليتيم : من قال إن إنكاحه فرض ، فعلمى وليمه أن يزوجه ، ومن قال ليس بفرض ، لم يزوج .

م ٢٨٠٢ – واختلفوا في الرجل يزوج أمة ابنه وهو حر أو عبد بعـــد أن يـــأذن للعبد مولاه ، ففي قول مالك ، والشافعي : النكاح جائز ، فإن ولدت ولداً ، كان عبداً للابن .

وقال أصحاب الرأي : النكاح جائز ، فإن ولدت منه عتق ولده . قال أبو بكر : بقول مالك أقول .

م ٣٠٠٣ – واختلفوا في الرجل يطأ جارية ابنه بغير نكاح فتحمل منه .

فقال أصحاب الرأي : تكون أم ولد ، إذا كان حراً ، وعليه قيمتها ، أقر بذلك الابن أو جحد .

وقال أبو ثور : فإن علم أن هذا لا يحل له ، كــان زانيــاً وعليــه الحد ، ويلزمه صداق مثلها ، والجارية وولدها ملك للابن .

وقال الثوري في رجل وقع على جارية ابنة : إن حبلت كانت أم ولد ، وإن لم تحبل إن شاء الولد باعها [ ٣٦/٢ ] .

وقال أحمد : إذا كان الأب قابضاً للجارية ، ولم يكن الابن وطنها ، فأحبلها الأب ، فالولد ولده ، والجارية له ، وليس للابن فيها شيء ، وبه قال إسحاق .

#### 27 جماع أبواب نكاح العبيد

م ٤ · ٢٨٠ – أجمع أهل العلم على أن للعبد أن ينكح امرأتين . م ٥ - ٢٨٠ – واختلفوا في العبد ينكح أربع نسوة .

فقالت طائفة : ليس له أن ينكح إلا اثنتين وروي ذلك عن عمر ابن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الرحمن بن عرف ،

وبه قال عطاء ، والشعبي ، وقتادة ، والثوري ، والشافعي ، وأحمـــد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن له أن ينكح أربعاً ، هذا قــول مجاهــد ، والزهري ، وربيعة ، ومالك ، وأبي ثور .

واختلف فيه عن الحسن ، وعطاء ، والأوزاعي ، فروي عن كـــل واحد منهم (¹) قولان .

قال أبو بكر : وقد احتج كل فريق منهما بقوله : له أن يسنكح أربعاً ، بقوله : ﴿ فَأَنْكُحُوا مَا طَابُ لَكُمْ مِن النساء ﴾ الآية (٢) .

وإن الجمع مخساطبون الأحسرار والعبيسد ، كمسا خوطبسوا بقول : ﴿ كتبعليك مالصيام ﴾ الآية (٣).

واحتج من خالفهم بقول عمر ، وعلي ، فقال : ليس يخالفهما أحد من أصحاب النبي على ، وهم أعلم بمعاني القرآن من غيرهم .

## ٢٨ باب نكاح العبيد والإماء بغير إذن ساداتهم

م ٢٨٠٦ - أجمع أهل العلم على أن نكاح العبد جائز بإذن مولاه .

م ٢٨٠٧– وأجمعوا على أن نكاحه بغير إذن مولاه لا يجوز .

(ح ١١٠٤) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : " أيما عبـــد تـــزوج بغـــير إذن مولاه ، فهو عاهر " (٤) .

<sup>(</sup>١) كان في الأصل " منهما " .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۳ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة : ١٨٣.

<sup>(</sup>٤) أخرجه "حم" من حديث جابر بن عبـــد الله ٣٨٢/٣ وفيـــه بغـــير إذن أهلـــه " و"مـــي" في النكاح ٧٥/٢ رقم ٢٢٣٩ ، و"ت" ٣٥٩/٢ رقم ٣١٩١٣ .

م ٢٨٠٨ - واختلفوا في العبد ينكح بغير إذن سيده .

فقالت طائفة : عليه الحد ، كذلك قال ابن عمر ، وأبو ثور .

وقالت طائفة : لا حد عليه ، روي ذلك عن الشعبي ، والنخعي ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

م ٢٨٠٩ واختلفوا في العبد ينكح بغير إذن سيده .

فقالت طائفة : يفرق بينهما ، روي ذلك عن عثمان بن عفان ، وأبي موسى الأشعري ، وبه قال الحكم ، وحماد .

قال عطاء : لا يجوز نكاحه ، وهو قول الأوزاعي ، والـــشافعي ، وبه قال أبو ثور : وأحمد ، وإسحاق .

وقالت طائفة : إذا أجاز المولى النكاح ، جاز ، وهذا قول الحسس البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بسن المسيب ، وشسريح ، والشعبي ، وبه قال مالك ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر : لا يجوز حتى يستأنف نكاحاً بإذن سيده .

م ٢٨١٠ - واختلفوا في السيد يـــأذن [ ٣٧/٢/الــف ] لعبـــده في التـــزويج ، فيتزوج باثنتين في عقدة ، فقال أبو ثور : جائز .

وقال أصحاب الرأي : لا يجوز ، ولا يقع الأذن إلا على واحدة .

# ٢٩ـ باب العبد يأذن له السيد في النكاح فينكح نكاحاً فاسداً

م ٢٨١١ – واختلفوا في الرجل يأذن لعبده في النكاح فينكح نكاحاً فاسداً .

فقالت طائفة : إن لم يكن دخل بها فلا شيء لها ، وإن كان دخل بها فعليه المهر إذا عتق ، هذا صحيح على مذهب الشافعي ، وبـــه قـــال أبو ثور .

وقال النعمان : إن دخل بما فعليه المهر .

وقول آخر : أن لا مهر عليه حتى يعتق ، هذا قول أبي يوسف ، ومحمد .

وقال مالك ، والشافعي : إذا كان عبداً بين رجلين ، فأذن أحدهما في النكاح فنكح ، فالنكاح باطل .

#### ۳۰ باب تسری العبید

م ٢٨١٢ - اختلف أهل العلم في تسري العبيد .

فقالت طائفة : للعبد أن يسترى يإذن مولاه ، روي هـــذا القــول عن ابن عمر ، وابن عباس .

وبه قال الحسن البصري ، والشعبي ، وعمر بن عبـــد العزيـــز ، والنخعي ، والزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، وأحمـــد ، وإســـحاق ، وأبو ثور .

وكرهت طائفة أن يتسرى العبد ، وممسن كسره ذلك محمد ابن سيرين ، وحماد بن أبي سليمان ، وممن هذا مذهبه ، الشوري ، وأصحاب الرأي .

واختلف قول الشافعي في هذه المسألة .

فقال إذ هو بالعراق بقول مالك ، ثم رجع بمصر فقال : لا يحمل للعبد أن يتسرى .

قال أبو بكر : قول ابن عمر ، وابن عباس أولى .

م ٣٨١٣ – واختلفوا في الجارية التي لم تستحق أن يقال لها : سرية .

فقالت طائفة : إن وطئها فقد تسراها ، كـــذلك قـــال ربيعـــة ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال الأوزاعي : لا تكون سرية وإن حللت عليها إزارك حستى تبنى بها .

وحكي عن الشافعي أنه قال: التسري، طلب الولد حبلت أم لم تحبل.

## ٣١\_ باب العبد يغر الحرة ويخبر أنه حر وينكحها

م ٤ ٢٨١- أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن للحرة التي غرها العبد المأذون له في النكاح ، وزعم أنه حر ، أن لها الخيار إذا علمت ، كذلك قال عطاء ، وعمرو بن دينار ، والشعبي ، والحسن البصري ، والزهري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو تسور ، وأصحاب السرأي [ ٣٧/٢ ] .

م ٢٨١٥ - غير أن الشافعي قال : إن فارقته قبل الدخول فلا مهر لها ، وبه قـــال أصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : لها نصف الصداق عليه إذا عتق . وإن فارقته وقد دخل عليها ففي قول الشافعي : لها مهر مثلها .

وفي قول أصحاب الرأي : لها ما سمى لها ، عليه في رقبته ، ولا تكون هذه الفرقة إلا عند قاض .

م ٢٨١٦ – واختلفوا فيه إن تزوجها ولم يذكر أنه حر أو عبد ، فقال الـــشافعي : لا خيار لها .

وقال أبو ثور : لها الخيار .

وقال أصحاب الرأي : إن زوجه الأولياء (١) برضاها ، فلا خيار لها ، وإن كانت هي تزوجته وهو غير كفؤ ، فللأولياء أن يفرقوا بينهما .

 <sup>(</sup>١) في الأصل " زوجوه " .

## ٣٢ باب المرأة تنكح عبدها

م ٢٨١٧ - أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل .

وثبت أن عمر بن الخطاب قال في امرأة جاءت بالجابية ، نكحت عبدها ، فهم أن يرجمها ، وانتهرها .

م ۲۸۱۸ – واختلفوا في نكاح المرأة عبد ابنها ، فحكى أبو عبيد عن أهل الحجاز ألهم كانوا لا يرون تزويج المرأة عبد ولدها ، قال : وكذلك يقولون : لا يتزوج الرجل أمة ولده . وقال أهل العراق : هذا كلم جائز ما لم يمت السادة .

م ٢٨١٩ – وقال الشافعي : إذا تزوج مكاتب بنت مولاه بإذن مولاه ، ثم مـــات المولى فسد النكاح ، لأنها ورثت بعض رقبته ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : النكاح جائز على حاله ، لأهما لا تملك منه شيئاً ، إنما لها عليه دين .

م ٢٨٢٠ وفي قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي : إذا نكحت المرأة عبد أبيها ، فمات الأب ، وملكت من الأب شقصاً ، بطل النكاح .

وممن قال أن المرأة إذا ملكت من زوجها شقصاً ، أن النكاح يبطل ، الحسن البصري ، وطاووس ، وقتادة ، والحكم ، وحماد ، والشعبي ، وعطاء ، وعبد الله بن معقل ، وميسسرة (١) ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

و كذلك نقول.

وقال ابن سيرين ، والنخعي : إن أعتقه مكالها ،فهما على النكاح .

<sup>(</sup>١) روى له "شب" ٢٠٤/٤.

## ٣٣ باب الرجل يملك زوجته الأمة أو بعضها

م ٢٨٢١ - واختلفوا في الرجل يملك بعض زوجته الأمهة ، فقال الحسن ، والزهري ، والنخعي ، وعامة المفتين : يقف عنها ولا يقربها حسى يستخلصها .

وروي عن قتادة : أنه قال : لم يزده ملكه عليها إلا قرباً .

وقد روي عن الحسن أنه قال : إذا استرق امرأته [ ٣٨/٢/ألف ] للعتق ، فأعتقها حين ملكها ، فهما على نكاحهما (١) .

م ۲۸۲۲ - واختلفوا في المسرأة تملك من زوجها شقصاً ، فأعتقته ، ثم أراد نكاحها ، فقال الحسس ، والزهري ، وقتادة ، والأوزاعي : هي طلقة .

وقال الحكم ، وحماد ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسمحاق : هي فرقة وليس بطلاق .

وبه نقول .

## ٣٤ باب الأمة تكون تحت الزوج فيبيت طلاقها ثم يطأها السيد

م ٣٨٦٣ - واختلفوا في الرجل تكون تحته الزوجة الأمــة ، فيطلقهــا ويبيــت طلاقها ، ثم يطأها السيد ، فقالت طائفة : لا يحل للزوج إلا من حيث قال الله عز وجل : ﴿ حتى تنكح نروجاً غيره ﴾ الآية (١) ولــيس السيد بزوج ، وروي معنى ذلك عن على ، وعبد الله .

<sup>(</sup>١) في الأصل " نكاحها " والصواب ما أثبته وكذا في الأوسط ٣٣٧٣/ب.

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۳۰ .

وبه قال عبيدة السلماني : ومسروق ، والـشعبي ، والنخعـي ، وسليمان بن يسار ، وابن قسيط ، وأبـو الزنـاد ، وحمـاد بـن أبي سليمان ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وجعلت طائفة وطئ السيد كوطئ الــزوج ، وروي ذلــك عــن عثمان ، وزيد ابن ثابت .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، والسيد ليس بزوج .

## ٣٥ جماع أبواب الضرائر والسنن فيهن

#### قال أبو بكر:

(ح 1100) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إذا كانت للرجل امرأتان ، فمال إلى أحدهما ، جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل " (١).

#### قال أبو بكر:

م ٢٨٢٤ - الميل الذي يلحق فاعله فيه ، اللوم من مال بما يملكه من الأفعال ، دون الهوى الذي لا يملكه المرء ، قال الله جلّ ذكره : ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولوحرصت م ﴾ الآية (٢).

يقال (٣) : إن الآية نزلت في عائشة (١) .

<sup>(</sup>۱) رواه "د" ۲۰۱/۲ رقــــــم ۳۱۳۳، و"ت" ۳۷۵/۲ رقـــــم ۱۱۶۴، و "ج" ۳۳۳/۲ رقم ۱۹۲۹، و رقم ۲۷۲۲ کلهم في النکاح من حديث أبي هريرة .

<sup>(</sup>٢) سورة النساء : ١٢٩ .

 <sup>(</sup>٣) في الأصل " وقال " والتصحيح من الأوسط ٢٣٤/ألف .

<sup>(</sup>٤) والقائل هو ابن أبي مليكة كما روى له الطبري في تفسيره ٧٠٢/٥ . وقال السيوطي : أخرجه ابن أبي شيبة ، وعبد ابن حميد ، وابن جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم عن ابن أبي مليكة قال : نزلت هذه الآية في عائشة . الدر المنثور ٢٣٣/٢ .

وروينا عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية : لا يستطيع أن يعـــــدل بالشهوة فيما بينهن ، ولو حرصت .

وقال عبيدة السلماني في الحب ، والجماع ، ودل قــول رسـول الله على حيث كان يقسم فيعدل ثم يقول :

(ح ١١٠٦) " اللهم هذا قسمي في ما أملكه ، فلا تلمني فيما تملك ، ولا أملك على مثل ذلك " (١) .

## ٣٦ باب الإقراع بين الضرائر عند الخروج إلى الأسفار

رح ۱۱۰۷) ثبت أن رسول الله [ ۳۸/۲ ] کان إذا أراد سفراً أقرع بــين نساءه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بما رسول الله على معه " (۲) .

#### قال أبو بكر:

م ٧٨٧٥ فإذا أقرع الرجل بين نساءه عند خروجه إلى السفر وخرج بمن خرج سهمها منهن ، انفردت بالسفر دون المتخلفات ، ثم لم يقاسمها بــشيء من الأيام التي انفردت بها في السفر عند قدومــه ، فليبتــدأ القــسم بينهن إذا قدم على سبيل ما يجب ، وهذا علــى مــذهب مالــك ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي ، وأبو ثــور في أن يعــدل بينهن فيما يستقبل .

 <sup>(</sup>۱) أخرجـــه "ت" ۲۷٤/۲ رقـــم ۱۱٤۳ ، و"د" ۲۰۱/۲ رقـــم ۲۱۳٤ ، و"ج" ۲۳٤/۲ رقم ۲۲۱۳ ، و"ج" ۲۳٤/۲ رقم ۲۲۱۳ کلهم في النكاح من حديث عائشة أم المؤمنين .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "خ" في الهبة ٥/١١ رقم ٢٥٩٣ . وفي النكاح ٢١٠/٩رقم ٢١١٥ وفي مواضع أخرى كثيرة .

## 77\_ باب إتيان الزوجة المستحدثة على الضرائر بمقام أيام تختص بها

م ٢٨٢٦ - واختلفوا في الرجل ينكح المرأة فتخصها بالأيام مــن بــين نــسائه عند الدخول عليها .

فقالت طائفة : يقيم عند البكر سبعاً ، وعند الثيب ثلاثاً ، ثم ليستأنف القسم .

(ح ١١٠٨) قال أنس بن مالك : من السنة للبكر سبعاً وللثيب ثلاثا (١) .

وروي ذلك عن النخعي ، والشعبي ، وبه قال مجاهد ، والشافعي وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وبه نقول .

وفيه قول ثان : وهو أن للبكر ثلاثا ، وللثيب ليلتين ، هكذا روي عن ابن المسيب ، والحسن ، وخلاس بن عمرو ، ونافع مسولى ابن عمر .

وقال الثوري: إن هذا القول كان يقال ذلك.

وقال الأوزاعي : إذا تزوج البكر على الثيب ، مكت ثلاثاً ، وقال الأوزاعي : إذا تزوج الثيب على البكر مكث يومين .

وفيه قول ثالث : قاله الحكم ، وحماد قالا : هما في القسم سـواء ، وبه قال أصحاب الرأي .

### ٣٨ باب القسم بين الذمية والمسلمة

م ۲۸۲۷ - أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن القسم بين المسلمة والذهية سواء ، كذلك قال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والنحعي ، والنحعي ، والسسعبي ، والزهري ، والحكم ، وحمد ، وحمالك ، والشوري ، والأوزاعي ، والسافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، لأنهن حرائر ، ولا فرق بينهن في أحكام الأزواج .

## ٣٩\_ باب القسم بين الحرة والأمة

م ٢٨٢٨ - روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال : إذا تزوج الحر الحرة على الأمة قسم للحرة يومين ، وللأمة يوماً .

#### قال أبو بكر:

وهذا قول سعيد بن المسيب ، ومسروق ، وبه قـــال الـــشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وذكر أبو عبيد أن هذا قول الثوري ، والأوزاعي ، [ ٣٩/٢ ألف ] وأهل الرأي .

م ٢٨٢٩ - وقال مالك في العبد : عنده الحرة والأمة يعدل بينهما بالسوية . وقال أصحاب الرأي : يقسم بينهما كما يقسم الحر وبه قال أبو ثور .

## ٤٠ مسائل من باب القسم بين الضرائر

م ٢٨٣٠ كان الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : في المسريض ، والمحيح ، والعنين ، والخصي ، والمجبوب في القسم سواء .

م ٢٨٣١ – وكان الشافعي يقول في المرأة تثقل: لا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو تموت ، ثم يوفي من بقي من نسائه مثل ما أقام عندها ، وبه قال أبو ثور

وقال أصحاب الرأي : ما مضى هدر ، ويــستقبل العــدل فيمــا يستقبل .

قال أبو بكر: قول الشافعي صحيح.

م ٢٨٣٢ – وقال مالك : الصغيرة التي قد جومعت ، والكبيرة البالغــة ســواء ، وبه قال أصحاب الوأى .

م ٣٨٣٣ – وقال الشافعي : إذا أعطاها مالاً على أن تحلله من يومها وليلها ، فالعطية مردودة ، ويوفيها حقها .

وقال أبو ثور : ذلك جائز .

م ٢٨٣٤ – وكان الشافعي يقول: الحائض، والنفساء، والمريضة، والخرساء، والمجنونة التي لا تمتنع، والصحيحة في القسم ســـواء، وهـــذا علـــى مذهب مالك.

وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي .

م ٣٨٣٥ - وكان الشافعي يقول: " إذا أراد أن يقسم ليلتين ، ليلتين ، أو ثلاثاً ، ثلاثاً كان ذلك له وأكره له مجاوزة الثلاث من العدد " (١).

قال أبو بكر: لا أرى مجاوزة اليوم ، لأي لا أجد حجة احتج بها في الخروج عن جملة السنة إلى غيرها ، وليس فيما سنة الرسول الاستعماله ، ولا يجوز الخروج منه بالاستحسان إلى غيره .

م ٢٨٣٦ - قال مالك : لا بأس أن يقيم الرجل عند أم ولده اليوم ، والــــثلاث ، ولا يقيم الرجل عند الحرة ، إلا يوماً من غير أن تكون مضاراً .

<sup>(</sup>١) قاله الشافعي في الأم ٥/ ١٩٠.

م ٢٨٣٧ - وقال الشافعي: في الإماء يأتيهن كيف شاء ، فإذا صار إلى النسساء عدل بينهن .

## ١٤ باب المرء يشتغل بالعبادة عن حقوق الأهل

م ٣٨٣٨ – قال سفيان الثوري : في المرأة تشكو زوجها ، أنه لا يأتيها قال : لـــه ثلاثة أيام ولها يوم وليلة ، وبه قال أبو ثور .

وقال مالك : في الذي يكف عن جماع امرأته غــــير ضــــرورة ، لا يترك حتى يجامع ، أو يفارق على ما أحب أو كره ، لأنه مضار بهذا .

وقال الشافعي : في الجماع لا يفرض عليه منه شيء بعينه ، إنحا يفرض نفقة ، وسكنى ، وكسوة ، وأن يأوي إليها .

قال أبو بكر: أعلى شيء في هذا الباب خبر عمر بن الخطاب ، أن كعباً قضى بينهما بأمر [ ٣٩/٢] عمر ، أن لها من كل أربعة أيام ولياليهن يوماً وليلة ، وليس ذلك بمتصل عن عمر ، لأن الله وواه الشعبي عنه .

## ٢٤ باب قوله : ﴿ وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً ﴾ الآية (١)

#### قال أبو بكر:

م ٢٨٣٩ - كان علي بن أبي طالب يقول في هذه الآية: ذلك في الرجل يكون له المرأتان فيعجز أحديهما ، أو تكون دميمة (٢) ، فيصالحها على أن يأتيها كل ليلتين أو ثلاثة ، مرة .

اسورة النساء : ۱۲۸ .

 <sup>(</sup>٢) دميمة : أي قبيحة ، جمعها دمائم . وقيل : الدميمة بالدال في قدها : وبالذال في أخلاقها ، كذا
 في اللسان ٥ ٩٨/١٥ .

وبنحو منه قال ابن عباس ، وقالت عائدشة : هي المرأة لا يحبها زوجها ، أو تكون دميمة ، فيصالحها ويقدول : أنست في حل من شأيي .

م ٢٨٤٠ وقد اختلف أهل العلم في المرأة تصالح زوجها على صلح مما ذكرناه ، ثم ترجع عنه .

فقالت طائفة : لها أن ترجع في ذلك ، وعليه أن يوفيها حقها ، روي معنى هذا القول عن عطاء ، وكذلك قال الشوري ، والشافعي ، وأحمد .

وقال أبو ثور ، وأصحاب الرأي : الصلح في ذلك جائز . ولا أحفظ عنهم في الرجوع شيئاً .

م ٢٨٤١ – وقال الثوري : إذا تزوجها على أن لها يومـــاً ، ولفلانـــة يـــومين ، فالشرط باطل ، وكره مالك هذا النكاح ، وهذا قول الزهــــري : أن الصلح بعد الدخول .

وفيه قول سواه ، قال الحسن البصري : إذا صالح المرأة على صلح من يومها قال : إذا رضيت فليس لها أن ترجع .

## ٤٣ جماع أبواب وجوب النفقات

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ قد عملنا ما فرضنا عليهـمـيــ أنرواجهـم وما ملكت أيمانهـم ﴾ الآية (١)

وقال جل ثناؤه : ﴿ وعاشروهن بِالمعروف ﴾ الآية (٢) .

 <sup>(</sup>١) سورة الأحزاب : ٥٠ .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۱۹ .

- م ٢٨٤٢ فكان عكرمة يقول: حقها عليه الصحبة الحسنة ، والكسوة ، والرق بالمعروف ، ﴿ وَلَمْنَ مِثْلُ الذِي عليهن بِالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ﴾ الآية (١) .
- (ح ١١٠٩) وثبت أن نبي الله ﷺ قال في خطبة بعرفة : " ولهن عليكم رزقهــن وكسوقين بالمعروف " (٢) .
- م ٣٨٤٣ وقد اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات إذا كانوا جميعاً بالغين ، إلا الناشر منهن الممتنعة . فنفقة الزوجة ثابتة في الكتاب ، والسنة ، والاتفاق .

## ٤٤ باب نفقة الموسع عليه ونفقة المقتر

(ح ١١١٠) ثبت أن رسول الله على قسال لهند بنت عتبة ، وقد قالت له : [ ١٠٠٤/ألف ] إن أبا سفيان رجل شحيح ، ولسيس لي إلا مسا يستخل بسيتي ، فقسال رسول الله على : " خدني مسا يكفيك وولدك بالمعروف " (٣) .

م ٢٨٤٤ – واختلف أهل العلم فيما يفرض للزوجة على زوجها من المكتلة .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٢٨ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه "م" في الحج من حديث جابر بن عبـــد الله في حـــديث طويــــل ٨٨٦/٢ رقـــم ١٤٧ (٢) . ( ١٢١٨ ) ، و"د" في المناسك ٧/٥٥٤ رقم ١٩٠٥ .

 <sup>(</sup>٣) أخرجـــه "خ" في البيـــوع ٤٠٥/٤ رقـــم ٢٢١١ ، والنفقـــات ٥٠٧/٩ رقـــم ٣٦٤٥
 من حديث عائشة .

فقالت طائفة : ليس في ذلك تحديد إنما ذلك على طاقـة الـزوج ويساره ، وإنما يجتهد الحاكم رأيه عند نزول الأمر ، فيفرض مـا فيـه الكفاية بالقصد .

قال مالك: ليس عندنا فيما يفرض على الزوج نفقة معلومة ، إذا هو وجدها ، حبس بذلك امرأته ، أو لم يجدها ، فرق بينه وبين امرأته ، لا على غني ، ولا على مسكين ، ولا في المدائن ، ولا في القرى ، ولا في الآفاق ، لغلاء سعر ، ولا لرخصه ، إنما ذلك عندنا بقدر الموسر والمعسر .

وبه قال أبو عبيد ، لأنه ليس فيه وقت معلوم في كتـــاب ، ولا في سنة ، وقال أبو ثور نحواً من قولهما ، واحتجوا بقصة هند .

وقالت طائفة : يفرض للمقتر مد بمد النبي في كل يوم من طعام البلد الذين يقتاتون حنظة كان أو شعيراً ، ومكيلة من آدم بلادها زيتاً كان أو سمناً ، بقدر ما يكفي ما وصفه من ثلاثين مداً في الشهر ، ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ، وقد قيل : لها في الشهر أربعة أرطال لحم ، في كل جمعة رطل .

وإن كان زوجها موسعاً فرض لها مدان بمد النبي ﷺ ، وفرض لهـــا من الأدم ، واللحم ضعف ما وصـــفته لامـــرأة المقتـــر ، وكـــذلك الدهن ، والعسل .

واحتج في إيجابه المد على المقتر :

رح 1111) بخبر أبي هريرة في الواقع على أهله في رمسضان أنه أمر لكل مسكين مد (١) .

واحتج في فرضه على الموسع عليه مدين ،

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في الصوم ١٦٣/٤ رقم ١٩٣٥ ، وفي مواضع أخرى .

(ح ١١١٢) بخبر كعب بن عجرة أنه أوجب في فدية الأداء لكل مسكين نصف صاع (١).

قال : والفرض على الوسط الذي ليس بموسع عليه ولا على المقتر . ما بينهما مداً ونصفاً للمرأة ، ومداً للخادم .

وقال أصحاب الرأي: فريضة النفقة في ذلك على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، وعلى قدر غلاء السعر ورخصه ، يقوم ذلك قيمة بالمعروف فإن كان معسراً فرض لامرأته من النفقة في كل شهر أربعة دراهم إلى خمسة ، أو ما بين ذلك ، ولخادمها ثلاثة أو أقل من ذلك قليلاً أو أكثر من ذلك ، إنما يفرض على المعسر القوت يقوم السدقيق قيمة ما يكفيها كل يوم (٢) وما لا بد منه من الآدام ، والسدهن لهسا ولخادمها ، وذكروا الكسوة .

وإن كان الرجل موسراً فالنفقة لامرأتـــه [ ٢/٤٠/٢ ] ثمانيـــة أو سبعة ، أو أقل من ذلك قليلاً أو نحو ذلك ، يوسع عليها في الطعـــام ، والآدام ، لخادمها ثلاثة أو أربعة ، أو أقل من ذلك بقليل .

#### ٥٤ باب الكسوة

#### قال أبو بكر :

رح ۱۱۱۳) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : ولهن على كم رزقهن وكسوقمن بالمعروف (٣) .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في المحصر ١٦/٤ رقم ١٨١٦ .

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل وفي " الأوسط " القوت الذي ليس فيه فضل يقوم الدقيق قيمة وما يكفيها كـــل يوم ٢٣٨/ب.

۳) تقدم الحديث راجع رقم ۱۱۰۹.

م ٧٨٤٥ وقد أجمع أهل العلم على أن للزوجة نفتقها وكسوها بالمعروف .

م ٢٨٤٦ وقد اختلف أهل العلم فيما يجب أن يكسوها ، فقال كشير منهم : يكسو ثياب بلد كذا ، ومن كسوة كذا ، لبلدان سموها ، لأن تركت ذكر ذلك اختصاراً ، إذ لا فائدة في كثير مما ذكروه ، لأن عامة أهل البلدان يقل عندهم ما ذكروه . وأصح ذلك وأعدله ، أن لا يحمل أهل البلدان جميعاً على كسوة واحدة ، ولكن يؤمر أهل كل بلد بأن يكسو مما يكسيه أهل ذلك البلد بالمعروف بقدر ما يطيقه المامور به على قدر يساره ، وعسره ، وعلى قدر الكفاية لها على قدر حالها ، وما يكسي مثلها في مثل ذلك البلد .

ويجتهد الحاكم في مثل هذا عند نزول الأمر ، كما يجتهد في المتعــة عند الطلاق التي لم يدخل بما ولم يسم لها مهراً ، وكما يوجب الآداب وغير ذلك .

والدليل على صحة هذا المذهب في النفقــة ، والكــسوة قــول النبي على لهذذ :

(ح ١١١٤) " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف " <sup>(١)</sup> .

ففي هذا بيان الذي يجب من الكفاية من ذلك كله .

## ٦٤ باب عدد من يجب على الزوج نفتهم من خدم الزوجة

م ٢٨٤٧ – واختلف أهل العلم فيمن ينفق عليه الزوج من خدم الزوجة . فقالت طائفة : ينفق على خادم واحد ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأى .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١١٠ .

وقال الشافعي في التي الأغلب أن لا تخدم نفسها ، وقال مالك : الا أن تكون امرأته لا تصلح لخدمة نفسها ، وهو الأكثر من واحدة ، فما عليه أن ينفق أكثر من واحدة .

قال أبو بكر: ليس في وجوب نفقة خدم المرأة أصل يعتمد عليه ، من حديث يجب قبوله ، وإنما هو شيء قاله أهل العلم ، فيفرض من ذلك لخادم واحد وهو أقل ما قيل ، ويوقف ما زاد على ذلك .

## 44 باب الرجل يطالب بنفقة زوجته ولما يدخل عليها [۱/٤١/٢]

فقالت طائفة : إذا كان الحبس من قبله فعليه النفقة ، وإن كان من قبلها فلا نفقة لها ، هذا قــول الحــسن ، والنخعــي ، والــشعبي ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، والكوفي .

وقد روينا عن الحسن أنه كان لا يجعل للمرأة على زوجها نفقة حتى يدخل عليها .

قال أبو بكر: الأول أصح، لها النفقة إلا أن تكون ممتنعة، فتزول نفقتها ما دامت ناشزة.

## ٤٨ باب نفقة الصغيرة التي لا توطأ مثلها

م ٢٨٤٩ ـ واختلفوا في نفقة الصغيرة التي لا توطأ مثلها .

فقالت طائفة : لا نفقة لها ، حتى تدرك أو تطيق الرجال ، كـــذلك قال بكير بن عبد الله الأشبح ، ومالك بن أنس .

وقال الحسن البصري ، والنخعي : إذا كان الحبس من قبل المرأة ، فلا نفقة للمرأة ، وبسه قسال أحمسد ، وإسسحاق ، وأبسو ثسور ، وأصحاب الرأي .

وقال الثوري في الصغيرة : عليه النفقة ، فإذا بلغـــت أن يـــدخل بمثلها ، دخل بها .

## ٤٩ باب الصغير يعقد عليه نكاح امرأة كبيرة

م • ٧٨٥٠ واختلفوا في الصغير يعقد عليه نكاح امرأة كبيرة ، ففي قول محمد بن الحسن : عليه النفقة .

وقال مالك : لا نفقة لها .

وقال الشافعي وهو بالعراق : عليه النفقة ، وبه قال أبو ثور . .

قال أبو بكر: أما البالغ الذي تزوج صفيرة ، فعليه النفقة للدخول هذه الزوجة في جملة من فرض لهن النفقة ، ولو قال قائل: يفرض على الزوج الصغير النفقة كما يفرض في ماله نفقة والديه ، ومماليكه ، لكان ذلك مذهباً ، والله أعلم .

م ٧٨٥١ - وأجمع عوام أهل العلم على إسقاط نفقة الناشز المانعة نفسسها مسن الزوج ، هذا قول الشعبي ، وحمساد بسن أبي سسليمان ، ومالسك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

ولا أعلم أحداً خالف هؤلاء إلا الحكم ، فإنه قال في امرأة خرجت من بيت زوجها عاصية ، لها نفقة .

قال أبو بكر: الأول أصح.

# ٥٠ باب وجوب نفقة زوجة الغائب وما يؤخذ به منه وما لا يؤخذ

م ٢٨٥٧ - واختلفوا في وجوب نفقة الزوجة على الزوج الغائب أيام غيبته ، فثبت أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم ، يأمرهم أن ينفقوا عليهن (١) ، أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا [ ١٠٤١/٣] بنفقة ما مضى ، وبه قال الحسن البصري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال النعمان : نحن لا نقول ذلك ، نقول ليس لهـ ا شـــيء إلا أن يفرضه السلطان .

قال أبو بكر: نفقة الزوجة وأجبة بالكتاب ، والسنة ،والاتفاق ، ولا يزول ما وجب بالحجج التي ذكرناها إلا بسنة أو اتفاق ، ولا نعلم شيئاً يدل على سقوط نفقة الزوجة ، إلا الناشز الممتنعة ، فنفقة الزوجة واجبة على الزوج غائباً ، كان الزوج أو حاضراً .

## ٥١ باب الرجل يعجز عن نفقة زوجته

م ٣٨٥٣ - واختلفوا في الرجل يعجز عن نفقة زوجته ، فتسأله الطلاق .

<sup>(</sup>١) في الأصل " عليهم " .

فقالت طائفة: يفرق بينهما ، كذلك قال مالك ، ويحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

واحتج محتجهم بقول عمر بن الخطاب أنه كتسب إلى أمسراء الأجناد ، وقد ذكرته فيما مضى . وقد روي ذلك عن أبي هريسرة ، وسعيد بن المسيب ، والحسن .

وقالت طائفة : لا يفرق بينهما ، كذلك قال عطاء ، والزهـــري ، وابن شبرمة ، والثوري ، والنعمان ، وصاحباه .

وفي هذا الباب قول ثالث: حكي عن عبيد الله بن الحسس أنسه قال: يحبس الرجل بنفقة امرأته حتى ينفق عليها أو يطلقها، ولا آمره بطلاقها إذا عجز، يحبس أبداً.

وقد احتج من يقول بالقول الثاني: نكاحها قد انعقد بإجماع ، فلا يفرق بينهما إلا ياجماع مثله ، أو سنة عن رسول الله الله على لا معارض لها ، فإن احتج محتج بالعنين ، فإنما يفرق بسين العنين وبسين زوجته ياجماع إذا كان موجوداً ، ولو اختلفوا في العنين ، لوجب الوقوف عن التفرق بينهما .

م ٢٨٥٤ – واختلفوا في السائل يتزوج المرأة ، وهي تعلـــم أن مثلـــه لا يجـــزي النفقة ، فقال مالك : لا أرى لها قولاً بعد ذلك .

وقال الشافعي : يفرق بينهما إذا سألت ذلك .

م ٣٨٥٥ – واختلفوا في القدر الذي ينظر من لا يجد مــا ينفــق علـــى أهلــه، فقال حماد ابن أبي سليمان يؤجل سنة

وروينا عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : اضربوا لمه شهراً أو شهرين ، وقال مالك : الشهر ونحوه .

وقال الشافعي: لا يؤجل أكثر من ثلاث.

م ٣٨٥٦ - وقال مالك : إذا فرق الإمام بينهما تكون تطليقة ، وهو أحــق بحــا إن أيسر ما دامت في العدة .

وقال الشافعي : تكون فرقة بلا طلاق ، [ ٢/٢ /ألـف ] ولا يملك رجعتها .

قال أبو بكر: يكون إنقطاعاً للعصمة من غير طلاق يكون فيه الرجعة.

## ٥٢ مسائل من أبواب النفقات

م ٣٨٥٧ – كان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور : يرون بيع العــروض في نفقــة الزوجة ، وبه قال يعقوب ، ومحمد .

وقال النعمان : في حالة النفقة من الدنانير ، والـــدراهم ، ولكنـــه لا يبيع من عروضه شيئا ، إلا برضي منه وتسليم .

قال أبو بكر: القول الأول أصح.

م ٢٨٥٨ – وكان يحيى بن آدم ، والشافعي يقولان : يجري عليها النفقة من مال الزوج يوماً بيوم ، وقد روينا عن الشعبي أنه فرض لامرأة في قوقسا عشر صاعاً بالجحازي (١) ودرهمين ، لدهنها وحاجتها في كل شهر .

وقال أصحاب الرأي : يفرض لامرأة المقتر في كل شهر كذا .

قال أبو بكر: لو جاز أن يفرض لــشهر، وتقبــضه في أول الشهر، لجاز أن يفرض لسنة وتقبضه في أول السنة، وأصح من ذلك أن ينفق يوماً بيوم.

<sup>(</sup>١) التصحيح من الأوسط ٢٣٨/ ألف وكان في الأصل " بالحجاجي " .

#### قال أبو بكر:

م ٧٨٥٩ ولو دخلت امرأة الرجل عليه ، ومرضت مرضاً شديداً لا تقدر معــه على إتيالها ، كانت عليه نفقتها ، وهذا قول الـــشافعي ، وأبي ثـــور ، وأصحاب الرأي .

م • ٢٨٦- وإذا قالت امرأة الرجل: هو موسر فافرضوا عليه على قدر ذلك ، وقال هو: بل أنا معسر ، فالقول قوله مع يمينه ، فإن أقامــت المــرأة البينة على ما تدعي ، أخذ بينتها ، وهذا على قول الشافعي ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأى .

م ٢٨٦١ - وإذا كان للرجل على المرأة ديناً ، فقــال : احبــسوا نفقتــها ممــا لي عليها ، وجب ذلك ، وقاضها به في قول أصحاب الرأي .

وقال أبو ثور: فيها قولان:

أحدهما كما قال أصحاب الرأي .

والثانى : إن عليه تركها إلا أن توسر .

قال أبو بكر: أصح القولين أن يؤخر بما عليها، إذا كانت معدمة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وإنكان ذوعسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ الآية (١).

م ٢٨٦٢ – وإذا كان على الزوج صداق ، ونفقة ، فدفع شيئا ، واختلف فيما دفع ، فقال الزوج : من المهر ، فقالت : بل من النفقة ، فالقول قول الزوج مع يمينه في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وبه نقول .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٨٠.

## ٥٣ باب اختلاف الزوجين في النفقة

م ٣٨٦٣ - واختلفوا في الزوج والمرأة يختلفان في النفقة ، فقال الروج : قد دفعت إليها نفقتها ، وقالت المرأة لم يدفع إلي ، فقال الشافعي ، وأبو ثور : القول قولها مع يمينها ، وعليه النفقة كسائر الحقوق ، ولا يبرأ من عليه حق مما عليه حتى يقر الدي لد عليه الحق ، أو تقوم بينة على قبضه .

وقال أصحاب السرأي : إذا اختلفا فقال السزوج : قسضى على [ ٢/٢٦/ب ] القاضي منذ شهر إنما لك نفقة شهر ، وقالت المرأة : بل قضى لي بنفقة بثلاثة أشهر ، فإن القسول في ذلك قسول الزوج مع يمينه ، وعلى المرأة البينة .

وقال مالك : إذا اختلفا فالقول قول الزوج ،إذا كان مقيماً معها ، وإن كان غائباً فالقول قولها من يوم رفعت أمرها إلى السلطان .

قال أبو بكر: القول في هذه الأقوال قول المرأة مسع يمينها ، وكل من علم قبله حق ، فليس يسبرأ منسه إلا ببينة تسشهد له ، أو بإقرار من الذي له الحق بالبرأة لمصاحبته .

#### قال أبو بكر :

م ٢٨٦٤ - وإذا بعث الرجل إليها بثوب فقال الرجـــل : هـــو مـــن الكـــسوة وقالت : بل هو هبة ، فالقول قول الزوج مع يمينه في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول.

م ٣٨٦٠ - واختلفوا في المرأة ينفق عليها من مال زوجها ، ثم يعلمه أنسه كسان قد مات قبل ذلك . فقال أبو العالية ، وأبو قلابة ، ومحمد بن سيرين : مـــا أنفقـــت ، من نصيبها .

وهذا على مذهب الشافعي .

وبه نقول . وهذا بمترلة رجل أكل طعاماً ظن أنه له ، فعلم بعـــد ، أنه كان لغيره .

وفيه قول ثان :وهو أن ذلك لها بما حبست نفسها عليه ، هذا قول الحسن البصري ، والنخعى .

#### مسألية

م ٢٨٦٦ - واختلفوا في وجوب النفقة على العبد لامرأته المطلقة الحامل ، فأوجبت طائفة عليه النفقة على ظاهر قوله تبارك وتعالى : ﴿ وإن كَنْ أُولَاتَ حَمْلُ فَانْفُقُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى نَضْعَنْ حَمْلُهُنْ ﴾ الآية (١) .

هذا قول الأوزاعي ، والشافعي .

وقال أحمد في رجل طلاق امرأته ثلاثاً ، وهي مملوكة حامـــل ، أن عليه نفقتها ، وبه قال إسحاق ، ولم يذكر حراً ولا عبداً .

وقال مالك بن أنس: لا نفقة عليه ، وكذلك روي عن الشعبي .

## ٥٤ باب نفقة العبيد

م ٢٨٦٧ – وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن علمي العبسد نفقــة زوجته . هذا قول الشافعي ، ومالك ، والشعبي .

وقال أصحاب الرأي : تجب نفقتها عليه بعد أن يكون بوأها بيتاً .

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق: ٦.

م ٢٨٦٨ - وفي قول أصحاب الرأي : إذا اجتمع عليه نفقتها ، ولم يكن معــه ، بيع فيه ، أو يؤدي عنه سيده .

والخيار في الحرة إليها ، والخيار في الأمة إلى سيدها .

#### ٥٥ باب الذمية تكون تحت المسلم

#### قال أبو بكر:

م ٢٨٦٩ - إذا كانت الذمية [ ٣/٢ / ألف ] تحت المسلم كان حكمها في نفسها ، وكسوتها ، وسائر ما يجب لها من حقوق الأزواج ، حكم المسلمة حرة في قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

#### قال أبو بكر:

م ۲۸۷۰ وإذا تحاكم أهل الذمة إلينا ، حكمنا بينهم كحكمنا بين المسلمين ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ حَكُمَتُ فَاحَكُمْ بِينَهُمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

#### ٥٦ـ باب نفقة الوالدين

(ح 1110) ثبت أن رسول الله ﷺ قال : " إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وأن ولده من كسبه " (٢) .

<sup>(</sup>١) سورة المائدة : ٢٤ .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "د" في البيوع ٨٠٠/٣ رقــم ٣٥٢٨ ، و"ت" في الأحكــام ٧٦/٣ رقــم ١٣٦٣ ،
 و"ج" في التجارات ٧٢٣/٢ رقم ٢١٣٧ .

م ٢٨٧١ – وأجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين اللسذين لا كسسب لهما ، ولا مال ، واجبة في مال الولد .

كذلك قال مالك ، والثوري ، والحسن بن صالح ، والـــشافعي ، والنعمان وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

غير أن الشافعي قال : إذا كانا ذميين ، ولم يذكر ذلك أحد غيره .

م ٢٨٧٢ – واختلفوا في وجوب نفقة الجد في مال ولـــد الولـــد ، ففـــي قـــول الشافعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي : تجب نفقتة على ولد ولده ، إذا كانا في حال من يجب لمثله النفقة .

ولا يجب ذلك في قول مالك .

وقال أحمد : يجبر الرجل على نفقة أبيه ، وامرأته .

#### ٥٧\_ باب وجوب نفقة الولد

(ح ١١١٦) ثبت أن رسول الله ﷺ قال لهند بنت عتبة ، وقد قالت لــه : إن أبا سفيان رجل شحيح ، وأنه لا يعطيني وولدي ما يكفييني إلا ما أخذت منه سراً وهو لا يعلم ، قال النبي ﷺ : " خذي مـا يكفيــك وولدك بالمعروف " (١) .

م ٣٨٧٣ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن علم المسرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم .

م ٢٨٧٤ – واختلفوا في وجوب نفقة البالغ الذي لا مال له منهم ولا كـــسب يستغنى به .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١١٠ .

فقالت طائفة : على الأب ، أن ينفق على ولده ، ولــد الــصلب الذكور حتى يحتلموا (١) .

فإذا احتلموا لم يلزمه نفقتهم ، والنساء حتى يتزوجن ، ويدخل بمن أزواجهن ، فإذا دخل بما زوجها فلا نفقة بما ، وإن طلقها بعد البناء ، أو مات عنها فلا نفقة لها على أمها ، فإن طلقها قبل البناء فهي علمي نفقتها ، ولا نفقة لولد الولد على جدهم ، هذا قول مالك .

وقالت طائفة : وينفق على ولده حتى يبلغوا المحيض ، والحلم ، ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يكونوا زمنى (7) فينفق عليهم ، الذكر والأنثى فيه سواء ، ما لم يكن لهم أمسوال ، [7/7/7] وسسوى في ذلك ولده ، وولد ولده وإن سلفوا ، ما لم يكن لهم أب دونه يقدر على أن ينفق عليهم .

وإذا زمن الأب والأم انفق عليهما الولد ، وكذلك الأجداد ، هذا قول الشافعي .

وقالت طائفة : يفرض عليه نفقة ولده الصغار ، والنسساء ، والرجال الزمنى ، فأما الذين لا زمانة بهم من الرجال ، فإنه لا يفرض لهم نفقة ، ومن كان منهم رجل به زمانة أو امرأة غير زمنة دفعت نفقته إليه ، هذا قول أصحاب الرأى .

وأوجبت طائفة النفقة لجميع أولاده البالغين ، الأطفال من الرجال والنساء ، إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بهما عن نفقة الوالد ، على ظاهر قول رسول الله في لهند : " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف " . ولم يستثن ولداً بالغاً دون الطفال ،

<sup>(</sup>١) في الأصل " حتى يحتلم " .

<sup>(</sup>٢) زمني كجرحي : مفردة زمين أي رجل مبتلي في الزمانة والعاهة . اللسان ١٧٠/٠٠ .

## ٥٨ـ باب وجوب النفقات على ذوي الأرحام لليتيم الذي لا مال له

م ٧٨٧٥ - أجمع عامة أهل العلم على أن نفقة الصبي ، وأجر رضاعه إذا تــوفي والده ، وله مال ، أن ذلك في ماله ، كذلك قال الحسن البــصري ، وعبد الله بن عتبة ، وشريح ، وعطاء بــن أبي رباح ، وقبيصة بن ذؤيب ، والنخعى .

وبه قال الزهري ، وأبو الزناد ، وربيعة ، ومالك ، والـــشافعي ، وأصحاب الرأي .

وروي عن حماد بن أبي سليمان أنه قال : يخرج رضاع الصبي مـــن جميع المال ، ثم يقسم له نصيبه مما بقي ، جعله بمترلة الدين .

وروي عن النخعي أنه قال : إن كان المال قليلاً فمن نصيبه ، وإن كان كثيراً فمن جميع المال .

م ٢٨٧٦– واختلفوا في الصبي المرضع الذي لا أب ولا جد له .

فقالت طائفة : نفقته وأجور رضاعه على كل ذي رحم محمرم ، هذا قول أصحاب الرأي .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه حبس عصبة حتى ينفقوا علمى صبى ، الرجال دون النساء .

وبه قال الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق وقالوا : إن لم يكن له عصبة ففي بيت المال . وقالت طائفة : يجبر على نفقته كل وارث ، هذا قــول الحــسن البصري ، ومجاهد ، والنخعي ، وقتــادة ، والحــسن بــن صــالح ، وابن أبي ليلى ، وأبي ثور .

وفي قول مالك : تكون النفقة على الأب ، وليس ذلك على الجد ، ويجبر الولد على نفقة والديه الأدنين خاصة ، ولا يجبر على نفقة جده ، ولا جدته ، ولا يجبر على ولد ولده .

وكان الشافعي يقول: يجبر الرجل على نفقة ولده وولد ولده والده والده والده والده والنات ، ويجبر الرجل على نفقة والديه ، وأجداده ، وجداته وإن بعدوا ، ولا يجبر على نفقة غير هؤلاء .

والذي به أقول ، إيجاب النفقة للوالدين ، والولـــد ، دون ســـائر القرابات .

#### مسألسة

م ٢٨٧٧ – كان الشافعي يوجب على الذمي نفقة زوجته الذمية إذا أسلمت وهي حامل ، حتى تضع هملها ، وأجر الرضاع (١) .
وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

## ٥٩ باب وجوب الرضاع على المرأة ذات الزوج لولدها منه

م ٢٨٧٨ – واختلفوا في المرأة ذات الزوج تأبى أن ترضع ولدها منه .

فقالت طائفة : تجبر على رضاعه ما كانت امرأته ، هـــذا قــول مالك ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وأبي ثور .

<sup>(</sup>١) كذا في الأصل، وفي الأوسط ٢٤٢/ب " وأجر الرضاع بعد وضع الحمل " .

وفيه قول ثان (¹): وهو أن ليس عليها أن ترضع ولدها منه ، هذا قول أصحاب الرأي ، وبه قال الثوري .

وقد حكي عن مالك أنه فرق بين ذات اليسار ، وذات الشرف ، وبين غيرها ، فجعل على الأب إذا كانت هكذا .

## ٦٠ باب جماع أبواب حقوق الزوجين إذا افترقا وتنازعا الولد

م ٢٨٧٩ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الـــزوجين إذا افترقـــا ولهما ولد طفل ، أن الأم أحق به ما لم تنكح .

وممن حفظنا ذلك عنه يجيى الأنصاري ، والزهري ، ومالك ، والشوري ، وأبر ، والسطافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبر وأصحاب الرأي .

وبه نقول .

وقد روينا عن أبي بكر الصديق أنه حكم على عمر بن الخطاب وقضى بعاصم لأمه أم عاصم .

م ٧٨٨٠ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن لا حق للأم في الولسد إذا تزوجت

(ح ١١١٧) وقد روينا عن النبي ﷺ أنـــه قـــال : " هــــي أحـــق بالولـــد مـــا لم تتزوج " (٢) .

<sup>(</sup>١) في الأصل " ثالث " .

 <sup>(</sup>٢) أخرجه "د" في الطلاق من حديث عبد الله بن عمرو ٧٠٧/٧ رقم ٢٢٧٦.

## ٦١ باب تخيير الفلام بين الأبوين

م ٢٨٨١ – واختلفوا في الوقت الذي يخير فيه الولد بين الأبوين .

فقالت طائفة: الأم أحق بالجواري حتى ينكحن ويسدخل بمسن، وإن حضن، وأما الغلمان فهي أحق بهم حتى يحتلمسوا، وإذا بلغسوا الأدب أدبهم الأب عند أمهم، هذا قول مالك.

وقالت طائفة : يخير إذا صار ابن سبع سنين أو ثمان سنين ، هكذا قال الشافعي .

قال إسحاق : يخير ابن سبع ، [ ٢/٤٤/ب ] وهو حسن ، وقـــال أحمد : يخير إذا كبر .

وقال أبو ثور : إذا أكل وحده ، ولبس وحده ، وتوضأ وحده ، خير ، وبه قال أصحاب الرأي .

(ح ١١١٨) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه خير غلاماً بين أبويه (١) .

## ٦٢\_ باب الأبوين تختلف داراهما

م ۲۸۸۲ – واحتلفوا في الأبوين تختلف داراهما ، أو العصبة ، والأم ، فكان شريح يقول : الصبية مع أمهم ما كانت الدار واحدة ، فإذا افترقت الدار فالأولياء أحق . وبه قال الشافعي .

وفيه قول ثان : وهو أن كانت رحلة نقلة ، قيل للأم : إن شــــئت فابتغي دارك ، وإن شئت فأنت أعلم ، وإن كان أصل النكاح في ذلك

 <sup>(</sup>١) أخرجه "د" في الطلاق ٧٠٨/٢ رقم ٧٢٧٧ ، و"ج" في الأحكام ٧٨٨/٢ رقم ٢٣٥١ ،
 و"ن" في الطلاق ١٨٥/٦ رقم ٣٤٩٦ كلهم من حديث أبي هريرة .

البلد ، فأرادت المرأة أن تشخص ولدها من ذلك المصر ، فأبوهم أحق هم ، وإن كان أصل النكاح في غيره ، فأرادت المرأة أن تسخص بولدها ، إلى ذلك المصر الذي كان فيه أصل النكاح ، كان أمهم أحق بهم ، هذا قول أصحاب الرأي .

#### قال أبو بكر:

م ٣٨٨٣ - وإذا خرجت الأم من البلد الذي فيه ولدها ، ثم رجعت إليهم ، فهي أحق بولدها في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك لو تزوجت ثم طلقت ، أو توفي عنها زوجها ، رجعت في حقها من الولد .

## ٦٣ باب تنازع القرابات في الولد

م ٢٨٨٤ – أجمع مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، والنعمان على أن الرجل إذا طلق امرأته ولها منه أولاد صغار ، ألها أحق بولدها ، ما داموا صغاراً ، فإن تزوجت فإلها أحق بهم إن كان لها أم .

م ٢٨٨٥ – واختلفوا فيه إذا لم يكن لها أم ، وكانت لهم جـــدة هـــي أم الأب ، فقال مالك : أم الأب أحق إذا لم تكن للصبي خالة .

وقال ابن القاسم : قال مالك وبلغني ذلك عنه أنه قال : الخالة أولى من الجدة أو الأب .

وفيه قول الشافعي ، والنعمان : أم الأب أحق من الخالة .

وفي قول مالك: الجدة من الأب أولى من الأخت، والأخت أولى من العمة ، والعمة أولى ممن بعدها ، والأب أولى مسن الأحست ، والحدة ، والحالة أولى من الأب .

م ٢٨٨٦ – وقال الشافعي: " وإذا اجتمعت (١) القرابة من النساء وتنازعن (٢) في الولد ، فالأم أحق ، ثم أمها ، ثم أمهات أمها وإن بعدن ، ثم الجدة أم الأب ، ثم أمها وأمهاقسا ، ثم الجدة أم أب الأب (٣) ، ثم أمها وأمهاقا ، ثم الأخت للأب ، ثم الأخت للأب ، ثم الأخت للأب ، ثم الخالة ، ثم العمة " (٤) .

ولا ولاية لأم ، أي [ ٢/٥٤/ألف ] الأم ، لأن قرابتها بأب لأيام ، ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمهاتها . فأما أخواتها وغيرهن فإنما يكون حقهن بالأب . ولا يكون لهن حق معه وهن يدلين به .

م ٢٨٨٧ - والجد أب الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب ، وكذلك أبو الأب ، وكذلك العمام ، وابن العمام ، وابن عما الأب ، والعصبة يقومون مقام الأب ، ما لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهامًا .

وقال أبو ثور: لما أجمعوا أنه مع الأم، فإن ماتت الأم فهو مع مقاقرب الناس من الأم، ولا يكون لأحد من قبل الأب حق فيه، حسى لا يبقى من قبل الأم أحد، ثم يصير إلى الأب فيكون من كان أقرب إلى الأب من النساء، كان أولى الأقرب فالأقرب، وكذلك الرجال.

وإذا اجتمعت الجدة أم الأب والخالسة ، والعمسة ، والأحست للأب والأم ، فالأخت للأب والأم أولى به ، وذلك أنها أقسرب إلى الأم ، فإن لم تكن فالأخت للأم ، فإن لم تكن فالخالسة أولى بهسم ، فإن لم تكن فالأخت للأب أحق بهم ، لأنها أقرب ، فإن ماتت فالجدة

 <sup>(</sup>١) في الأصل " اجتمع " وكذا في الأم .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " تنازعوا " .

<sup>(</sup>٣) في الأم " أم الجد أبي الأب " .

<sup>(</sup>٤) قاله في الأم ٥/ ٩٢.

من قبل الأب ، فإن تزوجــت ولم يكــن الــزوج جـــد الــصبي ، فالعمة أحق بهم .

وقال النعمان: الأم أحق، ثم أم الأم، ثم أم الأب، ثم الخالسة، ثم العمة، والجمة والجدة التي من قبل الأب أحق بالخلام حتى يستغني، وأحق بالجارية حستى تحسيض، والعمسة والخالة أحق بالجارية، والغلام حتى يستغنيا.

#### مسائسل

م ٢٨٨٨ – واختلفوا في الزوجين يفترقان بطلاق والزوجة ذميه .

فقالت طائفة : لا فرق بين الذمية ، والمسلمة ، وهي أحق بولـــدها هذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وابن القاسم صاحب مالك .

وقد روينا حديثاً مرفوعاً موافقاً لهذا القول ، وفي إسناده مقال .

وفيه قول ثان : وهو أن الولد مع المسلم منهما ، هذا قول مالك ، وسوار ، وعبيد الله بن الحسن .

وحكي ذلك عن الشافعي .

م ٣٨٨٩ – واختلف مالــك ، والــشافعي في الأم إذا نكحــت ، ففــي قــول مالك : ينقطع حقها من الولد ، إذا دخل بما زوجها .

وفي قول الشافعي : إذا نكحت فقد انقطع حقها .

م ٧٨٩٠ واختلفوا في الزوجين يفترقان أحدهما حر والآخر مملوك .

فقالت طائفة: الحسر أولى ، هـذا قـول عطـاء ، والثـوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك في الأب إذا كان حراً وله ولد حر ، والأم مملوكة : إن الأم أحق به ، إلا أن تباع فتنقل ، فيكون الأب أحق به .

م ٢٨٩١ – واختلفوا في الولد البسالغ رجـــلاً كـــان أو المـــرأة ، [ ٧/٤٥/ب ] يريد الوالد ضمهما إليه ويأبي الولد .

فكان أبو ثور يقول: إذا كانا مؤمنين فهمـــا أحـــق بأنفـــسهما، وحكى ذلك عن الشافعي.

وقال مالك في المرأة إذا زوجها أبوها ، وبنى بما زوجها ، فهمي أحق بنفسها .

وقال أصحاب الرأي : كنحو من قسول أبي تسور في النيب ، قالوا : فإن كانت بكراً مأمونة كانت أو غير مأمونة ، فلأبيها ضمها إليه ، قالوا : والغلام إذا احتلم ، فلا سبيل للوالد عليه ، فسإن كسان غير مأمون ، فللأب أن يضمه إليه ، وان يؤويه .

#### مسائسل

م ٢٨٩٢ – واختلفوا في الرجل يخطب إلى القوم ، لرجل ذكره ، فأنكر المخطوب له ذلك .

فقال الزهري ، وقتادة : على الخطاب نصف الصداق ، وقال النعمان كذلك .

وقال محمد : على الرسول المهر كاملاً .

وفيه قول ثان : وهو أن ليس على الخاطب شيء إلا أن يــضمن ، هذا قول مالك ، والثوري ، والشافعي .

وقال أبو نسور: على الرسول نسصف السصداق، ويقال لذلك: طلق، وقال يعقوب، ومحمد: إذا جعل عليه اليمين، فإذا حلف فلا سبيل عليه.

م ٣٨٩٣ – وقال أبو ثور : وإذا خطب الرجل على رجـــل غائـــب لم يـــأمره ، وزوجته المرأة على نفسها ، أو زوجها أبوهـــا ، فالنكـــاح باطـــل ، لا يجوز ، أجازه المزوج ، أو لم يجزه ، وهذا على مذهب الشافعي . وبه أقول .

وقال أصحاب الرأي : إذا بلغه فأجاز ، فالنكاح جائز .

م ٢٨٩٤ – وإذا وكل رجل رجلاً أن يزوجه بامرأة ، ووكلته المرأة أيضاً ، جـــاز أن يزوجهما في قول أبي ثور ، ويشهد على ذلك .

وحكى أبو ثور ذلك عن الكوفي .

قال أبو بكر : وهذا لا يجوز في قول الشافعي .

#### ٦٦- باب وقت الدخول على النساء

(ح ۱۱۱۹) ثبت أن رسول الله ﷺ تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين ، وبني بما وهي بنت تسع سنين (۱) .

م ٢٨٩٥ – واختلف أهل العلم في هذه المسألة ، فكان أحمد ، وأبو عبيد يقـــولان بظاهر هذا الحديث ، وبه قال النعمان .

قال : غير أنا نقول : إن بلغتها ثم لم يكن لها من الجسم والقوة مسا تحمل الرجل ، كان لأهلها منعها منه ، وإذا لم تكن بلغت التسع ، ولها من الجسم والقوة ما تحتمل الرجل ، لم يكن لهم أن يمنعوها منه .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٦٨ .

وقال الشافعي : إذا كانت الزوجة جسيمة تحمل مثلها أن تجامع ، يعني خلى بينه [ ٢/٢٤/ألف ] وبينها ، وإن كانت لا تحمــل ذلــك ، فلأهلها منعها حتى تحمل الجماع .

#### ٦٧ باب العسزل

م ٢٨٩٦ - اختلف أهل العلم في الرجل تكون لـــه الجاريـــة ، يعــزل عنــها ، فرخص فيه جماعة من أصحاب رسول الله على .

وممن روينا عنه أنه رخص في ذلك ، علي بن أبي طالب ، وسعد ابن أبي وقاص ، وأبو أيوب الأنصاري ، وزيد بسن ثابست ، وابسن عباس ، وجابر بن عبد الله ، والحسن بن علي ، وخباب بسن الأرت ، وسعيد بن المسيب ، وطاووس .

وروينا عن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعلم ابسن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عمر ألهم كرهوا ذلك .

قال أبو بكر: العزل عن الأمة مباح مطلق:

(ح ۱۱۲۰) للثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال لرجل كانت له جارية : " اعتزل عنها ، إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها " (١) .

م ٣٨٩٧ – واختلفوا في العزل عن الحرة ، والأمة بإذهما وغير إذهما ، فروينا عن ابن عباس أنه قال : تستأمر الحرة في العزل ، ولا تستأمره السسرية ، وإن كانت أمة تحت حر ، استأمرها كما استأمر الحرة .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "م" في النكاح مـــن حـــديث جـــابر ۱۰۶٤/۲ رقـــم ۱۳۴ ( ۱۶۳۹ ) . و"د" في النكاح ۲۲۰/۲ رقم ۲۱۷۳ من حديث جابر .

و ممن روينا عنه أنه قال تستأمر الحرة ، ابن مــسعود ، وعطــاء ، والنخعي .

وقال مالك: لا يعزل عن الحرة إلا ياذلها ، ويعزل عن الأمة إذا كانت زوجة ، ويعزل عن الأمة إذا كانت زوجة بإذن أهلها ، ويعزل عن أمته بغير إذن ، وبه قال أحمد في الحرة ، وفي الأمة إذا لم تكن زوجته .

وقال النعمان في الأمة الزوجة : الإذن فيه إلى الولي .

قال أبو بكر: يكره أن يعزل عن الحرة إلا بإذها .

## ٦٨ ـ باب إتيان النساء في أدبارهن

#### قال أبو بكر:

(ح 1171) في حديث رسول الله ﷺ أنه قال : " إن الله لا يستحي من الحــق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن " (١) .

م ٢٨٩٨ - وقد روينا عن ابن عباس أنه قال في قول عسز وجل : ﴿ فَإِنَّوا حَرَثُكُ مَ أَنَّى شُنَّمَ ﴾ الآية (٢) ، يعنى الحرث في الفرح ، يقول : تأتيها كيف شئت مقبلة أو مدبرة ، على أي ذلك أردت ، بعد أن لا تجاوز الفرج إلى غيره ، قال : وهو قول : ﴿ من حيث أمرك مالله ﴾ الآية (٣) .

 <sup>(</sup>۱) أخرجه "ج" من حديث خزيمة بن ثابت ٦١٩/٢ رقم ١٩٧٤ ، و"ت" ٣٨٧/٢ رقم ١١٦٧ من حديث على بن طلق .

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة : ٢٢٣ .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة : ٢٢٢ .

وقال عكرمة ، وسعيد بـن جــبير ، ومجاهـــد : هـــذا المعـــنى ، وقال مجاهد : إتيان المرأة في دبرها بمتزلة إتيان الرجل بالرجل .

وروي عن طاووس أنه قال : كان بدء عمل قـــوم لـــوط ، فعـــل الرجال بالنساء .

وكان الشافعي يحرم ذلك.

وقد روينا عن ابن عمر في هذه المسألة [ ٢/٢٤/ب ] روايتان .

إحداهما في قوله : ﴿ إِنْيُ شُنْتَ ﴾ من حيث شئتم في الفرج . وروينا عنه غير ذلك .

واختلفت الحكايات فيها عن مالك .

وإذا ثبت الشيء عن رسول الله ﷺ ، استغني به عما سواه .

#### 79. باب الاستمناء

#### قال أبو بكر:

م ٧٨٩٩ = واختلفوا في الاستمناء ، فحرمــت ذلــك طائفــة ، وممــن حرمــه الشافعي .

واحستج بقولسه عسز وجسل: ﴿ والذين همدانسروجهم حافظون ﴾ إلى قولسسه ﴿ فمن ابتغسى ومراء ذلك فألسّك همم العادون ﴾ الآية (١). قال: ولا يحل العمل بالذكر، إلا في زوجة أو ملك يمين.

 <sup>(</sup>١) سورة المؤمنون : ٥-٧ ، وسورة المعارج : ٢٩-٢٩ .

وبلغني عن مالك أنه سئل عن هذه المسألة ، فتلا هذه الآية .

وروي عن ابن عمر ، وعكرمة ، ألهما قالا : ذلك فاعل بنفسه .

وعن ابن عباس أنه قال: لكاح الأمة خيير منه ، وهسو خيير من الزنا . وكان الحسس يكره ذلك ، ورخص فيه عمرو ابن دينار .

قال أبو بكر: بقول الشافعي نقول ، للحجة التي ذكرها (١) .



<sup>(</sup>١) راجع الأم ٥/٤٩.

### ٥٣ - كتاب الطلاق

#### ١ باب مبلغ الطلاق

أخبرنا أبو بكر محمد (۱) بن إبراهيم بن المنذر قال : (ح ١١٢٢) روينا عن النبي الله أن رجلاً قال له : أرأيست قاول الله جال ثناءه : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ الآية (٢) فأين الثالثة ؟ قال : التسريح بإحسان ، الثالثة (٣) .

#### ٢\_ باب إباحة الطلاق

#### قال أبو بكر:

م • • • ٢٩ - أباح الله الطلاق في كتاب فقال : ﴿ يِا أَيِّهَا النبي إذا طلقت مالنساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ الآية (٤٠) .

رح ١١٢٣) وثبت أن نبي الله على قال لعمر ، حين سأله عن طلاق ابسن عمسر قال : " فإذا طهرت فليطقها إن شاء " (°) .

 <sup>(</sup>١) في الأصل " أحمد بن إبراهيم " وهو خطأ .

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۲۹ .

 <sup>(</sup>٣) رواه سعيد بن منصور من طريق إسماعيل بن سميع عن أبي رزين أن رجلاً الح ... ٣ ق ٣٤٧/١
 رقم ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ وكذا عند "بق" ٧/٠ ٣٤ .

<sup>(</sup>٤) سورة الطلاق : الآية الأولى .

<sup>(</sup>٥) أخرجه "خ" في الطلاق من حديث ابن عمر ٣٥٦/٩ رقم ٥٧٥٨.

فدل الكتاب والسنة على أن الطلاق مباح غـــير محظـــور ، ودل طلاق النبي على حفصة على مثل ذلك .

(ح ١١٢٤) روينا عن النبي ﷺ أنه طلق حفصة ، ثم راجعها (١) .

وقد روينا أخباراً كثيرة تدل على إباحة الطلاق ، وليس في النسهي عن الطلاق ، ولا في المنع منه خبر يثبت .

#### ٣- باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل به

قال الله جسل ذكسره: ﴿ يِا أَيِهَا النبي إذا طلقت مالنساء فطالقوص لعدتهن ﴾ الآية (٢) .

(ح ١١٢٥) وثبت أن ابن عمر طلق امرأته على عهد رسول الله [ ٢٧/١/السف ؛ وهي حائض تطليقة واحدة ، واستفتى عمــر رســول الله الله الله فأمره أن يراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم يمهلها حتى تحيض عسك حيضة ، ثم يمهلها حتى تطهر ، فإذا أراد أن يطلقها فليطلقها مسلم قبل أن يجامعها (٣) .

فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق بما النساء .

#### قال أبو بكر:

م ٢٩٠١ - وممن رأى من أهل العلم أن الطلاق للسنة ، أن يطلقها طاهراً في قبل عدمًا ، ابن مسعود ، وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وعطساء ،

<sup>(</sup>۱) رواه ابن حبان في صحيحه ، من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، كمنا ذكسر ه الهيثمي في موارد الظمآن ص ٣٢٩ .

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاق : الآية الأولى .

 <sup>(</sup>٣) تقدم الحديث راجع رقم ١٩٢٣.

وطاووس ، وعمرو بن دينار ، وقتادة ، وربيعة ، ومالك بن أنــس ، والشافعي ، وأحــد ، وإســحاق ، وأبــو عبيــد ، وأبــو ثــور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، والحجة فيه ظاهر كتاب الله ، والأخبار الثابتــة عن رسول الله على الله يعلم أهل العلم يختلفون فيه .

### ٤ باب الطلاق الذي يكون مطلقه مصيباً للسنة

م ٢٩٠٢ - أجمع أهل العلم على من طلق زوجته طلقة واحدة ، وهمي طهرة من حيضة لم يطلقها فيها ، ولم يكن جامعها في ذلك الطهر ، أنه مصيب للسنة ، وان له الرجعة إذا كانت الزوجة مدخولاً بها ما لم تنقض العدة ، فإذا انقضت العدة فهو خاطب من الخطاب .

م ٣٠٠٣ – واختلفوا فيمن كان أراد أن يطلقها في هذه الحال ثلاثاً ، فقال أكثــر أهل العلم : الطلاق الذي يكون مطلقه مــصيباً للـــسنة أن يطلقهــا إذا كانت مدخولاً بها طلاقاً يملك فيه الرجعة .

واحتج محتجهم بظاهر قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا النبي إِذَا طَلَقْتُم النساءُ فَطَلَقُوهِنَ لَعَدَهُنَ ﴾ إلى قوله : ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ الآية (١) قال : فأي أمر يحدث بعد الثلاث ؟ قال : ومن طلق ثلاثاً فما جعل الله له مخرجاً ، ولا من أمره يسراً ، قال : وهو طلاق السنة الذي أجمع أهل العلم عليه أنه للسنة ، قال : فأما ما زاد على ذلك مما لا رجعة لمطلقة عليها ، فليس للسنة إذا كانت

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق : الآية الأولى .

من طلق ثلاثاً ، لا يجوز أن يحدث له بعد ذلك أمراً ، فمن فعل ذلك ، فقد خالف ما أمر الله به وما سنه رسول الله على ، وقد أمر الله أن يطلق للعدة ، فإذا طلق ثلاثاً ، فأي عدة تحصى ؟ وأي أمر يحدث ؟ وذلك خلاف ما أمر الله .

وقد روينا عن عمر بسن الخطاب ، وعلى بسن أبي طالسب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ما يدل على [٢/٤/ب] ما قلناه ، ولم يخالفهم مثلهم ، ولو لم يكن في ذلك إلا ما قالوه ، لكان في ذلك كفاية .

وقد كان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : له أن يطلق ثلاثاً .

#### ٥ باب طلاق الحامل للعدة والوقت فيه

م ٤ • ٢٩ • واختلفوا في وقت طلاق الحامل ، فقـــال أكثـــر مـــن نحفـــظ عنـــه منهم : يطلقها متى شاء ، روي هذا القول عن الحسن ، وابن سيرين ، وطاووس ، وحماد بن أبي سليمان .

وبه قال مالك ، وربيعـــة ، والـــشافعي ، وأحمـــد ، وإســـحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وقال النعمان ، ويعقوب : إن شاء طلقها أخرى بعد ما مضى شهر بين التطليقة الأولى ، ثم يطلقها تطليقة أخرى بعدما مضى شهر آخر ، فقد بانت منه بثلاث ، وأجلها أن تضع حملها .

وفي قول محمد : طلاق الحامل للسنة تطليقة واحدة ، لا يقع عليها وهي حامل أكثر من واحدة للسنة ، ثم يدعها حتى تضع هملها ، وهذا قول زفر

وفي هذه المسألة ثلاثة أقاويل سوى ما ذكرناه .

أحدها : ألها تطلق عند الأهلة ، هذا قول الشعبي ، وقتادة .

والقول الثاني : كراهية أن تطلق وهي حامل ، روي ذلك عن الحسن .

والقول الثالث : قاله الأوزاعي قال : طلاق الحامــل للــسنة أن يطلقها في أول حملها ، كراهية أن تطول عليها العدة .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

رح ١١٢٦) لحديث النبي ﷺ أنه قال في طلاق ابن عمر ، قـــال لعمـــر : مـــرة فليراجعها ، ثم يطلقها ، وهي طاهر أو حامل (١) .

#### ٦- باب طلاق اللواتي يئسن من المحيض واللواتي لم يحضن

م ٢٩٠٥ – واختلفوا في وقت طلاق اللاتي يئسن من المحيض ، واللاتي لم يحضن . فقالت طائفة : طلقتان عند الأهلة ، روي هذا القول عن عمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، ومكحول ، والزهري .

وفي قول أصحاب الرأي يطلقها في أي الشهر شاء .

وقال أبو ثور: يتركها شهراً لا يطأها ، وإذا انقضى الشهر ، أوقع عليها من الطلاق ما شاء .

وفي قول مالك ، والشافعي : يطلقها متى شاء ما شاء ، غير أن مالكاً قال : لا يبتعها طلاقاً حتى تحل ، وفي قول الشافعي : جائز أن يتبع طلاقاً في أثر طلاق حتى تنقضي العدة .

قال أبو بكر: يطلقها طلقة [ ٨/٢/ألف ] واحدة متى شاء .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١٢٣ و ١١٢٥ .

#### ٧- بأب الطلاق لغير العدة وما يلزم المطلق منه

#### قال أبو بكر:

م ٢٩٠٦- طلق ابن عمر امرأته حائضاً ، فاحتسب بالتطليقة .

وممن مذهبه أن الحائض يقع بها الطلاق ، الحسن البصري ، وعطاء ابن أبي رباح ، وبه قال مالك ، والشوري ، وأصحاب السرأي ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأبو ثور ، وكل من نحفظ عنه من أهل العلم ، إلا ناساً من أهل البدع لا يقتدى بهم (1).

# جماع أبواب الطلاق المبتوت فيه وما فيه من الأحكام لم باب طلاق الثلاث قبل الدخول بالمرأة

م ۲۹۰۷ - أجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته قبل أن يدخل بها تطليقة ، أهما قسد بانست منسه ، ولا تحسل لسه إلا بنكساح جديسد ، ولا تحسل لسه إلا بنكساح جديسد ، ولا عدة له عليها (۲)

م ٢٩٠٨ – واختلفوا في الرجل يطلق غير المدخول بما ثلاثاً بلفظه واحدة .

فقالت طائفة: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، كذلك قال ابسن عباس ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو بسن العساص ، وعبد الله ابن عمر ، وأنس بن مالك ، وابن مسعود

وبه قال سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، وابن معقل ، وعكرمة ، والنخعي ، والشعبي ، وسعيد بن جبير ، والحكم ، ومالك ،

<sup>(</sup>١) وفي الحاشية : " بقولهم " .

<sup>(</sup>٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٢ رقم ٤٤٣ .

وابن أبي ليلى ، والشوري ، والأوزاعسي ، والسشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وروي ذلك عن علي ، وزيد .

قال أبو بكر: وبه نقول.

وكان سعيد بن جبير ، وطاووس ، وأبسو المشعثاء ، وعطساء ، وعمرو بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثاً فهي واحدة .

واختلفت الأخبار عن ابن عباس ، فسروى طساووس عسه أنسه قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة .

وروی سعید بن جبیر ، ومجاهد ، وعطاء ، ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف روایة طاووس عنه .

#### ٩\_ باب افتراق الطلاق الثلاث قبل الدخول

م ٢٩٠٩ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته التي لم يدخل بها : أنست طسالق ، أنت طالق ، أنت طالق .

فقالت طائفة : تبين بالأولى واللتان اتبعتا (١) ليستا بشيء .

روينا هذا القول عن [ ٢/٤٨/٣ ] النخعي ، وأبي بكر بسن عبسد الرحمن ابن الحارث ، وعكرمة ، وحماد بن أبي سسليمان ، والحكسم ، وذكره الحكم عن على ، وابن مسعود ، وزيد .

وبه قال سفیان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو عبید ، وأبسو ثور ، وأصحاب الرأى .

<sup>(</sup>١) في الأصل " اتبع " .

وكذلك نقول ، لأن الأولى لما وقعت لم تكن في عدة ، فتقع عليها الثانية ، والثالثة .

وفيه قولان : وهو أنه إذا تابع بين كلامه ، طلقت ثلاثاً ، ولم تحـــل له حتى تنكح زوجاً غيره ، كذلك قال الأوزاعي ، والليث بن سعد ، ومالك . وقال مالك : إذا لم تكن له نية .

#### ١٠ باب الطلاق الثلاث المفترقة بعد الدخول

م • ٢٩١٠ واختلفوا في الرجل يقول لامرأته المسدخول بمسا : أنست طسالق ، أنت طالق ، أنت طالق .

فقالت طائفة : إن أراد واحدة فهي واحدة ، هذا قول الحكـــم ، وهاد ، وقتادة .

وفيه قول ثان : وهذا إن أراد تبين الأولى فهي واحدة ، وإن أراد إحداث طلاق بعد الأولى فهو ما أراد ، وإن أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان ، وإن أراد طلاقاً ثلاثاً فهي ثالثة ، وإن مات قبل أن يسأل فهي ثلاث ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول ثالث : وهمو أنسه يمدين فيهما بينمه وبمين الله إذا قال : أنت طالق ، أنت طالق ، وفي الحكم اثنتمان ، وهمذا قمول الثوري ، وأبي ثور .

### ١١ـ باب الرجل يطلق امرأته وهو ينوي ثلاثاً

م ٢٩١١ – اختلف أهل العلم في الرجل يقول لامرأتـــه : أنـــت طـــالق وهـــو ينوي ثلاثاً .

فقالت طائفة: هي واحدة ، وهو أحق بها ، هذا قسول الحسس ، وعمرو بن دينار ، والثوري ، والأوزاعسي ، وأحمد ، وأبي ثسور ، وأصحاب الرأي .

وقال آخرون : إذا نوى ثلاثاً فهو ثلاث ، هـــذا قـــول مالـــك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي عبيد .

وبه نقول.

🕥 ۱۱۲۷) لقول النبي ﷺ : الأعمال بالنية (١) .

٢٩١٢ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من طلق زوجة أكثـر من ثلاث ، إن ثلاثاً منها تحرمها عليه (٢) .

روي معنى هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر . وبه قال مالك ، والثسوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد .

# جماع أبواب الكنايات عن الطلاق والأسماء التي يكنى بها

١٢ باب الكناية عن الطلاق بقوله: اعتدي

المن المعود ، وعطاء ، والنخعي ، ومكحول ، والأوزاعي : يكون المليقة .

الله عنه المؤلف في كتاب الإجماع /١١٣ رقم ٤٤٥ .

وقال الحسن البصري ، والشافعي : إن أراد طلاقاً فهو طــــلاق ، وإن لم يرد طلاقاً فليس بشيء ، وبه قال الثوري ، والأوزاعي .

وقال مالك : ذلك إلى نيته إلا أن يقول : لم أنو شـــيئاً . فأراهـــا واحدة .

وقال أصحاب الرأي : إن نوى واحدة فهي واحدة يملك الرجعة ، وإن نوى ثلاثاً فهي واحدة يملك الرجعة .

م ٢٩١٤ – واختلفوا فيمن قال لامرأته : اعتدى ، وأراد ثلاثاً ، فقال الــشعبي ، والثوري ، وأحمد : تكون واحدة .

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : ذلك إلى نيته ، ففي هذا القول إن أراد ثلاثاً كان ثلاثاً .

م ٢٩١٥ - واختلفوا فيمن قال لامرأته: اعتدي ، اعتدي ، اعتدي فقال قتادة : هي ثلاث ، إلا أن يقول : كنست أفهمها الأولى ، فيكون كما قال .

وقال الحكم ، وحماد : هي واحدة ، وكذلك قالا : إذا قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، ينوي واحدة ، فهي واحدة .

وقال مجاهد: إن قال: لم أراد إلا واحدة ، فإنه يدين ، فإن كان أراد بالثلاث واحدة ، فهي واحدة ، وإن أراد بكل واحدة تطليقة ، فقد بانت منه .

قال أبو بكر : وهذا على مذهب الشافعي ، غير أن الـشافعي يقول : وإن لم يرد طلاقاً فليس بطلاق .

وقال أصحاب الرأي : إن نوى تطليقة واحدة بهن جميعاً ، فهو كذلك فيما بينه وبين الله . وأما في القضاء : فهي ثلاث ، ولا يسسع امرأة أن تقيم معه إذا سمعت ذلك منه .

وإذا قال : نويت بالأولى الطلاق ، والاثنين عدة ، فهو مصدق في القضاء فيما مبينه وبين الله .

م ٢٩١٦ - واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت طالق فاعتدي ، وأنت طالق فاعتدي فاعتدي ، فكان الحسن البصري يقول : إذا قال : أنت طالق فاعتدي ( أنت طالق فاعتدي ) (1) فهما اثنتان ، وإن قال : أنت طالق فاعتدي ، فهي واحدة وهو أحق بها .

وقالت طائفة : هي واحدة وينوي في قوله : فاعتدي ، هذا قــول الأوزاعي ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي ، وبه قال حماد ابن أبي سليمان .

وقال قتادة : إذا قال : أنت طالق فاعتدي ، فهما ثنتان .

# ١٣ـ باب الخلية (٢) ، والبرئية (١٥ والبتة يكنى بهن عن الطلاق

م ٢٩١٧ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت خلية ، أو برئية ، أو بائن .

فقالت طائفة : هي ثلاث ، [ ٢٩/٢ ] روي هذا القــول عــن علي بن أبي طالب ، والحسن البصري .

وقال ابن عمر في الحلية ، والبرئية ، والبتة : هي ثــــلاث ، وعـــن زيد بن ثابت في البرئية ثــــلاث ، وقـــال عمـــر بـــن عبـــــد العزيـــز في البتة ثلاث .

<sup>(</sup>١) ما بين القوسين ليس في الأصل ، والصحيح إثباته .

<sup>(</sup>٢) أي الرجل خلا منها وقال : أنت خلوت مني .

<sup>(</sup>٣) أي قال الزوج لامرأته : أنت برئت مني .

وقال الزهري في قوله: أنت بائنة ، أو أنت برئية ، أو أنت طالق ، حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، وقال في أنت خلية : تطليقـــة ، وهو أملك بها .

وقال ابن أبي ليلى ، وأبو عبيد في الخلية والبرئية ، والبائنة : ألهــــا ثلاث ، ثلاث في المدخول بها .

وقال ربيعة في الخلية والبرئية ، والبائنة : بمترلة البرئيـــة إن كـــان دخل بها ، فهي واحدة .

وفيه قول ثالث : وهو ألها واحدة ، وهو أحق بهـ ا في البرئيـة ، والبتة ، والبائنة ، هذا قول عطاء ، وكذلك قال الحسن ، والزهري ، وقتادة في الحلية .

وقال أبو ثور في الحلية ، والبرئية ، والبائن ، والبتة ، في كل واحدة منها تطليقة ، يملك الرجعة ولا يسألة عن نيته .

وفي البرئية ، والبائنة ، والبتة ، والخلية قول رابع : وهو أنما واحدة بائنة ، هذا قول النخعي .

وفيه قول خامس : وهو أن ذلك إلى نيته يدين ، هذا قسول عمرو بن دينار ، وبه قال إسحاق .

وفيه قول سادس :وهو أن ذلك لا يكون طلاقاً حتى يقول : أردت بمخرج الكلام منى طلاقاً ، فيكون طلاقاً ، هذا قول الشافعي .

<sup>(</sup>١) أي يؤكل الأمر إلى دينه أي إلى نيته وإرادته فيسأل ويحلف . راجع اللسان ٣٩/١٧ .

وفيه قول سابع في البتة ، والخلية ، والبرئية ، والبائنة ، يسأل عــن نيته في ذلك ، فإن كان نوي ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة ، وهي أحق بنفسها ، فإن شاء خطبها في عــدتما ، وإن نوى ثنتين ، وهي أحق بنفسها .

هذا قول الثوري ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر: وبقول الشافعي أقول.

#### ١٤ باب قول الرجل لامرأته : أنت طالق البتة

م ٢٩١٨ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت طالق البتة .

فقالت طائفة : هي واحدة يملك الرجعة ، روي ذلك عن عمر بن الخطاب ، [ ٠٠/٥/الف ] وسعيد بن جبير ، وقال عطاء : إن أراد واحدة ، فواحدة ، وإن أراد ثلاثاً فثلاث ، وبه قال الشافعي .

وقالت طائفة : يكون ثلاثاً ، روي ذلك عن علي ، وبه قال ابسن عمر ، وسعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، وعروة بن الزبير ، والزهري ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثالث : قال النخعي : كانوا يقولون : إن نـــوى ثلاثـــاً فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة يملك نفسها .

وفيه قول رابع: وهو أن يسأل من قال: أنت طالق البتــة عــن نيته ، فإن نوى بها ثنتين كانتا تطليقتين ، وإن أراد البتــة بالتطليقــة الأولى فهي واحدة بائنة ، وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن لم يكن لــه نية فهي واحدة بائنة ، هذا قول أصحاب الرأي .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

# ١٥- باب الكنايات عن الطلاق بقوله : لله إلحقي بأهلك ، وحبلك على غاربك ، ولا سبيل لي عليك لله ، وما أشبه ذلك

م ٢٩١٩ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : الحقى بأهلك .

فقالت طائفة : إن نوى طلاقاً فهو طلاق وهو أحق بها ، وإن لم يرد طلاقاً فليس بشيء ، هذا قــول الحــسن ، والــشعبي ، ومالــك ، والشافعي كذلك مذهبه . وقال عكرمة : إذا أراد الطلاق فواحــدة وهو أحق بها .

وفيه قول ثان : وهــو إن أراد الطــلاق ثلاثــاً فهــو ثــلاث ، وإن أراد واحدة فواحدة بائنــة ، وإن لم ينــو شــينا فــلا شــيء ، هذا قول الثوري .

وقال أصحاب الرأي كما قال الثوري ، غير ألهم قالوا : إن نسوى اثنتين ، فهي واحدة بائنة ، لألها كلمة واحدة ، وقال الزهسري : إذا قال الحقى بأهلك ، تطليقة .

م - ۲۹۲۰ وقد روينا عن عمر ، وعلى أهما قالا في قوله : " حبلك على غاربك "  $^{(1)}$  : يستحلف ما أراد .

وقال أصحاب الرأي : إن أراد طلاقاً فهو طــــلاق ، وإن لم يـــرد طلاقاً فليس بشيء ، وهذا مذهب الشافعي .

وقال أبو عبيد ، وأبو ثور : تكون تطليقة يملك الزوج الرجعة .

<sup>(</sup>١) الغارب :الكاهل من الحلف وهو ما بين السنام والعنق ومنه قولهم : حبلك على غاربك : أي أنت مرسلة مللقة غير مشدودة\، لا ممسكه بعقد النكاح . اللسان ١٣٦/٢ .

وقال مالك : لا أرى أن ينوي أحد في حبلك على غاربك ، لأن هذا لا يقوله أحد وقد بقى من الطلاق شيئاً

م ٢٩٢١ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأتــه : لا ســبيل لي عليــك ، فقـــال الحسن ، والشعبي : إن نوى طلاقاً فهي واحدة ، وهو أحـــق بجــا ، وإن لم ينوا طلاقاً فلا شيء عليه .

وبه قال أصحاب الرأي ، وقال قتادة : تكون واحدة ، وما نوى . وقال أبو عبيد : [ ٢٠٠٥/ب ] تكون واحدة ، يملك فيها الزوج (١) الرجعة ، إلا أن يويد ثلاثاً .

وقال الشافعي : إذا قال أنت طـالق وقــد فارقتــك ، أو قــد سرحتك ، يلزم الطلاق في كل واحد منهما ، ولا ينوي في الحكم .

وقال في سائر الكنايات إن أراد الطلاق فهو طلاق ، وإن لم يرد شيئاً حلف ، ولا يلزمه شيء .

وقال إسحاق : كل كلام يشبه الطلاق ، يريد بد الطلاق فهو على ما نوى .

#### ١٦ـ باب الكناية عن الطلاق بهبة الرجل زوجته لأهلها

م ٢٩٢٢– واختلفوا في الرجل يقول لزوجته : قد وهبت لأهلك .

فقالت طائفة : إن قبولها فواحدة بائنة ، وإن لم يقبلوهـ فواحـدة وهو (٢) أحق بما ، هذا قول النخعي ، وروي ذلك عن على .

<sup>(1)</sup> في الأصل " الزوجة " .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " وهي " .

وفيه قول ثان : وهو ألهم إن قبلوها فواحدة يملك الرجعة ، وإن لم يقبلوها فليس بشيء ، هذا قول ابسن مسسعود ، وعطاء ، والزهري ، ومكحول ، ومسروق ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثالث : وهو ألهم إن قبلوها فـــثلاث ، وإن لم يقبلوهـــا فواحدة يملك الرجعة ، روي هذا القول عـــن زيـــد بـــن ثابـــت ، وبه قال الحسن البصري .

وفیه قول رابع : وهو ألهم إن قبلوها فثلاث وإن ردوها فـــثلاث ، هذا قول ربیعة ، ویحیی بن سعید ، وأبی الزناد ، ومالك .

وفيه قول خامس : وهو أن ذلك تطليقة قبلوا أو ردوا ، كـــذلك قال الأوزاعي .

وفيه قول سادس: وهو إن أراد طلاقاً فهو طلاق ، وما أراد من عدد الطلاق ، قبلوها أو لم يقبلوها ، وإن لم يرد طلاقاً فليس بطلاق ، هذا على مذهب الشافعي .

وفيه قول سابع: وهو أن يسأل عن نيته ، فإن نوى واحدة فهسي واحدة بائنة ، وإن نوى ثنتين فهي واحدة بائنة ، وإن نسوى ثلاثاً فثلاث ، وإن لم ينو طلاقاً لم يقع عليه الطلاق ، وذلك أن قال : قد وهبتك لأهلك قبلوها أو لم يقبلوها ، هذا قول أصحاب الرأي .

وفيه قول ثامن : وهو إن كان وهبها لهم وهـو ينتظـر رأيهـم ، فالقضاء ما قضوا ، وإن كان وهبها لهم وهو لا ينتظر رأيهـم فهـو طلاق البتة ، هذا قول الليث بن سعد .

وفيه قول تاسع: وهو إن هذا ليس من ألفاظ الطلاق فـــلا يقــع شيء ، هذا قول حكاه أبو عبيد عن طائفة من أهل الكلام ، وقال أبو ثور كذلك ،قال : إلا أن يكون لأهل العلم في ذلك قول فيصير إليه .

قال [ ١/٥٠/الف ] أبو عبيد : إن قبلوها فهـــي واحـــدة يملــك رجعتها ، وإن أراد ثلاثاً وقبلوها ، فهـــي ثـــلاث ، وإن لم يقبلوهـــا فلا شيء .

قال أبو بكر: الذي حكيته من مذهب الشافعي ، صحيح .

# ١٧ باب الكناية عن الطلاق ، يقول الرجل لزوجته : أنت حرة

م ٢٩٢٣ - واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنــت حــرة ، ويقــول : قــد اعتقــك ، قــال عطــاء : إن أراد طلاقهــا فهــو طــلاق ، وإلا فليس بشيء .

م ۲۹۲٤ – وقال الحسن : إذا قال لامرأته : أنت عتيقة وهو ينوي الطلاق ، فهي واحدة وهو أحق بها ، وهو قول قتادة ، ومالك ، والليث بن سمعد ، والشافعي ، وإسحاق .

وقال النعمان : إن أراد ثلاثاً فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة بائن ، إن نوى طلاقاً ولم ينو عدداً فهي واحدة بائن ، وبعد قال الحسن ، وقال : إن لم ينو طلاقاً فليس بشيء .

وقال الثوري: إن نوى ثلاثاً فهو كما نوى ، وإن نسوى واحسدة فهو (١) أحق بنفسها

وقال أبو عبيد : تطليقة يملك فيها الرجعة إلا أن يريد ثلاثاً .

قال أبو بكر : كما قال الحسس أقول ، وإن لم يرد طلاقاً فليس بشيء .

<sup>(</sup>١) في الأصل " وهي " .

# ١٨ باب الكناية عن الطلاق ، يقول الرجل : أنت علي كالميتة والدم ولحم الخنزير

م ٢٩٢٥– اختلف أهل العلم في الرجل يقول لامرأته : أنـــت علـــي كالميتـــة ، والدم ، ولحم الخترير .

فقال مالك : أراها البتة إن لم يكن له نيــة ، ولا تحــل هـــذا إلا بعد زوج .

وقال الزهري : إذا أراد طلاقاً فهو على ما أراد ، وإن قال : لم أرد طلاقاً فهي تطليقة يملك الرجعة .

وقال الليث: يدين فيهما ويحلف على ما قال.

وفي قول الشافعي : إن أراد طلاقًا فهو طلاق وما أراد من عدد الطلاق ، وإن لم يرد طلاقًا فليس بشيء بعد أن يحلف .

وقال أصحاب الرأي : إن أراد الكذب فهو الكذب وليس بشيء ، وإن أراد التحريم بغير طلاق فهي تبين ، فإن تركها أربعة أشهر بانت منه بإيلاء ، وإن لم ينو اليمين ونوى الطلاق ، فالقول فيه كالقول في الطلاق .

#### 19\_ باب طلاق الحرج

م ٢٩٢٦ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت طـــالق طـــلاق الحـــرج ، روينا عن علي أنه قال : [ ١/١٥/ب ] يلزمه ثلاثاً ، وبه قال الحسن . وقال الزهري مرة : هو ثلاث .

ومرة قال : هو ما نوى .

\_ وقال الشوري ، وإســحاق : ذلــك إلى نيتــه ، وهــو يــشبه مذهب الشافعي .

وكذلك أقول.

#### ٢٠ باب الحرام وما فيه من الكناية عن الطلاق

م ٢٩٢٧ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت علي حرام .

فقالت طائفة : الحرام ثلاث ، روي ذلك عن علمي ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر .

وبه قال الحسن البصري ، والحكم ، ومالك ، وابن أبي ليلي .

وقالت طائفة : كفارة يمين ، روي هذا القــول عــن أبي بكــر ، وعمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة .

وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسسن ، وعطاء ، وطاووس ، وسليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير ، وقتادة ، والأوزاعي ،وأبو ثور. وفيه قول ثالث : وهو أن عليه كفارة الظهار ، هذا قول ابن عبير ، وأبي قلابة ، وأحمد .

وفيه قول رابع : وهو إن أراد طلاقًا فهو طلاق ، وإلا فهي يمين ، روي هذا القول عن ابن مسعود ، وابن عمر .

وبه قال النخعي ، وطاووس ، والشافعي ،وقال إسحاق معنى ذلك. وفيه قول خامس : إن ذلك ما نوى ، ولا يكون أقل من واحدة ، هذا قول الزهري .

وفيه قول سادس : وهو أن ذلك تطليقة بائنة هـــذا قــول حمــاد ابن أبي سليمان .

وفيه قول سابع : رويناه عن علي أنه قال : لا آمــرك أن تتقــدم ولا آمرك أن تتأخر .

وفيه قول ثامن : يروى عن النخعي رواية أخرى أنه قال : إن نوى طلاقاً وإلا فليس بشيء .

وفيه قول تاسع: قاله مسروق ، وهو أنه مثل تحريم قصعة من شراب ، وبه قال أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وروينا عن الشعبي أنه قال: ليس بشيء .

وفيه قول عاشر : وهو أنه إذا نوى ثلاثاً فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة بائنة ، وإن نوى يميناً فهـوي يمين يكفرها ، وإن لم ينو شيئاً فليس بشيء ، هي كذبة ، هذا قول الشوري ، وبه قال أصحاب الرأي .

غير ألهم قالوا: إن نوى اثنين فهي واحدة بائنة ، وإن نوى طلاقً ولم يرد عدداً منه فهي واحدة .

قال أبو بكر: إن أراد الطلاق لزمه ما أراد من عدد الطلاق، وإن لم يرد عدداً من الطلاق وأراد طلاقاً فهوي واحدة يملك الرجعة، وإن أراد الظهار فعليه كفارة الظهار [ ٢/٢ه/الف]، لأفسا تستبه كنايات الطلاق، والكنايات عسن الظهسار، وإن لم يسرد طلاقاً ولا ظهاراً فليس بشيء.

#### ٢١\_ باب الطلاق بلسان العجم

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٣ رقم ٤٤٦ .

وممن حفظنا ذلك عنه الشعبي ، والنخعي ، والحسن البصري (١) ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والنعمان ، وزفر .

وقال النخعي ، والنعمان في قوله : " بمشتم " كلمة بالعجمية ، إذا لم يرد طلاقاً فليس بشيء ، وقال النعمان : ويلزمه في القضاء .

وقال زفر : إذا قال : " بمشتم " فهي تطليقة بائنة ، وقال أحمد : أقل ما يكون تطليقة .

قال أبو بكر: إذا قال العجمي لامرأته: " بمشتم " فإن ذلك عندهم تصريحاً مثل تصريح الطلاق بلسان العرب ، لزمه الطلاق ، ولم يقبل منه غير ذلك ، لأنهم وسائر الناس في أحكام الله سواء .

# ٢٢ باب إنكار الرجل أن تكون له زوجة وهو ينوي بقوله ذلك طلاقاً ، أو لا نية له

م ٢٩٢٩ واختلفوا في الرجل تكون له الزوجة فيقال لــه : ألــك زوجــة ؟ فيقول : لا ، فقال الحسن البصري ، والشعبي ، والنحعي ، والحكم ، وقتادة : هي كذبة ، وبه قال يعقوب ، ومحمد ، وبه قال الزهــري ، ومالك ، إذا لم يرد طلاقاً . وقد روينا عن يوسف بــن الحكــم أنــه قضاها واحدة ، وقال سعيد بن المسيب : ما أبعد .

وقال النعمان : إذا قال لها : ليست لي بامرأة ، فهو كما قـــال في الخلية ، والبرئية ، وقال حماد بن أبي سليمان : إن نوى الطلاق فهـــي

<sup>(</sup>١) روى "شب" من طريق مطرف عن الشعبي ، ومن طريق مغيرة عن إبراهيم ، ومن طريق ربيسع عن الحسن قالوا في رجل يقول لامرأته : " يهشتم " قالوا : تطليقة ٥/٦٠ .

واحدة ، وقال النخعي ، وحماد : إذا قال الرجـــل : قـــد طلقـــت ، ولم يطلق ، فقد طلق .

قال أبو بكر: قول الحسن صحيح.

#### ٢٣ باب الطلاق بالكتاب من غير لفظ الطلاق

م ٢٩٣٠– واختلفوا في الرجل يكتب إلى امرأته بطلاقها .

فقالت طائفة : إذا كتب الطلاق بيده فقد وجب ، كذلك قال الشعبي ، والنخعي ، والزهري ، والحكم ، واحتج الحكم بأن الكتماب كملام بقوله : ﴿ فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشباً ﴾ الآية (١) قال : كتب لهم .

وبه قال أحمد ، قال قد عمل بيده .

وفيه قول ثان : وهو إن نفذ الكتـــاب [ ٢/٢٥/ب ] إليهـــا نفــــذ الطلاق ، هذا قول عطاء ، وقتادة .

وقال الحسن: ليس بشيء إلا أن يمضيه أو يتكلم به ، وكذلك قال الشعبي ، وقال مالك ، والأوزاعي: إذا كتب إليها وأشهد على كتابه ذلك ، ثم بدأ له ، فله ذلك ، ما لم يوجه الكتاب ، فإذا وجه إليها فقد طلقت في ذلك الوقت ، إلا أن يكون نوى ألها لا تطلق عليه حتى يبلغها كتابه .

م ٢٩٣١ – وقال مالك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد في رجل قال : اذهب إلى فلانه فبشرها بطلاقها ، قالوا : تبين .

<sup>(</sup>١) سبورة مبريتم: ١١.

وفيه قول ثالث : روي عن الحسن أنه قال : إن شاء رجع فيه ما لم يصل إليها الكتاب .

وفيه قول رابع: روي عن حماد بن أبي سليمان قال: إذا قال: إذا أتاك كتابي فأنت طالق، فإن لم يأتما الكتاب، فليس بطلق، فليأ كتب: أما بعد فأنت طالق، فهي طالق.

وقال أبو عبيد نحواً (١) من قول حماد .

## جماع أبواب النيات في الطلاق

#### ٢٤ باب الطلاق بالنية ، والعزم من غير منطق به

م ۲۹۳۲ – اختلف أهل العلم في الرجل يعزم على طلاق المسرأة ، ويطلقها في نفسه ، فقال كثير من أهل العلم : ليس بشيء ، كذلك قال عطاء ابن أبي رباح ، وجابر ، وسعيد بن جبير ، وقتادة ، ويحيى بن أبي كشير ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وروى ذلك عن القاسم ، وسالم ، والشعبى ، والحسن .

وقال ابن سيرين في رجل طلق امرأته في نفسه: أليس قد علمه الله ؟. وقال الزهري: إذا عزم على ذلك فقد طلقت لفظ به أو لم يلفظ به. وإن كان إنما هو وسوسة الشيطان، فليس بشيء.

وقيل لمالك : فيمن طلق في نفسه ولم ينطلق بــه بلــسانه ، أتــراه طلاقاً ؟ قال : نعم في رأي ، وما هو وجه الطلاق ، ولم يذكر هذا غير أشهب ، وأحسبه مختلفاً فيه عنه .

<sup>(</sup>١) في الأصل " نحو من قال حماد " .

قال أبو بكر: لا يلزم من أضمر الطلاق في نفسه الطلاق ، لأن النبي على قال :

(ح ١١٢٨) " إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت بـــه أنفـــسها مـــا لم يتكلمـــوا بـــهـ أو يعملوا " (١) .

#### ٢٥ باب طلاق الرجل إحدى نسائه لا نية له فيها

م ٢٩٣٣ – اختلف أهـل العلـم في الرجـل يطلـق احـدى نـسائه بغـير عينها ، فقـال قتـادة ومالـك : يطلقـن (٢) جميعـاً ، إذا كـان طلاقه ثلاثاً .

وفيه قول ثان : وهو أن يختار أيتهن [ ٣/٣٥/ألف ] شاء ، فيوقــع عليها ، هذا قول حماد بن أبي سليمان ، والثوري .

وفيه قول ثالث: وهو أن يعتز لهن وينفق عليهن حتى يقول الستي أراد (٣): هذه والله ، ما أردت غيرها ، كذلك قال الشافعي .

وفيه قول رابع: وهو أن يؤمر أن يطلقهن ولا يعضلهن ، فإذا أبى ذلك جعل لهن حكم المولى ، هذا قول أهل الكلام (٤)

<sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في العتــق ١٦٠/٥ رقــم ٢٥٢٨ ، والطـــلاق ٣٨٨/٩ رقـــم ٢٦٦٥ ، والطـــلاق ٣٨٨/٩ رقـــم ٢٦٦٥ ، والإيمـــان ٢١٦/١ مــن حـــديث أبي هريــرة . و"م" في الإيمـــان ٢٦٢/١ رقم ٢٠١ ( ١٢٧ ) .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " يطلقان " .

<sup>(</sup>٣) في الأصل " أردت " والصحيح ما أثبته .

<sup>(</sup>٤) كان في الأصل " العلم " والتصحيح من الحاشية .

وفيه قول خامس : وهو أن يقرع بينهن ، روي ذلك عن الحسن ، وبه قال أبو ثور .

وفيه قول سادس : وهو إن كان اعتقد في نفسه خياراً إلى وقت كان ذلك ، وإن كان جعله طلاقاً بحتاً ، فحكم هذه كحكم مطلقة بعينها ثم التبست عليه معرفتها ، هذا قول أبى عبيد .

م ٢٩٣٤ – واختلفوا في هذا الطلاق <sup>(١)</sup> إذا أحدث بنكاح خامسة ، ثم مات قبل أن يبين التي طلق .

هذا قول الشعبي ، والنخعي ، وعطاء الخراساني .

وزعم أبو عبيد أنه قول أهل الحجاز والعراق جميعاً وقال : عليهن العدة معاً .

وفيه قول ثان : وهو أن تعطى التي تزوجها أخيراً ربع المنمن إن كان له ولد ، وتوقف ثلاثة أرباع الثمن بين الأربع الأول حيى يصطلحوا ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول ثالث : وهو أن يقرع بينهن ، فإذا خرجــت واحــدة ، أخرجت من الميراث وورثت البواقي ، هذا قول أحمد .

قال أبو بكر: يريد بالاقراع الأربع الأول ، فأما الأخيرة فللا أعلم أحداً يمنعها من ربع الثمن (٢).

<sup>(</sup>١) في الأصل " الطلق " .

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي الحاشية " ربع الميراث " .

# ٢٦ باب الرجل يقصد طلاق زوجة له بعينها فيوقع الطلاقعلى أخرى يحسبها التي قصد

م ٢٩٣٥ – اختلف أهل العلم يف الرجل تكون له امرأتان ، لهى إحـــداهما عــن الخروج فخرجت التي لم ينهها ، فظن ألها التي لهاها ، فقال : فلانـــة ! أخرجت ؟ فأنت طالق ، فكـــان الحـــسن البـــصري ، والزهـــري ، وأبو عبيد ، يقولون : تطلق التي أراد .

ويشبه مذهب الشافعي أن يدين فيما بينه وبين الله ، فأما الأحكام فإن ثبتت بينة بأنه خاطب ذلك لزمه الطلاق في الأحكام ، ويلزمه طلاق أخرى فيما بينه وبين الله .

وفيه قول ثان : وهو ألهما تطلقان جميعاً ، هذا قــول النخعــي ، وقتادة ، والأوزاعي ، [ ٣/٣٥/ب ] وقال أصحاب الــرأي : يلزمــه طلاق التي خاطبها ، فإن قال نويت الأخرى ، وقع عليهما جميعاً . وقال أبو ثور : الطلاق على التي أراد .

#### ٧٧ - جماع أبواب الخيار وما فيها من السنن

(ح ۱۱۲۹) ثبت عن عائشة قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخير نسائه بـــدأ بي فقال : إني ذاكر لك أمراً ، فلا عليك وان لا تعجلي حتى تـــستأمري أبويك (۱) ، ثم تلا هذه الآية ، ﴿ يَا أَبِهَا النبي قَلَ لَا نُمُواجِكَ إِن كُنتُ تَرِدِن الْحَيَاة الدُنيا وَنْرِينتها ﴾ إلى قوله ﴿ سراحاً جميلاً ﴾ الآية (۲) .

<sup>(</sup>١) في الأصل " أبيك " .

<sup>(</sup>۲) سورة الأحزاب : ۲۸ .

, 40 94

فقالت : ففي أي هذا استأمر أبوي ؟ فإين أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة . قالت عائشة : ثم فعلت أزواج رسول الله على مثل ما فعلت (١) ، فلم يكن ذلك حين قال لهن رسول الله على فاخترته طلاقاً من أجل ألهن اخترنه .

م ٢٩٣٦ – واختلفوا في الرجل يخير زوجته فقال : أمرها بيدها ، فإن قامت مــن مجلسها فلا خيار لها ، روينا هذا القول عن عمــر بــن الخطــاب ، وعثمان بن عفان ، وابن مسعود .

و في أسانيدها مقال <sup>(٢)</sup>.

وبه قال جابر بن عبد الله ، وعطاء ، وحماد بن زيد ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والشوري ، والأوزاعي ، والسشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، ويدل على صحته :

(ح ١١٣٠) قــول السنبي ﷺ لعائــشة : " فـــلا تعجلـــي حـــــــــى تـــستأمري أبويك " (٣) .

 <sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في المظالم في حديث طويل من حديث ابن عباس ١١٤/٥-١١٦ رقـــم ٢٤٦٨ ،
 وفي التفسير من حديث عائشة ١٩/٨ رقم ٤٧٨٥ .

 <sup>(</sup>٢) الكلام حول الأسانيد لهذه الآثار الثلاثة يأتي مستوفياً في كتاب الأوسط.

<sup>(</sup>٣) تقدم الحديث برقم ١١٢٩ .

#### ٢٨ باب الخيار تختار فيه المرأة الزوج

م ٢٩٣٧ – اختلف أهل العلم في الرجل يخير امرأته فتختار زوجها .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

فقالت طائفة : لا يكون ذلك شيء ، روينا هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وابن شــبرمة ، وابــن أبي ليلــى ، والثوري ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وهو مذهب الشافعي . وفيه قول ثان : روي عن الحسن أنه قال : إن اختــارت زوجهـا فواحدة ، وهو أحق بها ، روي ذلك عن علي ، [ ٢/٤ ٥/الف ]وزيد .

### ٢٩ باب المخيرة تختار نفسها

م ٢٩٣٨ – واختلفوا في الرجل يخير امرأته فتختار نفسها .

فقالت طائفة: تكون واحدة وهو أحق بها ، روي ذلك عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، والثوري ، والشافعي ، كذلك إذا أراد الطلاق .

وقال أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور : تكون واحدة يملك الرجعة .

وفيه قول ثان : وهو ألها إذا اختارت نفسها تكون واحدة بائنـــة . روي هذا القول عن على ، وبه قال النعمان ، وأصحابه .

وفيه قول ثالث: وهو ألها إذا اختارت نفسها يكون ثلاثاً ، روي هذا القول عن زيد بن ثابت ، وبه قال مالك ، والليث بن سعد ، والحسن البصري .

### ٣٠ باب الخيار يكرره الزوج مراراً

م ٢٩٣٩ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : اختاري ، اختاري ، اختـــاري ، فتختار مرة واحدة .

فقالت طائفة : يكون ثلاثاً ، وإذا خيرها مرة فاختارت ثلاثاً فهــــي واحدة .

روينا هذا القول عن النخعي ، والشعبي .

وفي قول مالك : إذا قال لها : اختاري ، اختـــاري ، اختـــاري ، قد ملكتك أمرك ، فقالت : قد قبلـــت أمـــري ، فقال : أراها البتة . وقال أصحاب الرأي : يكون ثلاثاً .

وقال عطاء : تكون واحدة ، وقال أبو ثــور : تكــون تطليقــة يملك الرجعة .

#### ٣١ مسائل من هذا الباب

م • ٢٩٤٠ كان أحمد يقول في الخيار : إذا أخذوا في غير المعنى الذي كانوا فيه ، فليس لها من الأمر شيء ، وبه قال إسحاق .

وقال أحمد : إذا خيرها ، ثم غشيها ذهب الخيار .

م ٢٩٤١ – وقال الثوري : إذا خيرها وهي جالسة ، فقامــت ، فــلا أرى لهــا خياراً ، وإن خيرها وهي قائمــة فجلــست فلــها الخيــار ، وبــه قال أصحاب الرأي .

وقال جابر بن زيد : إذا قامت قبل أن تختار ليس لها خيار .

• م ٢٩٤٢ – وقال أصحاب الرأي : إذا كان على دابة فخيرها ، فإن سارت بعـــد الخيار فلا خيار لها ، وبه قال أبو ثور .

م ٢٩٤٣ – واختلف أصحاب الرأي ، وأبو ثور : إذا خيرها وهمي في صلاة ، فقال أصحاب الرأي : إن كان في مكتوبة فأتمتها فلها الخيار ، وإن كانت في صلاة تطوع فصلت أربع [ ٢/٤٥/ب ] ركعات بطل الخيار ، وفي قول أبي ثور : إذا فرغت من المكتوبة والتطوع تختار إذا فرغت من صلاقا .

الوتر عند أهل الكوفة بمترلة المكتوبة .

م ٢٩٤٤ – واختلفوا في الرجل يخير امرأته فيقــول الــزوج: لم أرد الطــلاق، ففي قول الثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي: هــو مــصدق، غير أن الشافعي يقول: بعد أن يحلف الزوج.

وقال أبو ثور : الطلاق واقع عليه في الحكم ، ويدين فيمـــا بينـــه وبين الله تعالى .

قال أبو بكر: الأول أصح.

م ٢٩٤٥ – وقال أبو ثور : إذا خير امرأته وهو ينوي ثلاثاً ، فاختــــارت نفـــسها فهي واحدة يملك الرجعة .

وقال أصحاب الرأي : تكون واحدة بائنة .

م ٢٩٤٦ - وإذا قال لها : احتاري ، فقالت : يما جارية ! هماي الطعمام ، فهذا قطع للحيار . وفي قول أصحاب الرأي ، وأبي ثور : وإن خيرها فامتشطت ، أو اختضبت في ذلك المجلس ، كان ذلك كلم قطعاً للخيار في قول أصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : وإذا امتشطت ، أو اختضبت فلها الخيار .

م ٢٩٤٧ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : اختاري تطليقـــة فتقـــول : قـــد اخترتما ، ففي قول مالك ، وأصحاب الرأي : هي واحدة يملك فيهـــا الرجعة ، وقال أبو ثور : لا يقع بذلك طلاق .

م ۲۹ ٤٨ – وإذا خيرها ثم تفرقا من ذلك المجلس ، فقالت : قد اختـــرت نفـــس قبل أن يفترقوا ، وكذبها الزوج ، فالقول قول الـــزوج مـــع يمينـــه في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

#### ٣٢ باب الملكة أمرها تطلق نفسها

م ٢٩٤٩ – اختلف أهل العلم في الرجل يملك امرأته أمرها .

فقالت طائفة: القضاء ما قضت ، كذلك قال عثمان بن عفان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وروي ذلك عن علي ، وفضالة بن عبيد .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي ربساح ، والزهسري ، إلا أن ابن عمر إذا قال : نويت واحدة ، فيمينه بسالله مسا نسوى إلا واحدة ، وترد عليه ، ولم يذكر ذلك غير ابن عمر .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك تطليقة وهو أحق كها روي هذا القول عن عمر ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت .

وبه قال عطاء ، ومجاهد ، والقاسم بن محمد ، والزهري ، وربيعة ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وكذلك قال الشافعي [ ٧/٥٥/ألف ] إذا أراد الطلاق .

وفيه قول ثالث : وهو ألها إذا احتارت نفسها فواحدة بائنة ، فـــان ردت الأمر فلا شيء ، هذا قول ابن شبرمة .

وفيه قول رابع: وهو أنه قد ذهبت بثلاث ، هذا قــول الحــسن البصري .

وفيه قول خامس : وهو أن يسأل الزوج عما أراد ، فإن قال لم أرد شيئا ، فليس بشيء ، هذا قول الثوري ، وبه قال الشافعي .

وفيه قول سادس : أنها تطليقة ، ولا يكون أكثر من ذلك ، وإن نوى الزوج أكثر من ذلك ، هذا قول أبي ثور .

وفيه قول سابع: وهو ألها إذا اختارت نفسها فهي طالق ثلاثساً ، وإن نوى الزوج واحدة ، أو اثنتين فهي واحدة بائنسة ، ولا تكسون ثنتين ، فإن نوى الزوج الطلاق ولم ينو عسدداً ، فاختسارت نفسسها فهي واحدة بائنة ، وإن لم ينو الزوج الطلاق فهو مصدق فيما قاله مع يمينه ، هذا قول أصحاب الرأي .

وفيه قول ثامن : وهو أنها لا تملك إن تطلق نفسها ، إذ ليس ذلك إلى النساء ، هذا قول طاووس .

م ٢٩٥٠ - وقال الشعبي ، ومسروق ، والنخعي ، والزهري ، وحمساد بسن أبي سليمان ، والثوري ، وأبو عبيد : أمرك بيدك ، واختاري ، سواء .

#### ٣٣ باب المملكة أمرها تطلق زوجها وتدع أن تطلق نفسها

م ٢٩٥١ – واختلفوا في الرجل يملك امرأته أمرها فتطلق زوجها .

فقالت طائفة : إذا طلقت زوجها كانت تطليقة يملك الرجعة ، كذلك قال عمر بن الخطاب ، وابن مسعود .

وبه قال عطاء ، والنخعي ، والقاسم بن محمد ، ومالك ،وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يقع بذلك طلاق ، هـــذا قـــول ابـــن عباس ، والثوري ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي . وبه نقول .

#### ٣٤ باب المملكة أمرها ترد الأمر إلى الزوج

م ٢٩٥٢ – واختلفوا في المملكة أمرها ترد الأمـــر إلى الـــزوج ، فقـــال أكثـــر أهل العلم : لا يلزمه شيء ، روي ذلك عن ابن عمر .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي ربـــاح ، وعمـــر ابـــن عبد العزيز ، ومجاهد ، ومسروق ، والزهري .

وهذا على مذهب الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي ثور . وفيه قول ثان : وهو إن ردت ذلك إلى زوجها فهمي واحمدة [ ٢/٥٥/ب ] وهو أحق بما . هذا قول قتادة .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

#### ٣٥ـ باب المملكة أمرها تفارق موضعها قبل أن تقضي شيئاً

م ٢٩٥٣ – واختلفوا في المملكة أمرها تفارق موضعها قبل أن تقضي شيئاً .

فقالت طائفة : الأمر إليها مادامت في مجلسها قبل أن يفترقا ، روي ذلك عن عمر ، وعثمان ، وابن مسسعود ، وجسابر ، والنخعسي ، وعطاء ، ومجاهد ، والشعبي ، وجابر بن زيد ، وحماد بن أبي سليمان . وبه قال مالك .

وفيه قول ثان : وهو أن أمرها بيدها ، وإن قامـــت مــن ذلــك المجلس ، هذا قول الحكم ، وأبي ثور .

قال أبو بكر: وهو أصح القولين.

#### ٣٦ باب رجوع الزوج فيما ملك زوجته من أمرها الطلاق قبل أن تقضي الزوجة شيئاً

م ٢٩٥٤ – واختلفوا في الرجل يملك امرأته أمرها ، ثم يرجع في ذلك قبل أن تقضي شيئاً فقالت فرقة : ذلك إليه ، هذا قول عطاء بن أبي رباح ، وجابر بن زيد ، والشعبي ، ومجاهد ، والنخعي ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وفي قول الزهري ، ومالك ، والثوري ، وأصحاب الرأي : لـــيس للزوج أن يرجع فيما جعل إليها ، ولا يخرج الأمر مـــن يـــدها حــــتى يفترقا ، أو تكون هي المخرجة الأمر من يدها .

قال أبو بكر: القول الأول أصح.

#### ٣٧ باب الرجل يملك أمر زوجته رجلين

م ٧٩٥٥ واختلفوا في الرجل يملك أمر امرأته رجلين .

فقالت طائفة: إن طلق أحدهما فلم تطلق حسى يجتمعا علمى الطلاق ، كذلك قال الحسس السصري ، ومالك ، والشوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد

وقال الثوري : إذا جعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما ثلاثاً ،

والآخر واحدة لا يجوز لهما ، وقال أحمد ، وإسحاق : اجتمعــا علـــى واحدة .

قال أبو بكر: قول الحسن صحيح ، يدل على صحته قول عنى وجل : ﴿ وَإِنْ خَفْتُ مِ شَقَاقَ بِنَهُما ﴾ الآية (١) ، وغير جائز استدلالا بالآية أن يكون لأحد الحكمين أمر دون الآخر .

وفيه قول سواه : قال الزهري في الرجل [ ٣/٣٥/ألــف ] يجعل أمر المرأته بيد رجلين فطلق أحدهما دون الآخر ، قال : هي طالق .

#### ٣٨ باب الرجل يجعل أمر امرأته بيد غيرها

م ٢٩٥٦ – واختلفوا في الرجل يجعل أمر امرأته بيد غيرها .

فقالت طائفة : القضاء ما قضى قال : فإن رده فواحدة وهو أحسق كما ، هذا قول الحسن البصري .

وقالت فرقة : إذا جعل أمر امرأته بيد غيرها ، فقام الرجل من قبل أن يقضي شيئاً ، فلا أمر له ، هذا قول مالك ، وأصحاب الرأي ، إذا المترقا من ذلك المجلس ولم يقض شيئاً .

وقالت فرقة : الأمر بيد من جعل الأمر إليه وإن افترقا من المجلس ، هذا قول الزهري ، وقتادة ، والثوري ، إذا قال الرجل للرجل : أمسر امرأتي بيدك ، فليس له أن يرجع إلا أن يرد عليه الرجل .

وقال أبو ثور : إذا جعل أمر امرأته في يد رجل أو صبى ، أو عبد ،

سورة النساء: ٣٥.

فالأمر في يده حتى يخرجه منه ، أو يطلق على ما أمره الزوج .

وقال أصحاب الرأي : إذا جعل أمر امرأته بيد صبي ، أو كافر ، أو مجنون أو عبد ، فهو في يده ، لسيس له أن يخرجه منه ما دام في المجلس ، فإذا قام من ذلك المجلس قبل أن يقول شيئاً فهسي امرأته .

قال أبو بكر: جعل الله الطلق إلى الأزواج، وإذا جعل (1) لأزواج ما بأيديهم من ذلك إلى رجل، أو امرأة ، كانت المرأة امرأته أو أجنبية فهو سواء، والأمر إلى من جعل ذلك منهم إليه ، يطلق من جعل الزوج ذلك إليه منهم متى شاء في المجلس وبعد الافتراق من المجلس ، فللزوج أن يرجع فيما جعل من ذلك إلى عنده متى شاء ، فللمجعول إليه الأمر أن يطلق متى شاء ، لا فرق بين الزوجة في ذلك ، والأجنبي من الناس ، لأن ذلك بمترلة الوكالة .

م ٢٩٥٧ – واختلفوا في الرجل يجعل أمر امرأتـــه إلى أجـــل ، فقـــال ســـفيان الثوري : الأمر بيدها إلى ذلك الوقت .

وقال الحسن البصري : هو بيدها ما لم يصبها ، وبه قال قتادة .

م ٢٩٥٨ – وإذا قال الرجل [ ٢/٥٦/٢ ] لامرأته : طلقي نفسك ، ثلاثاً فطلقت واحدة ، لزمه طلقة في قول الشافعي ، ويعقوب ، وابن الحسن .

وفي قول النعمان : لا يقع طلاق .

وقال مالك ، كما قال الشافعي .

م ٢٩٥٩ - وإذا قال لها: طلقي نفسك واحدة ، فطلقت نفسها ثلاثاً ، وقعت واحدة في قول الشافعي ، ويعقوب ، ومحمد بن الحسن . ولا يلزم ذلك في قول النعمان .

<sup>(</sup>١) في الأصل " جعلوا " .

### ٣٩ باب تقدم الطلاق قبل النكاح

م ٢٩٦٠ افترق أهل العلم في الطلاق قبل النكاح ثلاث فرق .

فقالت طائفة : لا طلاق قبل النكاح ، روينا هـــذا القـــول عـــن على بن أبي طالب ، وابن عباس ، وعائشة أم المؤمنين .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وشريح ، وعطاء ، وطاووس ، وسعيد ابن جبير ، والحسن ، وعكرمة ، وعروة بن السزبير ، وعلي بسن الحسين ، وقتادة ، وابن عيينة ، وعبد الرحمن بن مهدي والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

واحتج ابن عباس ، وعلي بن الحسين ، والحسن البصري ، بقول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمنوا إذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ الآية (١) .

وفيه قول ثان : وهو إيجاب الطلاق قبل النكاح ، روي ذلك عسن ابن مسعود ، وبه قال الزهري ، والنعمان ، وأصحابه .

وفيه قول ثالث: وهو إيجاب الطلاق على من خص امــرأة مــن النساء ومن قبيلة بعينها ، أو بلد بعينه ، روي هذا القول عن الشعبي ، والنخعى .

قالا: إذا وقت امرأة أو قبيلة جاز، وإن عمم النساء فليس بشيء.

وبه قال الحكم ، وربيعة ، ومالك ، والأوزاعي ، وابسن أبي ليلي .

<sup>(</sup>١) سورة الأحزاب: ٤٩.

وفي المسالة قول رابع: وهو إن كان نكح لم يؤمر بالفراق ، وإذا لم يكن نكح لم يؤمر بالتزويج ، هذا قول أبي عبيد ، وبنحو من هذا القول ، قال أحمد . بالقول الأول أقول ، للآية التي احتج ها ابن عباس ، والأخبار التي رويناها .

(ح ١١٣١) عن النبي على أنه قال : " لا طلاق قبل النكاح " (١) .

# ٠٤ باب الاستثناء في الطلاق من غير يمين يحلف بها

م ٢٩٦١ – اختلف أهل العلم في الرجل يقول لامرأته : أنـــت طـــالق إن شـــاء الله تعالى .

فقالت طائفة: الطلاق يلزم، هكذا قــال الحــسن البــصري، وسعيد بن المسيب، ومكحول، وقتادة، والزّهري، وابن أبي ليلى، والليث بن سعد، والأوزاعي.

وقالت طائفة : له ثنياه كذلك قال طاووس ، والحكم ، والشافعي ، وإسحاق ، والنعمان .

م ٢٩٦٢ – واختلفوا في الاستثناء [ ٢٧/٥/ألف ] في الطلاق إذا كان ذلك يميناً حلف بما ، فقال طاووس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وإسحاق ، والنعمان : لا شيء عليه .

احتج منهم من احتج بقول رسول الله ﷺ .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "ج" بجذا اللفظ من حديث على والمسسور بسن مخرمـــة ٢٠٠/١ رقـــم ٢٠٤٨ ، ومن حديث عمرو بسن سسعيب ٢٠٠١ رقــم ٢٠٤٧ ، و"د" ٢٠٤٧ رقــم ٢٦٩٠ ، و"ت" ٣٩٨/٢ رقم ١١٨٤ بلفظ " لا طلاق فيما لا يملك " .

رح ١٩٣٢) من حلف فقال : إن شاء الله فهو بالخيار ، إن شاء فعـــل وإن شـــاء لم يفعل (١) .

وفيه قول ثان : وهو قول من لا يرى الاستثناء ويلزمه الحكم، روي ذلك عن الزهري .

وفيه قول ثالث: وهو إن بدأ بالطلاق فليس له استثناء ، روي ذلك عن طاووس. وقال أبو عبيد: إذا قال: أنت طالق إن شاء الله قال: الطلاق له لازم، فإذا حلف على شيء استثنى، فله ثنياه.

وقال أحمد : هما سواء ، وإنمسا يكسون الاسستثناء في الأيمسان ، والطلاق ، والعتاق ، وليس بيمين .

# جماع أبواب صنوف الطلاق التي تكون عند الحوادث

#### ١٤ باب طلاق المريض

م ٢٩٦٣ – أجمع كل من نحفظ قوله على أن من طلق زوجته مدخولاً بها طلاقاً ملك رجعتها وهو صحيح ، أو مريض ، فمات أو ماتت قبل أن تنقضي عدمًا ، إنهما يتوارثان (٢) .

م ٢٩٦٤ - وأجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته ثلاثـــاً وهـــو صــحيح ،

<sup>(</sup>۱) أخرجسه "ن" ۱۲/۷ رقسم ۳۷۹۳ ، و"د" ۵۷۵/۳ رقسم ۳۲۶۱ ، و"ج" ۲۸۰/۱ ، و"حم" ۲/۲ ، ۱۰ ، ۶۸ كلهم من حديث ابن عمر بلفظ " من حلف واستثنى رجع وإن شاء ترك غير حانث " .

<sup>(</sup>٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٣ . ٤٤٨/١١٣ .

في كل مرة تطليقة ، ثم مات أحدهما ، أن لا مسيراث للحسي منهما من الميت (١) .

م ٢٩٦٥ – وافترقوا فيمن طلق زوجته مدخولاً بما وهو مريض ثلاثاً ، ثم مسات من مرضه ، خمس فوق

فقالت فرقة : ترثه مادامت في العدة ، روي ذلك عن عثمان ابن عفان ، أنه ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف منه ، وكانت في العدة .

وبه قال ابن سيرين ، والشعبي ، والنخعي ،وعروة بن أبي سليمان ، والحارث العكلي ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن ، والليث بن سيعد ، والثوري ، والنعمان وصاحباه .

وقالت فرقة : ترثه وإن انقضت العدة ، هذا قول البتي ، وحميد ، وأصحاب الحسن .

وقالت فرقة : ترثه في العدة وبعد انقضاء العدة ما لم تتزوج ، هذا قول أحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد .

وقالت فرقة : ترثه وإن تزوجت هذا قول مالك .

وقالت فرقة : لا ترثه ، روي ذلك عن عبد الله بن الزبير ، وبه قال أبو ثور .

وكان الشافعي يقول مرة : ترثه في العدة ، وبعد انقضاء العدة .

ثم قال بمصر : وهـــذا ممـــا اســـتخير فيـــه ، فـــأخبرين الربيـــع أنه [ ٧/٧ه/ب ] قال : استخار الله فقال : لا ترث المبتوتة .

قال أبو بكر: قول ابن الزبير <sup>(۲)</sup> أصح الأقاويــــل في النظـــر، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) كتاب الإجماع /١١٣ رقم ٤٤٩ .

<sup>(</sup>٢) كان في الأصل " الزبير " .

م ٢٩٦٦– وقد أجمعوا على [ أن ] الزوج لا يرثها إن ماتت في العدة ، ولا بعد

انقضاء العدة إذا طلقها ثلاثاً ، وهو صحيح أو مريض (١) .

### ٤٢ باب طلاق المريض زوجته التي لم يدخل بها

م ٢٩٦٧ – واختلفوا فيمن طلق امرأته وهو مريض قبل أن يدخل بما .

فقالت طائفة: لا ميراث لها ، ولا عدة عليها ، ولها نصف الصداق ، كذلك روي عن ابن عباس. وبه قال عمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، والزهري ، والشوري ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن لها الميراث ، والصداق كاملاً ، وعليها العدة . هذا قول الحسن البصري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد .

وفيه قول ثالث : وهو أن لها الصداق كاملاً ، ولا ميراث لها ، ولا عدة عليها . وكذلك قال جابر بن زيد .

وفيه قول رابع : وهو أن لها نصف الصداق ولها الميراث إن مات من وجعه ، ذلك ما لم تنكح ، هذا قول عطاء بن أبي رباح .

# ٤٣ باب الطلاق في المرض يصح المطلق بعد طلاقه ثم يموت

م ٢٩٦٨ – واختلفوا في الرجل يطلق امرأته وهو مريضً ثلاثــاً ، ثم يـــصح ، ثم يــوت ، فقال الثوري : ترثه إذا مات وهي في العدة ، وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وقال الزهري: ترثه في قضاء عثمان.

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٣ رقم ٢٥٠ .

وقال ربيعة ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثـــور ، وأبـــو عبيـــد ، . والنعمان : لا ترثه .

وروي ذلك عن الحسن ، وعطاء .

#### ٤٤ مسائل من هذه الباب

م ٢٩٦٩ – وإذا قال الرجل لزوجته: أنت طالق ثلاثـــاً ، إن كلمـــت فلانـــاً ، وذلك في صحته ، ثم كلمت فلاناً وهو مريض ، ثم مات ، فلا ميراث لها في قول أبي ثور ، وبه قال أصحاب الرأي ، والشافعي .

وهو قياس قول الثوري .

م ٢٩٧٠ وقال قتادة : إذا سألت زوجها الطلاق ، فطلقها فلا مــيراث لهــا ، وقال الأوزاعي : إذا جعل أمرها إليهــا وطلقــت نفــسها ثلاثــاً ، فلا ميراث لها .

وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك فيمن سألته امرأته أن يخيرها ، وهو مريض ، فاختارت نفسها ، أن ذلك طلاق ولا يقع الميراث عنها .

وبه قال أبو عبيد .

# ٥٤ باب الأمراض التي لا تنقل أحكام الصحة [ ١/٥٨/٢ ] عن سبلها

قال أبو بكر:

م ٢٩٧١ - رأيت (١) مذاهب أهل العلم في الأمراض التي لا تنقل أهلها عن

 <sup>(</sup>١) في الأوسط ٣/٢٦٤/ألف " نظرت في مذاهب " .

أحكام الصحة مثل الحمى الربع ، والفالج المتطاول ، والمقعد ، وكالعلل الخفية مثل الصداع ، والرمد ، والجرب ، وما أشبه ذلك من العلل ، أن أصحاب هذه العلل لا يمنعون من التصرف في أموالهم كتصرف الأصحاء .

م ٢٩٧٢ – واختلفوا فيما سوى ذلك ، فكان الأوزاعي يقول فيمن طلق وهو بين الصفين ترثه امرأته ، وتعتد عدة المتوفي .

م ٢٩٧٣ - وقال الشافعي : ما فعل الأسير في ماله غير مكره ، فهو جائز .

م ٢٩٧٤ – وهكذا إذا قدم ليقتل فما ليس من قتله بد ، مشل القتيل في القصاص الذي لصاحبه عفوه ، فإذا قدم ليرجم ، فلا يجوز له في ماله إلا الثلث .

م ٢٩٧٥ – وحكى أبو عبيد عن الثوري ، وأصحاب الرأي ألهم لا يورثون المطلق في حصار ، ولا أسر ، ولا في مصافة عدو ، ولا عند البراز للقتال . وبه قال أبو عبيد ، وأبو ثور .

#### ٤٦ باب طلاق المجنون والمعتوه

م ٢٩٧٦ - أجمع من أحفظ عنه من علماء الأمصار علمى أن المجنسون لا يجسوز طلاقه ، كذلك قال عثمان بن عفان .

وقال علي بن أبي طالب : كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه .

وممن قال إن طلاق المجنون لا يجوز: سعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، والحسن البصري ، والشعبي ، والنخعي ، وقتادة ، وأبو قلابة ، والزهري ، ويحيى الأنصاري ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول.

- (ح ١١٣٣) وقد ثبت أن رسول الله على قال : " رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل " (١)
- م ٢٩٧٧ وأجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجـــل إذا طلـــق في حال نومه أن لا طلاق له ، روينا ذلك عن الشعبي ، والنخعـــي ، وأبي قلابة ، والزهري .

### ٤٧ باب طلاق الصبي الذي لم يبلغ

م ٢٩٧٨ – واختلفوا في طلاق الصبي الذي لم يبلغ .

فقال أكثر أهل العلم: لا يجوز طلاقه حتى يحتلم ، كـــذلك قـــال الحسن البصري ، والنخعي ، والزهري ، ومالك ، والحكم ، وهماد ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد .

وذكر أبو عبيد أنه قول أهل العراق ، وأهل الحجاز .

قال [ ٨/٨٥/ب ] أبو بكر: وبه نقول:

(ح ١٩٣٤) وقد ثبت أن نبي الله ﷺ قال : " رفع القلم عن الصبي حتى العلم " (٢) .

وفيه قول ثان : أن الصبي إذا أحصى الــصلاة ، وصــام شــهر رمضان ، جاز طلاقه . كذلك قال سعيد بن المسيب .

<sup>(</sup>۱) أخرجه "ج" في الطلاق ٢٠٨١ رقم ٢٠٤١ ، و"د" في الحـــدود ٥٥٨/٤ رقـــم ٤٣٩٨ ، و"ن" في الطلاق ١٥٦/٦ رقم ٣٤٣٢ ، و"حم" ١٠٠/٦ ، ١٤٤ من حديث عائشة .

<sup>(</sup>۲) تقدم راجع رقم الحديث ۱۱۳۳.

وقال عطاء : يجوز طلاقه إذا بلغ أن يصيب النساء ، وقال أحمد : يجوز طلاقه إذا عقل .

وقال إسحاق : إذا جاوز <sup>(۱)</sup> اثنتي عشرة سنة ، وعقل الـــصلاة ، فطلق ، وقع طلاقه .

#### ٤٨ باب طلاق السكران

م ٢٩٧٩ - واختلفوا في طلاق السكران فكان عثمان بن عفان لا يجيز طلاقــه ، وبه قال عمر بن عبد العزيــز ، والقاســم بــن محمــد ، وعطـاء ، وطاووس .

وبه قال ربيعة ، ويحيى الأنصاري ، والليث بن سعد ، وعبيد الله الحسن ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والمزين .

وقالت طائفة: طلاقه جائز، كندلك قال عطاء، والحسن البصري، وسعيد بن المسيب، والشعبي، ومحمد بن سيرين، وميمون ابن مهران، ومجاهد، والحكم، والنجعي.

وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وابن شبرمة ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وسليمان بن حرب ، والنعمان ، وصاحباه .

ووقف أحمد عن الجواب فيه .

وقد احتج بعض من لا يرى طلاقه جائزاً ، بأن المكره لما سقط طلاقه لارتفاع مراده ، وجب أن يسقط طلاق السكران ، إذ لا مراد له ، واحتج بالثابت عن عثمان ، وان أحداً من الصحابة لا نعلم أنه خالفه .

<sup>(</sup>١) في الأصل " جاز " والصحيح ما أثبته .

(ح 11٣٥) وقد قال النبي ﷺ: "عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي ، عضواً عليها بالنواجز " (١) .

ولما قالوا: أن السكران إذا ارتد لم يستتب في سكره ولم يقتل ، دل على أن لا حكم لقوله ، ولا يجوز إبطال نكاح قد أجمع على صحته بطلاق ، قد اختلف في وجوبه .

م ٢٩٨٠ – واختلفوا في حد السكران ، فقال الثوري : السكر اختلاس العقل ، فإن استقرئ فخلط في قرأته وتكلم بما لا يعرف ، جلد .

وقال أحمد : إذا تغير علقه عن حال الصحة ، فهو سكران . وحكى عن مالك نحوه .

# ٤٩ باب طلاق الولى عن (١) المجنون

م ٢٩٨١ – قال الشافعي ، والنعمان : لا يجوز أن يطلق عن المجنون [٧/٩٥/الف] وليه ، ولا يخالع عنه أب ولا ولى .

م ٢٩٨٢ – وكذلك قال الزهري في الأخرس الذي لا يستكلم: لا يطلق عنه وليه .

وقال الحسن البصري: إن شاء طلقها وليه .

وقال قتادة في الأخرس الذي لا يتكلم : يطلق عليه وليه .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٩٤.

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۲۳ .

<sup>(</sup>٣) في الأصل " على المجنون " .

قال أبو بكر : جعل الله عز وجل الطّـــُلاق إلى الأزواج ، فــــلا يكون ذلك إلى غيرهم .

#### ٥٠ باب طلاق المكره

م ٢٩٨٣ – اختلف أهل العلم في طلاق المكره .

فقالت طائفة : لا يجوز طلاقه ، كذلك قال الحسس البصري ، وجابر بن زيد ، وشريح ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وروينا معنى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن الزبير ، وابن عمر ، وابن عباس .

وأجازت طائفة طلاق المكره ، وممن أجـــاز ذلـــك ، النخعـــي ، والشافعي ، وأبو قلابة ، والزهري ، وقتادة ، والنعمان وصاحباه .

غير أن النعمان قال : إذا أكره السلطان على طــــلاق أو عتــــاق جاز ، وإن أكرهه على بيع لن يجز .

وقال الثوري : إذا أخذ السلطان رجلاً فأكرهه على طلق ، أو عتق ، فأحلفه جاز عليه ، إلا أن يكسون ورى ذلك إلى شسيء ينوي شيئاً غيره .

وفي المسألة قول ثالث: وهو إن كان الذي أكرهموه لمصوصاً ، فليس بطلاق ، وإن أكرهه السلطان فجمائز ، روي همذا القسول عن الشعبي .

وفسره ابن عيينه قال: لأن اللص يقدم على قتلمه ، والمسلطان لا يقتله (١)

<sup>(</sup>۱) روی له "عب" عن الثوري وابن عیبنة عن زكریا عنه ، وفیسه تفسسیر ابسن عیبنسة ۲،۰۱۶ رقم ۱۱۴۲۲ .

واحتج من أبطل طلاق المكره بقوله جل ذكره : ﴿ إِلَا مَن أَكُرُهُ وَالْحَمْمُ مِنْ أَكُرُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الآية (١) .

رح ١١٣٦) والخبر الذي رويناه عن النبي ﷺ: " رفع عن أمتى الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه " (٢) .

م ٢٩٨٤ – واختلفوا في حد الإكراه ، فروي عمر أنه قال : ليس الرجـــل أمينــــاً على نفسه إذا أجعته (٣) ، أوثقته أو ضربته (٤) .

وذكر أحمد ذلك الحديث كالمحتج به .

وذكر شريح أن القيد كره ، والوعيد كره ، والسجن كره (°) . وقال أحمد : إذا كان يخاف القتل ، أو ضرباً شديداً .

# ٥١ باب الخطأ والنسيان في الطلاق

م ٢٩٨٥ – واختلفوا في الخطأ والنسيان في الطلاق .

فقالت طائفة : من حلف على أمر لا يفعله بالطلاق ، ففعله ناسياً ، لم يحنث ، كذلك قال عطاء ، وعمرو بن دينار ، وابن أبي نجيح .

١٠٦ : سورة النحل : ١٠٦ .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "ج" في الطلاق من حديث أي ذر الغفاري بلفظ " تجساوز " ۲۰۹/۱ رقسم ۲۰۶۳ ،
 ومن حديث ابن عباس بلفظ " وضع " ۳/۱۹۵۱ رقم ۲۰۶۵ .

<sup>(</sup>٣) أي اضطره إلى الجوع ، راجع القاموس ١٦/٣ ، واللسان ١٦/٩ .

<sup>(</sup>٤) روى له "عب" بهذا اللفظ ٢١١/٦ رقسم ١١٤٢٤ ، و"بسق" مسن طويسق سمعيد ابسن منصور ٣٥٩/٧ .

<sup>(</sup>٥) روى له "عب" من طريق القاسم بن عبد الرحمن عنه ١١/٦ وقم ٢٩ ١١٠ .

وقال إسحاق : أرجو أن لا يلزمه شيء . وروي عـــن الـــشعبي ، والحكم .

م ٢٩٨٦ - في الرجل يحلف على شيء فيخرج على لـسانه غــير مــا يريــد مــا يريــد [٧/٥٩/٧] .

قال الشعبي : يرجع إلى نيته ، وكذلك قال طاووس .

وقال الحكم : يؤخذ بما تكلم به ، وقال أحمد : في هذا أرجــو أن يكون واسعاً ، قال الحسن (١) : هو على الإرادة .

وأوجبت طائفة عليه الحنث ، هذا قــول الزهـــري ، وقتـــادة ، وربيعة ، ومالك ، والنعمان ، وصاحبيه .

وكان أبو عبيد يحنثه في الطلاق ، والعتاق ، ولا يحنشه في ســـائر الإيمان ، وبه قال أحمد .

وقال الشافعي : فيها قولان .

أحدهما : أن يحنث .

والآخر : لا حنث عليه .

#### ٥٢ جماع أبواب الطلاق بالمعاني المختلفة

م ٢٩٨٧ – أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن جد الطلاق ، وهزله سواء ، روي هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود .

م ٢٩٨٨ - وممن قال : لا لعب في الطلاق ، وأن من طلق لاعباً فقد جاز عليه ، عطاء ابن أبي رباح ، وعبيدة السلماني ، وهذا على مذهب الشافعي .

وبه قال أبو عبيد ، وذكر أنه قسول الثسوري ، واحستج

<sup>(</sup>١) كذا في الأصل ، وفي الحاشية بدله " إسحاق " .

بقوله: ﴿ وَلَا تَتَخَذُوا آنَاتِ اللَّهُ هَرُواً ﴾ (١) .

#### قال أبو بكر:

(ح ١١٣٧) وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال : ثلاثة جدهن جد وهزلهن جـــد ، الطلاق ، والنكاح ، والرجعة (٢) .

#### ٥٣ باب الطلاق إلى أجل يؤقته المطلق

م ٢٩٨٩ – واختلفوا في الرجل يقول لزوجته : أنت طالق إلى شهر ، أو إلى سنة ، أو ما أشبه ذلك ، فقالت طائفة : هي زوجته إلى ذلك الوقت ، كذلك قال عطاء ، وجابر بن زيد ، والنخعي ، وأبو هاشم .

وبه قال الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبــو عبيـــد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو ألها طالق من يوم تكلم به ، كذلك قال سعيد ابن المسيب ، والحسن ، والزهري ، وقتادة ، ويحيى الأنصاري ، وربيعة ، ومالك .

وقد روينا عن ابن عباس أنه قال في رجل قـــال لامرأتـــه : أنـــت طالق إلى سنة قال : هي امرأته إلى سنة .

قال أبو بكر : وبقول ابن عباس نقول .

وأما إذا قال : إن لم تفعلي كذا وكذا فأنت طالق ، فليس يحنشه أحد ، إلا أن يأتي ذلك الوقت ولم تفعل ما حلف عليه أن تفعله .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٣١.

<sup>(</sup>۲) أخرجـــه "ت" ۲۰۰/۲ رقـــم ۱۱۸۲ ، و"د" ۲۴۳/۲ رقـــم ۲۱۹۴ ، و"ج" ۲۰۸/۱ رقــم ۲۱۹۴ ، و"ج" ۲۰۸/۱ رقم ۲۰۳۹ ، کلهم في الطلاق من حديث أبي هريرة .

#### ٥٤ باب إيجاب الطلاق بولادة المرأة

م ٢٩٩٠ واختلفوا في الرجل يقول لزوجته : أنت طالق إذا ولدت ، فقالـــت طائفة : لا يقع الطلاق حتى تلده ، [٢/٦٠/الف] كذلك قال عطـــاء ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك : إذا كان بما حمل وقع عليها الطلاق .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

م ٢٩٩١ – وإن قال : كلما ولدت ولداً فأنت طالق ، فإن ولدت فهمي طالق وتعتد ، وإن ولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالولد الأول ، وانقضت عدها بالولد الثاني ، وإن ولدت ثلاثمة أولاد ، وقعمت تطليقتان بالولدين الأولين ، لأن الطلاق وقع وهو يملك الرجعة ، وانقضت عدمًا بالثالث .

ولو كانت المسألة بحالها وولدت أربعة في بطن ، وقسع الشلاث بالثلاث الأول وانقضت العدة بالولد الرابع ، وهذا قول السشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٢٩٩٢ – وإذا قال الرجل لامرأته: إن ولدت غلاماً فأنت طالق واحدة ، وإن ولدت جارية فأنت طالق ثنتين ، فولدت غلاماً وجارية ، لا يدرى أيهما أول ؟ فإنه يقع عليها تطليقة ، نأخذ في ذلك بالأقل ، ولا يلزمه الأكثر ، إلا بالإحاطة ، وانقضت عدمًا بالولد الثاني ، هكذا قسال أبو ثور .

وبه قال أصحاب الرأي ، غير ألهم قالوا : ينبغي لهما أن يأخذ فيما بينهما وبين الله بأكثر ذلك تطليقتين . م ٣٩٩٣ - وإن قال الرجل لامرأته: إن كان حملك هذا غلاماً فأنت طالق واحدة ، وإن كانت جارية فأنت طالق ثنتين ، فوضعت غلاماً وجارية ، لم يقع عليها الطلاق ، وذلك لأن حملها لم يكن غلاماً ولا جارية .

وبه قال أبو ثور : وأصحاب الرأي .

#### ٥٥ باب إيجاب الطلاق بحيض المرأة

م ٢٩٩٤ – وإذا قال الرجل لامرأته : إذا حضت فأنت طالق ، فإذا رأت الـــدم وقع عليها الطلاق .

وإذا قال : إن حضت حيضة فأنت طالق ، لم تطلق حتى تطهر مــن حيضتها ، فإذا طهرت وقع عليها الطلاق ، وهذا قــول الشــوري . وبه قال أبو ثور : وأصحاب الرأي .

ولا أعلم أحداً قال غير ذلك ، غير مالك ، فإن ابن القاسم ذكر أنه يحنث حين تكلم به في قول مالك (١) .

#### ٥٦ باب التجزية والتبعيض في الطلاق

م ٢٩٩٥ - أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن من طلق زوجته نصفاً ، أو ثلثاً ، أو ربعاً ، أو سدسي تطليقة ، أنها تطليقة واحدة ، كذلك قال الشعبي [ ٢٠/٢/ب ] والحارث العكلي ، والزهري ، وقتادة ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وأبو ثسور ، وأصحاب الرأى .

<sup>(</sup>١) كذا في المدونة الكبرى ٣/٣.

وذكر أبو عبيد أنه قول مالك ، وأهـــل الحجـــاز ، والثـــوري ، وأهـل العراق .

#### قال أبو بكر:

- م ٢٩٩٦ فإن قال لأربع نسوة له: بينكن تطليقة ، لزم كـــل واحــــدة منـــهن تطليقة ، كذلك قال الحسن البصري ، والشافعي ، وابـــن القاســـم صاحب مالك ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ۲۹۹۷ وإذا قال لأربع نـسوة لـه: بيـنكن خمـس تطليقـات، وقـع على كـل واحـدة منـهن تطليقتـان، هـذا قـول الحـسن، وقتادة، والشافعي، وأبي ثور، وابن القاسـم صـاحب مالـك، وأصحاب الرأى.
- م ٢٩٩٨ وإذا قال الرجل لامرأته : رأسك ، أو يدك ، أو رجلك طالق ، فـــإن أكثر أهل العلم يلزمونه الطلاق ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وابن القاسم صاحب مالك .

وقال أصحاب الرأي في الرأس ، والفرج ، والجسد ، والبدن كما قال الشافعي . وقالوا في اليدين ، والرجلين وشبه ذلك من جسدها : لا يقع به طلاق .

وقالوا : إذا قال : نصفك ، أو ثلثك ، أو جزء من ألف جسزء طالق ، ألها تكون طالقاً .

وقال الحسن البصري : إذا طلق الرجل من امرأت شعراً ، أو اصبعاً ، أو اصبعاً ، فقد طلقت ، وإن عتق من عبده شعراً ، أو اصبعاً ، فقد عتق .

وقال الأوزاعي في الشعر ، وأطراف البدن مثله .

# ٥٧ باب الطلاق المشكل الذي لا يعلم له وجوب ولا بطول

م ٢٩٩٩ – واختلفوا في الرجلين يحلفان بالطلاق على السشيء ، يختلفان فيه كاختلافهما (١) في الطير ، يقول أحدهما : هـــذا غـــراب ، ويقـــول الآخر : هذا حمام ، ويحلف كل واحد منهما عليه بالطلاق .

فكان عطاء ، والشعبي ، والزهري ، والحارث العكلي ، والثوري ، وأبو ثور يُقولون : يديّنان .

وهذا على مذهب الشافعي ، وهو قياس قول مالك .

وفيه قول ثان : وهو أن يحمل الطلاق عليهما (٢) جميعــاً ، هـــذا قول مكحول . وروينا معنى ذلك عن الشعبي ، ومال أبـــو عبيــــد إلى هذا القول .

وكان الشافعي يقول : إذا شك في الطلاق ، لم ألزمــه في الــشك في الحكم ، والورع : له أن يطلقها .

#### ٥٨ باب الطلاق يحجده المطلق وقد سمعته زوجته

م ٣٠٠٠- واختلفوا في المرأة تسمع طلاقها ، ثم يحجده الزوج ، فقال الحـــسن البصري ، والنخعي ، [ ٦١/٢/ألف ] والزهري : يستحلف ثم يكــون الإثم عليه .

وقال آخرون : تفر منه ما استطاعت ، وتبتدي منه بكل ما أمكن ، روي ذلك عن جابر بن زيد ، وابن سيرين ،

<sup>(</sup>١) في الأصل "كاختلافها ".

<sup>(</sup>٢) في الأصل " عليها " .

وبه قال حماد بن أبي سليمان ، وأحمد . وممسن رأى أن تفسر منسه ، الثوري ، والنعمان ، ويعقوب ، وأبو عبيد .

م ٣٠٠١ و اختلفوا في استحلاف الرجل المدعى عليه الطلاق ، فممن روينا عنه أنه قال يستحلف ، ابن عمر ، والحسن البصري ، والنخعي ، والزهري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وبه نقول.

رح ١١٣٨) لقول النبي ﷺ: " البينة على المدعي والسيمين علسى المسدعى علم " (١) .

وفيه قول ثان : وهو أن يــستحلف كمــا يفعـــل في اللعــان ، روي ذلك عن ابن عباس .

وفيه قول ثالث: وهو أن المرأة إن جاءت بشاهد حلف المنزوج وحلى بينه وبينها ولا ينبغي لها أنت تتزين له ، ولا تبدي له شيئاً من شعرها ولا عربتها (٢) وهي تقدر على ذلك ، ولا يسصيبها إلا وهي مكرهة ، هذا قول مالك

م ٣٠٠٢ - واختلف وا في ميراثها منه إن مات ، فقال الحسسن البصرى: ترثه

وقـــال قتــــادة ، والــــشافعي ، والنعمــــان ، ويعقــــوب : لا ميراث لها .

وبه نقول .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٩٥.

 <sup>(</sup>۲) جاء في الحاشية : والعربة واحدة المعاري وهي مبادئ العظام من حيث تعسرى عسن اللحسم ،
 ويقال : المعارى البدان والرجلان وكذا في اللسان ٢٧٥-٢٧٤/١ .

# ٥٩ باب الطلاق يجحده المطلق فتقوم عليه بينة أو يستحلف فينكل عن اليمين

م ٣٠٠٣- أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا طلق زوجته ثلاثاً وقد غشيها بعد طلاقه ، وقد ثبتت البينة أنه طلقها ، وهو يحجد ذلك ، أن التفريق بينما يجب ، ولا حد على الرجل .

كذلك قال الشعبي ، ومالك ، وأهـــل الحجـــاز ، والأوزاعـــي ، والثوري ، وربيعة ، والشافعي ، وأبو ثور .

وبه نقول .

م ٤ • • ٣ - وأجمع الشافعي ، والنعمان ومن تبعهم على أن طلاق السفيه لازم له .

وبه نقول ، لدخوله في جملة من تلزمه الأحكام ، والحدود . وقال عطاء بن أبي رباح في سفيه محجور عليه : لا يجوز طلاقه ، ولا نكاحه ولا بيعه .

# ٦٠- أبواب إحلال المطلقة ثلاثاً لمطلقها والنكاح الذي يحلها للمطلق

قال الله عز وجل : ﴿ وإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح نروجاً غيره ، فإن [ ٢١/٢/ب] طلقها فلاجناح عليهما أن يراجعا ﴾ الآية (١).

فأباح الله في ظاهر كتابه للزوج الأول أن ينكحها إذا نكحها زوج غيره ، ومنع الرسول على أن ترجع إلى السزوج الأول حستى

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٠ .

يجامعها الزوج الثابي .

وكان القول من رسول الله ﷺ كالقول من الله ، لأن الله فـــرض طاعته ، ودل منع رسول الله ﷺ من ذلك .

(ح ١١٣٩) " حتى يذويق العسيلة " <sup>(١)</sup> .

على مراد الله من ذلك.

م ٣٠٠٥ وأجمع عامة علماء الأمصار على القول بما ذكرناه ، إلا ما رويناه عن سعيد بن المسيب .

وممن قال بجملة ما ذكرناه ، علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعائشة .

وبه قال مسروق ، والزهري ، ومالك ، وأهل المدينة ، والثوري ، وأهل الرأي من أهل الكوفة ، والأوزاعي وأهل الشام ، والسشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد .

وكان سعيد بن المسيب من بين أهل العلم يقــول : إذا تزوجهـــا تزويجاً صحيحاً لا يريد به إحلالا ، فلا بأس بأن يتزوجها الأول .

ولا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد هذا إلا الخــوارج، والسنة مستغنى بما عن كل قول :

#### ٦١\_ باب التغليظ في المحلل والمحلل له

رح ١١٤٠) روينا عن النبي ﷺ أنه لعن المحلل والمحلل له 🗥 .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في الطلاق من حديث عائشة ٣٧١/٩ رقم ٢٦٤، ٢٦٤ رقم ٣٣١٧ .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "ن" في الطلاق ١٤٩/٦ رقم ١٤٩٦ ، و"مي" في النكاح ٨١/٢ رقم ٢٧٦٣ كلاهما من حديث ابن مسسعود ، و"ت" ٣٦٤/٢ رقسم ٢٠٧٦ ، و"د" ٢٧٢/٦ رقسم ٢٠٧٦ ، و"خ" ٢٧٢/١ رقم ١٩٣٥ كلهم في النكاح من حديث علي .

م ٣٠٠٦ وقال ابن مسعود : المحلل والمحلل له ملعونان علمي لمسان رسول الله ﷺ يوم القيامة .

وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : ما أوبيّ بالمحلل ولا بالمحللـــة إلا رجمتهما (١) .

وقال ابن عمر لا يزالان زانين ، وإن مكثا عشرين سنة ، إذا علم أنه يريد أن يحلها له .

م ٣٠٠٧ واختلفوا في الرجل يطلق ثلاثاً ، فتنكح زوجاً ليحلها للزوج الأول . فقالت طائفة : لا يجوز ذلك ، ولا يحلها لزوجها الأول إلا نكاح رغبة غير مدانسة (٢) .

روي ذلك عن عثمان بن عفان ، وقال ابن عمر في تحليل المرأة لزوجها : ذلك السفاح (٣) .

وممن غلظ في ذلك النخعي ، والحسن ، وبكر بن عبد الله المسزيي ، وقتادة .

وممن قال لا يصلح إلا نكاح رغبة ، مالك ، والليث ، وبمعناه قال الثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

وقد روينا عــن النخعــي ، والــشعبي ألهمــا قــالا : لا بـــأس به [ ٢/٢٢/ألف ] إذا لم يأمر به الزوج .

<sup>(</sup>۱) روی له "عب" ٦/٥٦٦ رقم ۱۰۷۷۷ ، و"شب" ۲۹٤/٤ .

<sup>(</sup>٢) أي المخادعة وإخفاء الغيب بما في النساء ، راجع اللسان ٣٨٩/٧ ، والنهاية ٢/١٣٠ .

<sup>(</sup>٣) روى له "شب" من طلاق عبد الملك بن المغــيرة عنـــه ٢٩٤/٤ ، وكـــذا "عـــب" ٢٦٥/٦ رقم ٢٧٧٦ .

وقال أحمد ، وإسحاق : لا يحل له أن يمسكها . وقال الثوري : لا يعجبن إلا أن يفارق .

# ٦٢ باب المملوك ، والذمي ، والغلام الذي لم يدرك ، تستحل بنكاحهم المرأة

م ٣٠٠٩ كان عطاء بن أبي رباح يقول: إذا تزوجها عبد فأصابها، أحلها لزوجها الأول. ويروى ذلك عن الشعبي، وبه قال مالك، والثوري، والشافعي، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

م ٣٠١٠ واختلفوا في المسلم يتزوج الذمية ، ثم يطلقها ثلاثاً فينكحهــــا ذمــــي ويدخل بها ، ثم يطلقها .

فقالت طائفة : الذمي زوج ، ولها أن ترجع إلى الأول ، هكذا قال الحسن ، والزهري ، والثوري ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وابن نصر ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول ، لأن الله قــال : ﴿ حتى تنكح نروجاً غيره ﴾ الآية (١) . والنصراني زوج .

وفيه قول ثان : وهو ألها لا تحل له ، هذا قول ربيعة ، ومالك .

م ٣٠١١ - واختلفوا في المطلقة ثلاثاً ، تنكح غلامـــاً مراهقـــاً يجـــامع مثلـــه ، فيجامعها ، فقال عطاء ، والشافعي ، وأحمد ، والنعمان : يحلها .

وقال الحسن البصري ، ومالك ، وأبو عبيد : لا يحلها .

قال أبو يكر: بالقول الأول أقول.

 <sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٠ .

# ٦٣ باب استحلال المطلقة ثلاثاً بالنكاح الفاسد

م ٣٠١٧ واختلفوا في المطلقة ثلاثاً تنكح نكاحاً فاسداً ، ويصيبها ، ثم يفارقها ، فكان الحسن البصري ، والشعبي ، وحماد بن أبي سليمان ، ومالسك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي يقولون : لا يحل للزوج الأول إلا بنكاح صحيح . وكان الحكم يقول : هو زوج .

قال أبو بكر: ليس بزوج، لأن أحكام الأزواج في الظهار، والإيلاء، واللعان، غير ثابتة بينهما.

م ٣٠١٣ – واختلفوا في الزوج الثاني يطأها في حال الحــيض ، فقـــال عطـــاء ، ومالك : لا يحلها لزوجها الأول .

وفي قول الشافعي ، وأصحاب الرأي : يحلها لــه ، وبــه قــال ابن نصر (١) .

وكذلك نقول ، لأنه زوج ، قد ذاق عسيلتها ، وذاقت عسيلته .

#### ٦٤- باب [ ٦٢/٢ ] تصديق الزوج الأول للمطلقة أنها قد نكحت

#### قال أبو بكر:

م ١٤٠٣ – كل من نحفظ عنه من أهل العلم يقول : إذا قالـــت المــرأة للــزوج الأول : قد تزوجت ودخل علي زوجي ، وصدقها ، ألها تحل للأول . كذلك قال الحسن البصري ، والشافعي ، والأوزاعي ، والثوري ،

<sup>(</sup>١) في الأصل " أبو نصر " والصحيح ما أثبته ، وكذا في الأوسط ٢٦٨ . وهو محمــــد بــــن نـــصر المروزي المتوفي ٢٩٤ هذا وله مؤلف معروف في الحلافيات ، وهو " اختلاف العلماء " .

وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي .

وقال الــشافعي : والــورع أن لا يفعــل ، إذا وقــع في نفــسه ألها كذبته .

# ٦٥ باب المطلقة دون الثلاث تنكح زوجاً ثم تعود إلى المطلق

م ٣٠١٥- أجمع أهل العلم على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة [ ثلاثاً ] (1) ، ثم انقضت عدمًا ، ونكحت زوجاً ودخل بها ، ثم فارقها ، وانقضت عدمًا ، ثم نكحها الأول ، أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات (٢) .

م ١٦٠٩- واختلفوا في الرجل يطلق زوجته تطليقـــة أو تطليقـــتين ، ثم تـــزوج غيره ، ثم ترجع إلى زوجها الأول .

فقالت طائفة : تكون على ما بقي من طلاقها ، كذلك قـول الأكابر من أصحاب رسول الله على ، عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعمران بن حصين ، وأبي هريرة .

وروي ذلك عن زيد بن ثابت ، ومعاذ بن جبل ، وعبـــد الله بـــن عمرو بن العاص .

وبه قال عبيدة السلماني ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، ومالك ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، ومحمد بن الحسن ، وابن نصر .

وفيه قول ثان : وهو أن النكاح جديد ، والطلاق جديد ، هذا قول ابن عمر ، وابن عباس .

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين من كتاب الإجماع.

 <sup>(</sup>٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٥ رقم ٤٦١ .

وبه قال عطاء ، والنخعي ، وشريح ، والنعمان ، ويعقوب .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

وفيه قول ثالث : وهو إن كان دخل بما الآخر فطــــلاق جديـــد ، ونكاح جديد .

وإن لم يكن دخل بها فعلى ما بقي من عدد الطلاق ، هذا قول النخعى .

### جماع الطللق

#### ٦٦ باب طلاق الأخرس

#### . قال أبو بكر :

م ١٧٠ ٣- حفظنا عن جماعة من أهل العلم ألهم قالوا: إن الأخسرس إذا كتسب الطلاق بيده أنه يلزمه ، كذلك قال النخعي ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب [ ٣٠٣/الف ] الرأي .

وقال مالك إذا أشار يلزمه .

وروي عن قتادة أنه قال : يطلق عنه وليه .

م ١٨٠ - وإذا نظر الرجل إلى امرأته ، وامرأة معهما ليمست لمه بزوجمة ، فقال : احداكما طالق ، كان القول قوله إذا أراد امرأته فهي طمالق ، وإن أراد الأجنبية لم تطلق امرأته ،هذا قول أبي ثور ،وأصحاب الرأي.

م ٣٠١٩ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال العلم على أن الرجل إذا قال المرأته : أنت طالق ثلاثاً ، إلا اثناتين ، إنها تطلق واحدة .

وإن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أنهـــا تطلــق تطليقـــتين . وإذا قال : أنت طالق ثلاثاً أنها تطلق ثلاثاً .

وممن حفظنا ذلك عنه ، الشوري ، والــشافعي ، وأبــو ثــور ، وأصحاب الرأي .

م ٢٠٠٠ - وكان الشافعي يقول: إذا قال لها أنت طالق طلاقاً ، كانت واحدة إلا أن يزيد بقوله طلاقاً ثانياً

قال النعمان : إذا أراد واحدة فهي واحدة ، وبه قال أبو ثور .

م ٣٠٢١ - وكان مالك يقول : إذا حلف بطلاق امرأته أنه مـــن أهــــل الجنــــة ، طلقت عليه . \_

وقول الأوزاعي : لا تطلق بالشك .

وبه نقول.

م ٣٠٢٢ – وكان الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : إذا قال لهـــا وهي مدخول بها : كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق ، لم تطلق حتى يطلقها ، فإذا طلقها تطليقة ، وقع عليها ثلاث ، واحدة بعد واحدة .

م ۳۰۲۳ وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق هكذا ، وأشار باصبع ، أو باصبعين ، أو ثلاث ، فهي طالق واحدة ، ولا تكون اشارته بإصبعه بشيء .

وفي قول أصحاب الرأي : يلزمه مع القول ما أشار به ، فإن أشار بشار بلاث لم يدين في القضاء .

وإن قال : أردت أقل منها ، دين فما بينه وبين الله .

م ٣٠٧٤ - وإذا قال الرجل لنسوة له قــال : أيــتكن أكلــت (١) مــن هــذا الطعام فهي طالق ، فأكلن جميعاً ، طلقن جميعــاً في قــول أبي ثــور ،

<sup>(</sup>١) في الأصل " أكل " .

وأصحاب الرأي . وكذلك نقول .

م ٣٠٢٥ وإذا قال : أنت طالق ما بين تطليقة إلى الثلاث ، فهي واحدة في قول أبي ثور .

وكذلك إن قال : أنت طالق من واحدة إلى ثلاث ، همي أيسضاً واحدة .

وقال أصحاب الرأي : القياس أن يلزم في المسألة الأولى واحـــدة ، ولكنا نستحسن فنجعلها ثنتين ، وهذا قول النعمان .

م ٣٠٢٦ وإذا قال: أنت طالق ما بين واحدة إلى أحسرى ، فهسي طالق واحدة [ ٢٣٠٢/ب ] وإذا قال: انت طالق واحدة ، أو لا شهيء ، فهي طالق واحدة ، وهذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٣٠٢٧ – إذا قال : أنت طالق غير طالق ، فهي غير طالق في قــول أبي ثــور ، وأصحاب الرأي .

م ٣٠٢٨ واختلفوا في الرجل يحلف بالطلاق ، ليفعلن كذا وكــذا ، ويقــدم الطلاق في يمينه ، فقال كثير من أهل العلم : لا شيء عليه ، هذا قول الحسن ، وابن المسيب ، والزهري ، وعطاء ، وســعيد بــن جــبير ، والشعبي ، والثوري ، والشافعي ، وأبي ثور ، وعامة أصحابنا .

وقال شريح : إن الطلاق يقع عليه .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

م ٣٠٢٩ وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً ، إن دخلت هذه الدار ، فطلقها ثلاثاً ، ثم تزوجت بعد ما انقضت عدقا ، ثم نكحها الحالف الأول ،

ثم دخلت الدار ، أنها لا يقع عليها الطلاق (١) . وهذا على مــــذهب مالك ، والشافعي ، وأبي ثـــور ، وأصـــحاب الـــرأي ، لأن طـــلاق ذلك الملك قد انقضى .

م ٣٠٣٠ وإن كانت المسألة بحالها وطلقها تطليقة وانقضت عدمًا ، ثم تزوجها رجل آخر ودخل بها ، ثم عاد إلى زوجها الأول ، ثم دخلت الدار ، ففي قول أصحاب الرأي : يقع عليها الطلاق .

وفي قول الشافعي فيها قولان .

أحدهما : كما قال أصحاب الرأي .

والثاني : أن لا يقع شيء ، وبه قال أبو ثور .

## ٦٧\_ باب الطلاق يوصف بالعظم والتشديد

م ٣٠٣١ وإذا قال الرجل لامرأته: أنست طسالق مسلء هسذا البيست، ففي قول الشافعي، وأبي ثور: أقل مسا يلزمسه واحسدة، يملسك فيها الرجعة.

وقال النعمان : هي طالق تطليقة بائن ، إلا أن ينوي ثلاثاً فتكون ثلاثاً .

م ٣٠٣٢ – وإذا قال : أنت طالق واحدة عظيمة أو كبيرة ، أو شديدة ، فهي بائن في القضاء ، وفيما بينه وبين الله ، هكذا قال أصحاب الرأي .

وفي قول الشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور : تكون واحدة يملك الرجعة ، إن لم يرد أكثر منها .

 <sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٦ رقم ٢٦٥ .

#### ٦٨ باب الرجل يبيع زوجته

م ٣٣٠٣– واختلفوا في الرجل يبيع زوجته .

فقالت طائفة : لا تطلق عليه ، ولكن يعذر ، هكذا قال الشوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وبه أقول .

وقال مالك : ينكل نكالاً شديداً ، أو تطلق عليه واحدة ، وهــي أملك [ ٢/٤ ٦/١لف ] بنفسها .

# ٦٩ باب المشيئة في الطلاق

م ٣٤٣- اختلف أهل العلم في الرجل يقول لامرأته : أنت طالق إن شئت .

فقالت طائفة : إن شاءت الطلاق فـــذلك مـــا دام في مجلـــسها ، هذا قول الحسن البصري ، وعطاء ، والثوري ، وأبي ثور .

وبه قال الزهري ، وقتادة ، ولم يذكرا المجلس .

وقال أصحاب الرأي : كما قال الحسن ، وعطاء .

م ٣٠٣٥ و اختلفوا في الرجل يقول لامرأته: أنت طالق إذا شئت، أو متى شئت، أو إذا شئت، أو كلما شئت، فكان الثوري يقول: إذا قال: أنت طالق متى شئت، وإذا شئت، فهي متى شاءت وإذا شاءت تطليقة، ليس لها فوق ذلك، وإذا قال: أنت طالق كلما شاءت ، فهي كلما شاءت طالق، حتى تبن بثلاث.

وقال أبو ثور : وإذا قال لها أنت طالق إذا شئت ، أو متى شئت ، أو كلما شئت ، كان ذلك على الأبد ، كلما شاءت

وقع الطلاق ، فإن شاءت مرة واحدة ، فوقعت تطليقة ، ثم تركها حتى تنقضي عدمًا ، ثم تزوجها بعد ، لم يكن بعد ذلك مشيئة ، وذلك أن حكم ذلك النكاح قد سقط ، فلا يعود شيء من أحكامه على أحكام النكاح الثانى .

وفرق أصحاب الرأي بين قوله: أنت طالق إذا شئت ، أو متى شئت ، وبين أن يقول لها: أنت طالق إن شئت ، ومتى شئت ، وإذا ما شئت ، ومتى ما شئت ، لها المشيئة في ذلك كله أبداً مرة واحدة في ذلك المجلس وغير ذلك المجلس .

وإذا قال لها : أنت طالق كلما شئت ، كان لها أبداً كلما شاءت حتى يقع عليها منه ثلاث تطليقات .

م ٣٠٣٦ و أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لامرأته : أنت طالق إن شئت ، فقالت : قد شئت إن شاء فلان ، أها قد ردت الأمر ، ولا يلزمها الطلاق وإن شاء فلان (١) .

كذلك قال أهمد : وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٣٠٠٣- وإذا قال : أنت طالق ثلاثاً أن أحببتهن ، فقالت : أحسب واحسدة ، وواحدة ، وواحدة ، لم يقع عليها شيء ، وبطل ما جعل إليها في قول أبي ثور ، وفي قول أصحاب [ ٢٠٤/ب ] الرأي يقع عليها كلها (٢) .

م ٣٠٣٨ وإذا قال الرجل لامرأته: إن كنت تحبيني فأنت طالق، وإن كنت تعبيني فأنت طالق، وإن كنت تبغضيني فأنت طالق، فما قالت: استحلفت عليه، وكان الطلاق واقعاً عليها، هذا قول أبي ثور، وأصحاب الرأي، غير أن أصحاب الرأي قالوا: نأخذ في هذا بالاستحسان.

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١١٦ رقم ٤٦٦ .

<sup>(</sup>٢) في الأصل "كلهن ".

- م ٣٠٣٩- وإذا قال لامرأتين له : إذا شئتما فأنتما طالقتان . فشاءت احداهما ، لم يقع الطلاق ، وإن شاءتا أن تطلقا احداهما دون الأخرى ، لم يقع ، هذا قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ٤ ٣ وإذا قال لرجلين : طلقا امرأي ، فطلق احدهما ، كان بـــاطلاً حــــتى يجتمعا على الطلاق ، وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : إذا طلق أحدهما فهو جائز .

قال أبو بكر: قول الشافعي صحيح .

م ٣٠٤١ - وإذا قال لها : إن كنت تحبين أن يعـــذبك الله ، أو يقطــع يـــديك ، ورجليك فأنت طالق ، فقالت : أنا أحب ذلك ، ففيها قولان .

أحدهما : أنه لا يقع ، وذلك أن هذا لا يحبه أحـــد ، هـــذا قــول أبي ثور .

والقول الثاني: أنها مصدقة في ذلك ، فالطلاق واقع عليها ، هذا قول أصحاب الرأي .

# جماع <sup>(۱)</sup> طلاق الشرك ووقوع الفراق بين الزوجين المشركين بإسلام أحدهما

## ٧٠ باب الزوجين الذميين يسلم أحدهما

م ٣٠٤٢ - أجمع عوام أهل العلم على أن النصرانيين الزوجين إذا أسلم الـــزوج قبل امرأته ، أنهما على نكاحهما ، إذ جائز له في هذه الحال أن يبتدئ نكاحها لو لم تكن زوجة .

<sup>(</sup>١) كان في الأصل (باب) والظاهر ما أثبته .

م ٣٠٤٣ - وأجمع أهل العلم على ألهما لو أسلما معاً ألهما على نكاحهما ، كانت مدخولاً بما أو لم يكن دخل بما .

م ٤٤ . ٣- واختلفوا في النصرانية تسلم وزوجها نصراني ، وهي مدخول بما .

فقالت طائفة: متى أسلم الزوج قبل [أن] تنقضي عدة المرأة فهما على نكاحهما، هذا قول قتادة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد.

وفيه قول ثان : وهو أن يعرض على النزوج الإسلام ، فأن أسلم فهما على نكاحهما ، وإن أبى أن يسلم ، فرق بينهما ، فإن كان دخل بما فلها المهر ، وإن لم يكن دخل بما فلها نصف المهر ، هذا قول الثوري .

وبه قال الزهري ، غير أنه لم يذكر المهر .

وفيه قول ثالث: [ ٢٥/٢/ألف] وهو ألهما إن كانا في دار الإسلام فأسلمت امرأته ، فهي امرأته ما لم يعرض عليه الإسلام ، فإذا عسرض عليه الإسلام فأبي أن يسلم ، فرق بينهما الحاكم .

فإن أسلمت امراته ، ثم لحق الزوج بدار الحرب ، فقد بانت منه ، وكذلك إن كانت في دار الحسرب فأسلمت المسرأة ، ثم خرجست إلى دار الإسلام ، فقد بانت منه بافتراق الدارين .

فإن أسلمت وهما في دار الحرب ولم يخرجا ، أو أحد منهما إلى دار الإسلام ، فهو أحق بها إن أسلم قبل [ أن ] تنقضي عدمةا ، فإذا انقضت عدمةا فلا سبيل إليها ، هذا قول أصحاب الرأي .

وفيه قول رابع : وهو أنها تبين منه كما تسلم ، هذا قــول ابــن عباس ، وروي معناه عن عمر بن الخطاب .

وبه قال عكرمة ، والحسن ، وسعيد بن جبير .

وقال عطاء ، وطاووس ، ومجاهد : يفرق بينهما ، وبه قال أبو ثور .

وهو أصح هذه الأقاويل في النظر ، والله أعلم .

وقد روينا عن علي بن أبي طالب في هذا الباب قسولاً خامسساً في النصراني تكون تحته النصرانية ، فتسلم المرأة قال : هسو أحسق بمسامات في دار هجرتما .

وقال الشافعي : هــي امرأتــه ، ولكــن لا يخرجهــا مــن دار الهجرة .

# ٧١ باب إسلام أحد الزوجين من أهل الذمة قبل أن يدخل بها وما لها فيه من الصداق

م ٢٠٤٥ واختلفوا في النصرانية التي لم يدخل بما ، تسلم قبل زوجها .

فقالت طائفة: لا صداق لها.

روي هذا القول عن ابن عباس.

وبسه قسال الحسس البسصري ، والزهسري ، ومالسك ، والأوزاعسي ، وابسن شسيرمة ، وعثمان السبتي ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال الشافعي ، وابن شــبرمة : إن أســلم هــو قبلــها فلــها نصف المهر .

وفيه قول ثان : وهو أن لها نصف المهــر ، هـــذا قــول قتــادة ، والثوري .

#### ٧٢ باب الوثنيين يسلم أحدهما

م ٣٠٤٦ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم علمى أن السوثنيين السزوجين إذا أسلم أحدهما قبل صاحبه ، ولم يدخل الزوج بامرأته ، أن الفرقسة تقع بينهما .

م ٧٤٠٧ – وأجمعوا كذلك على ألها إذا أسلما معـــاً ، ألهمـــا علــــى النكـــاح ، كانت مدخولاً بما [ ٢/٥٦/ب ] أو لم يكن دخل بما .

م ٤٨ ٣٠٠ واختلفوا في الوثنيين يسلم أحدهما دون الآخر .

فقالت طائفة: تقع الفرقة بينهما ، بإسلام أيهما أسلم منهما ، هذا قول الحسن ، وعكرمة ، وطاووس ، ومجاهد ، وقتادة ، والحكم ، وعطاء .

وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيــز ، وروينـــا هـــذا القــول عن مالك .

وقالت طائفة : إذا أسلم المتخلف منهما عن الإسلام قبل انقضاء عدة المرأة ، فهما على النكاح ، هذا قبول الزهري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثالث: في المجوسي يسلم قبل امرأته المجوسية ، وأبت أن تسلم ولم يدخل بها ، لا مهر لها ، وإن أسلمت هي ، عسرض عليه الإسلام ، فإن أسلم فهما على نكاحهما ، وإن أبي أن يسسلم فسرق بينهما ، ولها المهر إن كان دخل بها ، وإن لم يكن دخل بها ، فلها نصف المهر ، هذا قول النوري .

وفي كتاب ابن الحسن: في الحربيين يسلم الرجل قبل المرأة فإلهما على نكاحهما ما لم تحضى المرأة ثلاث حيض، فإذا حاضت المسرأة

قبل أن تسلم ، انقضت العصمة بينهما ، وكذلك لو كانت المرأة هي التي أسلمت ، وإن أسلم واحد منهما وخرج إلى دار الإسلام قبل [أن] تنقضي عدة المرأة فلا نكاح بينهما .

واحتج بعض من يقول بقول الحسن ، وعكرمة ، بقول ا ﴿ وَلا تَتَكُمُوا بِعَصِمُ اللَّهِ قُولُ ، وَبَقُولُه : ﴿ وَلا تَتَكُمُوا بِعَصِمُ الْكُوافَى ﴾ الآية (١) ، وبقوله : ﴿ وَلا تَتَكُمُوا الْمُسْرِكَاتُ حَتَى يُؤْمِنُ ﴾ ﴿ وَلا تَتَكَمُوا الْمُسْرِكَانُ حَتَى يُؤْمِنُ ﴾ ﴿ وَلا تَتَكَمُوا الْمُسْرِكَانُ حَتَى يُؤْمِنُ ﴾ ﴿ وَلا تَتَكَمُوا الْمُسْرِكَانُ حَتَى يُؤْمِنُ اللَّهِ وَلا تَتَكُمُ وَالْمُ اللَّهِ وَلا تَتَكُمُ وَلَا تَتَكُمُ وَاللَّهُ وَلَا يَتَكُمُ وَلَا تَتَكُمُ وَلَا تَتَكُمُ وَلَا يَتَكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُوا اللَّهُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتَكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَقُلُونُ اللَّهُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَعْمُلُوا اللَّهُ وَلَا يَتُولُونُ اللَّهُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلِهُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَتُكُمُ وَلَا يَكُمُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَالُهُ لِلللَّهُ وَلَا يَعْلَالُهُ لِلَّا لِلللَّهُ وَلَا يَعْلَالُهُ لِلللْهُ لِلْكُولُ لِلللَّهُ وَلَّهُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُونُ اللَّهُ وَلَّا لِلللْهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُلُولُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا يُعْلِقُلُولُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَّا لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَا يُعْلِقُلُولُ وَلِلْمُ لِلْعُلُولُ لِلْمُ لِلَّالِلُولُ لَا لَا يُعْلِقُلُولُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلَّا لِلْمُ لِ

وإن استدل بأن تحريم ذلك في معنى استقباله ، ولما لم يجز لي أن أنكح مشركة ، لم يكن لي وأنا مسلم أن أتمسك بعصمة مشركة .

ولما أجمعوا على أن عقد الكافر على نكاح المسلمة (٣) باطل ، كان حكم ما اختلفوا فيه من إسلام أحد الزوجين حكم المجموع عليه ، والله أعلم .

### ٧٣ باب ارتداد أحد الزوجين المسلمين

م ٣٠٤٩ – واختلفوا في الزوجين يرتد أحدهما .

فقالت طائفة : يفسخ النكاح بارتداد أيهما ارتد منهما ، روي هذا القول عن الحسن ، وعمر بن عبد العزيز .

اسورة الممتحنة : ١٠ .

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۲۱ .

<sup>(</sup>٣) كان في الأصل " المشركة " والظاهر ما أثبته .

وبه قال مالك في المسلم يرتد وله زوجة ، وكذلك قال الشوري في المرأة ترتــد عــن الإســلام ولهــا زوج . وبــه قــال النعمــان وأصحابه ، وأبو ثور .

وفيه قول ثان : وهو إن رجع المرتد منهما إلى دين الإسلام قبل انقضاء [ ٦٦/٢/ألف ] عدة المرأة ، كانا على نكاحهما ، هذا قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قال أبو بكر: الأول أصح.

### ٧٤ باب إسلام المشرك وعنده أكثر من أربع نسوة

م ٣٠٥٠ واختلف أهــل العلــم في الرجــل يــسلم وعنــده أكثــر مــن أربع نسوة .

فقالت طائفة : يختار منهن أربعاً ويفارق سائرهن ، هذا قول الحسن البصري ، ومالك بن أنسس ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسسحاق ، واحتجوا :

(ح ١١٤١) بحديث غيلان بن سلمة أنه أسلم وعنده عشر نسوة ، فأمر النبي ﷺ أن يأخذ منهن أربعاً (١) .

وفيه قول ثان : وهو أن يختار الأربع الأول ويفـــارق الأواخـــر ، هكذا قال النخعي ، وقتادة .

وقال سفيان الشوري : إذا أسلم وعنده ثمان نسوة ، إن كان نكحهن جميعاً في عقدة ، فرق بينه وبينهن ، وإن كان

 <sup>(</sup>١) أخرجه "ت" ٣٦٨/٢ رقم ٣٦٨/٢ ، و"ج" ٢٨٨/١ رقم ١٩٥٣ كلاهما في النكاح .

نكح واحدة بعد الأخرى ، حــبس أربعــاً منــهن الأولى والأولى ، وترك سائرهن .

وحكي هذا القول عن النعمان .

قال أبو بكر: القول الأول أصح.

### ٧٥ باب إسلام المشرك وعنده أختان

م ٣٠٥١ - واختلفوا في الرجل عنده أختان فيسلم وتسلمان معاً .

فقالت طائفة : يختار أيهما شاء ، هذا قــول الحــسن البــصري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد .

وقال الزهري : فيمن جمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، ثم أسلموا ، يمسك أيتهن شاء ، ويفارق سائرهن .

وقال الثوري: في الأختين المجوسيتين إذا أسلموا يفارقهما جميعاً ، وبه قال الماجشون عبد الملك .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

(ح ١١٤٢) وذلك بحديث فيروز الديلمي أنه أسلم وتحته أختسان ، فقسال لسه النبي ﷺ : طلق أيتهما شئت (١) .

<sup>(</sup>۱) أخرجـــه "د" ۲۷۷/۲ رقـــم ۲۲٤۱ ، و"ج" ۲۲۷/۱ رقـــم ۱۹۵۱ ولفظهمـــا : طلـــق و"ت" ۳۲۹/۲ رقم ۱۱۳۲ ولفظه : " اختر " .

### ٧٦ باب إسلام المشرك وعنده امرأة وابنتها

م ٣٠٥٧ – أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا نكح المرأة وابنتها ودخل بما وأسلموا ، أن عليه أن يفارقهما ، ولا يسنكح واحدة منهما بحال .

و ممن حفظنا ذلك عنه ، الحسن البصري ، وعمر بن عبد العزيـــز ، وقتادة ، ومالك وأهـــل الحبــراق ، والشــوري ، وأهـــل العـــراق ، والشافعي ومن تبعهم .

قال أبو بكر: فإن لم يكن دخل بواحدة منهما [ ٢٦/٢ ] ففيهما للسشافعي قرولان: أحدهما: أن يمسك الابنة ولا يمسك الأم .

والقول الثابي : أن يمسك أيتهما شاء ويفارق الأخرى .

م ٣٠٥٣ - واختلف وا في النصرانية تكون تحت الرجل المسلم وتتمجس (١) .

ففي قول الشافعي : يكون النكاح موقوفاً على العدة ، فإن رجعت إلى دينها قبل انقضاء العدة ، ثبت النكاح ، وإن انقضت العدة قبل رجوعها انفسخ النكاح .

وقال أبو ثور : في قول من يقول : إن الجــوس أهــل كتــاب ، ثابت .

<sup>(</sup>١) أي ترتد وتختار المجوسية .

### ٧٧ باب طلاق أهل الشرك

م ٤ • • ٣ - واختلفوا في طلاق أهل الشرك ، فقال الحسن البصري ، وقتـــادة ، وربيعة ، ومالك : ليس طلاقهم بطلاق .

وألزمت طائفة أهل الشرك طلاقهم ، هذا قول عطاء بن أبي رباح ، والشعبي ، والزهري ، وهماد ، والثوري ، والأوزاعي ، والسشافعي ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر: هذا أصح.

# ٧٨ باب الشهادات في الطلاق

م ٣٠٥٥ – واختلفوا في الرجل يشهد عليه شاهد بتطليقة ، وشاهد بثلاث ، فكان قتادة ، وابن أبي ليلى ، ويعقوب ، ومحمد ، وأبو ثــور يقولون : تكون واحدة ويستحلف .

وفيه قول ثان : وبه نقول .

وهو إبطال الشهادتين ، كــذلك قــال الــشافعي ، والنعمــان ، وروي ذلك عن الشعبي .

م ٣٠٥٦ و اختلفوا في قبول شهادة النسساء في الطلاق ، فكان النخعي ، ومكحول ، والزهري ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور شهادقن .

وقال الثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الــرأي : تجــوز شــهادة امرأتين ورجل في الطلاق ، وبه قال الشعبي .

قال أبو بكر: الأول أصح.

م ٣٠٥٧ - واختلفوا في الرجل يشهد عليه شاهدان بأنه طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بما ففرق الحاكم بينهما ، ثم رجعا عن الشهادة ، ففي قول أصحاب الرأي : عليهما نصف المهر ، فإن رجع أحدهما ، رجع عليه بربع المهر .

وقد اختلف عن الشافعي في هذه المسألة ، فـــذكر الربيـــع أنـــه قال : عليهما مهر مثلها دخل بها أو لم يدخل بها .

وذكر أبو ثور عنه أنه قال كقول أصحاب الرأي .

تم كتاب الطلاق وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآلم وسلم تسليماً [ ٧/٢/ الف ] .



# 02 - كتاب الخلع

### ١- باب ما يجوز من الخلع وما لا يجوز

قال الله جل ذكره: ﴿ وَلا يَحَلُّ كُمُ أَن تَأْخَذُوا مُمَا آتَيْتَمُوهُن شَيئًا إلا أَن يَخَافَا أَن لا يقيمًا حدود الله ﴾ الآية (١).

قال أبو بكر: فقد حرم الله على الزوج في هذه الآية أن يأخـــذ منها شيئاً أتاها إلا بعد الخوف الذي ذكره الله ، ثم أكد تحريم ذلــك بتغليظه الوعيد على من تعدى أو خالف أمره قـــال: ﴿ تلك حدود الله فلا تعتدوها ﴾ الآية (٢).

(ح ١١٤٣) وبمعنى كتاب الله جاء الخبر عن رسول الله ﷺ أنه خالع بين خولة بنت سلول وبين زوجها ، لما قالت : إني لا أستطيعه ، وأكره الكفر في الإسلام (٣) .

م ٣٠٥٨ وبه قال عوام أهل العلم ، وخطروا على الزوج أخـــذ شـــيء مــن مالها إلا أن يكون النشوز من قبلها ، روينا معنى ذلك عن ابن عباس ، وعطاء ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، وابن ســـيرين ، والقاســم ابن محمد ، وعمرو بن شعيب ، وعروة بن الزبير ، والزهري ، وحيد ابن عبد الرحمن ، وقتادة .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٩.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

<sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في الطلاق من حديث ابن عباس ٩٩٥/٩ رقم ٣٧٧٥.

وبه قال الثوري ، ومالك ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وحكي عن النعمان أنه قال : إذا جاء الظلم والنشوز من قبلسه فخالعته فهو جائز ماض ، وهو إثم لا يحل له ما صنع ، ولا يجبر علسى رد ما أخذ .

قال أبو بكر: وهذا من قول حسلاف ظاهر كتاب الله ، وخلاف الخبر الثابت عن رسول الله في ، وخلاف ما أجمع عليه عوام أهل العلم من ذلك ، ولا أحسب أن لو قيل لامرئ: اجهد نفسك في طلب الخطأ ، ما وجد أمراً أعظم من أن ينطق الكتاب بتحريم شيء ، ثم يقابله مقابل بالخلاف نصاً ، بل فيقول : يجوز ذلك ولا يجبر على رد ما أخذ .

ولو قال قائل: لما جاز له أن يأخذ ما طابت به نفسها على غير طلاق ، جاز أن يأخذ منها ما أعطته من طلاق ، أو في سبخ نكاح ، وهذا إن لم يكن في باب الخطأ أقرب مما مضى من خلافه الكتاب فليس بدونه ، لأنه يحرم في أبواب المعاوضات ما حرمه الله من الربا ، ويجيز الهبات ، والعطاء في غير باب المعاوضة ، وهذا سبيل كل ما خالف كتاب الله والخبر الثابت عين رسول الله [ ٢٧/٢/ب ] كن وأنه ليبلغني أن كثيراً ممن نصب نفسه للفتيا ، والنوازل ، يعلم مين حلف بطلاق زوجته ثلاثاً ليفعلن كذا ، ولا فعلن كذا ، وكل واحد من الزوجين يؤدي إلى صاحبه ما أوجب الله عليه أن يقول له : خيذ منها كذا وافسخ نكاحها ، أو طلقها على ما يأخذ منها طلقة ، منها كذا وتزوجها ، وتكون عندك على ما بقى من الطلاق .

وليس فيما قلناه حديث فيحتال القائل بما ذكرناه عنه أن يطعن في اسناده ، ولا ذلك ، أنه يحتمل التأويل فيتأول في دفعها بالتأويل ، وإنما هو ظاهر لا يحتمل إلا معنى واحداً

فلو تكلم المتكلم عن عطاء ، والزهري ، والثوري ، حيث أجازوا الشغار ، وقالوا : إنما أجزناه لتراضيهما به ، وأنهم لا يفسدون العقد بفساد المهر .

أو قسال بعسض مسن يجين نكساح المحسرم: إنمسا أجزت لقوله: ﴿ فَانْكُحُوا مَا طَابِ لَكُمْ مِن النَّسَاء ﴾ الآية (١). إن النكاح قد عقد بولي وشهود ، والنكاح في نفسه مباح ، وإنما لهى عن العقد في وقت ، كما قال من يخالفنا في عقد البيع بعد النداء لـصلاة الجمعة : إن ذلك لوقت وهو جائز ، فلما رأيتك لا تلتفت إلى الوقت اقتديت بك ، فأجزت نكاح المحرم ، إذ هو لوقت ، هل يقابل مسن خالف هذه الأشياء فيقال له : إن النكاح لا ينعقد ما لهى عن رسول خالف هذه الأشياء فيقال له : إن النكاح لا ينعقد ما لهى عن رسول الله عن شيء بطل النكاح ، كما أبطلت البيع الذي عقد على الزنا ، ما بين شيء من ذلك فرق ، والله أعلم .

### ٢ باب مبلغ الفدية

م ٣٠٥٩ واختلفوا في مبلغ الفدية .

فقالت طائفة: لها أن تفتدي منه بما تراضيا عليه كان أقل مما أعطي أو أكثر منه ، هذا قول عكرمة ، ومجاهد ، وقبيصة بسن ذؤيب ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان .

سورة النساء : ٣ .

وروي معنى ذلك عن عثمان ، وابن عمر .

واحتج قبيصة بقوله: ﴿ فلاجناح عليهما فيما افتدت به ﴾ الآية (١).

وقالت طائفة: لا يأخذ منها أكثر مما أعطاها ، كذلك قال طاووس ، وعطاء ، وعمرو بن شعيب ، والزهرى .

وكره ذلك ابن المسيب ، والحسن البصري ، والشعبي ، والحكم ، وحماد ، وإسحاق ، وأهمد ، وأبو عبيد .

وقد روينا عن سعيد بن المسيب [ ٢٨/٢/ألف ] قولاً ثالثاً قال : ما أرى أن يأخذ منها كل ما لها ولكن ليدع لها شيئاً .

وقد روي عن بكر بن عبد الله المزين أنه سئل عن رجل تريد امرأته منه الخلع ؟ قال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً ، قلت : يقــول الله في كتابه : ﴿ فلاجناح عليهما فيما افتدت به ﴾ الآية (٣) قــال : إن هــذه نسخت ، قلت : أين جعلت ؟ قال : جعلت في سورة النساء .

يقول الله : ﴿ وإن أمردتم استبدال نروج مكان نروج ﴾ الآية ( '' ) .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول للآية التي احتج ها قبيصة ابن ذؤيب.

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٩.

 <sup>(</sup>٢) في الأصل " لا تجيز " وكذا في الأوسط ٣/٢٧٤/ب.

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة : ٢٢٩ .

<sup>(</sup>٤) سورة النساء : ٢٠ .

# ٣- باب اختلاف أهل العلم في البينونة في الخلع

م ٣٠٦٠ واختلفوا في الخلع .

فقالت طائفة : الخلع تطليقة ثانية روي هذا القول عن عثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وبه قال الحسن البصري ، وابسن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والشعبي ، وشريح ، وقبيصة بن ذؤيب ، ومجاهد ، وأبو سلمة بن عبد السرهن ، والزهسري ، ومكحسول ، والنخعي ، وابن أبي نجيح .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي ، غــير أن أصحاب الرأي قالوا : إن نوى الزوج ثلاثاً كان ثلاثاً ، وإن نــوى اثنين فهو واحدة بائنة لأنها كلمة .

وفيه قول ثان : وهو أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، هكذا قال ابن عباس ، وطاووس ، وعكرمة .

وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وفيه قول ثالث : وهو أنه إن نوى بالخلع طلاقاً ، أو سمــــاه فهـــو طلاق ، وإن لم ينو طلاقاً ولا سمى ، لم يقع فوقه ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول رابع: قاله أبو عبيد قال: إن نكاح الزوج الذي يليي ذلك فهو طلاق، وإن كان السلطان بعث حكمين فهو انقطاع للعصمة غير طلاق.

وضعف أحمد حديث عثمان ، وحديث على ، وابسن مسعود في إسنادهما مقال : وليس في الباب اصح من حديث ابسن عباس ، واحتج ابسن عباس فيه بالفراق قوله : ﴿ الطلاق مرتان ﴾

إلى قول ... ﴿ فإن طلقها فلاتحل من بعد حتى تنكح نروجاً غيره ﴾ الآية (١).

### ٤ باب الطلاق بعد الخلع في العدة

م 71 - ٣٠٦١ احتلف أهل العلم في الرجل يخالع زوجته ، ثم يطلقها وهي في العدة .

فقالت طائفة : [ ٢٨٨/ب ] يلحقها الطلاق ما دامت في العدة ،

كذلك قال سعيد بن المسيب ، وشريح ، وطاووس ، والنحعي ،

والزهري ، والحكم ، وحماد ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن الطلاق لا يلزمها ، هذا قول ابن عباس ، وابن الزبير ، وعكرمة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، والمشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وفيه قول ثالث : وهو إن اتبعها الطلاق حين تعتدي لزمها الطلاق ، وإن طلقها بعد ما يفرقان ، لم يلزمها .

وقال مالك : إذا افتدت بيشيء على أن يطلقها ، ثم طلقها طلاقاً متابعاً نسقاً ، فذلك ثابت عليه ، وإن كانت بين ذلك صمت ، فليس بشيء .

قال أبو بكر: بقول ابن عباس ، وابن الزبير أقول .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٠ .

### ٥ باب الخلع يكون بعده النكاح في العدة

م ٣٠٦٢ واختلفوا في الرجل يخالع زوجته ، ثم يريد الرجوع إليها ، فقال أكثر أهل العلم : لا سبيل له إليها إلا بتجديد نكاح مستأنف ، هذا قسول عطاء ، والحسن البصري ، وطساووس ، والنخعسي ، والشوري ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو إن شاء راجعها وأشهد عليه ، ورد عليها ما أخذ منها ، هذا قول سعيد بن المسيب ، والزهري .

وفيه قول ثالث: وهو إن كان لم يسم في الخلع طلاقاً ، فالخلع فرقة ولا يملك رجعتها ، وإن سمى فيه طلاقاً فهو أملك برجعتها ما دامت في العدة ، هذا قول أبي ثور .

قال أبو بكر: الأول أصح.

# ٦- باب الخلع يكون بعده النكاح في العدة ثم الطلاق قبل المسيس وما يجب عليه من المهر

م ٣٠٦٣ – واختلفوا في الرجل تكون له المرأة قـــد دخـــل بهـــا ، ثم يخالعهــا ، ثم ينكحها في العدة ، ثم يطلقها قبل [ أن ] يمسها .

فقالت طائفة : عليها العدة ، كذلك قال النخعي ، والشعبي .

وفيه قول ثان : وهو أن عليها أن تكمل بقية عدهًا ، روي ذلك عن الحسن ، وعطاء ، وقتادة ، ومالك ، وأبي عبيد .

م ٢٠٦٤ - واختلفوا فيه إن طلقها وهذه صفته ، فيما يجب لها من المهر ، فقال الحسن البصري ، وعطاء ، وعكرمة ، وطاووس ، وقتادة ،

وميمون بن مهران ، ومالك ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ، لها نصف الصداق .

وقد روي عن الشعبي ، والنخعي ألهما قالا : لها المصداق كاملاً [ ٦٩/٢] ألف ] .

### ٧\_ باب الخلع في المرض

م ٣٠٦٥ واختلفوا في المرأة تختلع من زوجها وهي مريضة .

فقالت طائفة : إن اختلعت منه بأقل من ميرائـــه منـــها أجزنـــاه ، وإن اختلعت بأكثر من ميراثه منها لم نجزه ، هــــذا قـــول الثـــوري ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال مالك: يجوز من ذلك خلع مثلها ، ويؤخذ منه ما زاد على خلع مثلها ، وقال أصحاب الرأي: إن كانت اختلعت منه بالمهر الذي تزوجها به ، وقد دخل عليها وماتت في العدة ، وكان ذلك أقل من ميراثه فهو جائز ، وإن كان ذلك أقل من ميراثه منها ، فهو ماتت قبل انقضاء العدة ، فإن كان ذلك أقل من ميراثه منها ، فهو جائز ، وإن كان ذلك أقل من ميراثه منها ، فهو جائز ، وإن كان أكثر فهو مردود إلى قدر ميراثه .

وقال الشافعي: " إن خالعته بمهر مثلها أو أقل ، فالخلع جائز ، وإن خالعته بأكثر من مهر مثلها ، ثم ماتت في مرضها قبل أن تصح ، حاز له وكان (٢) الفاضل عن مهر مثلها وصيه يخاص به أهل الوصايا " (٣) .

<sup>(</sup>١) كلمة "كان تكررت في الأصل.

<sup>(</sup>٢) في الأم " وكان الفضل " .

٣٠٠/٥ قاله الشافعي في الأم ٥٠/٥ .

وكان أبو ثور يجيز أن تختلع منه بمثر مثلها في مرضها وإن كان جميع ما يملك ، وإن ماتت .

### مسألسة

م ٣٠٦٦ كان الحارث العكلي يقول : إذا اختلعت المرأة من زوجها وهو مريض ، فمات وهي في العدة ، فلا ميراث لها ، وبه قال أصحاب الرأي .

وقال الزهري : ترثه ، وبه قال أبو عبيد .

### ٨ باب تفريق الأب بين ابنه الصغير وبين زوجته تخلع

م ٣٠٦٧ – واختلفوا في مباراة الأب على ابنته الصغيرة البكر .

فقالت طائفة : ذلك جائز عليها ، ولا تجوز على الثيب ، هذا قول عطاء بن أبي رباح ، وبه قال الزهري .

وقال الزهري في الابن والبنت الـصغيرين ، جـائز صــلح الأب عليهما ، وبه قال قتادة .

م ٣٠٦٨ وقال عطاء: إذا زوج الأب فالطلاق في يد الأب ، وبه قال قتادة ، إذا كان الابن صغيراً ، قال : وعلى الأب نصف الصداق ، وبه قال يخلى الأنصاري ، وأبو عبيد ، إلا الصداق فإلهما لم يذكراه .

وقال مالك : لا يجوز طلاق الأب عليه ، ويجوز الصلح وتكون تطليقة بائنة كذلك الوصي يزوج اليتيم ، ثم تصالح عنه امرأته وتكون تطليقة .

قال أبو بكر: وأبطلت طائفة ذلك [ ٢٩/٢/ب] كله، وقالت: الطلاق إلى الأزواج، فإن طلق الأب على ابنه، فهي زوجة بحالها، ولا يجوز طلاقه، هذا قول الشافعي، والثوري، وأصحاب السرأي، وهو قول مجاهد.

وبه نقول.

### ٩\_ مسائسل من كتاب الخلع

م ٣٠٦٩ واختلفوا في الخلع بالشيء المجهول ، وذلك أن تخالعه بمـــا في بطـــن أمتها ، أو بعبد لم يره ولم يعرفه ، فكان الشافعي يقول : الخلع جائز ، وله مهر مثلها .

وقال أبو ثور : الخلع باطل .

وقال أصحاب الرأي : الخلع جائز ولــه مــا في بطــن الأمــة ، فإن لم يكن فيه ولد ، فلا شيء له .

م ٣٠٧٠ – فإن اختلعت منه على خادم وسط ، فالوسط عندنا أربعون ديناراً في قول النعمان ، وفي قول يعقوب ، ومحمد : على قدر الغلاء والرخص .

وفي قول الشافعي : له مهر مثلها .

م ٣٠٧١ – واختلفوا في الرجل يخالع زوجته على الشيء الحرام مثــــل الخمـــر ، والحترير ، ففي قول الشافعي : الخلع جائز ، وله مهر مثلها .

وفي قول النعمان وأصحابه : ليس (١) له غير ما سمى .

وفي قول مالك ، وأبي ثور : الخلع جائز وليس له شيء .

<sup>(</sup>١) في الأصل " وليس ".

م ٣٠٧٢ – واختلفوا في الرجل يخالع المرأة على عبد بعينه ، فيتلف العبـــد بعـــد الخلع قبل أن يقبضه الزوج ، فكان الشافعي يقول : له مهر مثلها .

وقال أصحاب الرأي : إن مات العبد قبل الخلع فله مهرها السذي أعطاها ، وإن مات بعد الخلع فله قيمته .

وفي قول أبي ثور : إن كان هو التارك للعبد في يدها حتى مات فلا شيء ، وإن منعته بعد الخلع فعليها قيمته .

م ٣٠٧٣ - وإذا خالعها على عبد فكان حراً ، ففي قول الشافعي : له مثلها . وفي قول أبي ثور : له قيمته .

وفي قول أصحاب الرأي: يرجع عليها بالمهر الذي أعطاها.

م ٣٠٧٤ - وقال أبو ثور ـ، وأصحاب السرأي : إن استحقه رجسل فللسزوج قيمة العبد .

وفي قول الشافعي : له مهر مثلها .

م ٣٠٧٥ – وإذا اختلعت منه على عبد ، ومهر مثلها ألف درهم على أن زادها ألف درهم .

ففي قول أبي ثور : الخلع باطل .

وفي قول أصحاب الرأي : يرجع عليها بالألف درهم ، ويأخذ منها نصف قيمة العبد .

وفي قول الشافعي : عليها مهر مثلها ، ويرجع عليها بالألف إن كانت قبضتها .

م ٣٠٧٦ - وإذا خالع السكران امرأته فهو جائز في قول مالــك ، والــشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : فيها قولان آخر ، [ ٧٠/٢الف ] وهو إن خلعــه لا يجوز . قال أبو بكر : وقياس قول عثمان بن عفان إن الخلع لا يجوز . وكذلك نقول .

م ٣٠٧٧ واختلفوا في خلع المكره عليه ، ففيي قسول أبي ثسور ، لا يجسوز ، وهو قياس قول مالك ، والشافعي .

وفي قول أصحاب الرأي : جائز .

م ٣٠٧٨ و اختلفوا في الرجل تكون له المرأتان تسألانه أن يطلقهما بالف ، فطلقهما في ذلك المجلس ، فقال أصحاب الرأي : يقسم الألف على قدر ما تزوجهما عليه من المهر ، فتلزم كل واحدة ما أصابها من ذلك ، هكذا قال أصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : على كل واحدة منهما نصف الألف .

وللشافعي فيها قولان :

أحدهما أن الألف عليهما على قدر مهور أمثالهما .

والآخر : إن على كل واحدة منهما مهر مثلها .

م ٣٠٧٩ - فإن ادعت أن الزوج خالعها ، وأقامت شاهداً أنه خالعها بألف ، وشاهداً بخمس مائة ، كانت شهادتهما باطلة ، ولا يلزم الزوج شميء في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول .

م ٣٠٨٠ وإن أنكرت المرأة الخلع وادعاه الروح ، فسشهد شاهد أنه خالعها بعبد ، وشهد آخر أنه خالعها بدنانير ، لزمه الطلاق الدي أقر به ، ولم يلزمها من المال شيء في قسول السشافعي ، وأبي تسور ، وأصحاب الرأى .

وكذلك [ نقول ] (١) .

<sup>(</sup>١) مابين القوسين كان ساقطاً من الأصل.

م ٣٠٨١- واختلفوا في المرأة تقول لزوجها : اخلعــني ولــك ألــف درهــم ، ففعل ، ففي قول أبي ثور : الخلــع باطــل ، وإن طلقهــا فــالطلاق لازم ، ولا شيء له .

وقال النعمان : الخلع والطلاق لازم ، وليس له من الألف شيء ، وهو يملك الرجعة .

وفي قول يعقوب ، ومحمد : الطلاق بائن ، والمال لها لازم .

م ٣٠٨٢ - فإذا قال: أنت طالق وعليك ألف درهم ، فهي طالق واحدة ، وله الرجعة وليس عليها من الألف شيء في قول الشافعي ، والنعمان .

م ۳۰۸۳ – وإذا اختلعت المرأة من زوجها بهذا الدن من الخـــل ، فنظـــره فـــإذا هو خمر ، ففي قول الشافعي : له مهر مثلها .

وقال النعمان : ترد المهر الذي أخذت منه .

وقال أبو ثور : له ملء الدن خل من الخل الذي وصفته .

وفي قول ابن الحسن : له مثل كيل ذلك الدن ، خــل مــن خلط وسط .

م ٣٠٨٤ – وإذا اختلعت المرأة من زوجها إلى قدوم فــــلان ، [ ٢ / ٧ ٧ / ب ] أو إلى موته بشيء معلوم ، فالخلع جائز في قول الشافعي ، وله مهر مثلـــها ، لأن ذلك إلى أجل مجهول .

وقال أصحاب الرأي : المال حال عليها .

وقال أبو ثور : الخلع جائز ، والمال إلى ذلك بالأجل .

م ٣٠٨٥ – وإذا اختلعت المرأة من زوجها بعرض موصوف ، أو طعمام موصوف إلى أجل معلوم ، فهو جائز في قول الشافعي ، وأبي ثمور ، وأصحاب الرأي .

### ١٠ باب الخلع دون السلطان

م ٣٠٨٦ واختلفوا في الرجل يخالع زوجته دون السلطان ، فقال كثير من أهل العلم : ذلك جائز ، روينا ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان .

وبه قال شريح ، والزهري ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وبه نقول .

وكان الحسن ، وابن سيرين يقولان : لا يجـوز الخلـع إلا عنـــد سلطان .

### ١١ـ بـاب الحكميــن

قال الله تعالى ذكره: ﴿ وَإِنْ خَفْتُ مَ شُقَاقَ بِينَهُمَا فَابِعَثُوا حَكُماً مَنْ أَهُلُهُ ﴾ الآية (١).

قيل في قوله: ﴿ وَإِنْ خَفْتُم ﴾ أيقنتم ، وفي قوله: ﴿ شَمَاقَ بِينَهُما ﴾ تفاسد ، وقيل : تباعد ما بينهما ، ﴿ فَابِعثُوا حَكُماً مِنَ أَهْلُهُ ﴾ الآية .

م ٣٠٨٧ – واختلفوا في الإمام يبعث بحكم من أهله ، وحكم من أهلها .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٣٥.

فقالت طائفة: الأمر إلى الحكمين ، إن رأيسا أن يجمعها جمعها ، وإن رأيا أن يفرقا بينهما فرقا بينهما ، روينا هذا القول عسن علمي ، وابن عباس .

وبه قال الشعبي ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن جـــبير ، والنخعي ، ومالك ، وإسحاق .

قال أبو بكر : وبهذا القول أقول ، لظاهر قولمه ﴿ وإن خفت م شقاق سِنهما ﴾ الآية .

وفيه قول ثان : وهو أن الحكمين لا يفرقان إلا بأن يجعل ذلك النوجان بأيديهما ، هذا قول عطاء ، والشافعي .



# 00 — كتــــاب الايـــــلاء وما فيـه من الأحكـام والسنــــن

# [ ١- باب حد الإيلاء ]

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر:

قال الله عز وجل : ﴿ للذين يؤلون من نسائهـ م ﴾ الآية 🗥 .

كان أبي بن كعب ، وابن عباس يقرآن هذه الآية ﴿ للذين يقسمون من نسائهـ م ﴾ .

م ٣٠٨٨ - واختلفوا في الرجل يولي من امرأته أربعة أشهر أو أقل فكان ابن عباس يقول: لا يكون الرجل مولياً حتى يحلف ألا يمسها أبداً.

وفيه قول ثان : وهو أن الايلاء إنما هو أن يحلف أن لا يطأها أكثر من أربعة أشهر ، كـــذلك قـــال مالـــك ، والـــشافعي ، وأحمـــد ، [ ٧١/٢/ألف ] وأبو ثور .

وقال عطاء ، والثوري ، وأصحاب الرأي : الايلاء أن يحلف على أربعة أشهر فصاعداً .

وفيه قول ثالث : وهو أن من حلف على قليل من الأوقات أو كثير فتركها أربعة أشهر فهو مولى ، هذا قول النخعي ، وقتادة .

وبه قال أحمد ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق .

<sup>(</sup>١) ما بين المعكوفين زيد من عندي .

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲۲٦ .

قال أبو بكر: أنكر هذا القول كثير من أهل العلم ، وقالوا: لا يكون الايلاء أقل من أربعة أشهر ، هذا قول ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وطاووس ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والسشافعي ، وأهي ثور ، وأبي عبيد ، والنعمان ، ويعقوب .

وبه نقول .

م ٣٠٨٩ – وقد روينا عن ابن عباس أنه قال : كل يمين منعت جماعاً فهي ايلاء ، وبه قال الشعبي ، والنخعي ، ومالك ، وأهل الحجاز ، والشوري ، وأهل العراق والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد .

وبه نقول .

# المان (١) التي يكون بها وجوب الايلاء ٢- باب الايلاء في الغضب والرضا

م ٣٠٩٠ واختلفوا في الرجل يولي من زوجته في غير حال الغضب ، فروينا عن على على بن أبي طالب أنه قال : ليس في الإصلاح ايلاء .

وقال مالك : من حلف أن لا يطأها امرأته حتى تفطم ولدها ، فإن ذلك لا يكون ايلاء ، وكذلك قال الأوزاعي ، وأبو عبيد ، إن أراد الإصلاح لولده .

وفيه قول ثان : وهو أن الايلاء في الغضب والرضا سواء ، كما يكون سائر الإيمان فيهما سواء ، روى هذا القول عن ابن مسعود .

افي الأصل " باب الأيمان " .

وبه قال الثوري وأهل العراق ، والشافعي ، وأصحابه ، وهو قول أحمد إذا أراد اليمين .

قال أبو بكر : وهذا أصح ، لأنهم لما أجمعوا أن الظهار ، والطلاق ، وسائر الأيمان سواء في حال الغصصب والرضاء ، كان الايلاء كذلك .

### ٣ باب الطلاق والايلاء يجتمعان

م ٣٠٩١ واختلفوا في الرجل يولي من امرأته ، ثم يطلقها .

فقالت طائفة : يهدم الطلاق الايلاء . روي هـذا القـول عـن ابن مسعود .

وبه قال النخعي ، وعطاء ، والحسن ، وقتادة ، والأوزاعي .

وفيه قول ثان : روينا عن على أنه قال : إذا سبق حد الايلاء حـــد الطلاق فهما تطليقتان ، وإن [ ٧١/٢/ب ] سبق حد الطلاق الايـــلاء فهي واحدة .

وقال الشعبي ، والحسن : أيهما سبق أخذ به ، وإن وقعا جميعاً ، أخذ بهما .

وقال أصحاب الرأي : لا يهدم الطلاق الايلاء ، وإن مضت أربعة أشهر قبل أن تحيض ثلاث حيض ، بانت منه .

وحكى أبو عبيد هذا القول عن الثوري .

وقال الزهري : إذا آلى ثم طلق ، أو طلق ثم آلى وقعا جميعاً .

وكان مالك يقول: " إذا آلى ثم طلق وانقضت الأربعة الأشهر قبل انقضاء عدة الطلاق فهما تطليقتان ، إن هو وقف فلم يف ، وإن

مضت عدة الطلاق قبل الأربعة الأشهر فليس الايلاء بطلاق " (١) .

قال أبو عبيد : والمعمول به عندي قول مالك أنه يوقف بعد الأربعة الأشهر ، وإن لم يكن قد بقي من عدة الطلاق إلا يوم واحد بعد أن تكون المرأة تريد ذلك .

وقال الشافعي : إذا آلى ، ثم طلق فمضت الأربعة الأشهر قبـــل أن تنقضي عدة الطلاق ، فلا وقوف عليه ولا طلاق ما لم يراجعها ، لأنه ليس له أن يجامعها ما لم يراجعها .

### ٤ باب الايلاء بالظهار يوجبه المولى

والصحيح من قول الشافعي بمصر أن كل يمين منعت جماعاً فهـــي ايلاء ، وهو قول أصحاب الرأي .

وبمثل قول الحسن ، والنخعي قال أبو عبيد .

# ٥ باب الايلاء بالظهار الذي لا يشترط فيه الهجران للمضجع

م ٣٠٩٣ – واختلفوا في المظاهر مضى له أربعة أشهر .

فقالت طائفة : ليس ذلك بايلاء ، كذلك قال عطاء (٢) ،

<sup>(</sup>١) قاله "مط" ٨/٨٥٥ ، كتاب الطلاق ، باب الإيلاء .

<sup>(</sup>٣) هــذا مـن الحاشــية وكـان في الأصـل " الحــسن "، والــصحيح مـا أثبتــه وكــذا في الأوسط ٢٧٨/٣ألف .

والشعبي ، والزهري .

وقال ابن المسيب ، والحسن ، والنخعي : ليس في الظهار وقت . وقال جابر بن زيد ، وقتادة : هو ايلاء .

قال أبو بكر: لا يكون المولى مظاهراً ، والمظاهر مولياً ، وهما أصلان ، وهذا على مذهب الشافعي ، والثوري ، وأحمد ، والنعمان .

### ٦- باب الفيء في الايلاء بالجماع لمن لا عذر له

قال الله جل ذكره: ﴿ للذين يولونَ من نسائهم تربص أمربعة أشهر فإن فاؤا [ ٧٢/٢ /ألف ] فإن الله غفوس سحيم ﴾ الآية (١).

م ٣٠٩٤ و أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الفيء الجمياع ، كذلك قال ابن عباس ، وروي ذلك عن علي ، وابن مسعود .

وبه قال مسروق ، والشعبي ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ،

والنخعي ، والشوري ، والأوزاعي ، والمشافعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأى : أن الفيء الجماع إذا لم يكن له عذر .

م ٣٠٩٥ وقد اختلفوا في فيء (٢) من لا يقدر على الجماع .

فقالت طائفة : إذا فاء بلسانه وقلبه فقد فاء ، روي ذلك عـن ابن مسعود .

و ممن قال إذا كان له عذر فإنه يفيء بلسانه ، جمابر بسن زيسد ، والنخعي ، والحسن ، والزهري .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٦.

<sup>(</sup>٢) في الأصل " فيئه " .

وقال الزهري : يفيء بلسانه يقول : قد فئت ، يجيزه ذلك ، وبـــه قال أبو عبيد ، وأصحاب الرأي .

وقال أبو ثور : إذا لم يعذر من مرض ، أو علة يؤقت حتى يصح ، أو يصل إن كان غائباً .

وقالت طائفة : إذا أشهد على فيئه في حال العذر أجزاه .

هذا قول الحسن ، وعكرمة ، وبه قال الأوزاعي ، وقال أحمد : إذا كان له عذر يفيء بقلبه ، وبه قال أبو قلابة .

وقال النعمان : أجزأه إذا لم يقدر على الجماع بقوله : قد فيئت إليها .

وقالت طائفة: لا يكون الفيء إلا بالجماع في حال العذر وغيره، كذلك قال سعيد بن المسيب، قال: وكذلك إن كان في سفر أو سجن.

# ٧ باب الكفارة في الحنث على المولى

م ٣٠٩٦ و اختلفوا في المولى يقرب امرأته فقال أكثرهم : إذا قربها كفــر عــن عينه ، روي هذا القول عن ابن عباس ، وزيد بن ثابت .

وبه قال النخعي ، وابن سيرين ، وبه قـــال الشـــوري ، ومالـــك وأهل المدينة ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأبو عبيـــد ، وعامـــة أهل العلم .

وبه نقول .

وفيه قول ثان : وهو إذا فاء فلا كفارة عليه ، هذا قــول الحــسن البصري ، وقال النخعي : كانوا يقولون ذلك .

### ٨ـ باب انقضاء وقت الايلاء والحكم على أهله فيه

م ٣٠٩٧ – واختلفوا في المولى من امرأته تنقضي الأربعة أشهر من وقت الايلاء .

فقالت طائفة: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة ، كــذلك قال ابن مسعود ، وابن عباس . وروي ذلك عن عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وبه قال عكرمة ، وجابر بن زيد ، ومسروق ، والحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، وقبيصة بن [ ٧٢/٢ ] ذؤيب ، والنخعي ، والأوزاعي ، وابــن أبي ليلى ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أنها تطليقة يملك الرجعة إذا قسضت أربعة أشهر ، هذا قول سعيد بن المسيب ، وأبي بكر بسن عبد السرحمن ، ومكحول ، والزهري .

وفيه قول ثالث: وهو أن المولى يوقف عند مضي الأربعة الأشهر، فإما فاء وإما طلقه، كذلك قال علي بن أبي طالب، وابسن عمسر، وعائشة.

وروي ذلك عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وأبي الدرداء .

وقال سليمان بن يسار : كان تسعة عشر رجــــلاً مــــن أصـــحاب محمد على يوقفون في الايلاء .

وقال سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب الرسول عن المولى فكلهم يقول : ليس عليه شيء حستى يمضي أربعة أشهر ، فيوقف فإن فاء وإلا طلق .

وبه قال ابن المسيب ، ومجاهد ، وطاووس ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور . وبه نقول .

### ٩- باب الرجل يولي من امرأته قبل أن يدخل بها

م ٩٨ • ٣- واختلفوا في المولى قبل أن يدخل بامرأته .

فقالت طائفة : إنما الايلاء بعد الدخول كــذلك قــال عطــاء ، والزهري ، والثوري .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك ايلاء يحكم على الزوج بحكم المولى ، كذلك قال النخعي ، ومالك ، والأوزاعي ، والـــشافعي ، وأحـــسبه مذهب أصحاب الرأي .

وبه نقول .

### ١٠ باب الايلاء قبل النكاح

م ٣٠٩٩ واختلفوا في الرجل يحلف أن لا يطأ فلانه ، وليست بزوجة لـــه ، ثم ينكحها .

فقالت طائفة : ليس بمولى ويكفر إذا قربها ، هذا قول الـــشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وبه نقول .

وفيه قول ثان : وهو أنه مولى ، هذا قول مالك بن أنس .

وفيه قول ثالث: قال سفيان الثوري: إذا مرت به امرأة فحلف أن لا يقربما ، ثم تزوجها ، قال: ليس بايلاء ، وإن قال: إن تزوجتها فوالله لا أقربما ، فإن تزوجها ، وقع الايلاء .

وبه قال أصحاب الرأي ، وقالوا : عليه الكفارة .

#### ١١. باب ايلاء العبد

م • • • ٣ ١ • واختلفوا في ايلاء العبد ، فكان الـــشافعي ، وأحمـــد ، وأبـــو ثـــور يقولون : ايلاءه مثل ايلاء الحر .

وحجتهم ظاهر قوله : ﴿ للذين [ ٣/٢/ألف ] يولون من نسائهم ﴾ الآية (١) فكان ذلك لازماً لجميع الأزواج .

وبه نقول .

وفيه قول ثان : وهو أن ايلاءه شهران ، كذلك قال عطاء بـــن أبي رباح ، والزهري ، ومالك ، وإسحاق .

وفيه قول ثالث : وهو أن ايلاءه من زوجته الأمة شـــهر ، ومــن الحرة أربعة أشهر ، هذا قول الحسن البصري ، والنخعي .

وقال الشعبي ، إيلاء الأمة نصف ايلاء الحرة .

### ١٢ باب ايلاء الذمي

م ٣١٠١ ـ واختلفوا في ايلاء الذمي ، فقال الشافعي ، وأحمد : يلزمه من ذلك ما

۳۲٦ . سورة البقرة : ۲۲٦ .

يلزم المسلم إذا رضى بحكمنا.

وبه قال أبو ثور ، إذا اختـار الإمـام الحكـم بينـهم ، وهـو قول النعمان .

وفيه قول ثان : وهو أنه إذا أسلم سقط حكمه إذا حلف بالله في شركه ، أو بما كان من الأيمان ، هذا قول مالك .

وفيه قول ثالث : وهو أنه لا يكون مولياً إذا كانت يمينه بالله ، لأنه إذا جامع لم يحنث ، فإن كانت يمينه بطلاق أو عتاق فهو مولى ، هـــذا قول يعقوب ، ومحمد .

# ١٣ باب الرجل يحلف أن لا يطأ زوجته في موضع بعينه

م ٣١٠١ واختلفوا في الرجل يحلف أن لا يطأ زوجته في هذا البيت ، أو في هذه الدار ، فقال كثير منهم : ليس بمول لأنه يجد السبيل ، إلى وطيها في . ذلك المكان ، هذا قول الثوري ، والشافعي ، والنعمان وصاحبيه . وبه قال الأوزاعي ، وأحمد .

وفيه قول ثان : وهو أنه مولى ، إن تركها أربعــة أشــهر بانــت بالايلاء ، هذا قول ابن أبي ليلى ، وبه قال إسحاق إلا أنــه يــرى أن يوقف عند انقضاء الأشهر الأربعة .

### ١٤ باب الايلاء من الأربع نسوة

م ٣١٠٣ – وإذا قال الرجل لأربع نسوة له : والله لا أقر بكن .

فقالت طائفة : هو مولى بهن يوقف لكل واحد منهن ، فإذا أصاب ثلاثة خرج من حكم الايلاء فيهن ، وعليه للباقية أن يوقف حتى يفي أو يطلق ، ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع . هذا قول الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : هو مولى منهن كلهن ، فإن تركهن أربعة أشهر ، بن جميعاً بالايلاء ، وإن جامع واحدة قبل الأربعة الأشهر ، أو ثلاثة سقط حكم الايلاء عمن جامع منهن [٧٣/٧] ولا كفارة عليه ، لأنه لم يجامع كلهن ولا يقع الحنث إلا بجماعهن كلهن ، وبنحو منه قال الثوري .

قال أبو بكر: أصل ما بنى عليه أهل العلم في الايلاء بأن كل يمين منعت جماعاً فهي ايلاء ، والمولى من أربع نسوة : لأوطيهن ، غير حانث إن وطئ واحدة ، وإنما يكون مولياً من الرابعة منهن إذا جامع ثلاثاً ، لأنه حينئذ يحنث إن وطئ الرابعة ، ولا يكون قبل ذلك مولياً بحنث أو وطئ . والله أعلم . •

# ١٥ـ باب المولى يستثني في يمينه

م ٢٠٠٤ – وإذا حلف الرجل أن لا يطأ زوجته واستثنى في يمينه ، فلسيس بمسولى يلزمه حكم الايلاء ، هكذا قال الثسوري ، والسشافعي ، وأهمسد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك نقول أ

قال أبو بكر:

م ٣١٠٥ وإذا قال الرجل: والله لا أقربك حتى يشاء فـــلان فلـــيس بمـــولى حتى يشاء فلان ، وهذا قـــول الـــشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

### ١٦\_ ياب مسائل

م ٣١٠٦- وإذا حلف أن يطأ زوجته حتى تمضي سنة إلا مرة ، فليس بمولى يجب عليه حكم الايلاء حتى يطأها مرة ، فإن وطيها ولم يبق من الـــسنة إلا أقل من أربعة أشهر ، فليس بمول في قول الشافعي ، وأبي ثور . وهو مولى في قول أصحاب الرأى .

م ٣١٠٧ و اختلفوا في الرجل يولي من امرأته ، ثم يطلقها تطليقة وتنقضي عدقها ، ثم ينكحها ، ففي قول النعمان ، وأصحابه ، يكون مولياً . وللشافعي في هذه المسألة قولان .

أحدهما : كما قال النعمان .

والآخر : إن الايلاء قد سقط ، وذلك لأنها صارت في حال بعـــد انقضاء العدة ، لو طلق لم يقع عليها طلاقه .

وفيه قول ثالث : وهو أن الايلاء يرجع عليه ، وإن طلقهـــا ثلاثـــاً وتزوجت زوجاً ، ثم تزوجها الأول ، هذا قول مالك .

### قال أبو بكر:

م ٣١٠٨- إذا صارت مرة أحق بنفسها في أن تنقضي عدتها ، فليس يرجع عليه الايلاء ، وإذا قال : أنت علي كامرأة فللان ، وقلد كلان فلان آلى من امرأته وهو ينوي الايلاء ، ففي قلول أصلحاب الرأي مولاً 1 / ٤/٧/ألف ] .

وإذا ألى من امرأته ثم قال لأخرى : قد اشركتك معها ، كان باطلاً ، وبه قال الشافعي ، إذ قال : اشركتك معها ، أنه لا يكون شيئاً .

قال أبو بكر: وهذا عندي غير مولى في المسألتين جميعاً .

قال أبو بكر:

م ٣١٠٩ - وإذا حلف الرجل بعتق رقيقة لا وطئ زوجته ، فإن باع رقيقه ، سقط الايلاء في قولهم جميعاً .

م • ٣١١٠ فإن عادوا في ملكه بشراء أو غيره ففي قول أبي ثور ، وهو أحد قولي الشافعي سقط الايلاء ، وبه قال الأوزاعي .

وقد قال الشافعي : إذا عادوا في ملكه ، عاد عليه الايلاء ، وبهذا قال أصحاب الرأي .

م ٣١١١- واختلفوا في الرجل يحلف لا وطئ زوجته حتى تفطم ولدها ، فقـــال الحسن البصري ، وقتادة ، ومالك ، وأبو ثور : ليس بمـــولى إذا أراد الاصلاح .

قال الشافعي مرة : هو مولى .

وقال مرة : ليس بمولى .

وقال أبو ثور : إذا أمكنه الجماع فهو مولى .

وقال أصحاب الرأي : إذا كان بينه وبين الفطام أربعة أشهر وهــو ينوي الفطام ، لا ينوي دونه ، فهو مولى .



# ٥٦ – كتـاب الظمـار

قال الله جل ذكره: ﴿ الذين يظاهر ون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم أن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم ﴾ الآية (١).

رح ١١٤٤) وفي حديث خويلة امرأة أوس بن الصلت أنه قسال لهسا : أنست علي كظهر أمي فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فأمره رسسول الله ﷺ ، الكفارة (٢٠) .

واختلفوا في الظهار ببعض الجسد سوى الظهر ، وأنا مبين ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى .

# ١ـ باب الظهار في المرأة الواحدة مراراً

م ٣١١٣ ـ واختلفوا في الرجل يظاهر من امرأته مواراً .

فقالت طائفة : عليه كفارة واحدة ، روي هذا القول عن علي بن أبي طالب ، وعطاء بن أبي رباح ، وجابر بن زيد ، والشعبي ، وطاووس .

<sup>(</sup>١) سورة المجادلة : ٢ .

 <sup>(</sup>۲) أخرجـــه "د" في الطــــلاق ۲۹۲/۲ رقـــم ۲۲۱۶ ، وأمـــا "ت" ۲۲۱/۲ ، و"ن" ۱۷٦/٦ رقم ۲۰۹۳ ، و"جه" ۲۰۹۱ رقم ۲۰۹۳ فالهم رووا الحديث بدون تعيين المظاهر بعينه .

وبه قال الزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وقالت طائفة : عليه كفارات [ ٧٤/٢ ] إذا أراد بكل واحدة منها ظهاراً غير صاحبه قبل أن يكفر ، وشبهوا ذلك بالطلاق ، وهذا قول الثوري ، وبه قال الشافعي إذ هو بالعراق .

وقال أصحاب الرأي : إذا ظاهر مرات في مجالس مختلفة فلكل مرة كفارة ، وإذا ظاهر منها في مجلس واحد ثلاث مرات ، أو أربع ، فعليه لكل ظهار كفارة ، إلا أن يكون نوى الظهار الأول فعليه كفارة . واحدة .

### ٢ باب ظهار الرجل من أربع نسوة

م ١١٤هـ واحتلفوا في الرجل بظاهر من ثلاث نسوة أو أربع .

فقالت طائفة : عليه كفارة واحدة ، عن عمر بن الخطاب .

وبه قال الحـــسن ، وعطــاء ، وعــروة ، وربيعــة ، ومالــك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

وقالت طائفة : عليه لكل امرأة كفارة كـــذلك قـــال النخعـــي ، والزهري ، ويحيى الأنصاري ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وبه قال الشافعي ، وقد كان يقول قبل ذلك كما روي عن عمر . قال أبو بكر : هذا أولى إن شاء الله .

#### ٣ باب الظهار بذوات المحارم

م ٣١١٥ - واختلفوا في الظهار بذوات محارم سوى الأم .

فقالت طائفة: الظهار من كل محرم يحرم عليه نكاحه ، هذا قــول الحسن البصري ، والشعبي ، والنخعي ، وجابر بن زيــد ، وعطــاء ، والزهري ، وأصحاب الرأي .

وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وقال الشافعي : إذ هو بالعراق : وفي الظهار بما سوى الأم قولان . أحدهما : كقول هؤلاء .

والقول الآخر : أنه لا يكون إلا بالأم ، ثم قال بمصر كما ذكرناه عن جمل الناس .

وفيه قول ثان : وهو أن الظهار لا يكون إلا بأم أو جدة ، هذا قول قتادة ، وروي عن الشعبي أنه قال : الأم وحدها ، وحكى أبو ثور هذا القول عن الشافعي .

# 2 باب الظهار بالأب أو الأجنبي

م ٣١١٦ – واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : أنت على كظهــر أبي ، فقـــال الشافعي : لا يكون ظهاراً .

وقال مالك : هو مظاهر ، وبه قال أحمد .

وقال جابر بن زيد ، وأحمد : إذا قال : أنت علي كظهر لرجـــل ، فهو مظاهر [ ٧٥/٢الف ] .

#### ٥ باب الظهار ببعض الجسد سوى الظهر

م ٣١١٧- قال جابر بن زيد : البطن ، والظهر سواء إذا قال لها : أنــت علــيّ كبطن أمي .

وبه قال الثوري ، والشافعي ، وكذلك قال النعمان في الفرج ، إذا قال : أنت علي كفرج أمي ، وبه قال ابن القاسم صاحب مالك ، وأبو عبيد .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال كفرجها ، أو كبطنها ، أو كيدها ، أو كجسدها فهو مظاهر ، وإن قال : كيدها ، أو كرجلها فلسيس بشيء ، وكذلك إذا قال : شعرك عليّ كظهر أمي كان باطلاً .

# ٦\_ باب إذا قال لها : أنت علي مثل أمي

م ٣١١٨ - كان الشافعي يقول: إذا قال لزوجته: أنت علي أو عندي مشل أمي ، أو عدل أمي ، فأراد الكرامة فلا ظهار ، وكذلك قال أبو ثور ، إذا لم يكن في غضب ، وقال أحمد: إذا قال: أنت أمي إن فعلت كذا ، فعليه الكفارة .

وقال إسحاق : ليس عليه شيء إلا أن ينوي الظهار .

> وفي قول يعقوب : هو تحريم إذا لم يكن له نية . وفي قول محمد : هو ظهار إذا لم يكن له نية .

# ٧ باب إذا قال الرجل لزوجته: أنت على حرام كأمي

م ٣١١٩- واختلفوا في هذه المسألة فذكر ابن القاسم أن في قول مالــك : هــو مظاهر (١) . وقال النعمان ، ومحمد ، إذا أراد طلاقاً فهو طلاق ، وإن أراد ظهاراً فهو ظهار .

وقال محمد : إذا لم يرد واحداً منهما فهو ظهار .

وقال أبو ثور : عليه كفارة يمين .

#### قال أبو بكر:

م ٣١٢٠ فإن قال : أنت عليّ حرام كظهر أمي ففي قول الـــشافعي : إن أراد طلاقاً فهو مظاهر . طلاقاً فهو طلاق ، وإن لم يرد طلاقاً فهو مظاهر .

وقال أبو ثور : هو ظهار ، وبه قال النعمان .

وقال يعقوب ، ومحمد : إن أراد طلاقاً فهو طلاق .

### ٨ باب ظهار المرأة من الزوج

م ٣١٢١ – واختلفوا في ظهار المرأة من الزوج ، فقالت طائفة : لسيس ذلك بشيء ، كذلك قال الحسسن البسصري ، ومالك ، والسفافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان .

وقال النخعــي : إن قالــت ذلــك بعــد مــا تــزوج فلــيس بشيء [ ٧٥/٢/ب ] .

وقال الزهري : هو ظهار .

وقال أحمد : الأحوط أن يكفر .

كذا في المدونة الكبرى 49/٣.

وقال الأوزاعي : إذا قالت : إن تزوجت فلاناً فهو علمي كظهــر أمى ، فهو ظهار إذا تزوجها .

وقال عطاء : إذا قالت : هو عليها كأبيها ، فإن ذلك يمين وليس بظهار .

#### ٩ باب الظهار من الإماء

م ٣١٢٢ واختلفوا في الظهار من الإماء ، فقال سعيد بن المسيب ، والحسن ، ومجاهد ، وعكرمة ، والشعبي ، والنخعي ، وعمرو بسن دينار ، وسليمان بن يسار ، والزهري ، وقتادة ، والثوري ، ومالك في الظهار في الأمة : كفارة تامة .

وقد روينا عن الحسن قولاً ثالثاً ، وهو إن كان يطأها فهو ظهــــار ، وإن لم يطأها فليس بظهار .

وفيه قول رابع : وهو إن كان يطأها فهو ظهار ، وإن لم يكن يطأها فكفارة يمين . هذا قول الأوزاعي .

وقال أحمد : يكفر يمينه .

وفيه قول حامس : وهو أن عليه نصف كفارة الحر ، كما عسدها شطر عدة الحرة . هذا قول عطاء بن أبي رباح .

# ١٠ باب اختلافهم في معنى قوله : ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ (١)

م ٣١٢٣ – قال طاووس : الوطئ إذا تكلم بالظهار ، والمنكر ، والزور ، فحنث ، فعليه الكفارة .

وبه قال الزهري ، وقتادة .

وقال الحسن: الغشيان في الفرج.

وفيه قول ثان : وهو أن يجمع على إصابتها ، فإذا فعل ذلك ، فقد وجبت عليه الكفارة ، هذا قول مالك .

وقال أحمد : إذا أراد أن يغشى كفر .

وفيه قول ثالث : وهو أن الظهار إذا حسرج مسن لسسانه فقسد وجب عليه .

هذا قول الثوري ، وروي ذلك عن طاووس .

وفيه قول رابع : وهو أنه إذا عزم على إمساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت الكفارة عليه ، هذا قول الشافعي .

وفيه قول خامس: قاله بعض أهل الكلام، قسال: كسذا أعساد فتظاهر منها ثانياً، وجبت عليه الكفارة

# ١١ـ باب الظهار يحدث بعد الطلاق

م ٢١٢٤ ـ واختلفوا في المظاهر يطلق امرأته ، وتنقضي عدمًا ، ثم ينكحها .

سورة المجادلة : ٣ .

فقالت طائفة : إذا نكحها عاد عليه الظهار ، هذا قسول عطساء ، والزهري ، والنخعي .

وبه قال مالك ، وأبو عبيد .

وفيه قول ثان : وهو ألها إذا بانت منه سقط [ ٧٦/٧ألف ] عنـــه الظهار ، روي هذا القول عن الحسن ، وقتادة .

وقال الشافعي : إذا أتبع المظاهر طلاقاً لم يكن عليه كفارة ، فــان راجعها في العدة فعليه الكفارة ، ولو انقضت العدة ، ثم نكحهــا ، لم يكن عليه كفارة .

## ١٢ باب الظهار إلى أجل معلوم

م ٣١٢٥ – واختلفوا في المظاهر من زوجته شهراً أو يوماً ، أو ما أشبه ذلك ، فقالت طائفة : : إذا برّ المظاهر لم يكفر ، هذا قول عطاء ، وقتدة ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور .

قال أبو بكر: ولا يشبه ذلك مذهب الشافعي ، لأنه يقول : إذا مسكها بعد التظاهر ساعة فقد عاد لما قال ، ووجبت عليه الكفارة .

وفیه قول ثان : وهو أن المظاهر یکفر وإن برّ هذا قول طاووس ، وابن أبی لیلی

وفيه قول ثالث : قاله أبو عبيد ، وزعم أنه يجمع بين المذهبين .

قال أبو بكر : وهو إلى الخروج منها أقرب .

قال أبو عبيد: إن كان المظاهر أجمع على غسشيان امرأته قبل انقضاء المدة ، لزمه الكفارة ، فإن لم يكن كل ذلك وذهب الوقست ، فلا كفارة عليه .

### 17 باب الظهار قبل النكاح

م ٣١٢٦– واختلفوا في الظهار قبل النكاح .

فقالت طائفة : إذا نكحها وقد تظاهر منها قبل أن ينكحها فعليمه كفارة الظهار ، هذا قول ابن المسيب ، والحسن ، وعطاء ، وعروة بن الزبير ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك ليس بشيء ، هكذا قال ابن عباس ، والثوري ، والشافعي ، والنعمان .

وبه نقول.

# ١٤ـ باب الكفارة قبل الغشيان في الظهار

م ٣١٢٧ ـ واختلفوا في المظاهر يطأ زوجته التي ظاهر منها قبل أن يكفر .

فقالت طائفة : يستغفر الله ويكفر كفارة واحدة ، هكـــذا قـــال عطاء ، والحسن ، وجابر بن زيد ، والنخعي ، وأبو مجلز ، وعبـــد الله ابن أذينة ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن عليه كفارتين ، روي هذا القسول عسن عمرو بن العاص ، وقبيصة بن ذؤيب ، وسعيد بن جبير .

وبه قال الزهري ، وقتادة .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

(ح 11٤٥) لحديث [ ٧٦/٢/ب ] سلمة بن صخر أنه تظاهر عن امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر ، فأمره النبي على بكفارة واحدة (١) .

# ١٥ باب مباشرة المظاهر زوجته التي تظاهر منها

م ٣١٢٨ ـ واختلفوا في قبلة المظاهر زوجته ، ومباشرتها ، فروي عن الحسن أنـــه قال : لا بأس بذلك .

وقال عطاء ، وعمسرو بسن دينسار ، والزهسري ، وقتسادة في سرقوله : ﴿ مَنْ قَبِلُ أَنْ يَسَاسًا ﴾ الآية (٢) أنه الوقاع نفسه .

ورخص في القبلة ، والمباشرة ، الثوري ، وأبو ثور ، وقال أحمـــد ، وإسحاق ، نرجو أن لا يكون به بأس .

وفيه قول ثان : وهو أن ليس للمظاهر أن يقبل ، ولا يتلذذ منها بشيء ، هذا قول الزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ، وأبو عبيد .

وبه قال النخعي .

### ١٦ باب الكفارة بالإطعام قبل المسيس

م ٣١٢٩ كان عطاء ، وقتادة ، والزهري ، والشافعي يقولون : لا يطأ حتى

<sup>(</sup>۱) أخرجـــه "د" في الطــــلاق ٢٦٦٦ رقـــم ٢٢٢٢ ، و"ت" ٢٠٧/٠ رقـــم ٢٢٠١ ، و"ن" ١٦٧/٦ رقم ٣٤٥٧ ، و"جه " ١٦٥/١ رقم ٢٠٦٢ .

<sup>(</sup>۲) سورة المجادلة : ۳ .

يطعم ، وقال أصحاب الرأي : وإذا أطعم بعض الطعمام ثم جمامع ، أطعم ما بقي .

وقال أبو ثور : جائز أن يجامع قبل الطعام .

#### ١٧ ياب ظهار العبد

م ٣١٣٠ أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن ظهار العبد مثل ظهسار الحر (١).

واختلفوا فيما يجب عليه من كفارة ، .

فقال مكحول : يصوم شهرين ، ولا يعتق إلا بإذن مولاه .

وقال الزهري: يصوم شهرين ، وبه قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، والكوفي إلا والشافعي ، والكوفي إلا الصيام.

وقال أبو ثور : يعتق إذا أعطاه سيده .

# ١٨ باب وفاة المرأة التي يظاهر منها زوجها قبل الكفارة

م ٣١٣١ – واختلفوا في الرجل يظاهر من زوجته ثم تموت ، أو يموت ولم يكفر . فقال عطاء ، والنخعي ، والحسن : يتوارثان ولا يكفر .

وبه قال الأوزاعي : وحكي أبو عبيد هذا القسول عسن مالك ، والثوري .

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١١٨ رقم ٤٧٨ .

وفيه قول ثان : وهو أن يكفر ويرث ، هكـــذا قـــال الزهـــري ، والشعبي ، وقتادة ، وهو قول الشافعي .

وقال أبو عبيد : يرث على كل حال إن كان عزم بقلبه على أن يقربها ، ثم ماتت فعليه (١) كفارة .

#### 19\_ مسائل من كتاب الظهار

م ٣١٣٢ - كسان مالك ، والسشافعي ، وأبسو ثسور ، وأصحاب السرأي يقولون : الكفارة [ ٧٧/٠/الف ] على كل حر وعبد من المسلمين من زوجة حرة كانت ، أو أمة مسلمة ، أو نصرانية ، أو يهودية .

م ٣١٣٣ - وقال أبو ثور : إلا الرتقَّاء فإنه لا يلزمه الظهار .

وفي قول أصحاب الشافعي ، وأصحاب الرأي : الظهار عليمه في الرتقاء .

م ٣١٣٤ – وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا ظاهر من امرأته أمة ، ثم اشتراها فالظهار لازم له .

م ٣١٣٥ – وكان الشافعي يقول : لا يلزم غير البالغ الظهار ، ولا المعتسق ، ولا المغلوب على عقله بغير سكر ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي . وبه نقول .

م ٣١٣٦ وقالوا جميعاً فيمن يجن ويفيق إذا آلي ، أو ظاهر في حسال إفاقتـــه ، فالظهار لازم له .

م ٣١٣٧ - ولا يلزم السكران الظهار في قياس قول عثمان بن عفان ، وبه قـــال أبو ثور ، ويلزمه في قول الشافعي ، وأبي ثور .

م ٣١٣٨ - ولا يلزم المكره الظهار .

<sup>(</sup>١) في الأصل: " فعليها الكفارة ".

وفي قول أصحاب الرأي : يلزمه .

قال أبو بكر: لا يلزمه

م ٣١٣٩ – وقال الشافعي : إذا تظاهر الأخرس وهو يعقل الإشارة ، أو الكتابـــة لزمه الظهار ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وكذلك قالوا: إذا نوى به الظهار.

م • ٢ ٩ ٣ - وقال الشافعي : إذا ظاهر من زوجته ، ثم قال لأخرى : قد أشركتك معها ، فعليه فيها مثل ما على الذي يظاهر منها ، وحكي أبو ثور ذلك عن الكوفى .

م 1 1 19 - 1 وإذا قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي إن شاء الله ، فليس بظهار . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

### جماع أبسواب كفسارات الظهسار

# ٢٠ - أبواب العتق في الظهار

قال الله جل ذكره : ﴿ فَتَحْرِيْنِ مِقِبَةُ مِنْ قَبِلُ أَنْ يَتِمَاسًا ﴾ الآية (١). م ٣١٤٢ – وقد أجمع أهل العلم على أن من وجبت عليه رقبة في ظهار ، فسأعتق عن ذلك رقبة مؤمنة ، أن ذلك يجزى عنه (٢).

م ٣١٤٣ - واختلفوا فيمن اعتق عن ظهاره عبداً يهودياً ، أو نسصرانياً ، فأجازت طائفة ذلك على ظاهر الكتاب ، هذا قول عطاء ، والنجعي ، وأبى ثور ، وأصحاب الرأى .

<sup>(</sup>١) سورة المجادلة : ٣ .

<sup>(</sup>٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١١٨ رقم ٤٧٩ .

وفيه قول ثان : وهو أن لا يجزي في شيء من الكفارات إلا عتــق مسلم ، هذا قــول الحــسن البــصري ، ومالــك ، والأوزاعــي ، والشافعي ، وأبي عبيد .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، وذلك لأهم لم يجعلوا حكم أمهات النساء حكم الربائب ، وقالوا: لكل آية حكمها ، فما أطلقه الله فهو مطلق ، وأولى الناس بأن يقول لكل آية حكمها ، من يمنع أن يقاس أصل على أصل .

# ٢١ باب عتق المدبر في كفارة الظهار

م ٢١٤٤ – كان الحسن البصري ، [ ٧٧/٧ ] ومالك ، والأوزاعـــي ، وأبـــو عبيد ، وأصحاب الرأي يقولون : لا يجوز عتق المدبر في الظهار .

وقد اختلف فيه عن الحسن .

وقال الشافعي ، وأبو ثور ، ذلك جائز .

وبه نقول .

(ح ١١٤٦) لأن النبي ﷺ باع مدبراً (١) .

### ٢٢ باب عتق المكاتب في الظهار

م ٣١٤٥ - كان مالك ، والشافعي ، وأبو عبيد يقولون : لا يجهزي عتسق المكاتب عن الظهار . وقال الليث بن سعد ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي : إن كان أدى بعض الكتابة لم يجز .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" من حديث جابر في البيوع ٤٢٠/٤ رقم ٢٢٣٠ بمذا اللفظ، وبلفظ آخسر في العتق، والكفارات وفي مواضع أخرى .

وقال أحمد ، وإسحاق : إن كسان أدى الثلث إلى النصف إلى الثلثين ، لا يعجبنا ، وإن لم يكن أدى شيئاً ، فنعم .

وفيه قول رابع : وهو أن ذلك جائز ، وذلك أنه عبد ما بقي عليه شيء ، هذا قول أبي ثور .

### ٢٣ باب عتق أم الولد عن الظهار ، وولد الزنا

م ٣١٤٦ – وقال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبــو عبيـــد ، وأصــحاب الرأي : لا يجزي عتق أم الولد عن الرقبة الواجبة .

وقال طاووس ، وعثمان البتي : عتقها جائز عن الظهار .

م ٣١٤٧ – واختلفوا في عتق ولد الزنا عن الواجب ، فقال النخعي ، والشعبي ، والأوزاعي : لا يجوز .

وقال الحسن ، وطاووس ، والثــوري ، والــشافعي ، وأحمــد ، وإسحاق ، وأبو عبيد : عتقه جائز عن الواجب .

وروينا عن هذا القول عن فضالة بن عبيد ، وأبي هريرة . وبه نقول .

# ٢٤ـ باب عتق الصغير وشرى من يعتق على المرء

م ٣١٤٨ – كان الحسن ، وعطاء ، والزهري ، والنخعي ، والليث بسن سسعد ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : يجــزي عتق الصغير عن كفارة الظهار .

وقال مالك : يجزي إذا كان من قصر النفقة .

وقال أحمد : حتى يصلى ، لأن الإيمان قول وعمل .

وقد روينا عن النخعي أنه قال : يجوز الصبي في كفارة الظهار ، ولا يجوز في قتل النفس إلا من صام ، وصلى .

قال أبو بكر : جائز عتقمه في الرقبة الواجبة لدخوله في جلة الرقاب .

م ٣١٤٩ و اختلفوا فيمن اشترى أباه ، أو أمه ، ينوي بشرائه العتق عن كفسارة وجبت عليه ، فقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور : لا يجزيه .
وقال أصحاب الرأى : يجزيه ، وهو استحسان .

#### 70\_ مسائل من باب العتق عن الظهار

م ٣١٥٠ كان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : يجزي أن يعتق عبداً بينه وبين آخر عن ظهار عن رقبة عليه .

وقال النعمان : لا يجزيه .

وقال يعقوب ، ومحمد : إن كـان موســراً ضــمن لــشريكه ، [ ٧٨/٧ ألف ] ويجزيه .

م ٣١٥١ - واختلفوا فيمن أعتق نصف عبد له عن ظهار ، فحكى أبو ثور عسن الشافعي أنه قال : هو حر كله ، ويجزيه ، وبه قال يعقوب ، ومحمد . وقال النعمان : لا يجزيه ، وإن أعتق النصف الباقي عسن ظهاره أجزاه .

وقال أبو ثور : لا يجزيه ، لأنه لم يقصد بالعتق النية .

قال أبو بكر : هذا أصح .

م ٣١٥٢ – واختلفوا فيمن أعتق مدفي بطن جاريته عن ظهاره ، ثم خرج حيـــا ، ثم مات ، فكان أبو ثور يقول : يجزيه إذا علــــم أن الولــــد كــــان في بطنها يوم أعتقه .

وقال أصحاب الرأي : إذا جاءت به لستة أشهر أو أقل ، أو الأكثر لم يجزه .

وقال الشافعي : لا يجزيه .

م ٣١٥٣ – وفي قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي : لا يجزي أن يصوم شهراً ويعتق نصف عبد عن ظهار حتى يأتي بكفارة كاملة من العتــق ، أو الصوم ، أو الإطعام على ما يجب .

م ١٥٤ه و اختلفوا في الرجل يكون عليه الرقبة فيقول للرجل : اعتق عني عبدك ، فاعتقه ، فقال مالك ، والثوري ، والسشافعي ، وأبو ثور : يجزيه ، ويكون الولاء للذي عليه الكفارة .

وقال النعمان : العتق عن الذي أعتق ، والولاء لـــه ، ولا يجـــزي العتق عن المعتق عنه ، وبه قال محمد .

وقال يعقوب : ويجزي العتق عن المعتق عنه ، ويكون الولاء له .

### ٢٦ـ باب العيوب التي تجزى في الرقاب الواجبة ولا تجزى

م ٣١٥٥ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن من العيوب التي تكون في الرقاب ما تجزى ، ومنها ما لا تجزى ، فمما أجمعوا عليه أنه لا يجزى إذا كان أعمى ، أو مقعداً ، أو مقطوع اليدين ، أو أشلهما ،

أو الرجلين <sup>(۱)</sup> ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

وبه قال الأوزاعي ، وأبو عبيد ، في الأعمى ، والمعقد .

م ٣١٥٦ و أجمع هؤلاء على أن الأعور يجنزي ، والعسرج الخفيف ، وقال مالك : إذا كان عرجاً شديداً لا يجزى .

وقال أصحاب الرأي : يجزى أقطع أحد اليدين ، أو أحد الرجلين . ولا يجزى ذلك في قول الشافعي ، ومالك ، وأبي ثور .

م ٣١٥٧ – واختلفوا في الأخرس . ففي قول الـــشافعي ، وأبي ثـــور : يجـــزي الأخرس .

وقال أصحاب الرأي : لا يجزي .

م ٣١٥٨ – وقال [ ٧٨/٢/ب ] مالك ، والأوزاعي ، والـــشافعي ، وأصـــحاب الرأي : لا يجزي المجنون المطبق عن الرقاب الواجبة .

م ٣١٥٩ - وقال مالك : فيمن يجن فيفيق ، لا يجزى .

وقال الشافعي : يجزى .

م ٣١٦٠ ولا يجزى من قد أعتق إلى سنتين في قول مالك . ويجزى في قول الشافعي .

م ٣١٦١ - ولا يجزي في قول مالك ، والشافعي ، وأحمد : رقبة تشترى بشرط أن يعتق عن الرقاب الواجبة .

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١١٩ رقم ٤٨٢ .

# ۲۷- باب صيام المظاهر وغيره من المتتابع يقطعه الصائم من غير عذر

قــــال الله جــــل ذكــــره: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجُدُ فَصِيامُ شَهْرُينَ متتامين ﴾ الآية (١).

م ٣١٦٢ – وأجمع أهل العلم على أن من صام بعض الشهرين ، ثم قطعه من غـــير عذر ، فأفطر أن عليه أن يستأنف الصيام .

م ٣١٦٣ - وأجمعوا على الصائمة صوماً واجباً إن حاضت قبل أن تتمـــه ، ألهـــا تقضى أيام حيضتها إذا طهرت .

م ٣١٦٤ - واختلفوا في الصائم يصوم بعض صومه ، ثم يموض .

فقالت طائفة : يبني إذا صح ، روينا هذا القول عن ابن عباس .

وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسن ، وعطاء ،والشعبي ،ومجاهد ، وطاووس ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وبه نقول ، وذلك لما أجمعوا على أن الحائض تبنى ، فكذلك هــــذا بينى ، إذ كل واحد منهما معذور فيما أصابه .

وقالت طائفة : يستأنف الصوم ، هذا قول النخعي ، وسعيد بــن جبير ، والحكم بن عتيبة ، والثوري ، وأصحاب الرأي .

وكان الشافعي ، إذ هو بالعراق يقول : يبنى إذا صح . وقال بمصر : يستأنف .

م ٣١٦٥ - واختلفوا فيمن عليه صوم شهرين متتابعين فسافر وأفطر .

<sup>(</sup>١) سورة النساء : ٩٢ ، وسورة المجادلة : ٤ .

وأبي ذلك كثير من أهل العلم ، وقالوا : السفر شيء اختاره هو ، وأدخله على نفسه ، بل يستأنف ، هذا قــول مالــك بــن أنــس ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وبه نقول .

م ٣١٦٦ و اختلفوا فيمن عليه صوم شهرين متتابعين . فصام شعبان ، و طاووس يقولان : يجزيه .

ووقف أحمد عن الجواب فيه .

قال أصحاب الرأي : إذا صام رمضان ينوى به أحسد السشهرين المتتابعين ، أجزأه عن رمضان ولا يجزيه عن صوم الشهرين .

وقال الشافعي : لا يجزيه ذلك عن رمضان ، ولا عن غيره ، وعليه قضاء صيام شهر رمضان .

وفيه قول رابع: قال أبو ثور: إن كان صام وهو لا يعلم برمضان [ ٧٩/٢] أجزأه . وعليه رمضان ، وذلك أن يكون في موضع لا تعرف الأهلة ، وإن عرف رمضان وصامه ، لم يجزه عن الكفارة .

#### قال أبو بكر:

م ٣١٦٧ - وإن صام شهرين أحدهما شهر رمضان في الـــسفر لم يجــزه في قــول الشافعي ، ويعقوب ، ومحمد .

ويجزيه ذلك في قول أبي ثور ، والنعمان .

قال أبو بكر : لا يجزيه صوم الظهار إلا بنية : (ح ١١٤٧) لقول النبي ﷺ : " الأعمال بالنية " (١) .

# ٢٨ باب الظهار وغيره من المتتابع يؤسر صاحبه قبل الاكمال

م ٣١٦٨ قال الحسن البصري ، وابن سيرين ، وعطاء بن أبي رباح ، والنخعي ، والخكم ، وحماد ، والثوري ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي : إذا صام بعض الصوم ، ثم أيسر ، هدم الصوم ، وعليه أن يعتق رقبة .

وفيه قول ثان : وهو أن يمضي في صومه ، هذا آخر قول الحسسن البصري .

وبه قال قتادة ، ومالك ، والأوزاعـــي ، والليـــث بـــن ســعد ، والشافعي ، وأبو ثور .

وبه نقول.

# ٢٩- باب صيام العبد في كفارة الظهار وما يجزيه من الكفارة

م ٣١٦٩ واختلفوا فيما يجزى العبد من الكفارة إذا ظاهر من زوجته ، فكسان الحسن البصري ، والشعبي ، والنخعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق يقولون : يصوم شهرين .

وبه قال مالك ، والأوزاعي .

وقال الأوزاعي : فإن لم يستطع الصيام فأطعم عند أهله أجــزاه ، وإن كان له عبد فأذن له مولاه أن يطعم ، أو يعتق أجزأه .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١٢٧ .

وقال مالك : " لا يجزيه العتق وإن أذن له سيده ، وأرجو أن يجزي الإطعام ، والصوم أحب إلى .

وأنكر ابن القاسم هذا وقال: إنما يجزى الصوم من لا يقدر على الإطعام " (١) .

وقال طاووس في ظهار العبد : عليه مثل كفارة الحر . وقال الحسن : لا يعتق إلا بإذن مولاه .

### ٣٠ باب صيام المظاهر للروية

قال الله جل ثناءه: ﴿ فَمَنْ لِمُجَدُ فَصِيَامُ شَهْرُ لِنَّ مَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ مَنْ أَهْلُ العَلْمُ عَلَى أَنْ مَنْ صَامَ بِالأَهْلَةُ يَجْزِيهُ صَامً شَهْرِينَ مَتَنَابِعِينَ ، كَانَا ثَمَانِيةً وَحُسَيْنَ ، أَو تَسْعَةً وَحُسَيْنَ يُومًا ، هذا قول الثورى ، وأهل العراق .

وبه قال مالك وأهل الحجاز ، وكذلك قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد .

م ٣١٧١- واختلفوا [ ٧٩/٢] فيمن لم يستقبل الهــــلال بالـــصوم ، فكـــان الزهري يقول : يصوم ستين يومـــاً . ويجزيـــه في قـــول الـــشافعي ، وأصحاب الرأى : بأن يصوم شهراً بالهلال ، وثلاثين يوماً .

م ٣١٧٢ - وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من صام بغير الأهلة ، أن صوم ستين يوماً يجزي عنه .

<sup>(</sup>١) كذلك في المدونة الكبرى ٦٤/٣.

<sup>(</sup>۲) سورة النساء: ۹۲، وسورة المجادلة: ٤.

#### ٣١ باب صوم من له دار وخادم

م ٣١٧٣ – واختلفوا في صوم من له دار ، وخادم ، فكان الشافعي ، وأبو ثـــور يقولان : يجزيه الصوم ، قال أبو ثور : وإذا لم يستغن عنه .

وقال مالك : عليه العتق ، لأنه يقدر عليه ، وبه قال أصحاب الرأي .

وقال أصحاب الرأي : يجزي الصوم من له مسكن .

### ٣٢ باب المظاهر يجامع في ليل الصوم

م ٣١٧٤ – أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من صام شهراً عسن ظهاره ، ثم جامع لهاراً عامداً أنه يبتدئ الصوم (١).

م ٣١٧٥ – واختلفوا فيمن صام بعض الصوم ثم جامع ليلاً ، فكان النسوري ، ومالك ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي يقولون : جامع ليلاً أو جامع لهاراً ، استقبل الصوم .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك لا ينقض صومه ، كـذلك قـال الشافعي ، وأبو ثور .

وبه نقول ، وهو أن لا يجد السبيل إلى أن تكون كفارته قبل الوطئ أبداً .

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٢٠ رقم ٤٨٨ .

### ٣٣ مسائل من باب صيام الكفارة

م ٣١٧٦ - كان الشافعي ، وأصحاب الرأي يقولون : لو كان عليه ظهاران ، فصام شهرين عن أحدهما ، ولا ينوي عن أيهما هـو ، كـان لـه أن يجعله عن أيهما شاء .

وقال أبو ثور: يقرع بينهما ، فأيهما أصابتهما القرعة حل له وطيها .

م ٣١٧٧ – وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : إذا كانت عليه ثلاث كفارات ، فاعتق مملوكاً ليس له ملك غييره ، وصام شهرين ، ثم مرض ، وأطعم ستين مسكينا ينوي عن كل ظهار بغير عينه كفارة من هذه الكفارات ، أجزأه عند الشافعي .

وبه قال أصحاب الرأي ، وقالوا : هو استحسان ، وليس بقياس . وقال أبو ثور : يقرع بينهن فمن أصابتها القرعة ، كان العتق عنها ، وكان له أن يطأها ، ثم يقرع بين الثلاثة على هذا المثال ، هذا إذا ظاهر من أربع نسوة .

#### ٣٤ باب إطعام المظاهر

م ٣١٧٨ – واختلفوا فيما يطعم في كفارة الظهار .

فقالت طائفة : يطعم كل مسكين مداً مــن طعـــام ، روي هــــذا القول [ ٨٠/٢ الف ] عن أبي هريرة .

وبه قال عطاء ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد .

وقالت طائفة : يطعم في كفارة الظهار نصف صاع لكل مسكين ، هذا قول الثوري ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثالث : وهو أن الإطعام في الظهار مد بمد هشام ، هذا قول مالك .

قال أبو بكر: يقال: أنه مد وثلث.

م ٣١٧٩ - وقال أصحاب الرأي : إن غداهم وعشاهم ، أجزأه .

ولا يجزي في قول الشافعي أن يغديهم ، ويعشيهم ، ولا يجزي عنده حتى يعطيهم حباً .

م ٣١٨٠ - ولا يجزي عنه في قول الشافعي أن يعطيهم قيمة الطعمام ، وبعد قال أبو ثور .

وقال أحمد : اخشى أن لا يجزيه .

وفي قول الأوزاعي ، وأصحاب الرأي : تجزي القيمة .

قال أبو بكر: لا يجزيه إخراج القيمة .

م ٣١٨١ – ولا يجزي في قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور : إلا إطعـــام ســــتين مسكيناً عدداً .

ولا يجزي في قولهم أن يردد عليهم فيعطي أقل من العدد .

وقال أصحاب الرأي : لا يجزي أن يعطي مسكيناً واحداً في ضربة واحدة .

وقالوا: ولو أطعمه كل يوم نصف صاع من حنطة حتى يستكمل ستين يوماً ، أجزأه .

قال أبو بكر: قول مالك ، والشافعي صحيح ، لأن الله أمر بعدد فلا يجزي أقل منه ، وأمر بشاهدين ، فلو ردد الشاهد الواحدة شهادته ، كانت شهادة واحدة ، وكذلك في باب الظهار ، إذا كان مسكيناً لم نجزه حتى يأتي بالعدد الذي أمر الله به .

م ٣١٨٢ – واختلفوا فيمن أعطى من يحسبه فقيراً فكان غنياً ، فقال الـــشافعي ، وأبو ثور ، وأبو يوسف : لا يجزيه .

وقال النعمان ، ومحمد : يجزيه .

قال أبو بكر: لا يجزيه.

م ٣١٨٣ – وقال أبو ثور: لا يجزي أن يعطي أم ولده ، ومملوكه ، ومدبره وهذا مدهب الشافعي ، وأصحاب الرأي .

وفي قول الشافعي ، وأصحاب الرأي : لا يعطي مكاتبه .

قال أبو بكر : وإن أعطاه رجوت أن يجزيه .

ولعل من علة الشافعي أنه يعجز فيرجع إليه .

و يجوز أن يكون من علة أبي ثور أنه قد يعطي قريباً لـــ فقـــيراً ، فيموت ويرثه المعطى ، ويجزي ذلك .

م ٣١٨٤ – ولا يجوز إعطاء العبيد من الزكاة في قــول مالــك ، والــشافعي ، وأصحاب الرأي .

م ٣١٨٥ – وقال أبو ثور : لا بأس أن يعطي فقير أهل الذمة من الكفارة ، وبـــه قال أصحاب الرأي .

وفي قول الشافعي : لا يجوز أن يعطي من الكفارة ذمي .

م ٣١٨٦ - وقال أصحاب الرأي : لا يجوز أن يعطي فقراء أهل دار الحسرب إذا كانوا مستأمنين .

وقال أبو ثور : يجزي ، واحتج بقوله : ﴿ وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبَّهُ مُسَكِيناً ﴾ الآية (١) .



<sup>(</sup>١) سورة الإنسان : ٨.

# ٥٧ – كتــاب اللعـــان

# ١ـ باب إثبات [ ٨٠/٢] للفراش ونفيه عن العاهر

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر: (ح ١١٤٨) ثبت أن رسول الله على قال: الولد للفراش (١). م ٣١٨٧ وأجمع أهل العلم على القول به .

#### قال أبو بكر:

م ٣١٨٨ فإذا نكح الرجل المرأة نكاحاً صحيحاً ، ثم جاءت بعد عقد نكاحها بولد لستة أشهر فأكثر ، فالولد به لاحق إذا أمكن وصوله إليها ، وكان الزوج ممن يطأ ، فإذا علم أنه لم يصل إليها ، وذلك أن يكونا ببلدين بينهما مسافة ، يعلم ألهما لم يلتقيا بعد النكاح ، ثم أتت بولد لم يلحق به .

وذلك لو كان الزوج طفلاً ممن لا يطأ مثله ، فجاءت بولمه ، لم يلحق به ، وكذلك لو جاءت بالولد ممن قطع ذكره وأنثيه ، لم يلحق به .

#### قال أبو بكر :

م ٣١٨٩ – وكذلك إذا غاب الزوج عن زوجته سنين فبلغها وفاتـــه فاعتــــدت ونكحت رجلاً نكاحاً صحيحاً في الظاهر بولي وشهود ، ودخل بهـــا

<sup>(</sup>۱) أخرجه "خ" في البيوع ٢٩٢/٤ رقم ٢٠٥٣ ، وفي مواضع أخرى ، الخصومات والوصايا ، والمغازي ، والفرائض ، والحسدود ، والأحكام . و"م" في الرضاع ١٠٨٠/٢ رقم ٣٦ ( ١٤٥٧ ) من حديث عائشة .

الثاني ، فأولدها أولاداً ، ثم قدم زوجها الأول ، فسخ نكاح الثـــاني ، وتعتد منه ، وترجع إلى الأول ، ولها على الثاني صداق مثلها والأولاد لاحقون بالثاني ، لألهم ولدوا على فراشه ، هذا قول الثوري وأهـــل العراق ، وبه قال ابن أبي ليلى .

وهو قول مالك ، وأهل الحجاز ، والشافعي ، وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، ويعقوب ، ومحمد ، وكل من نحفظ عنه من أهل العلم . غير النعمان فإنه زعم أن الأولاد للأول ، وهو صاحب الفراش . وقد روينا عن علي بن أبي طالب أنه قضى بالولد للثاني .

### ٢\_ باب نفي الولد عن الزوج باللعان والحاقه بالأم

(ح 1129) ثبت أن رسول الله ﷺ فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة (1) . م ٣١٩٠ واختلف أهل العلم في الوقت الذي يزول فيه فـــراش المـــرأة تقـــع الفرقة بينهما .

فقالت طائفة : تقع الفرقة بينهما بإتمام اللعان ، وذلك أن يلـــتعن الرجل والمرأة اللعان كله ، فإذا كان ذلك ، وقعت الفرقة بينـــهما ، هذا قول مالك ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .

وروي ذلك عن ابن عباس.

وفيه قول ثان : وهو أن الفراش يزول بإكمال الزوج اللعان قبـــل أن تلتعن المرأة ، [ ٨١/٢/ألف ] وإن مات أحدهما قبل أن تلتعن المرأة للم يتوارثا ، هذا قول الشافعي .

<sup>(</sup>١) أخرجه "مط" في الطـــلاق ٢٧/٢ وقـــم ٣٥ ، ومــن طريقـــه "خ" في الطـــلاق ٢٠/٩ وقــم ٥٦٥ وقم ٥٣١٥ من حديث ابن عمر .

وفيه قول ثالث: وهو أن الفرقة تقع بعد التعالهما، إذا فرق القاضي بينهما، وإن مات أحدهما قبل ذلك ورثه الحي منهما، هذا قول أصحاب الرأى.

قال أبو بكر: قول مالك صحيح.

م ٣١٩١ – واختلفوا في معنى قوله: فرق رسول الله الله بين المتلاعسنين ، فقال بعسض مسن يميسل إلى قسول أهسل العسراق ، وهسو أن يقسول الحاكم: قد فرقت بينكما .

وقالت فرقة : معناه أن السنبي الله أعلمهما أن الفرقة قد وقعت بينهما .

قال أبو بكر: وهذا أقول.

رح ١١٥٠) ويدل قول رسول الله 🏂 : " لا سبيل لك عليها " (١) .

على صحة هذا القول ، وعلى الحاكم أن يعلمهما ذلك إذا كانسا جاهلين ، كما أعلمهما النبي الله أن لا سبيل له عليها .

# ٣ باب اللعان ينفي الرجل حمل امرأته

م ٣١٩٢ و اختلفوا في الرجل ينتفي من حمل زوجته ، فرأت فرقة : أن يلاعسن بالحمل روي ذلك عن الشعبي ، وعمر بن عبد العزيسز . وبسه قسال ابن أبي ليلى ، ومالك ، وأبو ثسور ، وكسذلك قسال السشافعي إذا قذفها ، ونفى الحمل .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في حديث طويل وفيه " قال النبي للمتلاعنين : هما بكما على الله ، أحمدكما كاذب ، لا سبيل لك عليها ، قال : مالي ؟ قال : لا مالك لك ، الحمديث ٥٧/٩ رقم ٣١٧٥ .

- (ح 1011) واحتج بعضهم بحديث ابن مسعود أن النبي الله الا عن بالحمل (۱) . وحديث سهل بن سعد يدل على أن زوجــة عــويمر العجـــلاين كانت حاملاً .
- (ح ١١٥٢) بين ذلك في قول رسول الله ﷺ : انظروها فان جاءت به هكذا ، وكذا (٢) .

وقال عبيد الله بن الحسن : إذا انتفى مما في بطن امرأته ولم يقذفها ، قال : يلاعن .

وقال الشافعي: لا يلاعن أن يقذفها .

وفي المسألة قول ثان : وهو أن لا يلاعن حتى تضع ، فإن رماهـــا بالزنا لاعن ، هذا قول الثوري .

وقال النعمان : إذا نفى الرجل حمل امرأته قوال : هو مسن زنا ، فلا لعان بينهما ولا حد ، لأن نفى الولد في الحمل لسيس بسشيء ، لعله ريح .

وقال يعقوب ، ومحمد : إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر منـــذ قذفها ، لاعن ولزم الولد أمه ، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشـــهر ، فكما قال النعمان .

وقال أبو عبيد : إنكار الحمل من أشد القذف ، واللعان له لازم ، كان حملاً أو لم يكن .

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط بسنده قال : حدثنا أحمد بن داوود ، حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي الاعن المحمل ، ٣٩٢/٣/ب .

<sup>(</sup>٢) أخرجه "خ" في الطلاق ٢٥٣/٩ رقم ٥٣٠٩ وفيه " فجاءت به على المكروه من ذلك " .

وقال مالك ، والليث : إذا تصادق [ ٨١/٢] الزوجان الصبي ، ليس بابنه ، ولا نسب له ، وتحد الأم عند مالك .

وفي قول الــشافعي : لا يــصدقان علـــى الولـــد إلا بلعـــان ، لأن الولد حقاً .

# 2. باب اللعان في الانتفاء من الحمل بعد الطلاق البائن

م ٣١٩٣ – واختلفوا في الرجل يطلق زوجته ثلاثاً ، ثم يظهرها حمل فينتفي منسه ، فقال عطاء بن أبي رباح ، والنخعي : يجلد ويلزق به الولد .

وقال الحسن البصري: يلاعنها ما كانت في العدة .

وقال : يحد ولا لعان ، إلا أن ينفي به ولداً ولدته ، أو حملاً يلزمه . وقال أحمد : إذا أنكر حملها بعد أن طلقها ثلاثاً ، لا عنها ، وإن قذفها بلا ولد ، لا يلاعنها .

# ٥ باب اللعان بعد طلاق يملك الزوج فيه الرجعة أو لا يملك

م £ ٣١٩٤ واختلفوا في الرجل يطلق زوجته ، ثم يقذفها ، وهو يملـــك الرجعـــة أو لا يملكها .

فقالت طائفة : إن كان يملك الرجعة لاعنها ، وإن لم يكن له عليها رجعة فلا لعان بينهما ، ويحد ، روي هذا القول عن ابن عمر .

وبه قال جابر بسن زيد ، والنخعي ، والزهري ، وقتدة ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبسو عبيد ، وأبسو ثسور ، وأصحاب الرأي .

وحكي أبو عبيد <sup>(١)</sup> هذا القول عن مالك ، والثــوري ، وأهـــل العراق ، وأصحاب الرأي ، وأهل الحجاز .

روينا عن ابن عباس أنه قال : إن طلقها ثلاثاً ، ثم قذفها في العدة لاعنها ، وكذلك قال الحسن ولم يقل ثلاثاً .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

# ٦- باب من طلق ثلاثاً بعد القذف

م ٣١٩٥- واختلفوا في الرجل يقذف زوجته ، ثم يطلقها ثلاثاً .

فقالت طائفة : يلاعنها لأن القذف كان وهي زوجته ، روي هــــذا القول عن الحسن ، والشعبي ، والقاسم بن محمد .

وبه قال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد .

وقالت طائفة : يجلد ، هذا قول مكحول ، والحسارث العكلسي ، وقتادة ، وجابر بن زيد ، والحكم .

وفيه قول ثالث : وهو أن لا حد ولا لعان ، هكذا قال حماد بن أبي سليمان ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول رابع: وهـو أن ينظـره فـإذا ارتفعـا إلى الـسلطان وهما [ ٨٢/٢ ألف ] يتوارثان ، لاعن بينهما ، وإن كان لا يتوارثـان لم يلاعن بينهما ، هكذا قال النخعي .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول لقول الله عز وجل : ﴿ والذين مرمون أنرواجهـ م الآية (٢) وإنما رماها وهي زوجته .

<sup>(</sup>١) في الأصل " ابن عبيد " وهو خطأ .

<sup>(</sup>٢) سورة النور : ٦ .

م ٣١٩٦ وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً يــا زانيــة ، ففـــي قـــول الشافعي : يحد ولا لعان ، إلا أن ينفـــي ولـــداً فـــيلاعن ولا يحــد ، وبه قال أبو ثور .

وقال أحمد : إذا طلقها ثلاثاً ثم قذفها فجاءت بولد ، لا يتلاعنان ، وقال أصحاب [ الرأي ] (١) عليه الحد .

وهكذا أقول ، لأنه رمى غير زوجة .

# ٧- باب اللعان بين الزوجين لم يدخل عليها الزوج وما يجب لها من الصداق

م ٣١٩٧ - أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا قد وجته قبل أن يدخل بها أنه يلاعنها ، وكذلك قال عطاء بن أبي رباح ، والحسن ، والشعبي ، والنجعي ، وعمرو بن دينار ، وقتادة ، ومالك ، وأهال المدينة ، والشوري ، وأهال العراق ، والشافعي وأصحابه .

وحجتهم في ذلك بظهم قوله : ﴿ والذين برمنه أنرواجهم ﴾ الآية (٢) .

وهذه عند الجميع زوجته .

م ٣١٩٨- واختلفوا فيما يجل لها من الصداق إذا لاعنها .

<sup>(1)</sup> ما بين القوسين سقط من الأصل.

<sup>(</sup>٢) سورة النور : ٦ .

فقالت طائفة : لها الصداق كاملاً ، كذلك قـــال أبـــو الزنـــاد ، وهاد بن أبي سليمان .

وقالت طائفة : لها نصف الصداق ، هذا قول الحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، وقتادة ، ومالك .

قال أبو بكر: لها نصف ، وقال الزهري: لا صداق لها .

### ٨ باب لعان الرجل بزنا ، ذكر أنه كان قبل أن يدخل بها

م ٣١٩٩ - واختلفوا في الرجل يقول لامرأته : زنيت قبل أن أتزوجك ، فكان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور يقولون : يجلد ولا يلاعن ، روي هذا عن ابن المسيب ، والشعبي .

وفيه قول ثان : وهو أن يلاعــن ، روي ذلــك عــن الحــسن ، وزرارة بن أوف .

وبه قال أصحاب الرأي .

م • • • ٣٢٠ وقال كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الرجل إذا قذف امرأتـــه ، ثم تزوجها ، أنه يحد ، ولا يلاعن .

م ٣٢٠١ – وقال الشافعي : إذا قال لها بعد ما تبين منه : زنيست [ ٨٢/٢ ] وأنت امرأتي ، ولا ولد ولا حبل ، حد ولا يلاعسن ، لأنه قلدف غير زوجة .

وقال أصحاب الرأي : إذا قال لها : قذفتك بزنا قبل أن أتزوجك لم يكن عليه في هذا لعان ، وعليه الحد .

وهذا خلاف قولهم : إذا قال لها : زنيت قبل أن أتزوجك ولــيس بينهما فرق .

#### ٩۔ بياب مسائيل

#### قال أبو بكر:

- م ٣٧٠٧ وإذا قال لها : تزوجتك فأنت زانية ، فلا حـــد ولا لعــــان في قـــول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ٣٢٠٣ وإذا وطئت وطاء حراماً مطاوعة ، فليس على قاذفها حد ، ولا لعان في قول أبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وبه قال الشافعي .
- م ٤ ٣٢٠ وقال الشافعي : إذا قال لها : زنيت وأنت صغيرة ، لم يكن عليه حد ، وأصحاب الرأي .
- م ٣٢٠٥ وقال الشافعي : إذا قال لامرأته وقد كانت نصرانية ، أو أمة : زنيت وأنت نصرانية ، أو أمة ، كذلك لا حد عليه .
- م ٣٢٠٦ وقال مالك : إذا كانت صبية لم تبلغ ، وتجامع مثلها فقذفها ، حد . وقال الحسن : لا حد ولا لعان إذا كانت صغيرة لم تبلغ ، وكذلك قال الثوري ، وأبو عبيد .

وبه نقول .

- م ٣٢٠٧ وإذا قال لامرأته : زنيت مستكرهة ، فلا حـــد ولا لعـــان في قـــول الشافعي ، وأصحاب الرأي .
- وقال أبو ثور: يلاعن أو يحد، وذلك أنه قاذف لها، إنما يقال للمستكرهة: زبى بك.
- م ٣٢٠٨ وإذا قال لها : زبى بك صبي لا يجامع مثله ، فلا حد عليه في قــول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأى .
- م ٣٧٠٩ واختلفوا في الرجل يقذف المرأة ، فوطئــت بعــد القــذف حرامــاً أو زنت ، فقال الشافعي ، والنعمان : لا حد ولا لعان .

وقال أبو ثور: بينهما اللعان.

وقد كان الشافعي يقول إذ هو بالعراق : يلاعن أو يحد .

قال أبو بكر: وهذا أصح.

### ١٠ باب قول الرجل لزوجته : لم أجدك عذراء

م • ٣٢١- قال كثير من أهل العلم : إذا قال الرجل لزوجته : لم أجدك عذراء ، لا حد عليه .

هذا قول عطاء بن أبي رباح ، والحسسن البصري ، والسشعبي ، وطاووس ، وسالم بن عبد الله ، والنخعي ، وربيعة ، ومالك ، والشافعي ، والنعمان .

وقال ابن المسيب : يجلد .

قال أبو بكر: الأول أصح.

### ١١ـ باب مسألة

م ٣٢١١ – كان الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي يقولون : إذا قال فرجك زان ، أنه قاذف ، يلاعن أو يحد .

م ٣٢١٢ - واختلفوا في قوله لها : جسدك ، أو يدك ، أو عيناك ، أو شـعرك ، [ ٣٢١٢ ] زان فقال أصــحاب السرأي في قولــه : فرجــك ، أو جسدك ، أو يدك ، أن عليه اللعان ، وقالوا في سائر ما ذكرناه : لا حد ولا لعان ، وبه قال أبو ثور .

وقال الشافعي : ذلك كله واحدة ماخلا الفوج .

م ٣٢١٣ – وإذا قذف الرجل زوجته بأي لسان قذفها ، كــان عليــه الحــد ، واللعان ، وهذا على مـــذهب الــشافعي ، وأبي ثــور ، وأصـــحاب الرأي .

### ١٢ باب قذف الرجل زوجته فترد عليه القذف

م ٢ ١ ٣ ٣ ٣ - واختلفوا في الرجل يقذف زوجته فترد عليه القذف تقول : زنيــت بك ، ويطالبان معاً .

فقالت طائفة : إذا قالت : عنيت أنه أصابني وهو زوجي، حلفت ، وحد هو أو يلاعن ، وإن قالت : زنيت بك قبل أن تنكحني ، فعليها الحد ، ولا حد عليه ، هذا قول الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : في المسألة الأولى : لسيس بينسهما حسد ولا لعان .

م ه ٧ ٣ ٣ ٣ وقال الشافعي : وإذا قال لها : يا زانية ، فقالت : أنــت أزبى مــني ، فعليه الحد أو اللعان ، ولا شيء عليها إلا أن تريد به القذف .

وقال أصحاب الرأي ، وأبو ثور : عليه اللعان ، وليس قولها : أنت أزين منى بقذف .

م ٣٢١٦ - وقال الشافعي : إذا قال لها : أنت أزبى الناس ، فليس بقاذف . وقال أبو ثور : هو قاذف .

م ٣٢١٧ - وقال أبو ثور : إذا قذف رجل امرأة رجل ، فقال الزوج : صدقت ، فهو قاذف ، وقال أصحاب الرأي : ليس بقاذف .

م ٣٧١٨ - وإذا قذف الرجل امرأته ، فصدقته ، ثم رجعت ، فلا حد ولا لعان في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

م ٣٢١٩ – وإذا قال الرجل لامرأته : يا زان ، كان عليه الحسد ، هسذا قسول الشافعي .

وإذا قالت هي له : يا زانية ، فعليها الحد في قول الشافعي ، وبـــه قال أبو ثور .

#### ١٣ـ باب قذف الرجل نسوة بكلمة واحدة

م ٣٢٢٠ وإذا قذف الرجل أربع نسوة له بكلمــة واحــدة ، أو كلمــات ، فقمن معاً أو متفرقات ، لاعن كل واحدة منــهن ، أو حــد لهــا ، وأتيهن لا عن سقط حدها ، وأيتهن نكل عن أن يلــتعن لهــا ، حــد لها ، إذا طلبت حدها ، أو يلتعن لهن واحــدة بعــد واحــدة وقــال أبو (١) [ ٣/٣/٢ ] ثور : لكل واحدة منهن حق .

وقال أصحاب الرأي إذا رافعنه جميعاً ، أو متفرقات فهو سسواء ، وعليه أن يلاعن كل واحدة منهن ، فإن جئن متفرقات فإنما عليه حدّ واحدٌ إن لم يلاعن .

وفي قول مالك : في رجل قذف جماعة بكلمة ، فعليه حد واحد .

## ١٤ باب الرجل يقذف الأجنبية ثم يتزوجها ويقذفها

م ٣٢٢١ - واختلفوا في الرجل يقذف المرأة ، ثم ينكحها فيقذفها قـــذفاً ثانيـــاً ، وتطالب بالقذف فكان الشافعي ، وأبو ثور يقولان : يحـــد للقـــذف الأول ، ويعرض عليه اللعان بالقذف الآخر ، فإن أبي حد أيضاً .

<sup>(</sup>١) كلمة " أبو " تكررت في الأصل .

وقال أصحاب الرأي : يجلد الحد ، ويدرأ عنه اللعان . وقال الزهري ، والتوري ، إذا قذفها ، ثم تزوجها جلد ولم يلاعن .

### ١٥ باب مسألة

م ٣٢٢٢ – كان النخعي يقول : إذا قذف الرجل زوجته بالزنا ، ثم تاب قبـــل أن ترفعه إلى السلطان ، إن شاءت لم ترفعه وهي زوجته .

والعفو عند الشافعي جائز عن ذلك ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : إن عفت عن ذلك كان لها أن تعــود فيــه حتى يلاعن ، والعفو باطل .

قال أبو بكر: العفو عن الجلد جائز.

#### ١٦ باب قذف الملاعنة وولدها

#### قال أبو بكر :

(ح 100°) في حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في قصة اللعان أنه قـــال : ومـــن رماها أو ولدها ، فعليه الحد (١) .

وبه نقول .

م ٣٢٢٣ – وهذا قول ابن عباس ، والشعبي ، والزهري ، وقتادة ، والنخعـــي ، ومالك ، والشافعي ، وأبي عبيد .

وذكر أبو عبيد عن أصحاب الرأي ألهم قالوا : وإن كان لاعنسها ولم ينف ولدها ، فإن قاذفها يحد ، وإن لاعنها بولد نفاه ، فلل حسد على الذي قذفها .

#### ١٧ـ باب الرمي الذي يوجب الحد واللعان

م ٣٢٢٤ وإذا قال الرجل لامرأته : يا زانية ، لا عنها ، رأى ذلك عليها أو لم ير ، أعمى كان الزوج أو غير أعمى ، وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأبي عبيد .

وهذا معنى قول عطاء .

وفيه قول [ ٨٤/٢/ألف ] ثان : وهو أن اللعان لا يكون إلا بأحسد أمرين ، إما رؤية ، وإما إنكار الحمل ، هذا قول يحيى الأنصاري ، وأبي الزناد ، ومالك .

قال الله عز وجل: ﴿ والذين يرمون أنرواجهـ م الآية (١) فكل ما كان به الرجل رامياً للأجنبي ، فهو بذلك رام للزوجة ، لأن ذكرهمـا في الكتاب واحدة .

#### ١٨\_ باب اللعان بين المسلم والذمية

م ٣٢٢٥ كان الحسن البصري ، وأبو الزناد ، ومالك ، والشافعي ، وأحمـــد ، وأبو ثور يقولون : اللعان بين كل زوجين على

<sup>(</sup>١) سورة النور : ٦ .

ظاهر قوله: ﴿ والذين يرمون أنرواجهـ م ﴾ الآية (١) .

وقال مكحول ، والنخعي ، والزهري ، وحماد بن أبي سليمان ، والثوري ، وأصحاب الرأي : ليس بين المسلم والذمية لعان .

قال أبو بكر: بظاهر الكتاب أقول.

## ١٩\_ باب اللعان بين الحر والأمة ، والعبد والحرة

م ٣٢٢٦ واختلفوا في اللعان بين الحر والأمة ، فقال الحسن البصري ، وأبسو الزناد ، ومالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور : بين كل زوجين لعان .

وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : لا لعان بينهما .

وبالقول الأول أقسول ، وهسو قولسه : ﴿ والذين يرمون أَمْرُواحِهِ عَلَى اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا أَمُ مَا اللَّهُ مَا أَمُ اللَّهُ مَا اللّهُ مَا اللَّهُ مَا أَلْمُ مَا اللَّهُ مَا أَلَّهُ مِنْ أَمْ مِنْ اللَّهُ مِنْ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ اللَّهُ مَا أَلَّا مُعْمَالِمُ مَا أَمْ مَا أَلَّهُ مِنْ مَا أَلَّا مِنْ أَلَّا مُعْمَالِمُ مَا أَمْ مَا أَمْ مُعْمَالِمُ مَ

م ٣٢٢٧ - واختلفوا في اللعان بين المملوك والحرة ، فقال مالك ، والمشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد : بينهما لعان .

وبه نقول .

واحتجوا بظاهر الآية .

وقال عطاء ، والزهري ، والثوري ، وأصحاب الرأي : لا لعان . وقال الزهري ، والثوري ، وأصحاب الرأي : يحد لها .

<sup>(</sup>١) سورة النور : ٦ .

## ٢٠ باب اللعان بين المحدودين في القذف

م ٣٢٢٨- واختلفوا في اللعان بين المحدودين في القذف .

فقالت طائفة: لا لعان بينهما ، هذا قول أصحاب الرأى .

وقالت طائفة : بينهما اللعان على ظاهر الآية ، هذا قول مالك ،

والشافعي ، وبه قال أبو عبيد ، وأبو ثور ، وروي ذلك عن الشعبي .

وبه نقول ، لظاهر قوله : ﴿ وَالدُّنْ سَرِمُونَ أَنْرُواجِهِمْ ﴾ الآية .

#### ٢١\_ باب اللعان على الأعميين ، واللعان على الخرساء

م ٣٢٢٩ كان الثوري ، [ ٨٤/٢ ] والشافعي ، وأصحاب الرأي يقولون : إذا قذف الأعمى امرأته أنه يلاعنها .

وبه قال مالك ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبــو عبيـــد ، وأبو ثور .

وبه نقول.

غير أن مالكاً قال : إذا قال : وجدت معها الرجل يقع بها .

م ٣٢٣٠ واختلفوا في الرجل يقذف زوجته الخرساء ، فقال أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي : لا حد ولا لعان .

وقال الشافعي: " يقال له: إن لا عنت فرقنا بينك وبينها ، وإن لم تلتعن فهي امرأتك ، ولا يجبر على اللعان ، ولسيس لأوليائها أن يطلبوا ذلك " (١).

<sup>(</sup>١) قاله الشافعي في الأم ٥/٧٨٧.

قال أبو بكر : إنما قوله : " ليس لأولياءها أن يطلبوا ذلك " ، فصحيح ، وأما قوله : إن لاعنت فرقنا بينك وبينها ، فلا يلك عليه حجة .

رح ١١٥٤) لأن النبي على قال : " لا سبيل لك عليها " (١) .

بعد التعاهما .

#### قال أبو بكر:

م ٣٢٣١ – إن كان الزوج أخرس فعقل بالإشارة ، والجواب ، أو الكتاب ، لاعن بالإشارة أو يحد ، هكذا قال الشافعي ، وأبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : لا حد ولا لعان .

م ٣٧٣٢ - قال الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي في الصبي إذا قذف امرأته : لا يضرب ولا يلاعن .

ولا أحفظ عن أحد خلاف قولهم .

وبه نقول .

### ٢٢ باب امتناع الزوج والمرأة من الالتعان

قال الله عز وجل: ﴿ والذين يرمون المحصنات ﴾ الآية (٢).

قال أبو بكر: فكان اللازم على ظاهر الآية أن على كل من رمى محصنة ثمانين جلدة ، زوجاً كان الرامي أو غيره ، لا يسقط ذلك عنه إلا بأربعة شهداء يشهدون على تصديق ما قال كما قال الله .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١٥٠ .

<sup>(</sup>٢) سورة النور : ٤ .

فلما رأى العجلاني امرأته بالزنا (١) أنزل الله عز وجل الزوج قوله: ﴿ وَالدَّنِيرِ مُونَ أَنْرُواجِهِ مَ الآية ، وأخرج عز وجل الزوج من عموم الآية بأن أقام أيمانه الأربع مع الخامسة مقام الشهود الأربع ، يدرأ بها عن نفسه الحد ، كما يدرأ سائر الناس عن أنفسهم بالشهود الأربع حد القذف .

ولو امتنع الزوج من الأيمان لوجب عليه القذف كما يجب على غير النزوج إذا لم يأت بأربعة شهداء ، وإذا التعن الزوج [ ٢/٥٨/ألف ] وجب حد الزنا على المرأة ، إلا أن تدفع ذلك عن نفسها بالالتعان بقوله : ﴿ ويدمرؤا عنها العذاب ﴾ (٢) والعذاب الذي تدرأ عن نفسها في هذا الموضع ، هذا العذاب الذي ذكره الله عز وجل وهو قوله : ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ (٣) . هذا خلاف قول من قال : إن الذي يجب عليها إذا لم تلتعن الحبس ، مستغنى بظاهر الكتاب عنه .

م ٣٣٣٣ – وقد اختلف فيما يجب على المرأة إذا هي امتنعت عن الالتعـــان بعـــد التعان الزوج ، فكان الشعبي ، ومكحول ، ومالك ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وإسحاق ، وأبو ثور يقولون : تحد .

وقالت طائفة : تحبس ، كـــذلك قـــال الحـــسن ، والأوزاعـــي ، وأصحاب الرأي .

واختلف فيه عن أحمد .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١٥٢ .

<sup>(</sup>۲) سورة النور : ۸ .

<sup>(</sup>٣) سورة النور : ٢ .

#### ٢٣\_ باب وقت التفريق بين المتلاعنين

م ٣٢٣٤ – واختلفوا في الرجل يلستعن ثسلات مسرات ، والمسرأة كسذلك ، ففرق الحاكم بينهما فكان مالك ، والشافعي ، وأبو ثور يقولسون : لا تكون فرقة .

وقال محمد بن الحسن : إذا فرق الحاكم بينهما فقد أخطأ السسنة ، والفرقة جائزة ، فإن التعن الرجل مرتين والمرأة مرتين ، ففرق الحاكم بينهما فهو باطل .

قال أبو بكر : بالقول الأول أقول ، لأن القول الشايي خسلاف ظاهر كتاب الله عز وجل .

## ٢٤ باب وفاة الزوجين بعد القذف قبل أن يلتعن واحد منهما

م ٣٢٣٥ واختلفوا في الرجل يقذف زوجته ، ثم يموت إحداهما قبل اللعان ، فكان عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، والزهري ، والنخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، ومالك ، والليث بن سلعد ، والسشافعي ، والثوري ، وأهل العراق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد يقولون : يتوارثان . وزعم أبو عبيد أن للأمة على هذا القول [ إجماعاً ] (١) .

قال أبو بكر: وقد غلط، ليس فيه إجماع.

قال أبو بكر : وقد روينا عن ابن عباس أنه قال : إذا قذفها ، ثم ماتت المرأة [ ٢/٥٨/ب ] قبل أن يتلاعنا ، وقف ، فإن أكذب نفسسه جلد وورث ، وإن التعن لم يرث .

 <sup>(</sup>١) ما بين القوسين سقط من الأصل.

وقال الشعبي ، إن شاء أكذب نفسه ، وورث ، وإن شاء لاعن ولم يرث ، وبه قال عكومة .

وقال جابر بن زيد : إذا مات أحدهما قبل الملاعنة ، إن هي أقرت عاقال رجمت ، وصار لها الميراث ، وإن التعنت لم ترث ، فإن لم تقرر بواحدة منهما ، تركت ولا ميراث لها ، ولا حد عليها .

م ٣٢٣٦ واختلفوا في الزوج يلتعن دون المرأة ، ثم يموت أحدهما ، فقال مالك وأهل المدينة ، والنعمان ، وأصحابه ، وأبو عبيد : يتوارثان .

وقال الشافعي : لا يتوارثان .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

م ٣٢٣٧ – واختلفوا في القاضي يبدأ بالمرأة قبل السنووج في اللعسان ، ثم يلستعن الزوج بعد تفريق الحاكم بينهما ، ففي قول الشافعي : لا معنى لالتعان المرأة ، وتقع الفرقة بينهما بالتعان الزوج وحده .

وقال أبو ثور: الفرقة باطلة ، وبه نقول .

وقال أصحاب الرأي : هذا خطأ ، والفرقة جائزة .

#### ٢٥ باب التفريق بين المتلاعنين

(ح 1100) ثبت أن رسول الله قال للملاعن: " لا سبيل لك عليها " (1) . (ح 1107) وثبت عن أنه فرق المتلاعنين ، وتفسسيره في حديث ابسن عمر قوله: " لا سبيل لك عليها (٢) .

اقدم الحديث راجع رقم ١١٥٠ .

<sup>(</sup>۲) تقدم الحديث راجع رقم ۱۱٤۹.

م ٣٢٣٨ وجاءت الأخبار عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب بأن المتلاعنين لا يجتمعان أبداً ، وبه قال الحسن البصري ، وعطاء ، والزهري ، والنخعي ، والحكم ، ومالك ، والتسوري ، والسشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، ويعقوب . وفيه قول ثان : وهو أنه إذا أكذب نفسه جلد الحد ، وكان خاطباً

هذا قول ابن المسيب ، والنعمان قالا : إذا أكذب نفسسه كانست تطليقة بائنة ويجلد الحد .

وبه قال ابن الحسن .

من الخطاب.

وفيه قول ثالث: وهو أنه إذا أكذب نفسه جلد الحد، وترد إليسه امرأته ما دامت في العدة، روي هذا القول عن سعيد بن جبير.

# ٢٦ باب الوقت الذي [ ١/٨٦/٢ ] يجوز فيه نفي الولد ومسائل سوى ذلك

م ٣٢٣٩- واختلفوا في الوقت الذي للزوج أن ينتفي فيه من الولد .

وقال الحسن : إذا أقر بولده ، ثم أنكر ، يتلاعنان ، ما دامت أمه عنده .

ويصير لها الولد ، وكذلك قال قتادة .

وقالت طائفة : إذا أقر به فليس له أن ينفيه هذا قــول الــشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعي .

وبه قال أصحاب الرأي ، وكذلك قال أبو ثور ، وهو قول مالك ، والثوري ، والشافعي . ويلزمه عن الشافعي ، والنعمان الولد إذا علم بولادة فلم ينفه ، بأن يأتي الحاكم وهو يمكنه إثباته ونفيه .

وفي قول يعقوب: الوقت عند النفاس ، إذا أنفاه في النفاس لا عن ، ولزم الولد أمه ، وإذا نفاه بعد النفاس لاعن ولزم الولد أباه ، وحكى ذلك عن محمد ، والوقت عندهما في ذلك أربعون يوماً .

#### قال أبو بكر:

م • ٣٢٤- إذا علم الرجل بولادتها ، فأنكره حين بلغه ، كان ذلك له ، ويلاعنها عليه ، ثم يزول نسبه ، وإذا أيكر بعد ذلك كان النسب له لازماً ، ويلاعنها برميه إياها ، وهذا آخر قول الشافعي ، وبه قال أبو عبيد ، وأبو ثور .

وبه نقول لأن النبي على حكم بالولد للفراش ، فالولد ثابت النسب للفراش ، فإن نفى الزوج الولد أول ما أمكنه أن ينفيه ، فبإجماع نفى عنه الولد مع السنة الثابتة ، وكل مختلف فيه من هذه المسألة ، فمر دود (١) إلى قول :

(ح ١١٥٧) النبي ﷺ : " الولد للفراش " (٢) .

م ٣٢٤١ – واختلفوا في الرجل يلاعن زوجته ، وينفي الولـــد عنـــه ، ثم يمـــوت الولد ، ويخلف مالاً ، فيدعيه الزوج بعد ذلك .

فقالت طائفة : يثبت نسبه ويرثه ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور . وقال الثوري : لا يجوز ذلك ، لأنه إنما ادعى مالاً ، وإذا ادعاه وهــوحى ضرب والحق به .

<sup>(</sup>١) في الأصل " مردوداً " .

<sup>(</sup>٢) تقدم الحديث راجع رقم ١١٤٨.

وقال أصحاب الرأي ، يضرب الحد ولا يثبت نسب الولد منه ، ولا يرث شيئاً من ميراثه ، وإن كسان الولد تسرك ذكراً أو أنثى [ ٨٦/٢] يثبت نسبه من المدعي ، وضرب الحد ، وورث الأب منه ، لأنه قد نفى ولداً يثبت نسبه من المدعى .

م ٣٧٤٧ – وكان الشافعي ، وأبو ثور وأصحاب الرأي يقولون : إذا قال الرجل لصبي مع امرأته : لم تلديه ، لم يلحق نسبه إلى أن يثبت بينه ألها ولدته ، والبينة في مذهب الشافعي ، وأبي ثور ، أربع نسوة يشهدن (١) على ولادتما .

وعند أصحاب الرأي: إذا شهدت امرأة واحدة ثبت نسسبة منها بشهادها (٢).

م ٣٢٤٣ – واختلفوا في المرأة تلد ولدين في بطن ، فيقسر السزوج بأحسدهما وينفى الآخر .

فكان الشافعي ، وأبو ثــور ، وابــن القاســم صــاحب مالــك يقولون : وإذا أقر بأحدهما لزمه الآخر ، بأيهما أقر بالأول أو بالآخر . وقال أصحاب الرأي : وإذا انتقى من الأول وأقر بالآخر حد ، ولم

<sup>(</sup>١) في الأصل " يشهدون " .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " بشهادهما " .

يلتعن ، والزم الولدان جميعاً ، وإن أقر بالأول ونفى الآخــر ، فإنــه يلاعن ويلزمه الولدان جميعاً .

م ٢٤٤٤ – وقال النخعي : في رجل له ثلاثة أولاد ، فأقر بالأول ، ونفى الثاني ، وأقر بالثالث قال : هو كما قال .

قال أبو بكر : وفي قول الشافعي ، والكوفي : إذا أقر بأحد الثلاثة لزمه الثلاث جميعاً .

وبه نقول .

م ٣٢٤٥ - وكان الشافعي يقول : إذا قذف الرجل امرأته فارتدت عن الإسلام ، وطلبت حقها ، لاعن أو حد ، وكذلك لو كان هو المرتد .

وقال أبو ثور : إن ارتدت فلا حد عليه ولا لعان ، لأن النكاح قد انفسخ .

وقال أصحاب الرأي: لا حد بينهما ولا لعان .

م ٣٢٤٦ وإذا قذف الرجل امرأته فقامت عليه بينة أنه كذب نفسه ، حــد أن طلبت ذلك ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي : عليه الحد ، ولا لعان بينهما .

م ٣٧٤٧ – وإذا قذف الرجل امرأته وهي أمه فاعتقت ، أو قذفها وهمي ذميسة فأسلمت ، فلا حد عليه ولا لعان في قــول الــشافعي ، وأبي ثــور ، وأصحاب الرأي .

غير أن الشافعي قال : إن شاء لاعن [ ١/٨٧/٢لف ] ليدرأ عن نفسه التعزير .

قال أبو بكر : وبه نقول .

م ٣٢٤٨ – واختلفوا في الرجل يقذف امرأته برجل بعينه سماه فقال أبو ثور : إذا جاء يطلبان ، حد للرجل ولاعن زوجته ، فإن أبي حد لها أيضاً . وحكى هذا القول عن ربيعة ، ومالك .

وقال الشافعي : لا يحد الرجل الذي رماه بما ، إذا ذكر الرجل في اللعان وذكر أبو ثور عن الكوفي أنه قال : إذا حدد الرجل فلا لعان بينه وبينها .

قال أبو بكر: قول أبي ثور صحيح.

م ٣٧٤٩ وإذا قذف الرجل زوجته بالزنا وشهد شهد شهدان على إقرارها بالزنا وهي تحجد ، فلا حد عليها ولا عليه ، ولا لعان ، كذلك قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

م • ٣٢٥- وإذا قذفها وقال : هي أمة ، فالقول قوله مع يمينه ، وعليها أن تقييم البينة ، ولا حد عليه ويلاعن ، وإن لم يفعل عزر ، هذا قول الشافعي . وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي ، غير أن أصحاب السرأي لا يوون بين الحر والأمة لعاناً .

م ٣٢٥١ – وإن عرف أنها حرة فعلى الزوج اللعان ، ولا يصدق في قولهم جميعاً . ويستحلف في قول الشافعي ، وأبي ثور إذا ادعى عليه القذف .

وقال أصحاب الرأي : لا يمين عليه .

قال أبو بكر: يستحلف:

رح ١١٥٨) لقول النبي ﷺ : واليمين على المدعي عليه 🗥 .

## ٧٧\_ باب الشهادة في اللعان

م ٣٢٥٢ – واختلفوا في الزوج وثلاثة معه يشهدون على الزوجة بالزنا .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١٠٩٥ ، ١١٣٨ .

فقالت طائفة : يلاعن الزوج ويحد الثلاثــة ، روي ذلــك عــن ابن عباس .

وبه قال سعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد ، والزهري ، والنخعي ، ومالك ، وسعيد بن عبد العزيز ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثان : قاله الحسن البصري ، والــشعبي ، والأوزاعــي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : وهو أن يقام عليها الحد .

م ٣٢٥٣ - واختلفوا في الرجل يقذف امرأته بالزنا ، ثم جاء بأربعة ، فسهد كل واحد منهم وحده على حدة على الزنا ، ففي قول الشافعي ، وأبي ثور : يسقط عن الرجل الحد ، وتحد المرأة .

وقال أصحاب الرأي : على الزوج العان ويضرب كـــل واحـــدة منهم الحد .

قال أبو بكر: قال الله جل ذكره: ﴿ لُولا جَاوَا عَلَيْهُ بِأَمْ بِعَةُ اللهُ عَلَيْهُ بِأَمْ بِعَةً اللهُ الل

وقد جاء هذا بأربعة شهداء ، فالحد واجب على المــرأة بظــاهر الكتاب .

#### قال أبو بكر:

وقال أبو ثور: يأمر الحاكم بلزومه حتى يسأل عـن الــشاهدين ويعجل، فــإن عــدلا اســتحلفه وخلى سبيله.

<sup>(</sup>١) سورة النور : ١٣ .

- م ٣٢٥٥ وإذا شهد رجل وامرأتان على رجل بالقذف ، لم تجز شهادتهم في قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .
- م ٣٢٥٦ وإذا شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس ، وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة وهو يجحد ، فلا حمد ولا لعان ، هذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر: وكذلك نقول.

- م ٣٢٥٧- وإذا شهد شاهد على يوم الخميس أنه قال : يا زانية ، وشهد آخــر على يوم الجمعة أنه قال : يا زانية ، فعليه في قول النعمان اللعان .
  - وفي قول يعقوب ، ومحمد : لا حد عليه ولا لعان .
- م ٣٧٥٨ وإذا شهد شاهد أنه قذفها بالعربية ، وشهد آخر أنه قدفها بالعربية ، وشهد آخر أنه قدفها بالله في قول المشافعي ، وأبي شور ، وأصحاب الرأي .



## ٥٨ – كتاب العدد

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر:

قال الله جل ذكره : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أنرواجاً يتربصن بأنفسهن أمربعة أشهر وعشراً ﴾ الآية (١).

(ح 109 ) وثبت أن رسول الله ﷺ قال لفريعة بنت مالك بن سنان ، وكانست متوفى عنها : " امكثى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله " (٢) .

م ٣٢٥٩ وأجمع أهل العلم على أن عدة المرأة الحرة المسلمة الستي ليسست بحامل من وفاة زوجها ، أربعة أشهر وعشراً مدخولاً بمسا ، أو غسير مدخول بها ، صغيرة لم تبلغ أو كبيرة قد بلغت (٣) .

م ٣٢٦٠ واختلفوا في إجماعهم على أن عدة المتوفى عنها زوجها على ما ذكرناه في مقام المتوفى عنها زوجها في مسكنها حتى تنقصضي عددتما ، وخروجها منه .

فقالت طائفة : عليها أن تثبت في مترلها حتى تنقضي عدتها ، هسذا قول الليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، والنعمان وأصحابه .

وقد روینا أخباراً عن عثمان بن عفان ، وابسن مسسعود ، وابسن عمر ، وأم سلمة تدل على ما قاله هؤلاء .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٤ .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "ن" ٦/ ١٩٩١ - ٢٠٠ ، و "ج" ١/ ١٥٤ رقسم ٢٠٣١ ، و "د" ٧٢٣/٧ رقسم ٢٣٠٠ كلهم في المطلاق .

<sup>(</sup>٣) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٢١ رقم ٤٩٣ .

وقالت طائفة : تعتد حيث شاءت ، هذا قول عطاء ، وجابر بـن زيد ، والحسن .

وروينا [ ٨٨/٢/الــف ] هذا القول عن علـــي بـــن أبي طالـــب ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة أم المؤمنين .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول للخبر الذي ذكرت عن الفريعة.

#### ١ـ باب خروج المعتدة عن بيتها للحج والعمرة

م ٣٢٦١– واختلفوا في خروج المعتدة للحج والعمرة .

فمنع من ذلك عمر بن الخطاب ، روي ذلك عن عثمان بن عفان . وبه قال ابن المسيب ، والقاسم بن محمد ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأبو عبيد ، وحكاه أبو عبيد عن الثوري .

وقال مالك : ترد ما لم تحرم .

وقالت طائفة : لها أن تحج في عدلها ، هذا قول عطاء ، وطاووس . وروي ذلك عن عائشة ، وابن عباس .

وقال الحسن البصري ، وأحمد ، وإسحاق : تحج المــرأة في عــدتما من الطلاق .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

# ٢ـ باب المتوفى عنها زوجها يأتيها الخبر من غير بيت زوجها

م ٣٢٦٢– واختلفوا في المرأة يأتيها نعي زوجها وهي في غير بيت زوجها .

فأمرها بالرجوع إلى مسكنه وقراره ، مالك بن أنس ، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز .

وقال ابن المسيب ، والنخعي : إذا أتاها نعــي زوجهــا وهــي في مكان ، لم تبرح منه حتى تنقضى العدة .

وقال أصحاب الرأي : إذا طلقها زوجها وهي في بيت أهلها ، كان عليها أن ترجع إلى مترل زوجها حتى تعتد فيه .

قال أبو بكر : قول مالك صحيح ، إلا أن يكون نقلها الزوج إلى مكان ، فتلزم ذلك المكان .

# ٣ـ باب التغليظ في خروج المبتوتة بالطلاق من بيتها في عدتها

م ٣٢٦٣ ـ واختلفوا في خروج المبتوتة بالطلاق من بيتها في عدتما .

فمنعت من ذلك طائفة : وممن رأى ألا تخرج عبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وعائشة .

وكان ابن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد ، وسليمان بن يـــسار ، يـــرون أن تعتـــد في بيـــت زوجها حيث طلقت .

وذكر أبو عبيد أن هذا قول سفيان الثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي .

قال أبو [ ٢/٨٨/ب ] بكر : وبه نقول .

وفيه قول ثالث: وهو أنها تعتد حيث شاءت ، كذلك قال ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، والحسن البصري ، وعطاء ، وطاووس ، وعكرمة .

وقال أحمد ، وإسحاق : تخرج المطلقة ثلاثاً على حديث فاطمة ولا سكنى لها ، ولا نفقة (¹) .

قال أبو بكر: وإنما اختلف الناس في خروج التي طلقت ثلاثــاً، أو مطلقة لا رجعة للزوج عليها، وأما من له عليها رجعة، فإنهــا في معايي الأزواج.

م ٣٢٦٤ ـ وكل من نحفظ عنه من أهل العلم يمنع هذه من الخروج من بيتها حتى تنقضى عدمًا .

ويحتجون في ذلك يقوله : ﴿ لَا يَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بِيُومِنْ ﴾ الآية (٢).

# ١٠ جماع أبواب النفقات لذوات العدد من الطلاق والوفاة وغير ذلك

م ٣٢٦٥ أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار على أن للمطلقة التي يملك زوجها السكنى والنفقة ، إذ أحكامها أحكام الأزواج في عامة أمورها .

<sup>(</sup>١) سيأتي الحديث راجع رقم ١١٦٠ .

<sup>(</sup>٢) سورة الطلاق : الآية الأولى .

م ٣٢٦٦ واختلفوا في وجوب الــسكنى ، والنفقــة للمطلقــة ثلاثــاً ، إذا لم تكن حبلي .

فقالت طائفة : لا سكنى ولا نفقة ، هذا قول أحمد ، وإســـحاق ، وأبي ثور ، وروي ذلك عن ابن عباس .

وبه قال عكرمة ، والحسن ، والشعبي .

وقال عطاء ، والزهري : لا نفقة لها .

وقالت طائفة : لها السكنى والنفقة ، حاملاً كانت أو غير حامل ، هكذا قال سفيان الثوري ، وأصحاب الرأى .

وروي هذا القول عن عمر ، وعبد الله ، وبه قال شريح .

وفيه قول ثالث: وهو أن لها السكنى ولا نفقة لها ، هذا قول ابسن المسيب ، والحسن ، وعطاء ، والسشعبي ، وسليمان بسن يسسار ، ومالك بن أنس ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، وعبد السرهن بسن المهدي ، والشافعي ، وأبي عبيد .

قال أبو بكر : وبه نقول .

لأن ذلك يجب لها بظاهر قوله : ﴿ أَسَكُنُوهُن مَن حَيْثُ اللهُ عَلَى وَجُلُ بِالسَّكَىٰ اللهُ عَلَى وَجُلُ بِالسَّكَىٰ للمطلقات ، فذلك واجب لهن ، وقد اختلفوا في النفقة .

(ح ١١٦٠) وقد ثبت أن النبي على قال لفاطمة بنت قيس: "ليس لك عليه نفقة " (٢).

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق : ٦ .

<sup>(</sup>٢) أخرجه "م" حديث فاطمة بنت قيس بطرق متعددة ، في بعضها ذكر نفي المسكنى والنفقة ، وفي بعضها نفي النفقة فقط ٢/ ١٩١٤ رقم ٣٧ ( ١٤٨٠) ، ولعل ابن المنذر يرى صحة نفي النفقة فقط توفيقاً بين الآية والحديث ، وعلى هذا قول عمر بن الخطاب ، وأما قوله : " سنة نبينا " فهو =

والسكنى يجب بظاهر الكتاب للمطلقة ثلاثاً ، والنفقة غــير واجبــة لحديث رسول الله على [ ٨٩/٢] .

#### ٥\_ باب نفقة المطلقة الحامل والمتوفى عنها

م ٣٢٦٧ - أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثاً وهي حامل ، واجب لقوله جسل فريد المعلم على أن نفقة المطلقة ثلاثاً وهي حامل ، واجب لقوله جسل فريد حتى يضعن المحلم المريد المريد

م ٣٢٦٨– واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها .

فقالت طائفة : لا نفقة لها ، كذلك قال جابر بن عبد الله ، وابسن عباس ، وابن المسيب ، وعطاء ، والحسن ، وعكرمة وعبد الملك بسن يعلى ، ويحيى الأنصاري ، وربيعة ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق .

وحكى أبو يوسف ذلك عن أصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن لها النفقة من جميع المال ، روينا هذا القول عن على ، وعبد الله .

وبه قال ابن عمر ، وشريح ، وابن سيرين ، والـشعبي ، وأبـو العالية ، والنخعي ، وخلاس بن عمرو ، وحمـاد بـن أبي سـليمان ، وأبوب السختياني ، وسفيان الثوري ، وأبو عبيد .

<sup>=</sup> غير محفوظ ، كما صوح بذلك الدار قطني ، وراجع فتح الباري ٩/ ٤٧٧ رقم ٥٣٢٣ ، وشرح مسلم للنووي ١٠/ ٩٠ .

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق : ٦ .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول ، لأهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حيى ، مثل أولاده الأطفال ، وزوجاته ، ووالديه ، يسقط عنه ، فكذلك يسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه

## ٦\_ باب أقصى مدة الحمل الموجود في النساء

م ٣٢٦٩ واختلفوا في أقصى مدة الحمـــل ، فروينـــا عـــن عائـــشة ألهـــا قالت : سنتين ، وروينا عن الضحاك بن مزاحم ، وهرم بن حيـــان أن كل واحدة منهما أقام في بطن أمه سنتين .

وبه قال سفيان الثوري .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك يكون ثلاث سنين ، قال الليث بن سعد : حملت مولاة لعمر بن عبد الله ثلاث سنين .

وفيه قول ثالث: وهو أن أقصى مدته تكون أربع سنين ، هكذا قال الشافعي ، وهو المشهور من قول مالك عند أصحابه ، وقد قيل أنه رجع عنه .

وفيه قول رابع : وهو أن ذلك يكون خمس سنين ، روينا ذلك عن عباد بن العوام .

وفيه قول خامس : قاله الزهري ، قال : المرأة قال تحمـــل ســـت سنين ، وسبع سنين .

وقال أبو عبيد: ليس لأقصاه وقت [ ٨٩/٢] يوقف عليه.

م ٣٢٧٠ وأجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمــصار مــن أهــل المدينــة والكوفة وسائر علماء الأمصار من أصحاب الحديث ، وأهل الــرأي

على أن المرأة إذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم عقد نكاحها ، أن الولد لا يلحق به ، وإن جاءت به لستة أشهر من يوم عقد نكاحها ، فالولد له .

## ٧\_ باب النفقة على المطلقة ثلاثاً تدعى الحمل

م ٣٢٧١ ـ واختلفوا في المرأة المطلقة ثلاثاً تدعى ألها حامل .

فقالت طائفة : إذا ظهر الحمل أنفق عليها حتى تضع حملها ، هـــذا قول الزهري ، وقتادة ، وحماد بن أبي ســـليمان ، وابـــن أبي ليلـــى ، والأوزاعى ، ومالك .

وقال الشافعي : فيها قولان .

أحدهما : كقول هؤلاء .

والقول الثاني : أنما إذا ولدت قضى لها نفقة الحمل كله .

قال أبو بكر : وإن اختلفت هي والزوج في الحمــل ، أرســل الحاكم إليها نسوة أربع ينظرن إليها ، فإن أفلن (١) أنها حامـــل أنفــق عليها حتى تضع هملها .

م ٣٢٧٢ – فإن أنفق عليها وهو يحسب أن بهـا حمــلاً ، ثم لم تكــن كـــذلك ، فقد اختلف فيه ، فكان الزهري ، ويحيى الأنصاري يقولان : لا رجوع له عليها .

وقال ربيعة ، ومالك ، وأبو عبيد : النفقة دين عليها .

قال أبو بكر : وبه نقول ، إنما أعطيت ذلك على ألها تستحقه ، فإذا علم غير ذلك ، وجب رد ما أخذت ، إذ هي غير مستحقة .

<sup>(</sup>١) أفلن : أي إذا استقر الحمل في الرحم ، قال الليث : إذا استقر اللقاح في قرار الرحم قيل : قد أَفَلَ . لسان العرب ١٨/١٣ - ١ .

#### ٨ باب نفقة المختلعة الحامل

م ٣٧٧٣ - واختلفوا في نفقة المختلعة الحامل ، فكان ابن المسيب ، والــشعبي ، وأبو العالية ، وطــاووس ، والقاســم بــن محمــد ، والزهــري ، وعمرو بن دينار ، وخلاس بن عمرو ، وحماد بن أبي سليمان ، وعمرو بن شعيب ، ومالك ، والشافعي ، وأبو عبيد يقولون : لها النفقة . وحكى عن الحسن ، وعطاء ، ألهما قالا : لا نفقة لها .

# ٩ باب نفقة المختلعة التي ليست بحامل

م ٣٢٧٤ واختلفوا في وجوب النفقة والسكنى للمختلعة ، فكان الشعبي ، وأبو العالية ، والنخعي ، وأصحاب الرأي يقولون : للمختلعة الــسكنى والنفقة ما دامت [ ٢/٠٩/الف ] في العدة .

وقال أبو ثور : لا سكني لها ولا نفقة .

وكان الشعبي ، والزهري ، وقتادة يقولون : لا نفقة لها .

وفيه قول رابع : وهو أن لا نفقة لها ، إلا أن تشترط ذلك على زوجها ، روي هذا القول عن الحسس البصري ، وحمساد بسن أبي سليمان .

#### ١٠ باب النفقة لأم الولد الحامل يموت عنها المولي

م ٣٧٧٥ كان الحسن البصري يقول : في أم الولد إذا مات عنها سيدها وهمي حامل ، إن ولدته حياً فنفقتها من نصيبه ، وإن ولدته ميتاً فمن جميع المال .

وكان عبد الملك بن يعلى لا يرى لها نفقة ، وهو قــول أصــحاب الرأي ، كما ذكر أبو عبيد ، وهذا قول مالك ، والشافعي . وقال أبو عبيد : لها النفقة من جميع المال .

### ١١ باب النفقة للملاعنة

م ٣٢٧٦ و اختلفوا في فيما يجب على للملاعنة من النفقة والــسكنى ، فقـــال أبو ثور : لا نفقة لها ولا سكنى ، وبه قال أحمد ، وأبو عبيد .

قال أبو بكر: وبه نقول.

(ح ١١٦١) لحديث ابن عباس بأن رسول الله على قصى أن لا بيت لها ولا قوت (١) .

وقال الزهري ، ومالك ، والشافعي : لها السكنى ولا نفقة لها . وفيه قول ثالث : وهو أن لها السكنى والنفقة هذا قول حماد بن أبي سليمان ، وسفيان الثوري ، وأصحاب الرأي كذلك قالوا ، إذا لاعنها بغير ولد .

<sup>(</sup>١) أخرجه "د" في الطلاق في حديث طويل من قصة هلال بن أمية وفيه هــذا اللفــظ ٢٨٨/٢ رقم ٢٥٦٦ .

## ١٢ـ باب جماع أبواب العدد في الطلاق والوفاة

قسال الله جسل ذكسره: ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ الآية (١).

م ٣٧٧٧ – وأجمع أهل العلم على أن أجل كل حامـــل مطلقـــة يملـــك الـــزوج رجعتها ، أو لا يملك ، حرة كانت أو أمة ، أو مدبرة ، أو مكاتبة ، أن تضع حملها .

م ۳۲۷۸ و اختلفوا في أجل الحامل المتوفى عنها ، فقال أكثر أهل العلم : أجلها أن تضع هملها ، ولو وضعت بعد وفاة زوجها بيوم أو ساعة ، هـــذا قول عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وابن المسيب ، [ ۲۰/۲ / ب ] والزهري ، وقتـــادة ، ومالـــك ، وســفيان الثوري ، والحارث العكلي ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأى .

قال أبو بكر : وبه نقول ، لظاهر الآية .

رح ١٩٦٢) ولإذن السنبي ﷺ لـــسبيعة في النكـــاح ، وإنمـــا ولــــدت بعــــد وفاة زوجها بليال (٢)

وفيه قول ثان : وهو أن انقضاء عدها آخر الأجلين ، روي ذلك عن علي ، وابن عباس .

وكرهت طائفة للنفساء أن تنكح ما دامت في الدم ، كره ذلك الحسن البصري ، والشعبي ، وحماد .

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق: ٤.

<sup>(</sup>٢) أخرجه "خ" في الطلاق من حديث أم سلمة أم المؤمنين ٢٩٩٩ رقم ٥٣١٨ .

وأباح سائر أهل العلم النكاح وهي في دمها . قال أيو يكر : وبه نقول .

## ١٣ باب وقت انقضاء عدة من في بطنها ولدان

م ٣٧٧٩ - اختلف أهل العلم في الحامل المطلقة التي في بطنها ولدان ، فروينا عن علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، أهما قالا : تنقضي عدمةا بالولد الأخير ، وبه قال ابن المسيب ، وعطاء ، والشعبي ، وسليمان بسن يسار ، والزهري ، وربيعة ، ومالك ، والشافعي ، وسفيان الشوري ، وأهد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال عكرمة ، وأبو قلابة : إذا وضعت الأول فقد حلت .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، ولا يكون النفاس إلا مـن آخر الأولاد.

#### قال أبو بكر:

م ٢٧٨٠ - فإن طلقها طلقة يملك رجعتها وخرج بعض الولد ، فله أن يرجعها حين يبرز الولد ، لأنها في هذه الحال غير واضعة حملها ، وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

### ١٤\_ باب انقضاء العدة بالسقط تسقطه المرأة

م ٣٢٨١ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة المرأة تنقضي بالسقط تسقطه إذا علم أنه ولد .

وممن حفظنا ذلك عنه الحسن ، وابن سيرين ، وشريح ، والشعبي ، والنخعي ، والنجعي ، والنجعي ، والنجعي ، والنجعي ، وأحمد ، وإسحاق .

## ١٥ باب انقضاء عدة التي تطلق عند كل حيضة تطليقة

م ٣٢٨٢ – واختلف أهل العلم في الرجل يطلق زوجته مـــدخولاً بمـــا في كــــل قرء تطليقة .

فقالت طائفة : عدتما من الطلاق الأول ، هذا [ ٩١/٢ ٩/الف ] قول ابن المسيب ، والحسن ، وعطاء ، والشعبي ، وأبي قلابة ، والنخعي ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وحكي عن خلاس بن عمرو أنه قال : تعتد من الطــــلاق الآخــــر ثلاث حيض .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

## ١٦ باب الطلاق يكون بعده الرجعة ثم الطلاق

قسال الله جسل ذكسره: ﴿ وإذا طلقت مالنساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف ﴾ إلى قوله: ﴿ فقد ظلم نفسه ﴾ الآية (١). روينا عن الحسن أنه قال: كان الرجل يطلق المرأة ، ثم يراجعها ، ثم يطلقها ، ثم يراجعها ، يضارها ، فنهاهم الله عز وجل عن ذلك .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣١ .

م ٣٢٨٣- واختلفوا فيما يجب على زوجة من فعل بما ذلك ضراراً ، وغير ضرار ، وميى تنقضي عدمًا إذا طلقها ثم راجعها ؟ فقال أكثرهم : عدمًا الطلاق الآخر ، وممن حفظنا ذلك عنه أبو قلابة ، وهما د بن أبي سليمان .

وقال الثوري: اجتمع الفقهاء عندنا على ذلسك ، هسذا قسول طاؤوس ، والزهري ، وعمرو بن دينار ، ومالسك ، وابسن جسابر ، وسعيد بن عبد العزيز ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأبي عبيسد ، وأصحاب الرأي .

وقال الشافعي: فيها قولان.

أحدهما: إلها تعتد من الطلاق الآخر.

والثابي : أن العدة من الطلاق الأول ، وبه قال المزيي (١) .

وفيه قول ثان : وهو أنه إذا طلقها فاعتدت بعض عدمًا ، ثم راجعها في عدمًا ، فطلقها ولم يمسها ، أن تعتد باقي عدمًا ، هذا قول

عطاء ، ثم تلا : ﴿ تُــــ طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ الآية (٢) .

قال أبو بكر : وقد سمعت بعض من لا يعتد بقوله . والقول الأول أولى القولين . والله أعلم .

## ١٧ باب عدة المغيبة يأتيها وفاة زوجها أو طلاقه

م ٣٢٨٤ – واختلفوا في المرأة يبلغها وفاة زوجها أو طلاقه ، فقالت طائفة : العدة في الطلاق والوفاة من يوم يموت أو يطلق ، هذا قول ابن عمر ، وابن

<sup>(</sup>١) هذا من الحاشية وكان في الأصل " الثوري " والصحيح ما أثبته .

<sup>(</sup>٢) سورة الأحزاب: ٩٩.

مسعود ، وابن عباس . وبه قال ماسروق ، وعطاء ، وجابر ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وأبو قلابة ، وعكرمة ، وطاووس ، وسليمان بن يسار ، وإبراهيم النخعي ، وأباو العالية ، ونافع ، ومالك ، والشوري ، والسفافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وأصحاب [ ١٩١/٣] الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن عليها من يوم يبلغها الخبر ، روي هذا (١) القول عن على بن أبي طالب .

وبه قال الحسن ، وقتادة ، وعطاء الخراساني ، وخلاس بن عمرو . وفيه قول ثالث : وهو أن عدقما إن أقامت بينة فمن يوم مسات أو طلق ، وإن لم تقم بينة فمن يوم يأتيها الخبر ، هذا قول ابن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

م ٣٢٨٥ - وقد أجمعوا على أنها لو كانت حاملاً لا تعلم بوفاة الزوج أو طلاقه ، فوضعت حملها ، أن عدتما منقضية .

ولا فرق بين هذه ، وبين المسألة المختلف فيها .

## ١٨. باب عدة التي رفعتها حيضها

م ٣٢٨٦ - واختلفوا في المرأة تطلق فتحيض حيسضة أو حيسضتين ، ثم ترتفسع حيضتها ، فقالت طائفة : تنتظر تسعة أشهر ، ثم ثلاثة أشهر ، ثم قلل حلت ، هذا قول عمر بن الخطاب ، وروي ذلك عن الحسن ، وبسه قال مالك .

<sup>(</sup>١) في الأصل " روي ذلك هذا القول " .

والشافعي كذلك قال إذ هو بالعراق وقال : هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار ، لا ينكر منهم منكر علمناه .

وقال بمصر : وعدة التي تحيض الحيض إن تباعد كأنها تحيض في كل سنة أو سنتين ، فعدتما الحيض .

وقالت طائفة: أقرؤها ما كانت حتى تبلغ سن الموئسسات من المحيض ، هذا قول جابر بن زيد ، والحسن ، وعطاء ، والسشعبي ، والزهري ، وطاووس ، والنخعي ، وأبي الزناد ، وسفيان الشوري ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وحكاه عن أهل العراق .

وقد روينا عن عكرمة قولاً ثالثاً : وهو ألها إذا كانت تحيض حيضاً مختلفاً فإلها ريبة ، عدقما ثلاثة أشهر .

وقد روينا عن ابن المسيب قولاً رابعاً : وهو ألها إذا كانت تحيض في الأشهر مرة ، فعدتها سنة .

## ١٩ـ باب عدد اللواتي يعتددن بالشهور ثم تحيض في بعضها

م ٣٧٨٧ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الصبية ، أو البالغ المطلقة التي لم تحض ، إن حاضت قبل انقضاء الشهور الثلاثة بيوم ، أو أقل من يوم ، أن عليها استئناف العدة بالحيض . وممسن حفظنا ذلك عنه سعيد بن المسيب ، والزهري ، ومالك ، وأهل المدينة ، والشعبي ، والنجعي ، وسفيان الثوري ، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة ، والحسن البصري ، وقتادة ومن تبعهما [ ٢/٢ ٩/ألف ] من أهل البصرة ، ومجاهد ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

#### قال أبو بكر:

م ٣٢٨٨ – وكذلك لو كانت من أهل الحيض ، فحاضت حيضة ، أو حيضتين ، ثم صارت من الموئسات ، استأنفت الشهور .

## ٢٠ باب عدة المستحاضة التي يستمر بها الدم

م ٣٢٨٩– اختلف أهل العلم في عدة المستحاضة ، فقالت طائفة : تعتد بالإقراء ، كذلك قال الحسن البصري ، والزهري ، والنخعي ، والثوري .

وقال عكرمة ، وقتادة : عدمًا ثلاثة أشهر ، وبه قال الشافعي .

وفيه قول ثالث : وهو أن عدمًا ستة ، هذا قول ابــن المــسيب ، ومالك .

وفيه قول رابع : وهو ألها إن كانت أقرؤها مستقيمة ، فاقراؤها ، فإذا اختلط عليها فعدتما ستة ، هذا قول أحمد ، وإسحاق .

وفيه قول خامس : وهو أن عدتما الأقراء إذا كانت أيامها معلومة ، فإن كانت أيامها مجهولة فعدتما ثلاثة أشهر ، هذا قول أبي عبيد .

قال أبو بكر: إن كانت عاملة بأقرائها ، فعدها الأقراء لا شك فيه ، وإن كانت غير عالمة بأيامها ، وعلمة ألها كانت تحيض في كل شهر حيضة ، فعدها تنقضي حين تمضي ثلاثة أشهر ، وإن شكت في شيء من ذلك ، تربصت حتى تستقين أن الأقراء الثلاث قد انقضت ، ثم تحل للأزواج .

#### ٢١ باب المطلقة النفساء

م • ٣٧٩- أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ممن يقول : إن الأقراء الحيض ، أن المطلقة وهي نفساء لا الأطهار ، ومن يقول : إن الأقراء الحيض ، أن المطلقة وهي نفساء لا تعتد بدم النفاس حتى تستأنف ثلاثة قروء ، روي هذا القول عن زيد ابن ثابت ، والحسن ، وعطاء ، وسليمان بن يسار ، والزهري . وبه قال أبو عبيد ، وذكر أنه قول أهل الحجاز ، والعراق جميعاً . قال : لأن النفاس ليس من القروء ، ولا يلزمه اسمها .

# ٢٢ باب المطلقة طلاقاً يملك الزوج الرجعة ، يموت قبل انقضاء عدتها

م ٣٢٩١ - أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن مسن طلسق زوجته طلاقاً يملك رجعتها ، ثم توفي قبل انقضاء العسدة ، أن عليهسا عسدة الوفاء وترثه .

م ٣٢٩٢ واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثاً في المرض .

فقالت طائفة : تعتد عدة الطلاق ، هذا قول مالك ، والـــشافعي ، ويعقوب ، [ ۲/۲ ۹/ب ] وأبي عبيد ، وأبي ثور .

قال أبو بكر : وبه نقــول ، لأن الله جعــل عــدة المطلقــات الأقراء وأقل [ ما ] أجمعوا على أن المطلقة بثلاث (١) لــو ماتــت لم يرثها المطلق ، وذلك لألها غير زوجة ، وإذا كانت غير زوجــة لــه ، فهو غير زوج لها .

<sup>(</sup>١) في الأصل " وأقل أجمعوا على أن المطلقة ثلاث " .

وفيه قول ثان : وهو ألها تعتد بأقصى العدتين ، إن كان أربعة أشهر وعشرة أكثر من ثلاث حيض ، أتممت أربعة أشهر وعسشراً ، وإن كانت ثلاث حيض أكثر ، اعتدت ثلاث حيض ، هذا قسول سفيان الثوري .

وقال النعمان ، ومحمد : عليها أربعة أشهراً وعشراً ، تستكمل في ذلك ثلاث حيض .

## ٢٣ باب وقوف الرجل عن زوجته أن يطأها لموت ولدها من غيره

م ٣٢٩٣ – روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال في رجل يتزوج المرأة ، لها ولــــد من غيره ، فيموت بعضهم ، يعتزل امرأته حتى تحيض حيضة .

وروي معنى ذلك عن عمر بن الخطاب ، والمصعب بسن جثامـــة ، والحسن ، والحسين بن علـــي ، والحـــسن البـــصري ، والنخعـــي ، وعمارة بن عمير ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد .

قال أبو بكر: وبه نقول.

# ٢٤ـ باب العشر التي في الوفاة مع الأربعة الأشهر

قال الله جل ثناؤه: ﴿ والذي يتوفون منكم ويذمرون أنهواجاً يتربصن بأنفسهن أمربعة أشهر وعشراً ﴾ الآية (١).

٣٣٤ : ٢٣٤ .

م ٣٢٩٤ و اختلف أهل العلم في العشر ، فقال مالك : هو على الليل والنهار ، وبه قال الشافعي ، وأبو عبيد ، وحكاه عن أهل العراق .

وقال الأوزاعي : هو على الليل .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول.

#### ٢٥\_ باب عدة المختلعة

م ٣٢٩٥ - اختلف أهل العلم في عدة المختلعة ، فقال عثمان بن عفان ، وابن ، وابن عمر : عدمًا حيضة ، وبه قال أبان بن عثمان ، وإسحاق بن راهويه .

وفيه قول ثان : وهو أن عدمًا عدة المطلقة ، روينا هذا القول عن على عن أبي طالب .

وبه قال ابن المسيب ، وسليمان بن يسار ، والحسن ، والسشعبي ، وسالم بن عبد الله ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، والنخعي ، وعروة بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وقتادة ، وخالاس بن عمرو ، وأبو عياض ، ومالك ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد .

قال أبو بكر: وبالقول الأول أقول.

(ح ١١٦٣) لحديث رويناه عن النبي ﷺ [ ٩٣/٢]ألف ] أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه ، فجعلت النبي ﷺ عدتما حيضة (١) .

ولقول عثمان بن عفان ، وابن عمر ، ولا يثبت حديث على .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في الطلاق من حديث ابن عباس ٩٩٥/٩ رقم ٢٥٧٣.

#### ٢٦ باب عدة الملاعنة

م ٣٢٩٦ كان ابن عباس يقول : عدة الملاعنة تسعة أشهر .

وقال سائر أهل العلم: عدمًا عدة المطلقة ، هذا قــول مالــك ، والثوري ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأصحاب الرأي . وروي ذلك عن ابن المسيب ، والنجعي .

#### ٧٧ باب عدة الذمية

م ٣٢٩٧ - أجمع كل من أحفظ قوله من علماء الأمصار على أن عدة الذمية الحرة تكون تحت المسلم ، عدة الحرة المسلمة ، وكذلك قال مالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي ومن تبعهم .

### ٢٨ باب عدة أم الولد في وفاة السيد عنها

م ٣٢٩٨- واحتلفوا في عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها .

فقالت طائفة : عدقها أربعة أشهر وعشراً ، هذا قول ابن المسيب ، وابن عياض ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وخلاس بن عمرو ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، ويزيد بن عبد الملك ، والأوزاعي ، وإسحاق .

(ح ١٩٦٤) وروينا عن عمرو بن العاص أنه قال : " لا تلبسوا علينا سنة نبينا ، عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشراً " (١) .

وضعف أحمد بن حنبل ، وأبو عبيد هذا الحديث .

وفيه قول ثان : وهو أن عدتها ثلاث حيض ، وروي هذا القول عن على ، وابن مسعود .

وبه قال عطاء ، وإبراهيم النجعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي . وفيه قول ثالث : وهو أن عدتما حيضة ، هذا قول ابسن عمسر ، والشعبي ، والحسن ، ومكحول ، وأبي قلابة .

وبه قال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وأبو ثور .

وفيه قول رابع : وهو أن عدتما نصف عدة الحرة المتــوفي عنــها زوجها ، روي هذا القول عن طاووس ، وعطاء ، وبه قال قتادة .

#### قال أبو بكر:

م ٣٢٩٩ – ففي قول مالــك ، والــشافعي ، وأحمــد ، وأبي عبيـــد (٢) ، وأبي ثور : عدتما في العتق ، والوفاة حيضة واحدة .

وفي قول سفيان الثوري ، وأصحاب الرأي : عدتما ثلاث حيض في العتق ، والوفاة .

وجعل الأوزاعي عدمًا في الوفاة : أربعة أشهر وعشراً ، وفي العتق ثلاث حيض .

قال أبو بكر : بقول ابن عمر أقول ، لأنه الأقل مما قيل ، وليس فيه سنة تتبع ، ولا إجماع يعتمد عليه .

<sup>(</sup>١) أخرجت "د" ٧٣١/٢ رقم ٢٣٠٨ ، و"ج" ٢٧٣/١ رقم ٢٠٨٣ كلاهما في الطلق من حديثه .

<sup>(</sup>٢) في الأصل "أبي عبيدة ".

#### ۲۹\_ پاب مسائل

م • • ٣٣٠- واختلفوا في الرجل ينكح أمة ، قد يــصيبها [ ٣/٣/٢ ] ســيدها ، فقال عطاء ، وقتادة : عدمًا حيضتان .

وقال الزهري ، والثوري ، والشافعي : عدتما حيضة .

ولفظ الشافعي : أن تستبرئ بحيضة .

وقال أصحاب الرأي لا عدة عليها .

م ٣٣٠١ وكان الشافعي يقول: إذا زوج الرجل أم ولده من رجـــل فمـــات السيد وهي عند زوجها ، فلا عدة عليها ولا استبراء ، وهـــذا قـــول سفيان الثوري ، وأبي ثور .

ولا أحفظ عن غيرهما خلاف هذا القول .

م ٣٣٠٠ واختلفوا في السيد ، والزوج يموتان ، يعلم أن أحدهما مسات قبسل الآخر ، بيوم أو شهرين ، أو خمس ليال ، أو أكثر ، ولا يعلم أيهمسا مات قبل ، فكان الشافعي يقول : تعتد من يوم مات الآخر منهما ، أربعة أشهر وعشراً تأتى فيها بحيضة .

وقال الثوري : إذا لم يدر أيهما مات قبل ، فإنما تعتد بأربعة أشهر وعشراً ، آخر الأجلين .

وكذلك قال أصحاب الرأي إذا علم أن بين موهما يوماً ، وكذلك لو كان بين موهما (١) شهران ، أو شهور ، أو أربعة أيام .

فإن كان بين موتهما شهران وخمسة أيام ، أو أكثر ، فإنها تعتد أربعة أشهر وعشراً فيها ثلاث حيض ، هذا قول يعقوب ، ومحمد .

وقال النعمان : عليها أربعة أشهر وعشراً ، لا حيض فيها .

<sup>(</sup>١) في الأصل " موها " .

وقال أبو ثور: حكمها حكم الإماء، وعليها شهران وخمسة أيام، ولا أنقلها إلا حكم الحرائر إلا بإحاطة أن الزوج قد مات قبل المولى، وانقضت عدمًا.

#### ٣٠ باب عدد الإماء من الطلاق ووفاة الزوج

م ٣٠٠٣ - واختلف أهل العلم في عدة الأمة التي تحيض من الطلاق .

فقالت طائفة : عدم حيضتان ، روي هذا القول عن عمر بن الخطاب ، وابن عمر .

وبه قال سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعطاء بسن أبي رباح ، وعطاء بن عبد الله ، والقاسم بسن محمد ، والزهري ، وقتادة ، وزيد بن أسلم ، ومالك بن أنس ، والشوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقد روينا عن ابن سيرين أنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعـــدة الحرة ، إلا أن تكون مضت في ذلك سنة ، فإن السنة أحق أن تتبع .

م ٤ • ٣٣٠ واختلفوا في عدة الأمة الصغيرة التي لم تبلغ المحيض ، والكبيرة الموئسة من المحيض .

فقالت طائفة : عدمًا شهر ونصف ، روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : شهرين ، أو شهراً ونصفا ، وعن ابن عمر [ ٢/٤ ٩ /ألف ] أنه قال : شهر ونصف .

وبه قال الحسن ، والشعبي ، وسالم بن عبد الله ، وعطاء ، وابسن المسيب ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أن عدها شهران لكل حيضة شهر ، هذا قول عطاء ، والزهري ، وأحمد ، وإسحاق .

وفيه قول ثالث: وهو أن عدقما ثلاثة أشهر ، وهكذا قال الحسن ، ومجاهد ، وعمر بن عبد العزيز ، والنخعيي ، ويحيى الأنصاري ، وربيعة ، ومالك .

م ٣٠٠٥ وأجمع أهل العلم على أن عدة الأمة الحامل إذا طلقت ، أن تضع هملها .

م ٣٠٠٦ وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة الأمة التي ليست بحامل من وفاة الزوج ، شهران وخمس ليال .

إلا ما ذكرناه عن ابن سيرين ، وإلا في قول من رأى أن الليالي بأيامها ، فمن قال : إن عدهما شهران و شمس ليال ، سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وسليمان بن يسسار ، والزهري ، وقتادة ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

قال أبو بكر: وكذلك نقول.

### ٣١ باب الأمة تطلق ثم تعتق قبل أن تنقضي عدتها

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٠٧– واختلفوا في الأمة تطلق طلاقًا يملك الزوج رجعتها أو لا يملــك ، ثم تعتق قبل انقضاء العدة .

\*(48)

فقالت طائفة : إن كان طلاقاً يملك الزوج رجعتها ، أكملت عدة حرة ، وإن كان لا يملك رجعتها ، فعدتما عدة الأمة هذا قول الحسن ، والشعبي ، والنجعي ، والضحاك .

وقال النخعي: إذا مات عنها زوجها ثم اعتقت ، تقضي على عدة الأمة وقال الثوري في الطلاق كما قال الحسن ، وفي الوفاة كما قال النخعى ، وكذلك قال أحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

وفيه قول ثان : وهو أنها تقضي في عدة الأمة ، كان المطلق يملك الرجعة أو لا يملكها ، هذا قول مالك ، وبه قال أبو ثور .

وبه كان يقول الشافعي إذ هو بالعراق.

ثم قال بمصر : إن كان الطلاق يملك فيه الرجعة فإنها تكمل عددة حرة ، وإن كان لا يملك الرجعة ففيها قولان .

أحدهما: أن تبنى على العدة الأولى .

والثاني : ألها تكمل عدة حرة .

وفيه قول ثالث : وهو أن عدمًا عدة حرة ، هذا قــول عطــاء ، والزهري ، وقتادة .

قال أبو بكر: وسواء كان المطلق حراً أو مملوكاً في قول مالك، والشافعي.

م ٣٣٠٨ وقد اختلفوا في الحر يطلق المملوكة ، والمملوك يطلق الحرة .

فقالت طائفة : [ ٢/٤ ٩/ب ] الطلاق بالرجال ، والعدة بالنــساء ، هذا قول زيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابــن المــسيب ، وعطــاء ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وفيه قول ثان : وهو أن الطلاق والعدة بالنساء ، روي هذا القول عن على ، وابن مسعود .

وبه قال الحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة .

وقال عبيدة السلماني في حــر طلــق امرأتــه أمــة تطليقــتين ، ثم اشتراها .

- قال : لا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره ، وبه قـــال مـــسروق ، والزهري ، والحكم ، وهماد ، والثوري ، والنعمان .

وقد روي عن ابن عمر قولاً ثالثاً : وهو أن الطــــلاق بالهـــــا رق ، وبه قال الأوزاعي .

قال أبو بكر: بالقول الأول أقول ، إن الطلاق بالرجال ، لأن الله عز وجل خاطبهم بالطلاق ، والعدة بالنساء لأن الله عز وجل خاطبهن بالعدة .

قال أبو بكر : وحكم المكاتبة ، والمدبر ، وأم الولد قبل أن تعتق فيما ذكرناه ، حكم الأمة .



## 09 – كتـاب الاحـداد (۱)

### ١ـ باب الاحداد في العدة للمتوفى عنهن أزواجهن

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذمرون أنرواجاً يتربصن بأنفسهن أمربعة أشهر وعشرة ﴾ الآية (٢) .

فنبتت العدة على المتوفى عنها بظاهر كتاب الله عز وجل ، ووجب الاحداد عليها .

(ح ١١٦٥) بخبر رسول الله ﷺ لما قال ": لا يحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله ، أو تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثــــلاث ، إلا علــــى زوج أربعة أشهر وعشراً " (") .

فوجب القول بالكتاب والسنة ، لأن الله فرض على الناس إتباع رسوله في غير آية من كتابه .

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٠٩ وهذا قول كل من لقيناه ، وبلغناه من أهـــل العلـــم ، إلا الحـــسن البصري ، فإنه انفرد عن الناس ، فكان لا يرى الاحداد .

قال أبو بكر : والسنة مستغنى بما عن كل قول .

م • ٣٣١- واختلفوا في إحداد الذمية .

فكان مالك ، والشافعي وأبو ثور يقولون : على الذمية الاحداد .

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل وأثبته من الأوسط ٦/٣ ، ٦/ب .

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ٢٣٤.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه "خ" في الطلاق ٩٣/٩ رقم ٥٣٤٥.

وقال أصحاب الرأي: ليس ذلك عليها.

قال أبو بكر: وبه نقول.

وذلك أن في قول السنبي ﷺ: " لا يحسل لامسرأة تسؤمن بسالله ورسوله أن تحد " ، دليل على أن ذلك ليس على من يخاطب به مسن ليست بمؤمنة .

م ٣٣١١ - واختلفوا في وجوب ذلك على الصغيرة المتوفى عنها ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وأبو تسور : عليها من ذلك الشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، وأبو تسور : عليها من ذلك .

وقال أصحاب الرأي : ليس ذلك على الصغيرة .

#### قال أبو بكر:

م ٣٣١٢ - وأما الأمة المزوجة (١) فهي داخلة في جملة الأزواج ، وفي عموم الأخبار ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، إلا الحسن البصري .

م ٣٣١٣ - ولا أعلمهم يختلفون في أن لا إحداد (٢) على أم الولد إذا مات سيدها .

قال أبو بكر: وبه أقول ، وذلك لألها ليست بزوجة .

### ٢ باب ما تجتنبه المرأة في احدادها على الزوج

#### قال أبو بكر:

(ح ١١٦٦) جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قسال : المتسوفي عنسها لا تلسبس

<sup>(</sup>١) في الأصل " الآية الزوجة ".

<sup>(</sup>٢) في الأصل " أن الاحداد "وهو خطأ .

المعصفر من الثياب ، ولا الممشقة (١) ولا الحلي ، ولا تختضب ، ولا تختضب ، ولا تكتحل (٢) .

وقد اختلف أهل العلسم في منسع المتسوفي عنسها زوجها مسن بعض ما ذكرناه ، وأجمعوا على منعها من بعض ذلسك إلا مسا ذكسر عن الحسن .

م ٣٣١٤ فمما أعلمهم أن تمنع منه الثياب المصبغة والمعصفرة ، إلا ما صبغ بالسواد ، منع ذلك عائشة ، وابن عمر ، والزهري ، ومالك ، والشوري ، والمشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وروي ذلك عن أم سلمة ، وأم عطية .

ورخص في لبس السواد عروة بن الزبير ، ومالك ، والشافعي .

### ٣\_ باب لباس المرأة الحلي في الاحداد

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٦٥ روينا عن ابن عمر ، وعائشة ، وأم سلمة ، وابن المسيب ألهم لهـــوا الحادة عن لبس الحلي كله .

وبه قال مالك ، وأصحاب الرأي ، وأبو ثور .

<sup>(</sup>١) المشقة : بضم الميم الأولى وفتح الشين المعجمة المشددة ، أي المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهــو الطين الأحمر الذي يسمى مفردةً ، وكذا في النهاية ٣٣٤/٤ .

 <sup>(</sup>۲) أخرجه "د" ۷۲۷/۲ رقم ۲۳۰۶ ، و"ن" ۲۰۳/۲ رقم ۳۵۳۵ كلاهما في الطلاق من حديث أم سلمة أم المؤمنين بمذا اللفظ ، وذكره التبريزي في المشكاة ، وسكت عنه الألباني ۹۹٦/۲ رقم ۳۳۳٤ .

وقد كان عطاء لا يكره الفضة إذا كان عليها حين مات ، وإن لم يكن عليها ذلك ، لم تبتد لبسه .

وكره لها الخطاب بن المسيب ، وعروة بن الزبير . وروينا عن ابن عمر ، وأم سلمة .

### £ باب النهي عن الكحل في الاحداد <sup>(1)</sup>

م ٣٣١٦- لهى ابن عمر عن الكحل في الاحداد ، إذا أرادت به للزينة ، إلا أن تشتكي عينيها ، وروينا النهي فيه عن عائمة ، وأم سلمة ، وأم عطية ، وابن المسيب ، وعروة .

وبه قال مالك ، والثوري ، والــشافعي ، وأحمـــد ، وإســـحاق ، وأبو ثور .

غير أن الشافعي كره منه ما كان لزينة .

ورخص في الكحل لها عند [ ٩٥/٢] السضرورة : عطاء ، والنخعى ، ومالك ، وأصحاب الرأي .

### ٥ باب الوقوف عن استعمال الطيب للمرأة في عدتها من وفاة الزوج

م ٣٣١٧– أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، إلا ما رويناه عن الحسن على أن المرأة ممنوعة في الاحداد من الطيب ، والزينة .

<sup>(</sup>١) في الأصل " النهي عن الكحل عن الاحداد " .

وكان ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وعطاء ، وجماعات أهل العلم يكرهون ذلك وينهون عنه .

م ٣٣١٨ - فأما الإدهان فإن عطاء ، ومالكاً ، والشافعي ، وأصـــحاب الـــرأي منعوها من الإدهان للتي تنتن بالأفواه للطيبة .

ورخص الزهري في الدهن الذي فيه الريحان .

وكره ذلك مالك .

ورخص مالك في الإدهان بالشبرق (١) ، والزيت .

وكره الشافعي ذلك في الرأس.

م ٣٣١٩ ورخص عطاء أن تمتشط بالحنا ، والكتم (٢) .

وخالفه مالك فقال: لا تمتشط بهما ، وقال مالك: لا تمتــشط بهما ، وقال مالك: لا تمتشط إلا بالسدر .

ورخص لها كلّ من نحفظ عنه قوله من أهل العلم لبس البياض .

#### ٥ باب الاحداد في الطلاق المبتوت

م • ٣٣٢ - واختلفوا في الاحداد على المطلقة ثلاثاً .

فقالت طائفة : هي والمتوفي عنها في الاحداد سواء ، هذا قول ابن المسيب ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

ورخص فيه عطاء بن أبي رباح ، وربيعة ، ومالك .

وقال الشافعي ، أحب أن تفعل ، ولا يبين لي أن أوجبه .

<sup>(</sup>١) الشبرق : بكسر السين والراء نبات ينبت في نجد وتمامه له ثمرة تؤكل وزهرة حمسراء ، كسذا في اللسان ٣٨/١٢ .

 <sup>(</sup>۲) الكتم: بفتحتين نبات يخلط مع الوسمة للخضاب الأسود ، وقال الأزهري : نبت فيه حمسرة ،
 كذا في اللسان ١١/١٥ ، وراجع النهاية ١٥٠/٤ .

#### قال أبو بكر:

(ح ١١٦٧) في قول النبي ﷺ: لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ، إن تحـــد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً (١) . دليل على أن المطلقة ثلاثاً ، والمطلق حى ، لا حداد عليها .

### ٧ باب ما تتقيه المطلقة طلاقاً يملك الزوج فيه الرجعة

م ٣٣٢١ كان الحسن البصري ، وإبسراهيم النخعي ، وسفيان الشوري ، وأصحاب الرأي لا يرون بأساً للذي يملك السزوج رجعتها ، أن تزين ، وتشرف .

وذكر أبو ثور عن الشافعي أنه قـــال : أحـــب إلي أن لا تـــزين ، ولا تتعطر .

### جماع (٢) المتعة للمطلقات المدخول بهن وغيرهن

## ٨ـ باب المتعة المفروضة في [ ١/٩٦/٢ الكتاب وهي للمطلقة قبل الدخول من غير تسمية صداق (١)

م ٣٣٢٢ - واختلفوا فيمن تجب لها من النــساء المتعــة ، فكــان ابــن عمــر يقول : المتعة التي تجب للمطلقة الــتي لم يفــرض لهــا صـــداقاً ، ولم يسم لها مهراً .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١٦٥ .

<sup>(</sup>Y) في الأصل " باب " .

<sup>(</sup>٣) هذا الباب وما بعد ذكر تحت "كتاب المتعة " في الأوسط ٣/٢٨٩/ألف .

وقال ابن عباس ، لها المتاع ، وبه قال الحسن ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، والنجعي ، والشعبي ، والزهري ، والشوي ، والسحاق ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي .

حجتهم في ذلك قوله : ﴿ لاجناح عليك م إن طلقت م النساء ما لم تمسوهن ﴾ الآية (١) .

وفيه قول ثان : وهو أن لكل مطلقة متعة ، غير أن بعض أهل العلم جعل معنى " لكل مطلقة متعة " على معنى التقيي ، والاحسسان ، والتفضل ، لا على الوجوب ، وبعضهم جعله على الوجوب .

فممن روينا عنه أنه قال: لكل مطلقة متعة ، علي بن أبي طالب ، والحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، وأبــو قلابــة ، والزهــري ، وقتادة ، والضحاك بن مزاحم .

و ثمن قال : إن ذلك على الاحسان ، لا على الإيجاب ، أبو عبيد . واحتج بشيء روي عن شريح ، وسعيد بن جبير .

وقال أبو ثور: لكل مطلقة متعة على ظاهر قوله: ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ الآية (٢) مدخولاً هما أو غيير مدخول بها .

وفيه قول ثالث: وهو أنه لكل مطلقة واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً متعة ، إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسها ، وقد فرض لها ، فحسبها فريضتها ، وإن لم يكن فرض لها ، فليس لها إلا المتعة ، كذلك قال ابن عمر ، والشعبي ، وعطاء ، والنجعي .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٣٦.

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲٤۱ .

وقال أبو عبيد كذلك على معنى التقوى ، والاحسان .

وفيه قول رابع: وهو أن المتعة غير واجبة في شيء من الأحــوال وجوب فرض ، هذا قول مالك ، وابن أبي سلمة ، ولا يلزم السلطان ذلك .

واحتج قائله بقول الله عز وجل: ﴿ حَمَّا عَلَى الْحُسْنِينِ ﴾ الآية (١)، وكما قال في تلك ﴿ حَمَّا عَلَى المُتَمِّينِ ﴾ الآية (٢).

## ٩- باب مبلغ المتعة الواجبة للمطلقة التي لم يدخل بها ولم يفرض لها

م ٣٣٣٣ – واختلفوا في مبلغ المتعة ، فروينا عن ابن عمر أنه قال : أدبى مــــا أراه يجزي من المتعة ، ثلاثون درهماً أو شبهها [ ٩٦/٢ /ب ] .

وفيه قول ثان : روي عن ابن حجيرة أنه كان يقضي على صاحب الديوان ثلاثة دنانير في متعة النساء .

وفيه قول ثالث: كان ابن عباس يقول: أرفع المتعة الخادم، ثم دون ذلك الكسوة، ثم دون ذلك النفقة، وروي ذلك عن الزهري. وفيه قول رابع: روي عن عطاء أنه قال: من أوسط المتعة، الدرع، والخمار والملحفة (٣).

<sup>(</sup>١) سورة البقرة : ٢٣٦ .

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة : ۲ ٤١ .

 <sup>(</sup>٣) الملحفة : بكسر الميم اللباس الــذي فــوق ســائر اللبــاس مــن وثــار الــبر : ونحــوه .
 اللسان ٢٢٥/١١ .

وقال الشعبي ، وأبو مجلز : أربعة أثواب ، درع ، وخمار ، وجلباب ، وملحفة .

وقال قتادة : جلباب ، ودرع ، وخمار .

وقال أصحاب الرأي : أدناه درع ، وخمار ، وملحفة .

وفيه قول خامس: روينا عن الحسن أنه قال: منهم من يمتع بالخادم، والنفقة، ومن كان دون ذلك، متع بالنفقة والكسوة، ومن كان دون ذلك متع بملحفة، وردع، وجلباب، ومن كان دون ذلك متع بثوب واحد.

وفيه قول سادس : قاله حماد بن أبي سليمان ، قـــال : إذا طلقهـــا ولم يدخل بما ولم يفرض لها ، جبر على نصف صداق مثلها .

وفيه قول سابع : وهو أن أوضعه ثوب ، وأرفعه الخادم ، وروي ذلك عن ابن المسيب .

وفيه قول ثامن : وهو أن لا حد له يوقف عليه ويؤقت ، هذا قول عطاء ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي عبيد .

واحتجوا بقول الله عز وجل: ﴿ على الموسع قدم، وعلى المقتر، قدم، متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ﴾ الآية (١).

وقد روي أن الحسن بن علي كرم الله وجهه متع امرأتين لـــه بعشرين ألف درهم ، وزقاق (٢) من عسل .

١) سورة البقرة : ٢٣٦ .

 <sup>(</sup>۲) الزقاق : بكسر الزاء جمع الزق السقاء : وكل وعاء اتخذ من الأهب لـشراب ونحـوه .
 اللسان ۸/۱۲ .

ومتع كل واحد من أنس بن مالك ، والأسود بن يزيد بثلاثمائية درهم (١) ومتع شريح بخمس مائة درهم ، ومتع عبد الرحمن بن عوف بجارية سوداء .

وروي عن ابن عمر أنه متع امرأته خادماً . وفعل ذلك عروة بن الزبير .

### ١٠ باب متعة المختلعة والملاعنة

م ٣٣٢٤ ـ واختلفوا في متعة المختلعة ، والملاعنة ، فكان عطاء ، والنخعي ، والزهري يرون للمختلعة المتعة .

وبه قال أحمد ، وإسحاق .

وقال أصحاب الرأي في الفرقة تكون من قبل الزوج بلعان أو غيره ، للمرأة [ ٩٧/٢/ألف] المتعة .

وفيه قول ثان : وهو أن لا متعة لها ، هذا قول مالك .

قال الزهري : لكل مطلقة متاع .

م ٣٣٢٥ وقال عطاء : لا متعة للأمة ، ولا للحرة تكون تحت العبد .

وقال مالك : على العبد المتعة للحرة ، والأمة .

م ٣٣٢٦ وقال مالك ، والثـوري : لليهوديـة ، والنـصرانية ، والمملوكـة المتع . وقال أحمد : لكل مطلقـة متـاع إذا لم يكـن فـرض لهـا ، ولا دخل بها .

<sup>(</sup>١) كذا روى لهما "شب" ٥٦/٥ .

### ٦٠ – كتــاب الرجعــة

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر:

قال الله جل ذكره : ﴿ وَبِعُولِتُهُنَّ أَحَقَّ بِرُدُهُنَّ فِي ذَلْكُ ﴾ (١) .

م ٣٣٢٧ و أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم علمى أن الحمر إذا طلق زوجته الحرة ، وكانت مدخولاً بما تطليقة ، أو تطليقتين ، أنمه أحمق برجعتها حتى تنقضى العدة .

وقوله : ﴿ أَحَق بِرِدِهِن فَذَلَك ﴾ ، العدة عند جماعة أهل التفسير .

وقالوا في قوله : ﴿ لاتدبري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ (٢) أنه الرجعة .

### ١ـ باب الإشهاد على الرجعة

قال الله جل ذكره: ﴿ واشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ (٣). م ٣٣٧٨ ولم يختلف أهــل العلـم علـى أن الـسنة في الرجعـة أن تكـون بالإشهاد (٤).

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٣) سورة الطلاق : الآية الأولى .

<sup>(</sup>٣) سورة الطلاق : ٢ .

<sup>(</sup>٤) ذكره المؤلف بلفظ الإجماع في كتاب الإجماع /١٣٦ رقم ٥١٥.

وفيما ذكرناه من كتاب الله عز وجل ، مع إجماع أهل العلم عليه ، كفاية عن ذكر ما روي عن الأوائل في هذا الباب .

م ٣٣٢٩ واختلفوا فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجتــه المطلقــة واحــدة ، أو اثنتين ، فقالت طائفة : إذا جامعها فقد راجعها ، هكذا قال ابــن المسيب ، والحسن ، وابن سيرين ، وعطاء ، وطاووس ، والزهــري ، والثوري : قالوا : ويشهد .

وبه قال أصحاب الرأي ، والأوزاعي ، وابن أبي ليلي .

وفيه قول ثان : وهو أن الجماع إنما يكون رجعة إذا أراد بــه الرجعة ، هذا قول مالك ، وإسحاق .

م • ٣٣٣- وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : إذا قبل ، أو باشر ، أو لمس فهــو رجعة ، قال أصحاب الرأي : إذا كان ذلك بشهوة .

م ٣٣٣١– وقال أصحاب الرأي : النظر إلى الفرج رجعة .

وفي قول مالك بن أنس ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور : لا يكون رجعة .

م ٣٣٣٢ – وقال الشافعي ، وأبو ثور : لا تكون رجعة حتى يتكلم بالرجعة . وقال جابر بن زيد ، وأبو قلابة : إذا تكلم بالرجعة فهي رجعة .

قال أبو بكر: هذا حسن.

م ٣٣٣٣– وأجمع أهل العلم على أن الرجعة إلى الرجل ما دامت في [٩٧/٢]. العدة ، وإن كرهت المرأة ذلك <sup>(١)</sup> .

م ٣٣٣٤ – وكذلك أجمعوا على أن الرجعة تثبت بغير مهر ، ولا عوض (٢) .

<sup>(</sup>١) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع / ١٣٦ رقم ١٦٥ .

 <sup>(</sup>۲) كتاب الإجماع /۱۲۷ رقم ۱۹۰ .

م ٣٣٣٥ وأجمعوا كذلك أن المطلق إذا قال بعد إنقسضاء العسدة : إني كنست راجعتك في العدة ، وأنكرت المرأة ، إن القول قولها مع يمينسها ، ولا سبيل له إليها .

غير أن النعمان كان لا يرى يميناً في النكاح ، ولا في الرجعة . وخالفه صاحباه فقالا كقول سائر أهل العلم .

م ٣٣٣٦ وقال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : إذا قال : إذا كان غداً فقد راجعتك ، أن ذلك ليس برجعة .

وإذا قال : قد كنت راجعتك أمس ، وهي في العدة ، فالقول قوله في قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .

م ٣٣٣٧ - إذا كانت الزوجة أمة فاختلف المولى ، والجارية ، والـــزوج يــــدعي الرجعة ، وذلك بعد انقضاء العدة ، وقال الزوج : قد كنت راجعتك في العدة ، وأنكرت ، فالقول قول الزوجة الأمة ، وإن كذبها مولاها ، وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور ، والنعمان .

قال أبو بكر: وبه نقول.

وقال يعقوب ، ومحمد : القول قول المولى . وهو أحق بما .

### ٢ باب المدة التي تصدق فيها المرأة إذا ادعت انقضاء العدة

م ٣٣٣٨ - واختلفوا في الرجل يطلق زوجته ، فتدعي انقضاء العدة ، ويكذبها الزوج .

فقالت طائفة : إذا ادعت ألها حاضت ثلاثة حيض في شهر ، أو في خس وثلاثين ليلة ، أو جاءت بينة من النساء العدول ، من بطانه أهلها ممن يرضى صدقه وعدله ، ألها رأت ما يحرم عليها الصلاة من

الطمث ، وتغتسل عند كل قروء ، وتصلي ، فقد انقصصت عدمًا ، وهي غير كاذبة ، هذا قول شريح .

وقال له علي بن أبي طالب : "قالون " معناها بالرومية : أصبت ، أو أحسنت (١) .

وقال أحمد : إذا ادعت في شهر ، سئلت البينة ، كما قال علمي ، وإن كان أكثر من شهر ، صدقت على حديث أبيّ أن المرأة ائتمنت على زوجها .

وفيه قول ثان : وهو ألها تصدق في انقضاء عدتما في أكثر من اثنين وثلاثين يوماً ، هذا قول الشافعي .

وقال النعمان : لا تصدق في أقل من ستين يوماً .

وفيه قول رابع : [ ٩٨/٢/ألف ] وهو ألها لا تصدق في أقـــل مـــن تسعة وثلاثين يوماً ، وهذا قول يعقوب ، ومحمد .

وفيه قول خامس: قال أبو ثور قال: أقل ما يكون في ذلك إذا طلقها في أول الطهر ، سبعة وأربعون يوماً ، وذلك أن أقل (٢) الطهر خسة عشر يوماً وأقل الحيض يوم .

وفيه قول سادس: قال إسحاق ، وأبو عبيد ، وهو إن كانت لها أقراء معلومة ، قبل أن تبتلي ، حتى عرفها بذلك بطانة أهلها ممن يرضي دينهن وأمانتهن ، فإنما تصدق على ذلك ، فإن لم يكن كذلك ، لم تصدق في أقل من ثلاثة أشهر .

<sup>(</sup>١) كذا في الفائق ٢٢٢/٤ ، والنهاية ١٠٥/٤ ، واللسان ٢٢٧/١٧ .

<sup>(</sup>٢) في الأصل " الأقل الطهر " .

م ٣٣٣٩ واختلفوا في الرجل يقول لامرأته المطلقة: قد راجعتك ، فقالت مجيبة له: قد انقضت عديتي ، في وقت يمكن أن تنقضي فيه العدة ، فكان الشافعي يقول: القول قول المرأة مع يمينها . وحكى أبو ثور عن النعمان أنه قال ذلك .

وحكي عن يعقوب ، ومحمد أن ذلك رجعة ، والقول قول الزوج . م ٣٣٤- وقال كل من حفظت عنه من أهل العلم إذا قالت المسرأة في عسشر أيام : قد حضت ثلاثة حيض ، وانقضت عديتي ، ألها لا تصدق ، ولا يقبل منها ، إلا أن تقول : قد اسقطت سقطاً قد استبان خلقه ، وهذا على مذهب الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي .

### ٣\_ باب انقضاء العدة بالأقراء من الحيض والطهر

م ٣٣٤١ اختلف أهل العلم في الحريطلق زوجته الحرة تطليقة ، أو اثنتين حسى تبين منه ، حتى لا يكون له رجعة ، والوقت فيه ، فقال عمر بسن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسمعود ، وابسن المسيب ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو عبيد : هو أحق بما حسى تغتاسل مسن الحيضة الثالثة .

وروي ذلك عن أبي بكر الصديق ، وعثمان بن عفان ، وأبي موسى ، وعبادة ، وأبي الدرداء .

وفيه قول ثان : وهو أنه أحق بها ما دامت في الدم ، هـــذا قــول طاووس ، وسعيد بن جبير ، والأوزاعي .

وفيه قول ثالث : وهو أن له الرجعة حتى يمضي وقت الصلاة التي طهرت في وقتها ، هذا قول سفيان الثوري .

وقد روينا عن ابن عباس قولاً رابعاً : وهو أنها إذا حاضت المطلقة الثالثة ، فقد برئت منه .

وفيه قول خامس : وهو أن له الرجعة [ ٩٨/٢/ب ] وإن فرطت في الغسل عشرين سنة ما لم تغتسل ، حكى هذا القول عن شريك .

قال أبو بكر : وهذا كله على مذهب من يرى أن الأقراء مــن الحيض .

وقالت طائفة سادسة : الاقراء الاطهار ، ففي هذا القول له عليها الرجعة ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة ، إذا كان طلقها وهي طاهر ، هذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور .

وممن هذا مذهبه من الأوائل زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة ، والقاسم ، وسالم ، وأبان بن عثمان .

ووقف أحمد عن الجواب فيه ، وقال : كنت أقول بقول زيـــد ، ثم إني أقميب الآن [ من أجل أن فيه عن على ، وعبد الله ] (١) .

#### ٤ مسائل من كتاب الرجعة

م ٣٣٤٢ – واختلفوا في الرجل ينكح المرأة ، ثم يطلقهـــا ويقـــول : لم أطأهـــا ، وتدعي أنه وطيها .

<sup>(</sup>١) في الأصل "ثم انتهيت الآن " وهو خطأ والصواب ما أثبته ، وكذا في مسائل أحمد بن حنبل لأبي داوود /١٨٤ وكذا في الأوسط ٣/٠١٠.

فقالت طائفة : القول قوله مع يمينه ، وعليه نــصف المهــر ، ولا رجعة له عليها ، وعليها العدة ، هذا قول شريح .

وقال الشافعي : عليها العدة ، ولا رجعة عليها ، وبه قال أبو ثور ، وأصحاب الرأي .

وقال مالك : لها الصداق كاملاً إذا قال : لم أطأها وقد دخل بما .

م ٣٣٤٣ – وإن دخل بها وقالت : لم يطأني ، وقال : قد وطيتها ، فالقول قولها مع يمينها ، ولا رجعة له عليها ، هذا قول الشافعي .

وقال أصحاب الرأي : إن كان خلى بما فالقول قول الزوج ، فإن لم يكن دخل بما ، فلا رجعة له عليها .

وقال أبو ثور: كما قالوا ، ويستحلف .

م ٣٣٤٤ وإن كان الزوج مجبوباً ، أو عنيناً فدخل بما ، ثم طلقها فعلمى كـــل منهما نصف الصداق في قول أبي ثور ، ولا عدة عليها ، ولا رجعة .

وقال النعمان : إذا خلى بما أحدهما ولم يدخل ، ثم طلق ، فلا رجعة له وعليه في قول النعمان ، ويعقوب ، ومحمد : المهر ، وعليها العدة ، ما خلا المجبوب خاصة ، وان عليها العدة ، وعليه لها نصف المهر في قول أبي يوسف ، ومحمد .

وقال الشافعي: لا يكمل المهر إلا بالوطئ.

م ٣٣٤٥ واختلفوا في الرجل يطلق زوجته قبل أن يدخل بها ، فسيظن أن لــه الرجعة فيراجع ويطأها ، فقال عطاء ، وجابر بن زيد ، والزهــري ، والنجعي ، وحماد ، وأبو عبيد ، لها المهر ونصف المهر .

وذكر أبو عبيد أن هذا قول سفيان ، وأهمل العراق من أصحاب الرأي .

وقال الشعبي ، والحسن البصري ، وجابر بن زيد ، والزهـــري ، وقتادة ، والحكم ، وابن شبرمة ، ومالك : لها صداق واحد .

وقال عثمان البتى : لها نصف الصداق .

وقال [ ٩٩/٢/ألف ] الأوزاعي : إن كان أعلمها طلاقها ، ثم دخل هما ، فرق بينهما وضربا مائة مائة ، ولا صداق لها بعد الأول ، وإن كان لم يعلمها طلاقه إياها حتى دخل هما فلها صداق ونصف .

م ٣٣٤٦ - وكان مالك يقول : من طلق امرأته وهي حائض ، أو نفساء ، يجــبر على الرجعة .

(ح ١٦٦٨) لأن النبي ﷺ قال لعمر : مُر عبد الله فليراجعها (١) .

فأمره على الفرض.

قال أبو بكر: وكذلك نقول.

وفي قول الشافعي : لا يجبر على ذلك .

وقال الثوري : كان الرجل يؤمر بذلك ، وقال أبو ثـــور : يـــؤمر بالرَجعة .

وقال أصحاب الرأي : ينبغي لمه أن يراجعها ، إذا طلقها وهي حائض .

م ٣٣٤٧ - وقال الشافعي : إذا مات الصبي الذي لا يجامع مثله عن امرأته وهي حبلى ، دخل بها أو لم يدخل بها ، فعليها أن تعتد أربعة أشهراً .

<sup>(</sup>١) تقدم الحديث راجع رقم ١١٢٣ ، ١١٢٥ .

وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والنعمان ، ومحمد . وقال النعمان : وإن كان الحبل في حياته فأجلها أن تضع حملها . وبه قال محمد ، قال : استحسنا ذلك .

تم كتــاب الرجعــة (١) ، وصــلى الله علـــى ســيدنا محمـــد وآله الطاهرين (٢) .



<sup>(</sup>١) في الأصل " الطلاق " ولعل الخطأ وقع من الناسخ من سبق القلم .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل يأتي بعد هذا "كتاب أحكام أمهات الأولاد " والصحيح أن موقعه بعد كتاب المكاتب ،
 وكتاب المدبر ، وقد جاء في نسخة الدار ، وفي الأوسط هكذا صحيحاً ، فأثبته هناك .

### ٦١ – كتاب الاستبراء

### ۱ـ باب النهي عن وطئ الحبالي من النساء حتى يضعن حملهن

(ح 1179) جاء الحديث عن النبي على أنه أتى على امسرأة محمه (1) على باب فسطاط، أو قال: خباء، فقال رسول الله على : " لعل [ ١٠٠/٢] صاحب هذه يريد أن يلم بها، لقد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه في قبره، كيف يورثه وهو لا يحل له، كيف يسترقه وهو لا يحل له ؟ " (٢) .

(ح ١٩٧٠) وروينا عن النبي ﷺ أنه قال في غزوة خيبر : " من كان يؤمن بـــالله واليوم الآخر فلا يسقى ماءه زرع غيره " (٣) .

م ٣٣٤٨ - وروينا عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبو موسى الأشــعري : لا تشاركوا المشركين في أولادهم ، فإن الماء يزيد في الولد .

قال أبو بكر: ومنع كل من نحفظ عنه مــن علمــاء الأمــصار أن يطأ الرجل جاريته يملكها من الــسبي، وهــي حامــل، حــــــى تضع هملها.

<sup>(</sup>۱) محج: حامل تقرب ولادقسا ، كــذا في غريــب الحــديث لأبي عبيــد ۲/ ۸۱ ، وكتــاب الغريبين ۱/ ۳۲۰ ، والفائق ۱/ ۱۹۰ ، " والمغــني " أن أمــره مــشكل إن كــان ولــده لم يحل له توريثه .

<sup>(</sup>٢) أخرجه "مي" في السير ١٤٦/٣ رقم ٢٤٨١ و"حم" ٦/ ٤٤٦ مــن حـــديث أبي الــــدرداء هذا اللفظ .

<sup>(</sup>٣) أخرجه "ت" ٢/ ٣٦٩ رقم ١١٣٤ و "د" ٢/ ٦١٥ رقم ٢٠١٥ ، و "حم" ٤/ ١٠٨ .

وممن حفظنا عنه ذلك مالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي .

ودل منع رسول الله على المالك أن يطأ جارية ملكها من السبي ، على أن قول الله تعالى : ﴿ أُوما ملكت أيمانك ﴾ الآية (١) ، أريد به بعض ما ملكت اليمين في حال دون حال ، لنهي النبي على وطيء الحبالي من النساء حتى يضعن حملهن .

### ٢\_ باب النهي عن وطيء غير ذوات الأحمال بلفظ عام

م ٣٣٤٩ - وممن قال أن الأمة تستبرأ بحيضة ، ابن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وروينا ذلك عن علي .

وبه قال عطاء بن أبي رباح ، والحسن البصري ، والسنعبي ، والنخعي ، ومكحول ، والزهري ، ويحيى الأنصاري ، ومالسك ، والثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، والسنافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، والمزين .

وبه نقول .

وفيه قول ثان : وهو أنها تستبرأ بحيضتين ، كذلك قال ابن المسيب .

<sup>(</sup>١) سورة النساء: ٣.

۲۲۰۰ أخرجه "د" في النكاح ٢/ ٦١٤ رقم ٢١٥٧ ، و "مي" ٢/ ٩٢ رقم ٢٢٠٠٠ .

وقال مجاهد : التي لم تحض تستبرأ بثلاثة أشهر ، وبه قال النخعي .

#### ٣ باب استبراء العذراء

(ح ١١٧٢) روينا عن النبي ﷺ أنه قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأتين ثيباً من السبي حتى يستبرئها " (١).

م ٣٣٥٠- واختلفوا في استبراء العذراء .

فثبت عن ابن عمر أنه قال: إذا كانت الأمــة [ ١٠١/١/الـف ] عذراء لم يستبرئها إن شاء .

وفيه قول ثان : وهو ألها تستبرأ ، هذا قول الحسن البصري ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وأيــوب الــسختياني ، ومالــك ، والشــوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال عطاء في العذراء التي حاضت : عدتما إذا استبرئتها حيضة .

وفيه قول ثالث : وهو إن كان اشتراها من امرأة ، لا يـــستبرئها ، وإن كان اشتراها من رجل ، يستبرئها ، هذا قول قتادة .

#### قال أبو بكر:

(ح ١١٧٣) ثبت أن رسول الله ﷺ نهي عن وطيء الحبالي من السبايا حتى يضعن حملهن (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه "د" في الطلاق من حديث رويفع بن ثابت الأنصاري ٢/ ٦١٦ رقم ٢١٥٨ .

<sup>(</sup>۲) تقدم الحديث راجع رقم ۱۱۷۱.

(ح ١١٧٤) وجاء الحديث عنه الله أنه قسال : " ولا غسير حامل حسى تعيض حيضة " (١) .

م ٣٣٥١ ـ واختلفوا في المعنى الذي يستبرأ له الأمة .

فقالت طائفة : الاستبراء يجب لمعنيين : للتعبد ، ولبراء الرحم مسن الحبل ، وممن قال ما هذا معناه ، الأوزاعي ، والشافعي .

وقال عطاء ، والحسن البصري ، والنخعي ، وهسشام بن حسان : إن اشتراها من امرأة فليستبرئها ، وكذلك قسال مالك ، والليث بن سعد ، وأحمد ، وإسحاق .

وقالت طائفة: إنما الاستبراء لبرأة الرحم من الولد، فكل من ملك جارية يعلم ألها لم توطأ بعدما حاضت في ملك سيدها إلى أن ملكها، فلا استبراء عليه، وفي لهي النبي على : " أن يستقي الرجل ماءه زرع غيره " (٢)، دليل على أن النهي إنما وقع على الوطىء لعلة الحمل وكذلك في قوله: " ولا يأتين ثيباً من السبي حتى يستبرئها " (٣) دليل على ذلك، لأنه لما نص على الثيب، لألها قد وطيت، ولم يجعل على البكر استبراء، هذا قول طائفة من أهل الحديث.

م ٣٣٥٧ - وقال عكرمة ، وإياس بن معاوية : وإذا اشترى جارية صغيرة لا تجامع مثلها ، لا بأس أن يطأها ولا يستبرئها .

وقال أبن المسيب: إذا اشتراها من امرأة لم يستبرئها.

 <sup>(</sup>۱) تقدم الحديث راجع رقم ۱۱۷۱.

<sup>(</sup>Y) تقدم الحديث راجع رقم ١١٧٠ .

 <sup>(</sup>٣) تقدم الحديث راجع رقم ١٩٧٢.

واحتج بعض من هذا مذهبه بأن الله عز وجل أبساح وطسىء مسا ملكت اليمين عاماً مطلقاً ، ولا يجوز أن يمنع المالك من وطىء أمته إلا بحجة ، ولا نعلم حجة تمنع من وطىء من يعلم أن لا حمل بما .

#### ع باب مسائسة

م ٣٣٥٣ واختلفوا في الرجل يشتري الجارية من الرجل ، فلم يقبضها المشتري حتى تناقضا البيع بعد أن صح البيع ، ثم استقاله البائع .

فقال مالك ، والشافعي : لا يطأها حتى يستبرئها [ ١٠١/٢ ] . وفي قول أبي ثور : لا يستبرئها ، وقال أرأيت إن جاءت بولد بمسن يلحق ؟ فإذا كان البائع يلزمه الجهل فمن يستبرئها من نفسه .

قال أبو بكر: وهذا أصح.

وقال أصحاب الرأي كما قال أبو ثور : وقالوا : يستحسن ذلك .

م ٣٣٥٤- واختلفوا في الرجل يقع في سهمه الجاريسة مسن السسبي ، وهسسي حامل ، فيطأها .

فقال الأوزاعي : لا يسترق الولد ، ولا تعتق هي .

وقال أحمد : يعتق الولد لحديث أبي الدرداء ('') ، لأن المساء يزيسه في الولد .

وفي قول مالك ، والشافعي : لا يعتق عليه إذا ولدته لأقــل مــن ستة أشهر ، من يوم ملكها .

۱۱٦٩ تقدم حديثه راجع رقم ١١٦٩ .

### ٥ باب الجارية تشترى وهي حائض

م ٣٣٥٥– واختلفوا في الجارية تشترى وهي حائض .

[ فقالت طائفة : تستبرأ ] (١) بحيضة أخرى ، هذا قــول الحــسن البصري ، والشافعي ، والثوري ، وأحمد ، والنعمان ، وابن الحسن . وفيه قول ثان : وهو أن يجترئ بتلك الحيضة ، هذا قول الزهــري ، والنخعي ، وإسحاق ، ويعقوب .

وقد اختلف فيه عن الحسن البصري.

وفيه قول ثالث: وهو أنه إن كان اشتراها في أول يوم حاضت ، أو بعد ذلك بيومين ، أو ثلاثة ، اجترأ بتلك الحيضة ، وإن كان اشتراها في وسط حيضتها ، أو آخر حيضتها ، فعليه أن يسستبرأها ، هذا قول الليث بن سعد ، وبمعناه قال مالك .

# ٦- باب استبراء الأمة التي لم تحض ومثلها لا تحمل من الصغر أو الكبر (١)

م ٣٣٥٦ واختلفوا في استبراء الأمة التي لا تحيض من صغر أو كبر .

فقالت طائفة: تستبرأ البكر التي لم تحض بثلاثة أشهر ، هكذا قال الحسن البصري ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وأبو قلابة ، والنخعي ، والأوزاعي ، وأحمد ، ومالك بن أنس .

وكذلك قال أحمد في العجوز ، وقد أئست من المحيض .

<sup>(</sup>١) ما بين القوسين كان ساقطاً من الأصل ، ولعل الصواب ما أثبته .

 <sup>(</sup>٣) في الأصل " من صغير أو كبير " .

وقال إسحاق : أربعين يوماً ، عجــوزاً كانــت أو ممــن قاربــت أن تحيض .

وقال الثوري: بشهر ونصف ، أو ثلاثة أشهر ، أي ذلك فعل فلا بأس .

وقالت طائفة : تستبرأ بشهر ونصف ، هذا قول ابسن المسسيب ، وعطاء بن أبي كثير .

واختلف فيه الحكم ، وحماد .

وقالت طائفة : تستبرأ بشهر ، وهذا قول عكرمة ، والـــشافعي ، [ ١٠٢/٢ الله ] وأصحاب الرأي .

وعلية الليث ، وأحمد في ذلك ، أن الحمــل لا يتـــبين في أقـــل من ثلاثة أشهر .

قال أبو بكر: الظاهر من أمر المرأة التي قد حاضت ، أن حيضة تجزيها من الاستبراء ، وهذا الأغلب من أمور النساء .

### ٧- باب تقبيل الجارية المستبرأة ومباشرتها قبل الاستبراء

م ٣٣٥٧– واختلفوا في الرجل يشتري الجارية ، فيريد أن يقبلها ، أو يباشـــرها قبل أن يستبرئها .

فكره ذلك ابن سيرين ، وقتادة ، وأيــوب الــسختياني ، ويحــيى الأنصاري ، ومالك ، والليث بن سعد ، والثــوري ، والــشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الرأي .

وقال الأوزاعي : لا يقربما ولا يعريها .

وفيه قول ثان : وهو أن له أن يقبلها ويباشرها ، هذا قول عكرمة ، والحسن البصري ، وبه قال أبو ثور .

وفرقت فرقة ثالثة بين أن يشتري جارية من رجل كان يطأها ، وبين أن تقع في سهمه من السبي .

فقالت طائفة : إذا اشتراها ممن كان يطأها ، لم يقبل ولم يباشر ، لعل الحمل يظهر بما فيكون تلذذ بأم ولد مسلم ، والجارية التي وقعت في سهمه من السبي لا يردها على أحد ، وليست أم ولد لمسلم .

وقد روينا عن ابن عمر أنه قبل جارية وقعت في سهمه يوم جلولاء (١).

وهذا مذهب الأوزاعي .

### ٨ باب استبراء البائع الجارية قبل البيع

فقالت طائفة: يستبرئها قبل أن يبيعها ، ويستبرئها المستبري إذا اشتراها ، هذا قول الحسن البصري ، وابسن سيبرين ، والنخعي ، وقتادة ، والثوري .

<sup>(</sup>۱) جلولا: بالمد ناحية في طريق خراسان ، وبما كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦ هـ ، فاستباهم المسلمون ، فسميت جلولاء الوقيعة لما أوقع بمسا المسلمون ، وراجع معجم البلدان ٢/ ١٥٦ .

وفيه قول ثان: وهو أن الاستبراء إنما يجب على المشتري ، قال ابن مسعود : وتستبرأ الأمة إذا اشتريت يحيضة ، وبه قال ابن عمر ، وعبيد الله بن الحسن ، وأحمد بن حنبل .

وفيه قول ثالث : وهو أن الاستبراء إنما هو على البائع ، هذا قول عثمان البتى .

وفيه قول رابع: وهو مذهب من رأى أن توضع بعض الجسواري على يد عدل ، حتى تحيض حيضة .

### ٩- باب مواضعة الجارية المشتراة للاستبراء

م ٣٣٥٩– واختلفوا في وجــوب مواضـعة [ ١٠٢/٢/ب ] الجاريــة المــشتراة للاستبراء .

فقال مالك في الرجل يبيع الجارية المرتفعة فيقول له المشتري: تعال أواضعك للحيضة.

قال مالك : عليه المواضعة على ما أحب أو كره ، وإنما يجب ذلك عنده في الجارية التي يراد بها الوطىء .

وفيه قول ثان : وهو أن ذلك غير واجب ، وهو قول أكثر أهـــل العلم غير مالك ، وممن قال أن ذلك غير واجب ، الشافعي ، وجماعـــة من أهل العلم .

م • ٣٣٦- واختلفوا في الجارية المواضعة عند عدل ، تتلف ، فقال الحكم : هــــي من مال البائع ، وبه قال مالك .

وبه قال الشافعي ، إذا حال البائع بينه وبينها ، ووضعها على يدي عدل .

وفيه قول ثان : وهو أن لها من مال المشتري ، هذا قول الشعبي . وقال الليث : أرى أن ما أصابها من عيب قبل أن تحيض ، فإنه يلزم المشتري ، إلا الإباق ، والموت ، فإنه من مال البيع ، ويقبض المشتري .

### ١٠ باب الجارية المشتراة تحيض وللبائع الخيار أو للمشتري أو لهما

م ٣٣٦١ واختلفوا في الرجل يشتري الجارية من الرجل على أن لهما الخيار ، أو لأحدهما ، فتحيض في أيام الخيار ، فكان مالك ، وأبو ثور يقولان : يجتزي بتلك الحيضة إذا تم الملك .

وكان الشافعي يقول: إذا كان الخيار للبائع ، أو لهما جميعاً لم يجتزي بتلك الحيضة ، وإن كان الخيار للمشتري وحده ، اجتزأ بتلك الحيضة ، لأنها قد حاضت ، وقد تم ملك المشتري عليها .

### ١١\_ باب مسائل من كتاب الاستبراء

م ٣٣٦٢ واختلفوا في الرجل يكاتب الجارية ، ثم تعجز فترجع إليه . فكان الشافعي يقول : لا يطأها حتى يستبرئها .

وقال أبو ثور : ليس عليه أن يستبرئها .

قال أبو بكر: هذا أصح.

م ٣٣٦٣ – واختلفوا في الرجل يشتري الجارية ، ثم يطأها قبل أن يسستبرئها ، فقال الزهري : يعبس في وجهه الإمام ، ولا يسضربه ، ولم يجعل عليه أحمد أدباً .

وقال مالك : إن كان ممن يعذر بالجهل لم يعاقب ، وإن كان ممن لا يعذر بالجهل ، فإنه يعاقب .

وقال هشام بن عبد الملك : يجلد مائة .

م ٣٣٦٤ واختلفوا في الجارية يشتريها الرجل فلم يقبضها حتى حاضت عند البائع حيضة ، فقال أبو [ ١٠٣/٢/ألف ] ثور : يطأها .

قال أبو بكر: وبه أقول.

وقال أصحاب الرأي : لا يطأها حتى تحيض عنده حيضة بعد القبض .

م ٣٣٦٥– وإذا اشترى الرجل الجارية ، فوضعها على يدي عدل ، حتى يعطي الثمن فحاضت ، كان له أن يطأها في قول مالك ، وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي: لا يطأها حتى تحيض حيضة بعد القبض.

- م ٣٣٦٦ وإذا اشترى الرجل الجارية وهي لا تحيض من صغر، فاستبرأها بالأيام ، فمضت عشرون ليلة ، ثم حاضت ، استبرأها بحيضة ، وقد سقطت الأيام ، وهذا قول أبي ثور ،وأصحاب الرأي .
- م ٣٣٦٧ وإذا رهن جارية من رجل فامتلكها وقبضها ، فلا استبراء عليه في قول الشافعي وأبي ثور .
- م ٣٣٦٨ وإذا باع جارية بيعاً فاسداً فقبضها المشتري ، ولم يطأها وردها ، فليس عليه أن يستبرئها .
- م ٣٣٦٩ وإذا وطيها المشتري ، ثم فسخ البيع ، لم يكن للبائع أن يطأها حستى يستبرئها وهذا قول أبي ثور ، وهو يشبه مذهب الشافعي .

م • ٣٣٧ - وإذا نكحت الأمة نكاحاً فاسداً فلم يطأها الذي نكحها ، حتى فرق بينهما ، فليس على السيد أن يستبرئها ، وإن وطيها الزوج ، استبرأها في قول أبي ثور

وفي قول أصحاب الرأي : إذا وطيها ففرق بينهما ، لم يقربها حستى تنقضى العدة ، وإن لم يكن دخل بها ، فرق بينهما ولا استبراء عليه .

م ٣٣٧١ - وإذا ورث الرجل بجارية من رجل ، أو وصي له بها ، أو وهبت له هبة صحيحة ، لم يطأها حتى يستبرئها ، وهذا على مذهب الشافعي ، وبه قال أبو ثور .

وقال أصحاب الرأي : في الهبة ، والوصية إذا حاضت قبل أن يقبضها ، ثم قبضها ، ففي قياس قول النعمان : لا يقربها حتى تحييض حيضة عنده ، قاله يعقوب عنه ، وخالفه يعقوب فقال : يطأها .

قال أبو بكر: يطأها.

وقال مالك في الهبة : لا يطأها الموهوب (١) له حتى يستبرئها .

م ٢٧٧٧- وقال مالك: لا تستبرأ الأمة في النكاح.

وقال أحمد كذلك ، إلا أن يعلم أن السيد قد وطيها ، فإذا علم ذلك لم يقربها حتى يستبرئها .

وقال أبو ثور : إذا تزوج أمة استبرأها قبل أن يدخل بها ، فلا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها ، إلا أن تكون كانت مشتراة ، فلا شيء عليه .

وقال أصحاب [ ١٠٣/٢/ب] الرأي : لا استبراء عليه .

قال أيو بكر: وبه أقول.

<sup>(</sup>١) في الأصل " الموهوبة " والتصحيح من الحاشية .

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٧٣ – وإذا ارتدت جارية الرجل عن الإسلام ، ثم رجعت إلى الإسلام ، فليس عليه استبراء .

## ١٢ـ باب الرجل يزوج أمته وقد كان يطأها أو أعتقها

م ٤٣٣٧– واختلفوا في الرجل يريد أن يزوج أمته ، وقد وطيها .

فقالت طائفة : يستبرئها بحيضة ، هكذا قال الزهري ، ومالك ، والثوري ، والحسن بن صالح ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل .

وقال عطاء : يستبرئها بحيضتين ، وبه قال قتادة .

م ٣٣٧٥- واختلفوا فيه إن زوجها قبل أن يستبرئها ففي قول الشافعي : النكاح باطل ، وكذلك قال في أم ولد الرجل ، تنزوج قبل أن تحسيض حيضة : النكاح باطل .

وفي أحد قولي الشافعي ، والثوري : النكاح جـــائز في الأمـــة إذا زوجها وقد وطيها .

وقال النعمان ، وابن الحسن : إذا زوجها ولم يــستبرئها فالنكــاح جائز ، ويطأ الرجل مكانه في قول النعمان .

وقال يعقوب : استقبح أن يجتمعا في يوم واحد في الوطئ ، السيد ، والزوج ، ولكن لا يقربها الزوج حتى تحيض حيضة .

وقال إسحاق ، وأبو ثور : النكاح جائز ، ولكن لا يطأها الـــزوج حتى يستبرئها .

وقال سفيان إذا اشترى جارية فزوجها ، أو أعتقها قبل أن يستبرئها ، لا بأس أن يقرها ، ليس في النكاح عدة . قال أبو بكر : يجب إذا وطئ رجل أمته ، أن لا يزوجها حتى يستبرئها بحيضة ، كما يجب للبائع أن لا يبيعها إذا كان يطأها حتى يستبرئها ، فإن باع أو زوج ، فالبيع ، والنكاح جائزان ، ولا يطأ الزوج ، ولا المشتري حتى تستبرأ .

م ٣٣٧٦ وإذا اشترى رجل أمة ، أو تزوج أمة وقد علم أن واحدة منهما لم توطأ ، وكان بكراً فليس على المشتري ، ولا على الزوج استبراء . وقد ثبت أن ابن عمر قال في الأمة التي توطأ ، إذا بيعت ، أو وهبت ، أو أعتقت : فلتستبرأ بحيضة .

م ٣٣٧٧ - وقال الأوزاعي في الرجل يعزل أم ولده ، عدتما حيضة واحدة ، فإن أعتقها فثلاث حيض ، فإن مات عنها فأربعة أشهر وعشراً .

وقال الحسن بن صالح : في المدبرة إذا مات سيدها ، والمعتقة إنهــــا تستبرأ بثلاث حيض .

قال أبو بكر: وقول ابن عمر أحسن ما روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم، إن عدة الأمة استبراء حيضة واحدة، إذا لم تكن أم ولد، وليس [ ٢/٤٠/ألف] لها أن تزوج في قول مالك حتى يستبرأ رحمها، فإن نكحها فالنكاح باطل.

وأصحاب الرأي : يرون النكاح جائزاً .

## ١٣ـ باب عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أو أعتقها

م ٣٣٧٨ واختلفوا في عدة أم الولد إذا تــوفى عنــها ســيدها ، فقــال ابــن عمر ، ومالك ، والشافعي ، وأحمــد بــن حنبــل ، وأبــو عبيــد ، وأبو ثور : تستبرأ بحيضة .

وقد روينا هذا القول عن الحسن البصري ، والشعبي ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وأبي قلابة ، ومكحول ، والزهري .

وقالت طائفة : عدمًا في الوفاة أربعة أشهر وعشراً ، روينا هذا القول عن على بن أبي طالب ، وعمرو بن العاص .

وبه قال ابن المسيب ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، وأبو عياض ، وخلاس بن عمرو ، وعبد الملك بــن مــروان ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، والأوزاعي ، وإسحاق .

وقالت طائفة : عدلها ثلاث حيض ، روي هذا القول علن علمي ، وعبد الله .

وبه قال عطاء ، وإبراهيم النخعي ، والثوري ، وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : عدتها نصف عدة الحرة المتوفى عنها زوجها ، روينا هذا القول عن عطاء ، وطاووس ، وبه قال قتادة .

قال أبو بكر: فهذه أربعة أقاويل.

وقد روينا عن الحسن البصري قولاً خامساً ، روينا عنه أنه قال إذا أعتقت فعدها حيضة ، وإذا مات عنها فثلاث حيض .

وقد اختلف فيه عنه .

#### قال أبو بكر:

وفي قول سفيان ، وأصحاب الرأي : عدها شلاث حيض في العتق ، والوفاة جميعاً ، وجعل الأوزاعي عدها في الوفاة أربعة أشهر وعشراً ، وفي العتق ثلاث حيض وضعف أحمد ، وأبو عبيد حديث عمرو بن العاص .

قال أبو بكر: وليس في هذا اصح من حديث ابن عمر ، لأن في إسناد حديث على ، وعبد الله مقال ، والقول بحديث ابن عمر يجب ، لأنه قال ما قيل أنه يجب ، وما زاد على أقل ما قيل أنه يجب ، غير جائز إيجابه ، إذ لا حجة مع القائلين .

# ١٤ـ باب عدة الزانية ، وهل للزاني بها أو لغيرهأن يتزوج بها ؟

م ٣٣٨٠ اختلف أهل العلم في الزانية هل [ ٢/١٠٤/ب ] عليها عدة أم لا ؟ فقالت طائفة : لا عدة عليها ، هذا قـول الثـوري ، والـشافعي ، وأصحاب الرأي .

وقد روي معنى هذا القول عن أبي بكر ، وعمر ، ولا نعلم أن أحداً من أصحاب رسول الله على خالفهما .

وقال الحسن البصري ، والنخعي : عليها العدة .

وقال مالك : لا ينكحها أحد حتى يستبرئها .

م ٣٣٨١ - وقد اختلفوا في الزانية تنكح وهي حاميل من الزنا ، فكان الشافعي فيما أحفظ عنه يقول : نكاحها جائز ، وبه قال النعمان ، وابن الحسن .

وفي قول مالك ، والثوري : النكاح باطل ، وبـــه قــــال أحمـــد ، ويعقوب .

وقال الأوزاعي : إذا زبى بامرأة لا يتزوجها حتى تحيض حيضة ، وثلاث أحب إلى . وقال الأوزاعي: في امرأة غلبها رجل على نفسها ، اجتمعا عليها في طهر واحد ، قال : يكف عنها زوجها حتى تحيض حيضة . وقد روينا عن ابن عباس أنه أباح وطئ الجارية الفاجرة . وروينا ذلك عن ابن المسيب ، وبه قال محمد بن الحسن .

## ١٥ باب وقوف الرجل عن وطئ زوجته لموت ولدها من غيره

### قال أبو بكر:

م ٣٣٨٧ - روينا عن علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل يتزوج المرأة لها ولد من غيره فيموت بعضهم ، قال : يعزل امرأته حتى تحيض حيضة في شأن الميراث .

وروينا معنى ذلك عن عمر بن الخطاب ، والمصعب بـــن جثامـــة ، والحسن أو الحسين بن على .

وبه قال النخعي ، وعطاء .

وقال الثوري : إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم تــوفي أبوها (١) ورّثناه ، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لم نورثه .

<sup>(</sup>١) في الأصل " أبيها " .

## ١٦ـ باب فسخ نكاح المرأة إذا سبيت ولها زوج وإباحة وطيها بعد الاستبراء

قسال الله جسل ذكسره: ﴿ حرمت عليك ﴾ إلى قولسسه: ﴿ والحصنات من النساء إلا ما ملك ت أيمانك ﴿ والحصنات من النساء إلا ما ملك تأيمانك ﴿ وَالْحَدِينَ اللَّهِ اللَّهِ قُدْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّه

م ٣٣٨٣ - واختلف أهل العلم في تأويل هذه الآية .

فقالـــت طائفــة: هــن ذوات الأزواج مــن الحرائــر والإماء، [ ١٠٥/٢/ألف ] فكل ذات زوج من حرة أو أمــة فحــرام نكاحها إلا أمة لها زوج، فملكها بــشراء، أو هبــة، أو مــيراث، أو غير ذلك من وجوه الملك، فإذا مكلها بأي وجه من وجوه الملــك ملكها به، فإن ذلك فسخ نكاحها من زوجها، وتحرم عليه، وتبــاح لك بملك اليمين.

كان ابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس بن مالك يقولسون : بيسع الأمة طلاقها .

قال أبو بكر: فممن هذا مذهب يقول: إذا ملك الرجل الأمة، ولها زوج، فقد انفسخ نكاحها، وتعتد عدة الأمة المطلقة، ولا يتلذذ ها وهي في العدة، فإذا انقضت العدة حل لها وطيها.

وقالت طائفة : نزلت الآية في السبايا خاصة ، فإذا سبيت المرأة ولها زوج ، فإن وقوع السبي عليها ، انفساخ لنكاح الزوج مع ثبوت ملك المستحقين لها ، فلمن ملكها ، أن يطأها إذا استبرأها بحيضة .

 <sup>(</sup>۱) سورة النساء : ۲۲ ، ۲۲ .

م ٣٣٨٤ فأما المرأة التي يكون لها الزوج في بلاد الإسلام ، فحرام وطيها على جميع الناس غير زوجها ، هذا قول عوام أهل العلم ، وعلماء الأمصار من أهل المدينة ، وأهل الكوفة ، وأهل الشام ، وأصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي .

وقد روينا روايات توافق هذا القول ، عن أبي ســعيد الخـــدري ، وابن مسعود .

وبه قال الحسن البصري ، والنخعي ، وأبو قلابة ، وسعيد ابن جبير .

وقال الشعبي: نزلت يوم أوطاس.

قال أبو بكر: في تأويل الآية قول ثالث، وهو أله النساء الأربع اللواتي أباح الله عز وجل في قوله: ﴿ فَانْكُحُوا ما طاب للكَمْ مَنْ الله عَلَمْ الآية (١) يقول: أحل الله للك أربع نسوة في أول السورة، وحرم عليك نكاح كل محصنة بعد الأربع، إلا ما ملكت يمينك، روينا هذا القول عن ابن عباس، وبه قال ابن سيرين.

وقال عبيد ، والحسن بن محمد : هن النساء الأربع .

وفي تأويسل قسول رابسع : في قولسه : ﴿ وَالْحُصْنَاتُ مَنْ النَّسَاءُ ﴾ الآية (٢) قال : ذوات الأزواج .

وقال ابن المسيب ، وعكرمة ، وعطاء ، ومجاهد : معناه أن الله حرم الزنا .

السورة النساء : ٣ .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء: ۲٤.

قال أبو بكر : وأصح هذه الأقاويل مذهب من قال : إن الآيــة نزلت في السبايا خاصة ، والدليل على أن بيع الأمة لا يكون طلاقاً ، شراء عائشة بريرة ، وعتقها إياها .

(ح ١١٧٥) وتخير النبي [ ١٠٥/٢/ب ] بريرة بعد العتق (١) .

وفي ذلك بيان على أن النكاح لا يفسخ بالبيع .

وقد روينا عن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ما هذا معناه .

## ١٧ باب مسألـــة

م ٣٣٨٥ أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المسرأة إذا وقعت في ملك رجل ، ولها زوج مقيم في دار الحرب ، أن نكاح زوجها قد النفسخ ، وحل لمالكها وطيها بعد الاستبراء (٢) .

م ٣٣٨٦- واختلفوا فيه إن سبيت هي وزوجها معاً ، فوقعا في سهم رجل فملكهما ، فكان الشافعي يقول : السبي يقطع العصمة بينها (٣) وبين زوجها ، وانفسخ نكاحها ، وحل وطيها بعد الاستبراء .

وقال أصحاب الرأي : إذا وقعا في سهم رجـــل واحـــد ، فهمـــا على النكاح ، وليس لسيدها أن يفرق بينهما .

وقال النعمان : إذا سبيت ، ثم سبي زوجها بعدها بيوم ، يعني وهي في دار الحرب ، ألهما على نكاحهما .

۱۰۸٦ تقدم الحديث راجع رقم ۱۰۸٦.

<sup>(</sup>٢) ذكره المؤلف في كتاب الإجماع /١٢٨ رقم ٢٢٥.

<sup>(</sup>٣) في الأصل "بينهما ".

وقال الأوزاعي: إذا كانا في المقاسم فهما على نكاحهما. فإن اشتراهما رجل ، فشاء أن يفرق بينهما فرق ، وإن شاء ، همع بينهما.

قال أبو بكر: قول الشافعي أصح.

## 18\_ باب شرى الأختين

م ٣٣٨٧ - روينا عن عمر بن الخطاب أنه قال في امرأة وابنتها من ملك اليمين ، هل تطأ إحداهما بعد الأخرى ، وقال : ما أحب أن نحرمهما جميعاً .

وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قـــال في امـــرأة وأختــها مما ملكت اليمين ، فقال : أحلتهما آية ، وحرمتهما آيـــة أخـــرى ، وروينا عن علي مثله .

وقالت عائشة : لا يفعله أحد من أهلي ، ولا أحد أطاعني ، وروينا عن ابن عمر مثل ذلك .

وروينا عن معاوية بن سفيان أنه نهى عن ذلك ، وروي ذلك عــن عمار بن ياسر .

وممن كره الجمع بين الأختين من ملك اليمين في الوطئ ، جابر بن زيد ، وطاووس ، وعطاء ، وابن سيرين .

ولهى عنه الأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق .

وقال إسحاق : هو حرام لقول الله عز وجـــل : ﴿ وَإِنْ تَجْمَعُوا بِينَ

**الأختين ﴾** الآية (¹) .

٣٠٠ سورة النساء: ٣٣.

واختلف فيه عن أهمد : فقال مرة : لا يجمع بينهما .

وقال مرة : ألهى عنه ولا أقول حرام .

وقال أبو ثور : لا يجمع بينهما ، وحكى ذلك عن الكوفي .

وقد روينا عن ابن عباس أنه قال : ﴿ إِلاما ملكت أَمانَكُم ﴾ الآية (١) مرسلة .

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٨٨ وقد أجمع أهل [ ١٠٦/٢/ألف ] العلم على إبطال نكاح الأخستين في عقد واحدة ، فإن نكح الرجل المرأة ، ثم نكح أختها فنكساح الأولى ثابت ، ويبطل نكاح أختها كل هذا مجمع عليه .

فإن أراد الجمع بينهما في الوطئ ، فإن الأخبار جاءت عن أصحاب رسول الله على ما ذكرناه عنهم ، وعامتها تدل على كراهتهم لذلك ، وكره ذلك من بعدهم .

وجاءت الأخبار عن ابن عباس مختلفة وقال الله جل ذكره: ﴿ وَإِنْ جَمَعُوا بِينَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلْفَ ﴾ الآيــة (٢) فاحتمــل أن يكــون أريد بهذه الآية النكاح ، وملك الــيمين ، واحتمــل غــير ذلــك ، واحتمل قوله : ﴿ أوما ملكت أيمانكــم ﴾ الآية (٣) ذلك ، فوفق

<sup>(</sup>١) سورة النساء : ٢٤ .

<sup>(</sup>۲) سورة النساء : ۲۳ .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء: ٣.

أكثر أهل العلم على التقدم على ذلك الاحتمال الاثـــنين التأويـــل، فكرهوه ووقفوا عنه، واتقوه من قبل الشبهات.

(ح 11۷٦) " الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات " <sup>(۱)</sup> .

فاتقوا ذلك لما أشكل ، وأكثر أهل العلم من علماء الأمصار مــن المتأخرين يمنع ، ويحرمه كثير منهم .

واحتج بعض من حرم ذلك بتحسريمهم وطئ الأم ، والأحست من الرضاعة ، إذا ملكتا بالشراء الصحيح ، أو الهبسة ، أو المسيراث قالوا : فدل ذلك من قسولهم على أن قوله : ﴿ أوما ملكت أيمانكم ﴾ ليس على العموم ، وأنه خاص على ما سوى ما حسرم الله في كتابه .

قال أبو بكر: ونحن نكره من ذلك ما كرهوه .

#### قال أبو بكر:

م • ٣٣٩- وإذا اشترى الرجل جارية فوطيها ، ثم ملك اختها فليس له أن يطأها يعني الثانية ما دام يطأ الأولى ، فإذا أراد الآخر أخرج الأولى من ملكه وملكها غيره ، وله أن يطأ التي ملك آخراً بعد أن يستبرئها ، فإن لم يخرجها من ملكه حتى زوجها ، ففي قول مالك ، والشوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والكوفي : له أن يطأها إذا حسرم فرج الأولى عليه بالنكاح .

<sup>(</sup>١) أخرجه "خ" في الأيمان ١٢٦/١ رقم ٥٦ ، و"م" في المساقاة ١٢١٩/٣ رقم ١٠٧ ( ١٥٩٩ ) من حديث النعمان بن بشير .

وفيه قــول ثــان : وهــو أن لا يطــا الأخــرى ، وإن حــرم فرج [ ١٠٦/٢/ب ] الأولى على نفسه ، حتى يخرجها من ملكه ، روينا هذا القول عن على ، وابن عمر .

وبه قال الحسن البصري ، والأوزاعي .

وفيه هذه المسألة قول ثالث: قالمه قتادة ، قال في رجل عنده جاريتان فغشي إحداهما ، ثم أمسك عنها ، ثم أراد أن يغشي أختها قال : يعتزلها ولا يغشي أختها حتى تنقضي عدة هذه التي اعتزل ، ثم إن شاء غشي الأخرى بعد أن يضمر في نفسه أن لا يقرب أختها .

وفيه قول رابع : قاله الحكم ، وحماد قالا : إذا كان عند الرجل أختان فلا يقرب واحدة منهما .

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٩١ فإذا اشترى الرجل جارية فوطيها ، ثم أراد وطئ أختها ، فحرم نكاح التي كان يطأ على نفسه بنكاح ، أو بيع ، أو عتق ، أو غير ذلك ، فوطئ أختها لما حرم فرج التي كان يطأ ، ثم رجعت إليه التي كان حرم فرجها عليه بشراء ، أو طلاق زوج ، فله أن يقيم على وطئ التي كان يطأ ، وليس له وطئ التي رجعت إليه بشراء أو غيره .

فإذا أراد وطئ التي رجعت إليه ، حرم فرج التي كان يطأها ، فإذا حرم فرجها ، وطئ التي رجعت إليه على سبيل ما ذكرناه ، هذا على مذهب مالك ، والشافعي .

وقال أصحاب الرأي إذا عادت إلى ملكه بأي وجه كان ، لم يكن له أن يطأ واحدة منهما ، حتى يخرج إحداهما عن ملكه ، وهذا قسول أحمد ، وإسحاق .

#### قال أبو بكر:

م ٣٣٩٢ وإذا أخرج التي كان يطأ من ملكه ، فحرم فرجها عليه ، كان لله أن يطأ التي عنده ، إذا كانت مستبرأة ، وليس عليه أن ينتظر أن تستبرأ فرج التي حرم فرجها على نفسه ، وهذا أحسبه (١) مذهب مالك .

وبه قال الشافعي ، وأبو ثور .

وقال أصحاب الرأي لا يطا الأحرى حتى تسسرا الأولى بحيضة .

تم كتاب الاستبراء ، والحمد لله رب العالمين [ ١٠٧/٢ /ألف ] .



<sup>(</sup>١) في الأصل " يحسبه " .





## فهرس الموضوعات

الموظ وقل وقل وقل المعقدة	
---------------------------	--

## ٥٣ كتاب النكام

			- باب التحذير من فتنة النساء والحث على النكاح
٥		1	والترغيب فيه لمن قدر عليه
٥		*	– باب مناكحة الأكفاء وما عليه أمر الناس
٦	Y00Y		- الكفاءة في الدين والنسب
			- باب إباحة النظــر إلى المــرأة قبـــل الخطبـــة إذا
٧	4001	٣	أراد خطبتها
٨		٤	– باب إباحة التعريض بالخطبة للمرأة في العدة
			- معنى قوله : { ولا جناح عليكم فيما عرضتم بـــه
٨	7009		من خطبة النساء} الآية
			– الرجل يخطب المرأة في العدة جاهل بذلك ويسمي
٩	Y07.		الصداق ويواعدها
٩		٥	- باب اختطاب النساء وعقد نكاحهن
			- معنى قولسه ﷺ : " لا يخطسب أحسدكم علسي
4	1071		خطبة أخيه "
١.	7077		– الرجل يخطب على خطبة أخيه ويعقد النكاح
11		٦	- باب الخطب عند النكاح
17	7077		– الوجل يترك الخطبة عند النكاح
14		٧	– باب النشر و النهاب في النكاح وغيره

			ت الموضّ وع
			– الناس ينــشرون الــسكر واللــوز ومـــا أشـــبه
14	4075		ذلك وقت النكاح
14			– جماع أبواب نكاح الأولياء
14		٨	– باب إبطال النكاح بغير ولي
1 £	4070		– اختلاف أهل العلم في النكاح بغير ولي
10	4077		– من هم الأولياء ؟
			- باب استئمار الأولياء النساء الثيبات ، واستئذان
17		٩	الأبكار عند النكاح
17	7077		– البكر البالغ يعقد عليها أبوها النكاح بغير إذلها
14	4071		– الولي غير الأب يزوج البكر البالغ
14	7079		– حلف الولي غير الأب في الأذن
14	Y 0 V .	١.	– باب صفة أذن الثيب والبكر
١٨	7041	11	– باب إبطال نكاح الثيب تزوج بغير رضاها
١٨	7077		– اختلاف الحسن والتخفي في ذلك
19	707	17	– باب نكاح الأب بنته الصغيرة البكر
19	YOVE		– غير الأب يزوج اليتيمة الصغيرة
			– الرجل يزوج ابنة أخيه بابن أخيه وهما صــغيران
٧.	7040		فمات أحد هما قبل أن يبلغ
* 1	7077	14	– باب نكاح الأب ابنته الطفل
*1	Y 0 V V	1 £	– باب أنكاح الأوصياء
			– أجمع أهل العلم على أن اليتيمين الصغيرتين فرجاهما
**	40VA		محظوراً محرم
			- وأجمعوا على أن عقد الأب عليهما يسيح
**	PVOY		الفرج المحظور

رقم: الحقدة	e <sup>2</sup> 4 4(,1)	ei. Juli	الموطنوي
77		10	– باب ولاية المرأة
* *	401.		– اختلافهم في المرأة تزوج نفسها
74		17	– باب ولاية الكفار
			- أجمع أهل العلم على أن الكافر لا يكون ولياً على
74	1011		ابنته المسلمة
7 £	7017	1 V	– باب ولاية العبد
7 £	4014	1 /	– باب ولاية السفيه
70	4015	19	– باب المرأة تزوج بغير إذنما فتجيز النكاح
40		۲.	– باب الوليين يزوجان المرأة بأمرها
40	4010		– إذا زوج المرأة وليان بأمرها فالنكاح للأول
40	7017		<ul> <li>فإن دخل به أحدهما</li> </ul>
**	Y01V		– الوليان يزوجان ولا يعلم أيهما زوج أولاً
			- باب عقد الرجل نكاح المرأة على نفــسه يكــون
47	4011	* 1	هو وليها وخاطبها
**	7019	* *	– باب اجتماع الولاة وافتراقهم
47		22	– باب الجد والابن ، والجد والأخ ، والأب والأخ
44	709.		– الجد والابن أيهما أولى ؟
47	1091		– الجد والأخ أيهما أولى ؟
41	7097		– الأب والأخ أيهما أولى ؟
44		7 £	- باب يغيب بعض الولاة
			– الرجل يزوج المرأة ولها من هـــو أقـــرب إليهـــا
**	4094		منه من العصبة
44	4098	40	– باب منازل الأولياء
٣.	4090		– إذا كانت أمة بين جماعة فكوتبت

e pā ; isāsa	alu S(baz)		الموطوع
۳.	7097	77	<ul> <li>باب منع الأولياء المرأة النكاح</li> </ul>
٣.		**	<ul> <li>باب الشهود في النكاح</li> </ul>
**	4094		– اختلاف أهل العلم في عقد النكاح بغير شهود
44	APOY		– عقد النكاح بشهادة رجل واحد وامرأتين
44	4099	47	- باب نكاح السر
44	***		– الرجل يعقد النكاح ببينة عادلة سراً
44			– جماع أبواب المهور وسننها
44	•	44	– باب وجوب المهور وما فيها من التغليظ
4 5	77.1	۳.	– باب المغالاة في المهر والتوسع في ذلك
			– باب التوقيت في المهور واخـــتلاف أهـــل العلـــم
4 5	****	41	في ذلك
47	77.7	44	– باب النكاح بالحكم والتفويض
٣٨	47.5	44	– باب قولهم : مهر مثلنا
**	77.0	4 5	– باب عقد النكاح على المهر المجهول
49	77.7	40	– باب النكاح على الخمر والخنازير وما أشبهه
			– المسلم يتزوج المرأة المسلمة على الخمر والختريـــر
٤.	Y7.V		فمات أحدهما قبل الدخول
٤٠			– مسائل
٤.	44.4		– الرجل يتزوج المرأة على عبد فيستحق
٤.	77.9		– تزوجها على عبد فإذا هو حر
٤٠	Y71.		– تزوجها على دن من خل فإذا هو خمر
٤١	7711		– إن علما أنه حر فالنكاح غير ثابت
٤١	7717		– نكحها على عبدين فخرج أحدهما حراً

es Astrol	jal) Albaşıl		الموظوع
٤١	7714	٣٦	– باب المرأة تنكح على أن يحجها الزوج
			- فإن طلقها قبسل الدخول ، عليه نصف
٤١	7715		قيمة الحملان
£ 4	7710	2	<ul> <li>باب الصداق يكون عتقاً</li> </ul>
£ Y	7717	٣٨	– باب النكاح يعقد على بيت وخادم
٤٣	7717	44	– باب المهور تكون منها عاجلة وآجلة
			- باب المهور يشترط الأولياء لأنفــسهم معهـــا
££	7711	٤.	شيئاً معلوماً
££		٤١	– باب المهر والبيع
			– الرجل ينكح المرأة على ألف درهم على أن ردت
٤٤	7719		عليه عبداً
			- نكحها على ألف درهم على أن ترد
٤٥	***		عليه ألف درهم
٤٥	***		– نكحها على ألف درهم إن لم يكن له زوجة
٤٦	7777	£ Y	<ul> <li>باب النكاح على تعليم القرآن</li> </ul>
٤٧	***	٤٣	– باب النكاح على العروض
٤٨		٤٤	– باب الشغار
٤٨	7778		<ul> <li>الصداق يكون غير محدد في الشغار</li> </ul>
٤٩	4770		– الصداق يكون محدداً في الشغار
٤٩	****	\$0	– باب المهر يختلف في السر والعلانية
٥.	7777	٤٦	– باب المهر يختلف الزوجان في مبلغه
01	***	٤٧	– باب اتفاقهما في المهر واختلافهما في القبض

رقع الطفحة	arı Hereji	jiši Lili	الموظ وع
٥٢	7779		– مات الزوجان واختلف ورثتهما في القبض
			– باب التعويض في المهر مــن غــير أن يفــرض ثم
٥٣	777.	٤٨	يحدث الموت بالزوج
			- باب اباحــة دخــول الرجــل بــالمرأة قبــل أن
٥٣	7771	٤٩	يعطيها شيئاً
			– المرأة تمنع مــن دخــول الــزوج عليهـــا حـــتى
٥٤	7777		يعطيها مهرها
٥٤	7777	٥٠	– باب الزوج يعسر بالصداق
			- باب اختلاف أهل العلم في معنى قوله : { إلا أن
00	7745	01	يعفون }
			- باب اختلاف أهل العلم في وجــوب الــصداق
٥٦	7740	04	بالخلوة وارخاء الستر
٥٧	***		– الصائم أو المحرم يخلو بامرأته ثم يطلقها
٥٨	7747		– المجبوب يخلو بامرأته
٥٨	****	٥٣	– باب الواهبة نفسها بلا مهر ولا تسمية شيء
٥٩	4749	٤٥	– باب المهر يزيد وينقص عند الزوج أو عند المرأة
			– الرجل يتزوج المرأة على دار فتهدم على يد الزوج
٦.	775.		وطلقها قبل الدخول بما
			– الرجل يصدق المرأة دراهم وهي تتــصرف فيهـــا
٦.	7751		وتطلق قبل الدخول
			– الرجل يتزوج المرأة ويمنــع أن تــشتري شــيئاً
71	7757		من المتاع
			- باب المرأة تنكح بغيير صداق فتطالب بأن
41	7757	٥٥	يفرض لها صداق

joën. Ziësj		e, Lili	الموظ يوعي ا
7.7	7788		– فإن طلقها وقد فرض لها مهراً
			- باب الأب يعقد على ابنــه الــصغير نكاحــاً
77	4750	70	ويطالب بالصداق
			- باب المرأة تحسب السصداق لزوجهما ويطلقهما
٦٣	Y7 £7	٥٧	قبل الدخول
٦٣	Y7 £ V	٥٨	– باب دخول الرجل بغير امرأته
			- الرجل ينكح ذات محسرم منه وهسو لا يعلسم
٦ ٤	4157		ويدخل بها
7 £		٥٩	– باب تحريم فرج الأمة إلا ببيع أو هبة
			- لا يحل نكاح جاريــة إلا جاريــة يملــك بيعهــا
٦٥	7759		ونكاحها وعتقها
٦٥	770.	٦٠.	– باب المرأتين تنكحان على ألف درهم صداق
77	1901	71	- باب صداق أهل الشرك إذا أسلموا
77	7707		– الرجل يتزوج المرأة على طلاق امرأة أخرى
77		77	- مسائل من باب الصداق
77	7704		– إذا زوج الرجل أمته فالصداق للأمة
			– ليس للرجل أن يقبض صداق ابنته البـــالغ الـــــي
77	4708		تلي مال نفسها
77	7700		– أهدى لها وأكرمها ثم طلقها قبل أن يدخل بما
77	7707	,	– اختلفا فقالت : هو كرامة وقال : هو من المهر
77	Y70Y	74	– باب الشروط في النكاح
			- باب اشتراط الولي في النكاح أن جئست بـــالمهر
79	120X	7 £	إلى كذا ، إلا فليس لك زوجة
٧.	7709	70	– باب الخيار في النكاح

<u>4</u> 1	el (urbel)	_ <u>p</u> 4 ;	المواسية المواسية
٧.	777.	77	– باب التقصير عن أداء بعض حقوق المرأة
٧١		17	– باب نكاح المتعة
٧١	***		– لا يجوز أن يقع الفسخ على المتعة
٧١	***		– أقوال الفقهاء في تحريم المتعة
<b>Y Y</b>	***		– فيمن نكح نكاح متعة
**	<b>777</b> £	٦٨	– باب الرجل يغر بالعيب يكون بالمرأة
٧٣	1770	,	– العيب يكون بالزوج
٧٣	****	79	- باب رجوع الزوج بالصداق على من غرّه
V £	***		– العيب غير الجنون أو الجذام أو البرص يكون بالمرأة
٧٤	****		– تزوجت المرأة بشرط أنها جميلة
٧٥	***	٧.	– باب العقيم من الرجال
٧٥	***	<b>V1</b>	– باب الغرور بالنسب
٧٥	1771		- غرته بنسب ف <i>وجدت</i> دونه
٧٦	***	<b>Y Y</b>	– باب الأمة تغر الحر بنفسها
٧٦	777		<ul> <li>القيمة يوم يحكم عليه أو يوم يسقطون ؟</li> </ul>
<b>YY</b>	,	٧٣	- باب حكم ولد الأمة
			– أجمعوا على أن العجمي والمولى إذا تزوج أمة قوم
<b>YY</b>	7775		فأولدها ، أن الأولاد رقيق
<b>YY</b>	4440		– واختلفوا إذا تزوج العربي أمة قوم فأولدها
٧٨		٧٤	– باب الحيار للأمة إذا أعتقت وهي تحت زوج عبد
			- أجمع أهل العلم على أن الأمة إذا أعتقت وهـــي
٧٨	***		تحت عبد لها الخيار
٧٨	***	-,	– واختلفوا إذا كانت هي تحت حر

raj Adrij	رقم آرسی	2.95	المواجعة المواجعة
			– باب الوقت الذي يكــون إليــه الخيــار للأمـــة
٧٩	***	<b>V</b> 0	إذا أعتقت
			– اختيار الأمة نفسها هـــل يكـــون ذلـــك طلاقـــاً
<b>٧9</b>	7779		أو فسخاً ؟
<b>٧9</b>	*17.		– الأمة تخير قبل أن يدخل بما فتختار فراقه
۸۰		77	<ul> <li>باب أحكام العنين</li> </ul>
۸٠	1111		– اختلفوا فيما يضرب للعنين من الأجل
۸۱	77.77		<ul> <li>يؤجل سنة من يوم تخاصمه</li> </ul>
۸١	*714	<b>VV</b>	– باب الرجل ينكح المرأة على أنه عنين
			– باب اختلاف الرجل وزوجته في وصــوله إليهـــا
<b>A1</b>	7712	٧٨	بعد النكاح
٨٢	4170	<b>٧</b> 9	باب مطالبة من وطئ مرة
۸۳	7787	۸٠	– باب ما يجب لإمرأة العنين إذا اختارت فراقه
۸۳	7787		– واختلفوا في زوجة العنين إذا اختارت فراقه
۸۳	***		– عدة زوج العنين
٨٤		۸١	– باب نكاح الخصي
			– أجمع أهل العلم على أن أحكام الخصي المجبــوب
٨٤	7789		وغير المجبوب في ستر العورة ، أحكام الرجال
٨٤	119.		– واختلفوا في نكاحه
٨٤	7791		– واجمعوا على أن الذي يجب له ميراث رجل
			<ul> <li>وأجمعوا على أن المجبوب إذا نكح امرأة ولم تعلم ،</li> </ul>
٨٤	7797		لها الخيار وإذا علمت
٨٥	7798		– ماذا يجب لها من الصداق إذا اختارت الفراق
۸٥	4798	٨٢	– باب الخنثى

	dia.		الموظ وخ
٨٥		۸۳	- باب الإحصان
٨٥	4790		– الزوجة الذمية هل تحصن المسلم أم لا ؟
٨٦	7797	٨٤	<ul> <li>باب الأمة تحصن الحر أم لا ؟</li> </ul>
۲۸	7797	٨٥	– باب الحرة تكون تحت العبد
۸٧	1791	۲۸	<ul> <li>باب النكاح الفاسد هل يكون به المرء محصناً ؟</li> </ul>
			<ul> <li>أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يكون محصماً</li> </ul>
۸٧	4199		حتى يدخل بالمرأة
۸٧		۸٧	– باب الصبية التي لم تبلغ والمعتوهة
۸٧	***		- الصبية التي لم تبلغ لا يحصنها وتحصنه
۸٧	***		– الصبي إذا جامع امرأة لا يحصنها
۸۸	***		– الزوج العبد لا يحصن المرأة المسلمة
۸۸	***	٨٨	– باب إحصان العبيد والإماء
٨٩	Y V • £	4	– باب إحصان أهل الكتاب
٨٩		۹.	- مسائل من هذا الباب
			<ul> <li>دخل الرجل بالمرأة فأولـــدها أولاداً ثم أنكـــر أن</li> </ul>
٨٩	44.0		یکون دخل بھا
٨٩	7447		- شهد عليهما شهود بإقرارهما بالوطئ
			– يرتد الزوجان المسلمان ثم يرجعان إلى الإســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٩.	***		ثم يزنيان
			<ul> <li>باب اختلاف أهل العلم في الــزوجين يختلفــان</li> </ul>
٩.	***	91	في متاع البيت
94	74.4		– الحر والمملوك يختلفان في متاع البيت
9.4		97	- باب نكاح نساء أهل الكتاب

رَقُم الحقط	e\$) alleçi	ijoš,	الموظ وي
			<ul> <li>معنى قوله تعـالى : { ولا تنكحـوا المـشركات</li> </ul>
9 7	***		حتى يؤمن }
9 4	**11		– نكاح أهل الكتاب
94	**		- نكاح نساء أهل الكتاب من أهل دار الحرب
9 £	7717	94	– باب نكاح الذمية على المسلمة
9 £	7715	9 £	– باب نكاح نساء أهل المجوس
			- المسلم يجبر زوجتــه الذميــة علـــى الإغتـــسال
9 £	7710		من الجنابة
90		90	– جماع أبواب النكاح المنهي عنه
90	7717		– أجمعت الأمة على تحريم أن ينكح الرجل أمه
90	**		- معنى قوله تعالى : { وأمهات نساءكم }
97		97	– باب نكاح الربائب اللواتي في الحجور
			<ul> <li>ماتت المرأة أو طلقها قبل أن يدخل بحـــا ، حـــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
97	**11		له تزویج ابنتها
9 ٧	4419		– معنى الدخول الذي به يقع تحريم نكاح الربائب
9.4	***	9 V	– باب نكاح نساء الآباء وحلائل الأبناء
			- الرجل يشتري الجارية ثم يقبلــها أتحـــل لابنـــه
9.8	***		إن ملكها
			- أجمع أهل العلم على أن عقد النكاح على المسرأة
99	***		يحرمها على ابنه وأبيه
			– وأجمعوا على أن عقد الشواء على الجارية لا يحرمها
99	***		على أبيه ولا ابنه
			– وأجمع علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطــئ
4 9	<b>TVT£</b>		امرأة بنكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وابنه

rij Ari-II			الموت في الموا
99		9.	– باب الجمع بين الأختين
			– أجمع أهل العلم على أن عقد نكاح الأخــــتين في
99	7.7.40		عقد واحد لا يجوز
١	7777		– وأجمعوا على أن شواء الأختين الأمتين جائز
١	***		– الجمع بين الأختين الأمتين بالوطئ
			– الرجل يملك أختين مملوكتين فوطئ أحداهما ثم أراد
١	<b>TYT</b> A		وطئ الأخرى
1.1	7779	99	– باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها
			– باب الجمع بــين امـــرأة الرجـــل وابنتـــه مـــن
1 . 4	***	1	غيرها بالنكاح
1 • 4	***	1.1	– باب الرجل ينكح المرأة وينكح ابنه ابنتها من غيره
1.4	7777	1.4	– باب الجمع بين بنات العم
1 . £		1.5	– باب نكاح المرأة بعد أختها والخامسة بعد الرابعة
			– أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا طلق زوجتـــه
1 . £	7777		رجعياً ، ليس له أن ينكحها
1 . £	4745		– واختلفوا إذا طلقها ولا يملك رجعتها
1 • £	4740	1 . 5	– باب تحريم زوجة المرء إذا فجر بأمها
1.0	***	1.0	– باب نكاح الرجل المرأة وقد زبى بما
1.7	***	1.7	– باب الرجل يكون له الزوجة يراها تزيي
1.7	* * * * *	1.4	– باب نكاح المريض
1.4	7749	١٠٨	- باب أحكام المفقود
۱۰۸	<b>***</b>	1 • 9	– باب نكاح امرأة المفقود عند لقاء الحرب
			<ul> <li>باب تخیر المفقود عند قدومه بسین امرأته</li> </ul>
1 • 9	7751	. 11•	وبين صداقها

رقم الصفحة	i ei ilu, i		الموظ وع
11.	7757	111	– باب النفقة على زوجة المفقود
11.	275	117	– باب ميراث المفقود
111			– مسائل
111	<b>***</b>		<ul> <li>العبد يغيب عن امرأته فلا يدري أين هو ؟</li> </ul>
			- أجمع أهل العلم على أن زوجة الأسير لا تــنكح
111	7750		حتى يعلم يقين وفاته ما دام على الإسلام
117	7757	114	– باب العبد يأبق وله زوجة
			– باب المــرأة يبلغهــا وفــاة زوجهــا فتــنكح ثم
117	7 V £ V	115	يأتيها الزوج
			- باب المرأة يطلقها الــزوج فيراجعهـــا ولا تعلـــم
114	7 V £ A	110	به فتتزوج
111	7759		– وإن لم تنكح وادعى الزوج أنه راجعها
			٥٣– كتاب الرضاع
110	Y V D .		- الرضاع يحرم منه ما يحرم من الولادة
			- إذا أرضعت امرأة الرجل جارية ، حرمت على أبيه
117	7401		وعلى إبنه ، وعلى جده
			– وإذا كان المرضع غلاماً ، حرم عليه ولد المرأة التي
117	7407		أرضعت ، وأولاد الرجل
117	7404		– ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة التي أرضعت ابنه
			– وللرجل أن يتزوج ابنــة عمــه وابنــة عمتــه
117	<b>TV0£</b>		من الرضاعة
117	4400		– ولا يجمع الرجل بين أختين من الرضاعة
117	7077		– ولا يتزوج الرجل ابنته من الرضاعة

'id) Rich		. j. 2, j. 111	الموظ وع
			– والعبـــد ، والمكاتـــب ، والحـــر والحـــرة في
117	***		الرضاعة سواء
114	7 V D A	1	- باب توقيت الرضاعة المحرمة ومبلغها من عدد المص
111	7409	*	- باب الرضاعة التي يقع بما التحريم
119	***	*	– باب توقيت الحولين في الرضاعة
17.	***	٤	- باب الرضاع بلبن الفحل
171	***	٥	– باب الرضاعة بالوجور ، والسقوط والحقنة
177	***	٦	<ul> <li>باب الإسترضاع بلبن الفجور وألبان أهل الذمة</li> </ul>
177	<b>TV7</b> £		– اختلافهم في لبن ولد الزنا أن يرضع به
177	4770	٧	– باب رضاع الضرار وما يفسد منه وما لا يفسد
174		٨	– باب رضاع البكر التي لم تنكح
			- أجمع أهل العلم على أن البكر الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
174	****		تصح رضاعتها
174	***		– والمرأة التي كبرت وأئست تصح رضاعتها
174	<b>YY</b> 7A		– رضاع الرجل هل يثبت ؟
175	4779	٩	- باب اللبن يخلط به الطعام
175	***		– الرضاع يحرم في دار الحرب والشرك
171		١.	– مسائل من كتاب الرضاع
171	***		– صبيان شربا لبن بميمة
170	***		<ul> <li>امرأة حلبت في إناء ثم ماتت فأسقيه صبيا</li> </ul>
170	***		– حلبت المرأة بعد الموت فأسقيه صبيا
		•	<ul> <li>الرجل يقول الإمرأته : هي أمـــه مـــن الرضـــاعة</li> </ul>
170	<b>***</b>		ثم يقول غلطت

المقتف	ilizi, ilməll	pici. Pial	الهوك وع ا
177	7770		– المرأة تطلق ولها لبن وتنكح آخر فتحمل منه
			- أجمع أهل العلم على أن حكم لبن الأول ينقطــع
177	1777		بالولادة من الزوج الثاني
144	***	11	- باب الشهادة على الرضاع
144		17	– باب جماع أبواب نكاح الإماء
177	***		– الرجل ينكح الأمة وهو يجد طولا لنكاح حرة
1 7 9	7779	14	– باب نكاح الأمة على الحرة
179	***		– نكاح الحرة على الأمة
14.	***	1 £	– باب عدد ما ينكح الحر من الإماء
121	***	10	– باب نكاح حرة وأمة في عقدة
121	2442	17	- باب نكاح الأمة اليهودية والنصرانية
188	4474	14	– باب وطئ الأمة المجوسية بملك اليمن
144	4470	١٨	<ul> <li>باب الأمة الكتابية يطأها المسلم بملك اليمن</li> </ul>
1 44	7447	19	– باب انكاح الرجل أمته من عبده بغير مهر
1 44	***	۲.	– باب اكراه الرجل عبده وأمته على النكاح
185	***	* 1	– باب اكراه الرجل أم ولده على النكاح
188	2444	**	– باب بيع الأمة ولها زوج
			- الأمة تنكح بغير إذن السيد فبلغ السيد
140	<b>TV9.</b>		فيجيز النكاح
			- باب عقد السيد نكاح أمته على نفسه
140	1881	77	بإيجاب العتق لها
1 77	7897		– قال الرجل : أعتقتك وجعلت صداقك عتقك
			– السيد يتزوج أمته ويجعـــل صــــداقها عتقهــــا إن
144	7797		طلقها قبل الدخول

i signi			ر الموات وعي
144	4795		– السيد يزوج أمته فيتلفها السيد بقتل
144	CPVY		– السيد يزوج أمته فيتلفها السيد بالبيع
144	7797		– الرجل يزوج أمته ويمتنع أن يبوء لها معه بيتاً
144	YPYY	7 £	– باب أم ولد النصرابي تسلم
144		40	<ul> <li>باب أمة بين رجلين زوجها أحدهما</li> </ul>
			<ul> <li>أجمع أهل العلم على أن الأمة إذا كانــت بــين</li> </ul>
144	1881		رجلين فزوجها أحدهما ، أن النكاح جائز
149	4444		– واختلفوا إذا زوج أحدهما بغير إذن الآخر
149		**	<ul> <li>مسائل من هذا الباب</li> </ul>
			– وصي اليتيم يزوج أمة لليتـــيم ، والأب يـــزوج
149	<b>YA</b>		أمة ابنه الطفل
149	44.1		– العبد المأذون له في التجارة يزوج أمته
			– الرجل يزوج أمة ابنه وهو حر أو عبــــد بعـــد أن
16.	71.7		يأذن للعبد مولاه
1 : •	44.4		– الرجل يطأ جارية ابنه بغير نكاح فتحمل منه
1 2 .		**	– جماع نكاح أبواب العبيد
1 2 .	41.5		<ul> <li>أجمع أهل العلم على أن للعبد أن ينكح امرأتين</li> </ul>
1 : •	44.0		- العبد ينكح أربع نسوة
1 £ 1		41	باب نكاح العبيد والإماء بغير إذن ساداتهم
			- أجمع أهل العلم على أن نكـــاح العبــــد جـــائز
1 £ 1	7.47		يإذن مولاه
1 £ 1	<b>Y</b>		– وأجمعوا على أن نكاحه بغير إذن مولاه لا يجوز
1 £ Y	۲۸•۸		<ul> <li>العبد ينكح بغير إذن سيده هل يحد ؟</li> </ul>
1 £ Y	44.4		- العبد ينكح بغير إذن سيده هل يفرق بينهما ؟

i p <b>š</b> j Asėmij	esi; Historia		الموظ وغ
1 £ 7	141.		– العبد يتزوج باثنتين في عقدة بعد إذن السيد
			<ul> <li>باب العبد يأذن له الــسيد في النكــاح فيــنكح</li> </ul>
1 £ 7	4411	44	نكاحاً فاسداً
1 2 4	**	۳.	– باب تسري العبيد
1 5 4	2412		<ul> <li>الجارية التي لم تستحق أن يقال لها : سرية</li> </ul>
1 £ £		41	– باب العبد يغر الحرة ويخبر أنه حر وينكحها
			– أجمع أهل العلم أن للحرة الستي غرهسا العبـــد ،
1 £ £	4415		الخيار إذا علمت
166	4410		– وإن فارقته قبل الدخل فلا مهر لها
1 £ £	7117		– تزوج العبد الحرة ولم يقل أنه حر أو عبد
1 60		**	– باب المرأة تنكح عبدها
1 60	4414		- أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل
1 60	4414		– نكاح المرأة عبد ابنها
1 60	7119		<ul> <li>تزوج مكاتب بنت مولاه بإذن مولاه</li> </ul>
1 60	<b>TAT</b> •		- نكحت المرأة عبد أبيها فمات الأب
1 2 7	***	**	– باب الرجل يملك زوجته الأمة أو بعضها
			– المرأة تملــك مــن زوجهــا شــقها فاعتقتـــه ثم
1 27	***		أراد نكاحها
			– باب الأمة تكون تحت الزوج فيبين طلاقها ثم يطأها
1 2 7	777	45	السيد
1 2 7		40	– جماع أبواب الضرائر والسنن فيهن
			<ul> <li>معنى قولــه : { ولــن تــستطيعوا أن تعــدلوا</li> </ul>
1 £ V	7176		بين النساء }

- p3; ** 2-8-11			
١٤٨	7.70	٣٦	– باب الإقراع بين الضرائر عند الخروج إلى الأسفار
1 £ 9	7777	**	– باب إتيان الزوجة على الضرائر بمقام أيام تختص بما
10.	***	47	- باب القسم بين الذمية والمسلمة
10.	***	49	- باب القسم بين الحرة والأمة
10.	PYAY		– العبد عنده الزوجة الحرة والأمة
10.		٤.	<ul> <li>مسائل من باب القسم بين الضرائر</li> </ul>
			– المريض والصحيح والخصي والعنين والمجبــوب في
10.	114.		القسم سواء
101	1741		– المرأة تثقل
101	7 1 7 7		– الصغيرة التي قد جومعت والكبيرة البالغة سواء
101	***		- أعطاها مالاً على أن تحلله من يومها وليلها
			- الحسائض والنفسساء والمريسضة والخرسساء
101	474		والصحيحة سواء
101	4140		- تقسيم ليلتين ليلتين أو ثلاثاً ثلاثاً
101	* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	•	- القسمة بين أم ولده والزوجة
101	***		- في الإماء يأتيهن كيف يشاء
107	<b>7                                    </b>	٤١	– باب المرء يشتغل بالعبادة عن حقوق الأهل
101	7 1 7 7	£ Y	<ul> <li>اب قوله: { وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً }</li> </ul>
104	<b>TAE</b> .		– المرأة تصالح زوجها على صلح
104	1111		– إذا اشترط أن لها يوماً ولفلانة يومان
108		٤٣	– جماع أبواب وجوب النفقات
101	7127		– حقها عليه الصحبة الحسنة ، والكسوة
			– اتفق أهل العلم على وجوب نفقـــات الزوجـــات
108	712		إلا الناشز

iid)	i pil) XII keşi (		
101	Y A £ £	££	– باب نفقة الموسع عليه ونفقة المقتر
107		20	<ul><li>باب الكسوة</li></ul>
			- أجمع أهـــل العلـــم علـــى أن للزوجـــة نفقتـــها
104	4150		وكسوتها بالمعروف
104	4757		– واختلفوا فيما يجب أن يكسوها
			- باب عدد من يجب على الــزوج نفقتــهم مــن
104	41£4	٤٦	خدم الزوجة
101	4757	٤٧	باب الرجل يطالب بنفقة زوجته ولما يدخل عليها
109	7129	٤٨	– باب نفقة الصغيرة التي لا توطأ مثلها
109	440.	٤٩	<ul> <li>باب الصغير يعقد عليه نكاح امرأة كبيرة</li> </ul>
			- أجمع أهل العلم على إسقاط نفقة الناشــز المانعــة
109	1401		نفسها من الزوج
17.	4404	٥,	– باب وجوب نفقة زوجة الغائب وما يؤخذ به منه
17.	4404	01	– باب الرجل يعجز عن نفقة زوجته
			– السائل يتـــزوج المـــرأة وهـــي تعلـــم أن مثلـــه
171	4405		لا يجزي النفقة
171	4000		<ul> <li>القدر الذي ينظر من لا يجد ما ينفق على أهله</li> </ul>
177	7007		– يفرق الإمام بين الزوج المعسر وزوجته
177		04	– مسائل من أبواب النفقات
177	4404		– العروض تباع في نفقة الزوجة
177	4404		– النفقة من مال الزوج يوماً بيوم
174	7007		– نفقة المريضة التي لا تقدر على اتيانما للرجل
174	<b>* * * *</b>		– اختلاف الزوجين على أنه معسر أو موسر
174	1771		– للرجل على المرأة ديناً فيحبس نفقتها

			The Epolica
175	7777		– اختلفا فيما دفع الزوج أهو صداق أم نفقة ؟
171	4774	04	– باب اختلاف الزوجين في النفقة
178	3777		<ul> <li>بعث الرجل إليها بثوب فقال : هو من الكسوة</li> </ul>
175	9779		<ul> <li>تنفق على المرأة ثم يعلم أنه قد مات قبل ذلك</li> </ul>
170	7777		– النفقة على العبد لإمرأته المطلقة الحامل
170		0 £	- باب نفقة العبيد
170	4717		– أجمع أهل العلم على أن على العبد نفقة زوجته
177	<b>1777</b>		– هل يباع العبد لنفقة زوجه ؟
177	PFAY	٥٥	– باب الذمية تكون تحت المسلم
177	444.		– تحاكم أهل الذمة إلى المسلمين
177		70	– باب نفقة الوالدين
			– أجمع أهل العلم على أن الوالدين الفقيرين واجبـــة
177	1441		في مال الوالد
177	**		– نفقة الجد في مال ولد الولد
177		٥٧	– باب وجوب نفقة الولد
			- أجمع أهل العلم على أن على المرء نفقــة أولاده
177	2442		الأطفال الذين لا مال لهم
177	4445		– واختلفوا في وجوب نفقة البالغ الذي لا مال له
			<ul> <li>باب وجوب النفقات على ذوي الأرحام لليتـــيم</li> </ul>
179	4440	٥٨	الذي لا مال له
179	7447		– نفقة الصبي المرضع الذي لا أب ولا جد له
14.	**		– نفقة الزوجة الذمية إذا أسلمت
			– باب وجوب الرضاع على المـــرأة ذات الـــزوج
14.	* ^ \	09	لولدها منه

يرفم رقع رفعة البياب المشالة الطفحة	الجوء عي
	- باب جماع أبواب حقــوق الــزوجين إذا افترقـــا
171	وتنازعا الولد
	– أجمع أهل العلم على أن الزوجين إذا افترقا أن الأم
171 777	أحق بالولد
	<ul> <li>وأجمعوا علــــى أن الأم لا حـــق لهـــا في الولــــد</li> </ul>
141 444.	إذا تزوجت
177 7771 77	– باب يخير الغلام بين الأبوين
177 7887 77	– باب الأبوين تختلف داراهما
	- خرجت الأم من البلــد الــذي فيـــه ولــدها ثم
174 1774	رجعت إليهم
177 77	– باب تنازع القرابات في الولد
174 4775	– الأم أحق بولدها ما داموا صغاراً
174 1740	– أم الأب والخالة أيهما أولى للصبي ؟
174	- اجتمعت القرابة من النساء وتنازعن في الولد
174 711	- الحد يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب
140	– مسائل
140 4444	– افتراق الزوجين والزوجة ذمية
PAAY GVI	– متى ينقطع حق المرأة من الولد
140 444.	– افتراق الزوجين أحدهما حر والآخر مملوك
177 7791	– الوالد يريد الولد ويأبى الولد
177 70	- مسائل
1987 571	– يخطب الرجل لرجل فأنكر المخطوب له
177	– خطب الرجل على رجل غائب لم يأمره
177 774	– وكل رجل رجلاً أن يزوجه بإمرأة

			المواحد وع
144	CPAY	77	- باب وقت الدخول على النساء
144	FPAT	77	<ul><li>باب العزل</li></ul>
144	<b>7 1 9 1 1 1</b>		– العزل عن الحرة والأمة بإذلهما وغير إذلهما
1 7 9	4884	٦٨	- باب إتيان النساء في أدبارهن
14.	274	79	- باب الإستمناء
			٥٤ – كتاب الطلاق
1 / 4		1	- باب مبلغ الطلاق
144	44	۲.	– باب إباحة الطلاق
١٨٣	44.1	*	– باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل به
114		٤	<ul> <li>باب الطلاق الذي يكون مطلقه مصيباً للسنة</li> </ul>
			– أجمع أهل العلم على من أطلق زوجته طلقة واحدة
1 1 2	79.7		وهي طاهر
115	79.4		– واختلفوا فيمن طلق في هذه الحالة ثلاثاً
100	49.5	٥	- باب طلاق الحامل للعدة والوقت فيه
			- بـــاب طــــلاق اللـــواتي يئـــسن مـــن المحــيض
١٨٦	44.0	٦	واللواتي لم يحضن
. 144	79.7	٧	<ul> <li>باب الطلاق لغير العدة</li> </ul>
١٨٧			- جماع أبواب الطلاق المبتوت وما فيه من الأحكام
			- أجمع أهل العلم على أن من طلق زوجتــه قبـــل
١٨٧	<b>79. V</b>		الدخول به تطليقة ، إنها بانت منه
١٨٧	<b>4.64</b>		– واختلفوا في الرجل يطلق المدخول بما ثلاثاً
١٨٧		٨	– باب طلاق الثلاث قبل الدخول بالمرأة
١٨٨	79.9	٩	– باب افتراق الطلاق الثلاث قبل الدخول

119	191.	١.	– باب الطلاق الثلاث المفترقة بعد الدخول
1 1 9	7911	11	– باب الرجل يطلق إمراته وهو ينوي ثلاثاً
٤٩٠	7917		– من طلق زوجة أكثر من ثلاث فهو ثلاث
			– جماع أبواب الكنايات عـــن الطــــلاق والأسمــــاء
19.			التي يكني بها
19.	7917	17	- باب الكناية عن الطلاق بقوله : اعتدي
191	1915		<ul> <li>قال الرجل لإمراته : اعتدي وأراد ثلاثاً</li> </ul>
191	1910		<ul> <li>قال لإمرأته: اعتدي، اعتدي</li> </ul>
197	7917		<ul> <li>پقول : أنت طالق فاعتدي ، أنت طالق فاعتدي</li> </ul>
			– باب الخليـــة والبريـــة والبـــائن والبتـــة يكـــنى
197	791V	14	هن عن الطلاق
198	4911	1 \$	<ul> <li>باب قول الرجل لإمرأته : أنت طالق البتة</li> </ul>
•			- باب الكنايــة عــن الطـــلاق بقولـــه : الحقـــي
190		10	ہاھلك الخ
190	7919		– يقول الرجل لإمرأته : الحقي بأهلك
190	191.		- يقول : حبلك على غاربك
197	1971		- يقول : لا سبيل لي عليك
197	7977	17	– باب الكناية عن الطلاق بمبة الرجل زوجته لأهلها
			- باب الكنايــة عــن الطـــلاق يقـــول الرجـــل
194	7977	14	لإمرأته : أنت حرة
191	1975		<ul> <li>قال الرجل لإمرأته : أنت عتيقة - ينوى الطلاق</li> </ul>
			- باب الكياية عن الطلاق يقول : أنت علي كالميتة
199	4440	11	والمدم ولحم الحنزيو
199	7977	19	– ہاب طلاق الحوج

۲	7977	٧.	– باب الحرام وما فيه من الكناية عن الطلاق
7.1	***	* 1	- باب الطلاق بلسان العجم
			– باب إنكار الرجل أن تكون له زوجة وهو لا ينوي
7.7	7979	77	طلاقاً أو ينوي ذلك
7.4	194.	74	- باب الطلاق بالكتاب من غير لفظ الطلاق
۲.۳	7941		<ul> <li>يقول : اذهب إلى فلانة فبشرها بطلاقها</li> </ul>
4 . £			- جماع أبواب النيات في الطلاق
Y • £	7947	7 €	– باب الطلاق بالنية والعزم من غير منطق به
4.0	7944	40	- باب طلاق الرجل إحدى نساءه لا نية له فيها
7 + 7	7948		<ul> <li>طلق إحدى نساءه ثم مات قبل أن يبين التي طلقها</li> </ul>
			- باب الرجل يقصد طلاق زوجة له بعينها فيوقــع
Y . V	7940	77	الطلاق على أخرى يحسبها التي قصد
Y • Y		* V	– جماع أبواب الخيار وما فيها من السنن
Y • A	7947		– يخير زوجته ويقول : أمرها بيدها
4.4	79 TV	44	– باب الخيار تختار فيه المرأة الزوج
4.4	7947	44	– باب المخيرة تختار نفسها
۲1.	7949	۳.	– باب الخيار يكوره الزوج مراراً
*1.		41	- مسائل من هذا الباب
*1.	798.		– إذا خيرها ثم غشيها ذهب الخيار
711	7911		– إذا خيرها وهي جالسة فقامت
*11	7987		<ul> <li>کانت علی دابة فخیرها فسارت</li> </ul>
*11	7984		– خيرها وهي في صلاة
*11	7911		– یخیر الزوج ویقول : لم أرد طلاقاً
*11	7910		– يخيرها وينوي ثلاثاً فاختارت نفسها

			الموظ وي
711	7957		– قال لها : اختاري فقالت : ياجارية ! هايي الطعام
717	49£V		<ul> <li>یقول : اختاري تطلیقة فتقول : قد اخترتما</li> </ul>
717	4984		– خيرها ثم تفرقا من ذلك المجلس
717	4959	**	- باب المملكة أمرها تطلق نفسها
714	790.		– قول الزوج : أمرك بيدك ، واختاري سواء
			– بأب المملكة أمرها تطلــق زوجهــا وتـــدع أن
717	1901	44	تطلق نفسها
415	7907	7 5	– باب المملكة أمرها ترد الأمر إلى الزوج
			– باب المملكة أمرها تفارق موضعها قبل
715	7904	40	أن تقضي شيئاً
			- بساب رجموع السزوج فيمسا ملمك زوجتمه
710	3087	*7	من أمرها الطلاق
710	7900	**	– باب الرجل يملك أمر زوجته رجلين
*17	7907	47	– باب الرجل يجعل أمر إمرأته بيد غيرها
*1 *	7907		– الرجل يجعل أمر إمرأته بيدها إلى أجل
*1	1901		<ul> <li>يقول الرجل: طلقي نفسك ثلاثاً فطلقت واحدة</li> </ul>
*1	7909		<ul> <li>يقول الرجل: طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلاثاً</li> </ul>
414	197.	49	– باب تقديم الطلاق قبل النكاح
719	1771	٤.	– باب الإستثناء في الطلاق من غير يمين يحلف بما
719	7777		– الإستثناء في الطلاق إذا كان ذلك يميناً حلف بما
			– جماع أبواب صــنوف الطـــلاق الـــتي تكـــون
* * •			عند الحوادث
**.		٤١	– باب طلاق المريض

	:O,	igrCj. Hu(Pijs	الموك هو الموا
I			– أجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته مدخولاً
***	* 9 7 7		بما طلاقاً رجعياً ، يتوارثان
			<ul> <li>وأجمعوا على أن من طلق ثلاثاً ثم مات أحدهما ، لا</li> </ul>
771	<b>797£</b>		يتوارثان
771	7970		– وافترقوا فيمن طلق ثلاثاً وهو مريض
***	*477		– وأجمعوا على أن الزوج لا يرثها إن ماتت في العدة
***	7977	£ Y	– باب طلاق المريض زوجته التي لم يدخل بما
			– باب الطلاق في المريض يصح المطلق بعد طلاقـــه
***	<b>797</b> A	24	ثم يموت
***		££	- مسائل من هذا الباب
***	7979		<ul> <li>يقول الرجل: أنت طالق ثلاثاً إن كلمت فلاناً</li> </ul>
**	444.		– سألت الزوج الطلاق فطلقها فلا ميراث لها
			- باب الأمراض التي لا تنقـــل أحكـــام الـــصحة
***	7971	٤٥	عن سبلها
445	7977		– اختلفوا فيمن طلق امرأته وهو بين الصفين
445	797		– ما فعل الأسير في ماله غير مكره
445	44V£		– وراثة المطلق في حصار أو أسر
445	4940	27	– باب طلاق المجنون والمعتوه
445	7977		- أجمع علماء الأمصار على أن المجنون لا يجوز طلاقه
			– وأجمعوا على أن الرجل إذا طلق في حال نومه ، أن
440	<b>7977</b>		لا طلاق له
440	***	٤٧	- باب طلاق الصبي الذي لم يبلغ
***	4444	٤٨	<ul> <li>باب طلاق السكران</li> </ul>
**	794.		– حد السكران

			الموضوق أ
***	79.1	٤٩	– باب طلاق الولي عن الجحنون
***	7447		- طلاق الولي عن الأخرس - علاق الولي عن الأخرس
***	4444	٥.	- باب طلاق المكره
779	4986		- حد الإكراه
779	4440	01	- باب الخطأ والنسيان في الطلاق
			– الحكم في الرجل يحلف على شيء فيخرج علـــى
74.	7987		لسانه غير ما يريد
**.		07	– جماع أبواب الطلاق بالمعايي المختلفة
۲۳.	49AV		– أجمع أهل العلم على أن جد الطلاق وهزله سواء
**•	*4 * * * * * * * * * * * * * * * * * *		– من طلق لاعباً جاز طلاقه
741	7919	٥٣	- باب الطلاق إلى أجل يؤقته المطلق
747	444.	0 £	- باب إيجاب الطلاق بولادة المرأة
747	4991		– يقول الرجل : كلما ولدت ولداً فأنت طالق
747	7997		– قال : إن ولدت غلامًا فأنت طالق واحدة
744	7997		– إن كان حملك هذا غلاماً فأنت طالق واحدة
***	4995	٥٥	- باب إيجاب الطلاق بحيض المرأة
***		٥٦	– باب التجزئة والتبغيض في الطلاق
			- أجمع أهل العلم على أن من طلق زوجتـــه نـــصفاً
744	4990		فإنما واحدة
745	7997		<ul> <li>قال لأربع نسوة له: بينكن تطليقة</li> </ul>
772	7997		<ul> <li>قال الأربع نسوة له: بينكن خمس تطليقات</li> </ul>
774	Y99A		<ul> <li>قال لإمرأته : رأسك أو يدك أو رجلك طالق</li> </ul>

770	7999	٥٧	- باب الطلاق المشكل الذي لا يعلم له وجوب
740	*	٥٨	– باب الطلاق يجحده المطلق وقد سمعته زوجته
447	٣٠٠١		– استحلاف الرجل المدعي عليه الطلاق
444	* • • *		– واختلفوا في ميراثها منه أن مات
744	**	09	- باب الطلاق يجحده المطلق فتقوم عليه بينة
747	4		- طلاق السفيه لازِم له
777		٦.	– أبواب إحلال المطلقة ثلاثاً لمطلقها
			- أجمع أهل العلم على أن المطلقة ثلاثاً توجــع إلى
747	40		الزوج الأول بعد الدخول
747	* • • 7	71	– باب التغليط في المحلل والمحلل له
749	* • • ٧		– المطلق ثلاثاً ينكح زوجاً ليحلها للزوج الأول
749	* • • ٨		– أمسكها المحلل الزوج الثايي
Y £ .	44	44	– باب المملوك والذمي والغلام الذي لم يدرك يحللون
Y £ .	۳.1.		- الذمي تستحل المرأة بنكاحه
Y £ .	٣٠١١		– الغلام المراهق تستحل المرأة بنكاحه
7 £ 1	*.17	74	<ul> <li>باب استحلال المطلقة ثلاثاً بالنكاح الفاسد</li> </ul>
7 £ 1	4.14		– الزوج الثاني يطأها في الحيض
7 £ 1	4.15	7 £	- باب تصديق الزوج الأول للمطلقة إلها قد نكحت
			<ul> <li>باب المطلقــة دون الــثلاث تــنكح زوجــاً ثم</li> </ul>
7 £ 7		70	تعود إلى المطلق
			- أجمع أهل العلم على أن المطلقة ثلاثاً تعــود بعـــد
7 £ 7	٣٠١٥		النكاح ، فإلها على ثلاث تطليقات
7 £ 7	٣٠١٦		<ul> <li>واختلفوا إذا تعود بعد تطليقة أو تطليقتين</li> </ul>

e <sup>e</sup> ) Asaless		<b> 9</b> ,	الموظ وغي پ
754	HINDON HIS HILL	-11	- جماع الطلاق
7 £ 4		77	– باب طلاق الأخرس
			- أجمع أهل العلم على أن الأخرس إذا كتب الطلاق
7 5 7	4.14		بيده ، فإنه يلزمه
			– نظـــر الوجـــل إلى إمـــرأتين إحـــداهما زوجتـــه
7 5 4	4.14		فقال: إحداكما طالق
7 5 4	4.14		- قال : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنين
7 £ £	* • * •		<ul> <li>قال لها: أنت طالق طلاقاً</li> </ul>
7 £ £	4.41		– إذا حلف بطلاق إمرأته أنه من أهل الجنة
7 £ £	* • * *		– قال : كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق
7 £ £	*. **		– قال : أنت طالق هكذا وأشار بإصبع
			- قال لنسوة : أيتكن أكلت من هذا الطعام
7 £ £	4.45		فهي طالق
7 20	4.10		<ul> <li>أنت طالق ما بين تطليقة إلى الثلاث</li> </ul>
7 2 0	4.41		– أنت طالق ما بين واحدة إلى أخرى
7 £ 0	* • * Y		– أنت طالق غير طالق
750	*• * \		– الرجل يحلف بالطلاق ويقدم الطلاق في يمين
7 20	4.19		- أنت طالق ثلاثاً إن دخلت هذا الدار ثم دخلت الخ
727	*•*•		– طلقها تطليقة ودخلت الدار بعد أن زوجها الخ
7 2 7		17	- باب الطلاق يوصف بالعظم والتشديد
7 2 7	* • * 1		- قال أنت طالق ملء هذا البيت
7 2 7	*• **		– أنت طالق واحدة عظيمة أو كبيرة
<b>Y £ V</b>	4.44	7.7	– باب الرجل يبيع زوجته
7 £ 7	4.45	79	- باب المشية في الطلاق

			الموظ وع
7 £ 7	4.40		– يقول الرجل : أنت إن شئت أو متى شئت
Y £ A	4.41		- أنت طالق إن شئت فقالت : شئت إن شاء فلان
7 £ A	*• **		– أنت طالق ثلاثاً إن أحببتهن فقالت : أحب واحدة
			- إن كنت تحبين فأنت طالق ، وإن كنت تبغــضين
7 £ A	٣.٣٨		فأنت طالق
7 £ 9	4.44		<ul> <li>إذا شئتما فأنتما طالقان فشاءت إحداهما</li> </ul>
7 £ 9	4.5.		<ul> <li>قال : طلقا إمرأي فطلق أحدهما</li> </ul>
7 £ 9	4.51		<ul> <li>إن كنت تحبين أن يعذبك الله فأنت طالق</li> </ul>
			– جماع طلاق الشرك ووقوع الفراق بين الـــزوجين
7 £ 9			المشركين
7 £ 9		٧٠	- باب الزوجين الذميين يسلم أحدهما
		·	- أجمع أهل العلم على أن النصرانيين الـــزوجين إذا
7 £ 9	* • £ Y		أسلم الزوج أنهما على نكاحهما
40.	4.54		– وأجمعوا على ألهما على نكاحهما لو أسلما معاً
40.	4.55	•	– واختلفوا في النصرانية تسلم وزوجها نصراين
			– باب إسلام أحد الزوجين من أهل الذمة قبـــل أن
101	4.50	V1	يدخل بھا
707		<b>Y Y</b>	- باب الوثنيين يسلم أحدهما
,			- أجمع أهل العلم على أن الوثنيين إذا سلم أحدهما
707	4. 27		قبل الدخول ، أن الفرقة تقع بينهما
			- وأجمعوا على ألهما إذا أسلم جميعاً ، ألهما
707	* • £ V		على النكاح
707	4.54		– واختلفوا فيما إذا أسلم أحدهما دون الآخر
404	4.59	٧٣	– باب ارتداد أحد الزوجين المسلمين

			logic estimates
Y 0 £	۳.0.	٧٤	– باب إسلام المشرك وعنده أكثر من أربع نسوة
400	4.01	Vo	– باب إسلام المشرك وعنده أختان
707	4.01	<b>Y</b> 7	– باب إسلام المشرك وعنده إمرأة وإبنتها
707	4.04		- النصرانية تتمجس تحت الرجل المسلم
404	4.05	٧٧	<ul> <li>باب طلاق أهل الشرك</li> </ul>
404	4.00	٧٨	– باب الشهادات في الطلاق
707	4.01		- شهادة النساء في الطلاق
401	*.07		– شهد رجلان أنه طلّق ثلاثاً ثم رجعا
			٥٥ – كتاب الخلع
409	4.07	1	– باب ما يجوز من الخلع وما لا يجوز
**1	4.04	*	<ul> <li>باب مبلغ الفدية</li> </ul>
774	* • * •	٣	– باب اختلاف أهل العلم في البيتوتة في الخلع
775	***1	٤	– باب الطلاق بعد الخلع في العدة
440	***	٥	- باب الخلع يكون بعده النكاح في العدة
440	*• 7 *	٦	– باب الخلع يكون بعد النكاح في العدة ثم الطلاق
			– واختلفوا فيه إن طلقها وهذه صفته فيمـــا يجـــب
410	4.15		لها من المهو
***	4.40	٧	– باب الخلع في المرض
777	٣٠٦٦		– مات الزوج بعد الخلع وهي في العدة
			- باب تفريق الأب بسين ابنـــه الــصغير وبـــين
**	` <b>*</b> •3 <b>Y</b>	٨	زوجته تخلع
**	** 7 \		– إذا زوج الأب فالطلاق بيده
477		٩	- مسائل مِن كتاب الخلع

			الموالية الموالية الموالية
77.	4.49		– الخلع بالشيء المجهول
477	* • V •		– اختلعت منه على خادم وسط
477	4.41		– الرجل يخالع زوجته على الشيء الحرام
779	*• * *		– الرجل يخالع على عبد بعينه فيتلف العبد
779	*• ٧٣		<ul> <li>خالعها على عبد فكان حراً</li> </ul>
779	4.45		– أن أستحقه رجل فللزوج قيمة العبد
779	4.40		– اختلعت منه على عبد ومهر مثلها ألف درهم
779	*• ٧٦	•	– خالع السكران إمرأته
**	*•		- خلع المكره عليه
**	*• ٧٨		- المرأتان تسألانه أن يطلقهما بألف
**	4.14		– إدعت المرأة أن الزوج خالعها
**	*		– أنكرت المرأة الخلع وأدعاه الزوج
**1	*. 1		– تقول المرأة : اخلعني ولك ألف درهم
**1	* • * *		– قال : أنت طالق وعليك ألف درهم
**1	۳.۸۳		– إختلعت بمذا الدن من الخل فإذا هو خمر
**1	* • 1		– إختلعت من زوجها إلى قدوم فلان
			– إختلعت من زوجهـــا بعـــرض موصـــوف إلى
**1	4.40		أجل معلوم
***	۲۰۸٦	١.	– باب الخلع دون السلطان
***	*• ۸٧	11	- باب الحكمين
			٥٦- كتاب الإيلاء
<b>YV£</b>		•	- باب حد الإيلاء

#11 ###	<u>gen</u>		الموظ وع
YV£	* • ٨٨		– الرجل يولي من إمرأة أربعة أشهر أو أقل
440	* • 14		<ul> <li>كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء</li> </ul>
740			– جماع الأيمان التي يكون بما وجوب الإيلاء
440	4.4.	*	– باب الإيلاء في الغضب والرضاء
***	.4.41	٣	– باب الطلاق والإيلاء يجتمعان
***	4.41	£	– باب الإيلاء والظهار يوجبه المولى
			- باب الإيلاء بالظهار الذي لا يسترط
***	4.94	٥	فيه الهجران
* * * *	•	٦	<ul> <li>باب الفيء في الإيلاء بالجماع لمن لا عذر له</li> </ul>
* ٧٨	4.95		– أجمع أهل العلم على أن الفيء الجماع
. 444	4.40		- الفيء من لا يقدر على الجماع
444	4.41	٧	– باب الكفارة في الحنث على المولى
**	4.41	٨	- باب إنقضاء وقت الإيلاء والحكم على أهله فيه
441	4.47	٩	– باب الرجل يولي من إمرأة قبل أن يدخل بما
441	4.44	1.	– باب الإيلاء قبل النكاح
7.47	*1	11	- باب إيلاء العبد
444	71.1	1 4	– باب إيلاء الذمي
			– باب الرجــل يحلــف أن لا يطـــأ زوجتـــه في
444	*1.1	١٣	موضع بعينه
474	71.7	1 £	- باب الإيلاء من الأربع نسوة
YAE	41.5	10	– باب المولى يستثني في يمينه
440	71.0		<ul> <li>قال : والله لا أقربك حتى يشاء فلان</li> </ul>
440		17	– باب مسائل

	<b></b>	p.3 k	عادة على المواد
710	71.7	,	– حلف أن لا يطأ زوجته حتى تمضي سنة إلا مرة
440	*1.4		- يولي من إمرأته ثم يطلقها تطليقة وتنقضي عدتما
			– أنت عليّ كإمرأة فلان وقد كان فلان آلى مـــن
440	*1.4		إمرأته
717	41.9		– حلف الرجل بعتق رقيقه لا وطئ زوجته
787	711.		– فإن عادوا في ملكه بشراء
7.4.7	7111		– يحلف لا وطئ زوجته حتى تفطم ولدها
			٥٧– كتاب الظمار
			- أجمع أهل العلم على أن تصريح الظهار : أنــت
**	4111		علي كظهر أمي
**	7117	1	– باب الظهار في المرأة الواحدة مراراً
***	4115	*	– باب ظهار الرجل من أربع نسوة
PAY	7110	٣	– باب الظهار بذوات المحارم
444	7117	٤	– باب الظهار بالأب أو بالأجنبي
79.	7117	٥	– باب الظهار ببعض الجسد سوى الظهر
79.	4114	7	- باب إذا قال لها: أنت عليّ مثل أمي
791	4114	٧	<ul> <li>باب إذا قال : أنت علي حرام كأمي</li> </ul>
791	414.		- قال : أنت عليّ حرام كظهر أمي
791	4171	٨	– باب ظهار المرأة من الزوج
797	*177	٩	<ul> <li>باب الظهار من الإماء</li> </ul>
			– باب اختلافهم في معنى قوله : { ثم يعودون لمــــا
794	*17*	١.	قالوا }

797	7172	11	- باب الظهار يحدث بعد الطلاق
49 £	7170	1 7	– باب الظهار إلى أجل معلوم
790	7177	14	<ul> <li>باب الظهار قبل النكاح</li> </ul>
790	7177	1 £	<ul> <li>باب الكفارة قبل الغشيان في الظهار</li> </ul>
447	4117	10	– باب مباشرة المظاهر زوجته التي تظاهر منها
797	4114	17	<ul> <li>باب الكفارة بالإطعام قبل المسيس</li> </ul>
797	*1*.	17	- باب ظهار العبد
			– باب وفاة المرأة الستي يظـــاهر منـــها زوجهـــا
797	4141	11	قبل الكفارة
		19	- مسائل من كتاب الظهار
			– الكفارة على كل حر وعبد من المـــسلمين مـــن
494	4144		زوجة كانت مسلمة الخ
494	4144		– الرتقاء لا يلزم الزوج الظهار
APY	4145		– ظاهر من إمرأته أمةً ثم إشتراها
APY	4140		– ظهار البالغ المراهق والمغلوب على عقله
APY	4141		– ظهار الذي يجن ويفيق
494	*1*		– ظهار السكران
494	4147		– ظهار المكره
799	4149		– ظهار الأخرس الذي يعقل الإشارة أو يكتب
			<ul> <li>– ظاهر مــن زوجتــه ثم قــال لأخــرى : قــد</li> </ul>
799	415.		أشركتك معها
799	2151		<ul> <li>قال : أنت علي كظهر أمي إن شاء الله</li> </ul>
799			– جماع أبواب كفارات الظهار

799		۲.	– أبواب العتق في الظهار
			- أجمع أهل العلم على أن وجبت عليـــه رقبـــة ،
444	4151		تجزى عنه رقبة مؤمنة
799	7127		– واختلفوا فيمن أعتق عن ظهاره عبداً يهودياً
***	4155	* 1	– باب عتق المدبر في كفارة الظهار
* • •	4150	* *	– باب عتق المكاتب في الظهار
4.1	7157	74	– باب عتق أم الولد عن الظهار وولد الزنا
4.1	4154		– عتق ولد الزنا عن الواجب في الظهار
4.1	4157	Y £	– باب عتق الصغير وشري من يعتق على المرء
* • *	4159		<ul> <li>إشترى أباه أو أمه ينوي كفارة الظهار</li> </ul>
* • *		40	<ul> <li>مسائل من باب العتق عن الظهار</li> </ul>
4.4	410.		– يجزي أن يعتق عبداً مشتركاً بينه وبين آخر
4.1	4101		- أعتق نصف عبد له في الظهار
4.4	4101		– أعتق ما في بطن جاريته عن ظهاره
4.4	4104		– لا يجزي أن يصوم شهراً ويعتق نصف عبد
4.4	4105		– يقول أعتق عني عبدك
4.4		**	– باب العيوب التي تجزى في الرقاب الواجبة
			– أجمع أهل العلم على أن الأعمـــى أو المقعـــد لا
4.4	4100		يجزى في الكفارة
4.5	7107		– وأجمعوا على أن الأعور يجزى في الكفارة
4.5	4104		– عتق الأخرس
4.5	4101		– عتق المجنون المطبق
4.5	4109		– عتق فيمن يجن ويفيق

٣٠٤	717.		– عتق من قد اعتق إلى سنتين
			- عتق رقبــة تــشترى بــشرط أن يعتــق عــن
4.5	7171		الرقاب الواجبة
			<ul> <li>باب صيام المظاهر وغيره من المتتسابع يقطعـــه</li> </ul>
4.0		**	الصائم من غير عذر
			– أجمع أهل العلم على أن من صام بعض الشهرين
٣.0	*177		ثم قطعه ، عليه أن يستأنف
			– وأجمعوا على أن الـــصائمة صـــوماً واجبـــاً إن
4.0	4124		حاضت ، إلها تقضي
4.0	2175		– واختلفوا فيمن صام بعض صومه ثم مرض
4.0	4170		– المتتابع سافر وأفطر
4.1	*177		– المتتابع صام شعبان ورمضان
4.1	7177		– صام شهرين أحدهما شهر رمضان في السفر
			– باب الظهار وغيره من المتتابع يؤســـر صـــاحبه
*. V	2117	44	قبل الإكمال
*. V	7179	44	– باب صيام العبد في كفارة الظهار
* • ٨		۳.	– باب صيام المظاهر للرؤية
			- أجمع أهل العلم على أن من صام بالأهلة يجزيـــه
<b>*</b> • A	*14.		صيام شهرين
* • ^	2111		– واختلفوا فيمن لم يستقبل الهلال بالصوم
			– وأجمعوا على أن من صام ستين يوماً بغير الأهلة
<b>*</b> •A	*177		يجزئ عنه
4.4	*17*	41	– باب صوم من له دار وخادم

Z.Geil			Eg Eg J. E
4.4		44	– باب المظاهر يجامع في ليل الصوم
			– أجمع أهل العلم علـــى أن مـــن صــــام شـــهراً
4.4	4145		ثم جامع نماراً
۳•٩ ,	4140		– واختلفوا فيمن صام بعض الصوم ثم جامع ليلاً
*1.		44	– مسائل من باب صيام الكفارة
*1.	*177		– عليه ظهاران فصام شهرين عن أحدهما
٣1.	*177		- عليه ثلاث كفارات
*1.	2114	4 8	<ul> <li>باب إطعام المظاهر</li> </ul>
711	2114		- أن غداهم وعشاهم أجزأه
411	<b>*1</b> \ \ \ \		- يعطيهم قيمة الطعام
711	2111		- إطعام ستين مسكيناً عدداً
717	TIAT		- أعطى من يحسبه فقيراً فكان غنياً
411	4174		– يعطي أم ولده ، وثملوكه ومدبره
717	2115		- إعطاء العبيد من الزكاة
717	4140		– يعطي فقير أهل الذمة من الكفارة
717	*117		– لا يجوز أن يعطي فقراء دار الحرب
			٥٨– كتـاب اللهــان
415			<b>0</b>
415	4144	1	- باب إثبات الولد للفراش ونفيه عن العاهر
			- إذا نكح الرجل نكاحاً صحيحاً ثم جاءت بولـــد
415	*111		لستة أشهر ، فالولد به لاحق
			– إذا غاب الزوج ، ونكحت رجلاً ، وأتت بأولاد
415	2174		ثم جاء الزوج الأول

710	719.	4	– باب نفي الولد عن الزوج باللعان والحاقه بالأم
417	7191		– معنى قوله 🌉 : فرق بين المتلاعنين
417	7197	٣	– باب اللعان ينفي الرجل حمل إمرأته
			– باب اللعسان في الإنتفساء مسن الحمسل بعسد
414	4194	٤	الطلاق البائن
414	4195	٥	– باب اللعان بعد طلاق يملك الزوج فيه الرجعة
419	4190	٦	<ul> <li>باب من طلق ثلاثاً بعد القذف</li> </ul>
44.	2197		<ul> <li>قال : أنت طالق ثلاثاً يا زانية</li> </ul>
***		٧	– باب اللعان بين الزوجين لم يدخل عليها الزوج
			– أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قذف زوجته
**.	4147	,	قبل أن يدخل بها ، فإنه يلاعنها
**	7191		- ماذا يجب لها من الصداق إذا لاعنها
			<ul> <li>باب لعان الرجل بزنا ذكر أنه كـــان قبــــل أن</li> </ul>
441		٨	يدخل ها
441	4199		<ul> <li>قال : زنیت قبل أن أتزوجك</li> </ul>
			– أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قذف إمرأته
441	***		ثم تزوجها أنه يحد ولا يلاعن
441	44.1		<ul> <li>قال لها بعدما تبین : زنیت وأنت إمرأی</li> </ul>
***		٩	- باب مسائل
***	** • *		<ul> <li>قال لها : إن تزوجتك فأنت زانية</li> </ul>
			– وطنت وطياً حرامـــاً مطاوعـــة فلـــيس علـــى
***	***		قاذفها حد
***	** • £		– قال : زنیت وأنت صغیرة

444	44.0		- قال : زنيت وأنت نصرانية
444	***		- كانت صغيرة لم تبلغ فقذفها
444	***		- قال زنیت مستکرهة
***	44.4		– قال زبى بك صبي لا يجامع مثله
***	44.4	•	– قلاف المرأة فوطئت بعد القذف حراماً
***	**1.	1.	- باب قول الرجل لزوجته : لم أجدك عذراء
***		11	- باب مسألة
***	7711		- قال : فرجك زان
414	4414		- قال : جسدك ، يدك ، عيناك ، شعرك زان
47 £	**1*		- قذف الرجل زوجته بأي لسان قذفها ، عليه الحد
47 5	4415	1 4	– باب قذف الرجل زوجته فترد عيه القذف
44 5	4410		- قال : يا زانية ، فقالت : أنت أزبى مني
47 \$	4417		- قال: أنت أزبى الناس
47 £	**1		<ul> <li>قذف الرجل إمرأة رجل فقال الزوج : صدقت</li> </ul>
***	4114		- قذف الرجل إمرأة فصدقته ثم رجعت
			<ul> <li>قال الرجل لإمرأته يا زان ، أو قالت هي : يــــا</li> </ul>
440	4414		زانية
440	<b>٣ ٢ ٢</b> •	14	- باب قذف الرجل نسوة بكلمة واحدة
440	***	1 £	– باب الرجل يقذف الأجنبية ثم يتزوجها ويقذفها
447		10	- باب مسألة
444	***		<ul> <li>قذف زوجته بالزنا ثم تاب قبل المرافعة</li> </ul>
447	***	17	– باب قذف الملاعنة وولدها
444	4445	14	- باب الرمي الذي يوجب الحد واللعان

Far and the

<b>1.45</b>			
***	4110	١٨	– باب اللعان بين المسلم والذمية
417	***	19	– باب اللعان بين الحر والأمة
417	***		– اللعان بين المملوك والحرة
444	***	۲.	– باب اللعان بين المحدودين في القذف
444	4119	*1	– باب اللعان على الأعميين
444	***		– الرجل يقذف زوجته الخرساء
***	***		– الزوج الأخرس يلاعن
<b>**</b> .	***		– الصبي يقذف إمرأته
***		**	– باب إمتناع الزوج والزوجة من الإلتعان
441	***		- إمتنعت الزوجة عن الإلتعان
444	***	**	– باب وقت التفريق بين المتلاعنين
			– باب وفاة الزوجين بعد القذف قبـــل أن يلـــتعن
444	4440	7 £	واحد منهما
444	***		– الزوج يلتعن دون المرأة ثم يموت أحدهما
***	***		– القاضي يبدأ بالمرأة قبل الزوج في اللعان
**	***	40	– باب التفريق بين المتلاعنين
			<ul> <li>باب الوقت الذي يجوز فيه نفي الولد ومــسائل</li> </ul>
***		**	سوى ذلك
44 8	***		– الوقت الذي للزوج أن ينتفى فيه من الولد
440	475.		– علم الرجل بولادتما فأنكره حين بلغه
440	.47 £ 1		– يلاعن زوجته وينفي الولد عنه ثم يموت الولد
441	47 £ 7		<ul> <li>قال الرجل لصبي مع إمرأته: لم تلديه</li> </ul>
444	4754		– تلد المرأة ولدين في بطن فيقر الزوج بأحدهما

	aeg. Alemen		Es Egul
٣٣٧	4455		– له ثلاثة أو لاد فأقر بالأول
***	4150		– قذف الرجل إمرأته فارتدت عن الإسلام
			<ul> <li>قذف الرجل إمرأته فقامت عليه بينة</li> </ul>
227	** £ 7		أنه كذب نفسه
227	<b>47 £ V</b>		– قذف الرجل إمرأته وهي أمة فأعتقت
227	** £ A		– يقذف إمرأته برجل بعينه سماه
			– قذف الرجل زوجته وشــهد شـــاهدان علـــى
447	4459		إقرارها بالزنا
447	440.		– قذفها وقال : هي أمة
٣٣٨	4401		– قذفها وقال : هي أمة فإذا هي حرة
٣٣٨		**	– باب الشهادة في اللعان
477	4404		– الزوج وثلاثة معه يشهدون على الزوجة بالزنا
449	4404		– قذف إمرأته ثم جاء بأربعة متفرقين
449	4405		<ul> <li>شهد شاهدان على الزوج بالقذف</li> </ul>
45.	7700		– شهد رجل وإمرأتان على رجل بالقذف
			– شهد شاهد أنه قذف يوم الخميس والآخر يـــوم
45.	4401		الجمعة
45.	4400		– شهد شاهد يوم الخميس والآخر يوم الجمعة
46.	4401		– شهد شاهد أنه قذف بالعربية والآخر بالفارسية
			٥٩ كتاب العدد
			– أجمع أهل العلم على أن عدة المتوفى عنها زوجها
451	4404		أربعة عشر وعشرأ

461	<b>***</b> .		– عدة المتوفى عنها زوجها في مترلها
7 £ 7	***1	١	– باب خروج المعتدة عن بيتها للحج والعمرة
			– باب المتوفى عنها زوجها يأتيها الخـــبر في غـــير
727	***	*	بيت زوجها
727	***	٣	– باب التغليظ في خروج المبتوتة بالطلاق
			- أجمع أهل العلم أن المتوفي عنها زوجها ممنوعة من
766	2775		خروج البيت حتى تنقضي عدقما
			– باب جماع أبواب النفقات لذوات العـــدد مـــن
766		£	الطلاق
			- أجمع أهل العلم على أن للمطلقة الرجعية
711	4110		أحكامها أحكام الزوج
760	***		– واختلفوا في وجوب النفقة والسكنى
٣٤٦		٥	– باب نفقة المطلقة الحامل والمتوفى عنها
			– أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثاً ، وهي
461	***		حامل واجب
			– واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنـــها
<b>727</b>	****		زوجها
747	***	٦	– باب أقصى مدة الحمل الموجود في النساء
			- أجمع أهل العلم على أن المرأة إذا جاءت بولـــد
<b>*</b> £V	***		لأقل من ستة أشهر أن الولد لا يلحق به
741	***	٧	<ul> <li>باب النفقة على المطلقة ثلاثاً تدعي الحمل</li> </ul>
741	***		- تنفق على المرأة على أن بما حملاً ثم لم تكن كذلك
769	***	٨	– باب نفقة المختلعة الحامل

<u> </u>			
729	7775	9	– باب نفقة المختلعة التي ليست بحامل
40.	4440	١.	- باب النفقة لأم الولد الحامل يموت عنها المولى
40.	2777	11	– باب النفقة للملاعنة
401		17	– باب جماع أبواب العدد في الطلاق والوفاة
			– أجمع أهل العلم على أن أجل كل حامل مطلقـــة
401	***		ان تضع حملها
401	2777		– واختلفوا في أجل الحامل المتوفى عنها زوجها
401	4114	14	- باب وقت إنقضاء عدة من في بطنها ولدان
404	417.		– طلقها طلقة يملك رجعتها وخرج بعض الولد
401	***	1 £	- باب إنقضاء العدة بالسقط تسقطه المرأة
			- باب إنقضاء عدة التي تطلق عند كـــل حيـــضة
404	***	10	تطليقة
404	***	17	<ul> <li>باب الطلاق يكون بعده الرجعة ثم الطلاق</li> </ul>
405	4174	14	- باب عدة المغيبة يأتيها وفاة زوجها أو طلاقه
			– أجمع أهل العلم أن المرأة لو كانت حاملاً لا تعلم
400	4470		وفاة زوجها أو طلاقها أن العدة منتهية بالوضع
400	2442	1.4	– باب عدة التي رفعتها حيضتها
			<ul> <li>باب عدة اللواتي يعتددن بالشهور ثم تحيض في</li> </ul>
401		19	بعضها
			– أجمع أهل العلم على أن الصبية لو حاضت قبل
401	***		الشهور والثلاثة بيوم ، عليها الإستثناف
			– وكذلك لو كانت من ذوات الحيض ثم صارت
401	***		من المؤنسات

#8); #2457;	رگم ال <sub>خ</sub> سأالة		الموظ وع ﴿
401	2174	۲.	- باب عدة المستحاضة التي يستمر بما الدم
401	414.	*1	<ul> <li>باب المطلقة النفساء</li> </ul>
<b>70</b> A		* *	– باب المطلقة طلاقًا يملك الزوج الرجعة
			– أهمع أهل العلم على أن مـــن طلـــق زوجتـــه
			رجعياً ثم توفى قبل إنقضاء العدة ، أن عليها عدة
401	***1		الوفاة ، وترثه
401	***		– واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثاً في المرض
			– باب وقوف الرجل عــن زوجتـــه أن يطأهـــا
404	***	44	لموت ولده
404	4445	7 £	- باب العشر التي في الوفاة مع الأربعة الأشهر
44.	4440	40	– باب عدة المختلعة
411	***	77	– باب عدة الملاعنة
411	***	**	– باب عدة الذمية
411	***	44	- باب عدة أم الولد في وفاة السيد عنها
***	**		– عدة أم الولد في العتق والوفاة واحدة
***		44	- باب مسائل
*~*	**		- الرجل ينكح أمة قد كان يصيبها سيدها
			– زوج الرجل أم ولده من رجل فمات السيد وهي
***	** . 1		عند زوجها
444	** • *		– السيد والزوج يموتان
47 £	**.*	۳.	– باب عدة الإماء من الطلاق ووفاة الزوج

			المراجع المراجع المراجع
778	44.8		<ul> <li>عدة الأمة الصغيرة التي لم تبلغ المحيض</li> </ul>
			- أجمع أهل العلم على أن عدة الأمة الحامــل إذا
410	44.0		طلقت ، أن تضع حملها
			– وأجمعوا على أن عدة الأمة التي ليست بحامل من
410	44.1		وفاة الزوج ، شهران وخمس ليال
410	**• \	41	– باب الأمة تطلق ثم تعتق قبل أن تنقضي
411	**• \		- الحر يطلق المملوكة والمملوك يطلق الحرة
			٠٦٠ كتاب الاحداد
۳٦٨	44.4	1	– باب الاحداد في العدة للمتوفي عنهن أزواجهن
*11	**1.		- أحداد الذمية
*19	4411		– أحداد الصغيرة المتوفى عنها زوجها
419	4414		– أحداد الأمة المزوجة
419	**1*		- لا إحداد على أم الولد
414	4415	4	– باب ما تجتنبه المرأة في إحدادها على الزوج
**	4410	٣	- باب لباس المرأة الحلي في الأحداد
441	**17	٤	- باب النهي عن الكحل في الأحداد
			- باب الوقوف عن إستعمال الطيب للمرأة
441	***	٥	في عدها
***	**11		- الإدهان في الإحداد
***	4419		– تحتشط المرأة بالحنا
***	***.	٦	– باب الإحداد في الطلاق المبتوت

**************************************			– باب ما تتقيــه المطلقــة طلاقــاً يملــك فيـــه
**	***1	٧	الزوج الرجعة
**			– جماع المتعة للمطلقات
**	***	٨	– باب المتعة المفروضة في الكتاب
440	***	٩	- باب مبلغ المتعة الواجبة للمطلقة
***	777 £	١.	– باب متعة المختلعة والملاعنة
***	4410		– متعة الأمة والحرة تكون تحت العبد
***	****		– المتعة لليهودية والنصرانية
			٦١ – كتاب الرجعة
			– أجمع أهل العلم على أن الحر إذا طلق زوجتـــه
***	***		تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعتها
<b>*</b> VA	**** ****	١	تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعتها – باب الإشهاد على الرجعة
		1	
***	****	١	- باب الإشهاد على الرجعة
****	*****	1	<ul> <li>باب الإشهاد على الرجعة</li> <li>فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجته</li> </ul>
**************************************	777A 7779 777	1	<ul> <li>باب الإشهاد على الرجعة</li> <li>فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجته</li> <li>إذا قبل أو باشر أو لمس فهو رجعة</li> </ul>
**************************************	777A 7774 7771	1	<ul> <li>باب الإشهاد على الرجعة</li> <li>فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجته</li> <li>إذا قبل أو باشر أو لمس فهو رجعة</li> <li>النظر إلى الفرج رجعة</li> </ul>
**************************************	777A 777? 777; 7777	•	<ul> <li>باب الإشهاد على الرجعة</li> <li>فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجته</li> <li>إذا قبل أو باشر أو لمس فهو رجعة</li> <li>النظر إلى الفرج رجعة</li> <li>لا تكون رجعة حتى يتكلم بالرجعة</li> </ul>
**************************************	**** **** **** **** ****	1	<ul> <li>باب الإشهاد على الرجعة</li> <li>فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجته</li> <li>إذا قبل أو باشر أو لمس فهو رجعة</li> <li>النظر إلى الفرج رجعة</li> <li>لا تكون رجعة حتى يتكلم بالرجعة</li> <li>الرجعة إلى الرجل ما دامت في العدة</li> </ul>
**************************************	7774 7776 7777 7777 7776	•	<ul> <li>باب الإشهاد على الرجعة</li> <li>فيما يكون به الرجل مراجعاً لزوجته</li> <li>إذا قبل أو باشر أو لمس فهو رجعة</li> <li>النظر إلى الفرج رجعة</li> <li>لا تكون رجعة حتى يتكلم بالرجعة</li> <li>الرجعة إلى الرجل ما دامت في العدة</li> <li>الرجعة تثبت بغير مهر ولا عوض</li> </ul>

<b></b>			- باب المدة التي تصدق فيها المسرأة إذا ادعست
٣٨٠	٣٣٣٨	*	إنقضاء العدة
474	****		– قال : قد راجعتك فقالت : إنقضت عديي
474	445.		<ul> <li>قالت في عشرة أيام : قد حضت ثلاثة حيض</li> </ul>
444	44.1	٣	– باب إنقضاء العدة بالإقراء من الحيض والطهر
844		ź	– مسائل من كتاب الرجعة
844	****		– يختلف الزوجان في الوطئ
474	2252		– دخل بما الزوج وتقول : لم يطأين
474	<b>TT</b> ££	•	– المجبوب والعنين دخل بما ثم طلقها
474	2250		- يراجع ويطأ من ليس له الرجعة
440	2252		– طلق وهي حائض أو نفساء
470	****		– مات الصبي وهي حبلى دخل بما أو لم يدخل بما
,			
			٦٢ – كتاب الإستبراء
		·	<b>٦٣ - كناب الإستبراء</b> - باب النهي عن وطع الحسالي من النساء
۳۸۷	۳۳٤٨	•	<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبسالي من النسساء</li> <li>حتى يضعن</li> </ul>
<b>T</b> AV	***** *****	\ \ \	– باب النهي عن وطمئ الحبسالي مسن النسساء
			<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبسالي من النسساء</li> <li>حتى يضعن</li> </ul>
۳۸۸	***	4	<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبالي من النسساء</li> <li>حتى يضعن</li> <li>باب النهي عن وطئ غير ذوات الأحمال</li> </ul>
747 747	77£9 770.	4	<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبسالي من النسساء</li> <li>حتى يضعن</li> <li>باب النهي عن وطئ غير ذوات الأهمال</li> <li>باب إستبراء العذراء</li> </ul>
744 744 74.	TT 6 1	4	<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبسالي من النسساء</li> <li>حتى يضعن</li> <li>باب النهي عن وطئ غير ذوات الأحمال</li> <li>باب إستبراء العذراء</li> <li>المعنى الذي يستبرأ له الأمة</li> </ul>
٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩.	TT 6 1	٣	<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبيالي من النيساء</li> <li>حتى يضعن</li> <li>باب النهي عن وطئ غير ذوات الأحمال</li> <li>باب إستبراء العذراء</li> <li>المعنى الذي يستبرأ له الأمة</li> <li>إذا إشترى جارية صغيرة لا بأس أن يطأها</li> </ul>
٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩. ٣٩.	7769 7701 7707	٣	<ul> <li>باب النهي عن وطئ الحبيالي من النيساء</li> <li>حتى يضعن</li> <li>باب النهي عن وطئ غير ذوات الأحمال</li> <li>باب إستبراء العذراء</li> <li>المعنى الذي يستبرأ له الأمة</li> <li>إذا إشترى جارية صغيرة لا بأس أن يطأها</li> <li>باب مسألة</li> </ul>

pairil		isė) Lili	الموظيوقي
797	7700	٥	– باب الجارية تشتري وهي حائض
444	4401	٦	– باب إستبراء الأمة التي لم تحض
444	77°V	٧	– باب تقبيل الجارية المستبرأة ومباشرتما
49 5	770 A	٨	– باب إستبراء البائع الجارية قبل البيع
440	4409	٩	– باب مواضعة الجارية المشتراة للإستبراء
440	۳٣٦.		– الجارية المواضعة عند عدل تتلف
			– باب الجارية المشتراة تحــيض وللبـــائع الخيـــار
441	4411	1.	أو للمشتري
444		11	<ul> <li>باب مسائل من كتاب الإستبراء</li> </ul>
441	4414		– الرجل يكاتب الجارية ثم تعجز فترجع إليه
444	***		– الرجل يطأ الجارية المشتراة قبل أن يستبرأها
444	4418		– الجارية تحيض عند الإستبراء
444	4410		– وضعت الجارية عند عدل فحاضت
444	****		- لا تحيض بصغر فاستبرأها بالأيام
444	**17		– رهن جارية من رجل فامتلكها وقبضها
444	٨٢٣٦		– باع جارية بيعاً فاسداً ورد المشتري بدون الوطئ
441	4414		– وطئ المشتري الجارية ، ثم فسخ البيع
			– نكحت الأمة نكاحاً فاســـداً وفـــرق بينـــهما
447	***		قبل الوطئ
447	441		– ورث أو وصيّ له بما أو وهبت له
447	***		– لا تستبرأ الأمة في النكاح
			- إرتدت جاريـــة الرجـــل ثم رجعـــت فلـــيس
799	***	•	عليه الإستبراء

			ا الموا على والح
499	······································	17	– باب الرجل يزوج أمته وقد كان يطأها
444	4445		– يريد أن يزوج أمته وقد وطيها
444	4400		– زوج الأمة قبل أن يستبرأها
			<ul> <li>اشتری أمة أو تزوج وكانت بكــرا ، فلــيس</li> </ul>
٤	***		عليه الإستبراء
٤٠٠	***		– الرجل يعزل أم ولده كم عدتما ؟
٤	227	14	<ul> <li>باب عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها</li> </ul>
٤٠١	4464		– عدة الأمة حيضة في العنق والوفاة
٤٠٢	***	1 £	– باب عدة الزانية
£ • Y	<b>777 A 1</b>		– الزانية تنكح وهي حامل من الزنا
٤٠٣	***	10	– باب وقوف الرجل عن وطئ زوجته لموت ولدها
٤٠٤	***	17	– باب فسخ نكاح المرأة إذا سبيت ولها زوج
٤٠٥	***		– المرأة يكون لها الزوج في بلاد الإسلام
		1 ٧	<ul><li>باب مسألة</li></ul>
			– أجمع أهل العلم على أن المرأة إذا وقعت في ملك
٤٠٦	4470		ولها زوج انفسخ النكاح
٤٠٦	***		– سبيت هي وزوجها معها فوقعا في سهم رجل
٤٠٧	***	1 /	– باب شراء الأختين
			– أجمع أهل العلـــم إبطـــال نكــــاح الأخــــتين في
٤٠٨	***		عقد واحد
			<ul> <li>وأجمعوا على أن شراء الأختين الأمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
٤٠٨	4474		في صفقة واحدة

ie) Petrali	وقع الجسالة	رام الموظ <u>و</u> ع البات
٤٠٩	۳٣٩.	– وطئ الجارية المشتراة ثم ملك أختها
٤١٠	4441	– وطئ الجارية المشتراة ثم أراد وطئ أختها
111	224	– أخرج الموطوءة من ملكه فله أن يطأ الأخرى

